الباب الثالث

ضَوابِطُ الجَرح والتَّعديل
عند الحافظ الذهبي

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ما يتعلق بالجهالة وما في معناها.

الفصل الثاني: ما يتعلق بالعدالة.

الفصل الثالث: ما يتعلق بالضَّبط.

الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضَّبْط غالباً.





الفصل الأول

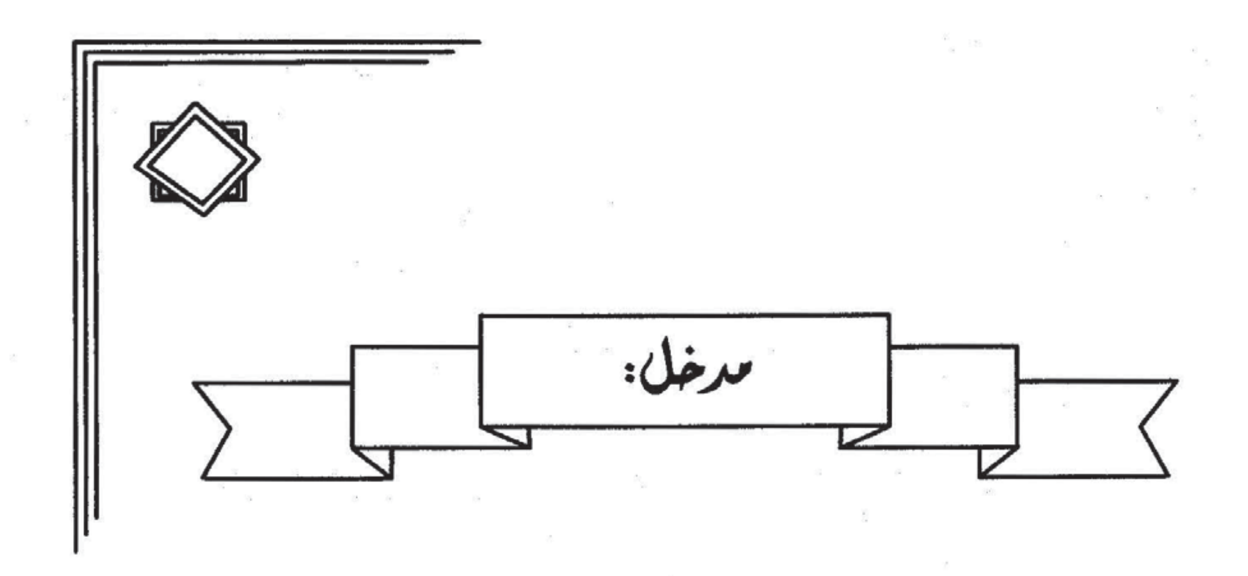
ما يتعلق بالجهالة وما في معناها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ضوابط تتعلق بجهالة الراوي.

المبحث الثاني: اعتبار القرائن لتعيين المهمل في الإسناد.





للجهالة ـ عند الحافظ الذهبي ـ أحكام عامة تتلخص في المطالب التالية:

المطلب الأول: الأصل عدم الاحتجاج برواية المجهول:

١ ـ قال في «مقدمة ميزان الاعتدال»[١] ـ وهو يذكر محتوياته ـ: «... ثمَّ على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممّن ينصّ أبو حاتم على أنّه مجهول، أو يقول غيره: «لا يُعرف»، أو: «فيه جهالة»، أو: «يجهل»، أو نحو ذلك من العبارات، التي تدلّ على عدم شهرة الشّيخ بالصّدق، إذ المجهول غير محتجّ به».

٢ ـ وقال في ترجمة «الأسقع بن الأسلع»: «ما علمت روى عنه سوى سويد بن حُجَيْر الباهلي، وثّقه مع هذا يحيى بن معين[٢]، فما كلّ من لا يُعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»[٣].

٣ ـ وقال في ترجمة «سمرة بن سهم»: «تابعيٌّ لا يُعرف، فلا حجّة فيمن ليس بمعروفِ العدالة، ولا انتفتْ عنه الجهالة»[٤].

---

(١) (ص٣).

(٢) «تاريخ الدارمي» (ص٦٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢١١)، وتصحف فيه الاسم إلى «أسفع» بالفاء.

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ٢٣٤).

٤ ـ وقال في ترجمة «شملة بن منيب الكلْبي»: «... مجهولٌ لا يُشتغل به»[١].

٥ ـ وقال في ترجمة «أبي المبارك ـ الذي يروي عن عطاء بن أبي رباح»: «فأبو المبارك لا تقوم به حجّة لجهالته»[٢].

٦ ـ وقال في «تاريخ الإسلام»[٣] ـ عَقِب حديثٍ ذكره ـ : «هذا حديثٌ منكرٌ بالمرّة، ومحمّد بن تراس، وزياد مجهولان لا تُقبل روايتُهما».

٧ ـ وقال فيه أيضاً[٤] ـ وقد ذكر حديثاً ـ : «إسناده ضعيفٌ لأنّ فيه مجهولاً».

المطلب الثاني: مطلقُ الجهالة لا يُؤثّر في حال الرّاوي عند توفّر الشّروط التالية:

أ ـ أن يكون الرّاوي من المشايخ[٥].

ب ـ أن يروي عنه جماعة من الثقات[٦].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٤/ ٥٦٩).

(٣) «السيرة النبوية» (ص ٢٠٦).

(٤) «المصدر نفسه» (ص ٢٣٦).

(٥) قال الحافظ ابن رجب: «والشّيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم، عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره» «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٨). ولفظ (شيخ) لا يفيد جرحاً ولا تعديلاً، كما نص على ذلك الذّهبيّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٥)، ترجمة «العباس بن الفضل العدني»، وإن كان إلى التعديل أقرب. والمقصود منه كون الرّاوي ممن حمل العلم، وأُخذ عنه وإن كان مقلاً فيه. انظر لمزيد الإيضاح: «مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٣٩)، وما سيأتي (ص٩٢٠).

(٦) رواية الضعيف لا فائدة فيها، فوجودها كعدمها، قال ابن حِبّان في «كتاب المجروحين» (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨): «والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حدّ المجهولين إلى=

ج ـ أن لا يأتي بمتن منكر.

ففي «ميزان الاعتدال»[1] ترجمة «مالك بن الخير الزبادي»، قال ابن القطان: «هو ممن لم تثبت عدالته»[2]، فقال الذّهبي: «يريد أنّه ما نَصَّ أحدٌ على أنّه ثقةٌ، ففي رواة الصّحيحين عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنّ أحداً نَصّ على توثيقهم، والجُمْهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكَر عليه أنّ حديثَه صحيحٌ».

المطلب الثالث: إذا كان الرّاوي من كبار التابعين أو أوساطهم، وسلم حديثه من النكارة احتمل حديثه:

قال في كتابه «ديوان الضعفاء»[3]: «أمّا المجهولون من الرّواة فإن كان الرّجل من كبار التّابعين، أو أوساطهم احتمل حديثُه، وتُلُقّي بحُسْن الظّنّ إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ».

وإن كان الرّجل منهم من صغار التّابعين فيُتَأنَّى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الرّاوي عنه، وتحرّيه، وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التّابعين، فَمَنْ بعدهم فهو أضعف لخبره سيّما إذا انفرد به»[4].

= جملة أهل العدالة، كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان».
وقال فيه أيضا: (٢/ ١٩٣): «... وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضّعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلّها». /قلتُ: انظر نص ابن حبان في الثقات له الثلاث! تعرف قاعدته / وتتضح المعنى / والله أعلم. أبو إسحاق

(١) (٣/ ٤٢٦).

(٢) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣١)، وعبارته: «ومالك بن الخير الزبادي روت عنه جماعة، منهم ابن وهب، وحيوة بن شريح، وزيد بن الحباب، وبهذا الاعتبار سكت عنه، وهو ممن لم تثبت عدالته، فاعلم ذلك».

(٣) (ص٢٧٤).

(٤) قال بمثل ذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ انظر «اختصار علوم الحديث» (١/ ٢٩٣). =

المطلب الرابع: روايةُ الواحد لا ترفع جهالة الرَّاوي فضلاً عن أن تفيد توثيقه:

من ثمَّ انتقد منهج ابن حِبَّان في كتابه «الثقات» القائم على هذا الرّأي:

١ ـ فقال في «ميزان الاعتدال»[١]، ترجمة «زيد بن أيمن»: «روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، لكن ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[٢] على قاعدته».

٢ ـ وقال في ترجمة «سراج بن مجاعة الحنفي»[٣]: «وعنه ابنه هلال فقط، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[٤]».

٣ ـ وقال في ترجمة «عمارة بن حديد الغامدي»: «وعُمَارة مجهولٌ كما قال الرّازيان[٥]، ولا يُفرح بذكر ابن حِبَّان له في «الثقات»[٦]، فإنّ قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف»[٧].

= ولعل سبب هذا التفريق بين طبقة التابعين وبين غيرهم، ما ذكره العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ من أنّ التابعين «كلامهم في التعديل كثير، ولا يروى منهم الجرح إلاّ قليل، وذلك لقرب العهد بالسّراج المنير، عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله ورسوله [ﷺ]، وعامة المضعَّفين من التابعين إنما ضُعِّفوا للمذهب، كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة». «علم الرجال وأهميته» (ص ١١ ـ ١٢).

(١) (٢/ ٩٩).

(٢) (٦/ ٣١٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١١٦).

(٤) (٤/ ٣٤٦).

(٥) هما أبو زرعة وأبو حاتم، انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٤).

(٦) (٥/ ٢٤١).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٧٥)، وانظر أمثلة لتجهيل الحافظ الذّهبيّ من لم يرو عنه إلا واحد في رسالة «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (٣/ ١١٦١ ـ ١١٦٢).

المطلب الخامس: ترتفع جهالة من لم يرو عنه إلاّ واحد بتوثيق أحد الأئمّة له:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما تقدم في ترجمة «الأسقع بن الأسلع»[١].

٢ ـ قال في ترجمة «أيمن الحبشي المكي»[٢]: «ما روى عنه سوى ولده عبد الواحد، ففيه جهالة، لكن وثّقه أبو زرعة»[٣].

٣ ـ وقال في ترجمة «عبد الملك بن يسار الهلالي المدني»[٤]: «ما أعلم روى عنه سوى أخيه سليمان بن يسار، ولكن وثّقه أبو داود والنسائي»[٥].

٤ ـ وقال في ترجمة «عمر بن محمّد بن جبير بن مطعم القرشي المدني»: «ما روى عنه في علمي سوى الزّهري، لكن وثّقه النسائي[٦]، وله حديث في البخاري[٧]»[٨].

---

(١) انظر (ص٢٠٨).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٨٤).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨)، وفيه أنّه روى عنه ـ أيضاً ـ مجاهد وعطاء.

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٦٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٣٤)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٥/ ١١٦) وفيه أنّه روى عنه أيضاً بكير بن عبدالله الأشج.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٩٦)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٧/ ١٦٦).

(٧) انظر «صحيح البخاري» كتاب الجهاد والسير ـ باب الشجاعة في الحرب والجبن (٦/ ٣٥/ رقم٢٨٢١) وكتاب فرض الخمس ـ باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم. . . (٦/ ٢٥١/ رقم٣١٤٨).

(٨) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٢٠).

٥ ـ وقال في ترجمة «عمرو بن وهب الثّقفي»[١]: «تفرّد عنه ابن سيرين، إلاّ أنّ النّسائي وثّقه[٢]».

٦ ـ وقال في ترجمة «عيسى بن المغيرة بن الضّحاك الحزامي القرشي»[٣]: «وعنه إبراهيم بن المنذر الحزاميّ فقط، وهو من بني عمه، وثّقه ابن معين[٤] وغيره».

٧ ـ وقال في ترجمة «قِرْفَة بن بُهَيس العدويّ أبي الدّهماء البصريّ»[٥]: «تابعي، وثّقه ابن معين[٦]، ما رأيتُ روى عنه سوى حميد بن هلال».

٨ ـ وقال في ترجمة «نوح بن المختار»[٧]: «وقال أبو حاتم: «لا يعرف»[٨]» ثمّ قال بعد ذلك: «قوله: «لا يُعرف» ليس بجرح، فقد عَرَفه يحيى ووثّقه[٩]».



---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٩٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٩١)، وقال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث» «الطبقات» (٧/ ١٥٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٢٤).

(٤) انظر «تاريخ الدارمي» (ص ١٧٦) قال فيه: «ليس به بأس»، وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٧).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٨٧).

(٦) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٨٧)، وقال ابن سعد: «وكان ثقة قليل الحديث» «الطبقات» (٧/ ١٣٠).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٧٩).

(٨) انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٣).

(٩) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٧٥).

المبحث الأول
ضوابط تتعلق بجهالة الرّاوي

وفيه مطالب:

المطلب الأول: من لم يعرف فيه جرح وروى عنه جماعة، فهو في مرتبة من يُحَسَّن حديثُه.

وبيان ذلك في مسألتين:

الأولى: من صَرَّح فيه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بعبارةٍ تدلّ على أنّه في أدنى مراتب التّعديل عنده:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «شعيب بن محمَّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» (لعله توفي في سنة ٨٠هـ): «فما علمت به بأساً، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[(١)]، . . . حدّث عنه ابناه عَمرو وعمر، وثابت البناني، . . . وممّن روى عنه أيضاً عثمان بن حكيم، وعطاء الخراساني»[(٢)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٣)]: «شعيب والده لا مَغمز فيه، ولكن ما علمت أحداً وثّقه، بل ذكره ابن حِبَّان في «تاريخ الثقات. . .».

وقد يقال: إن فيما تقدم عن كثير من الأئمة في قبول حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، واحتجاجهم بهذه الترجمة، ما يفيد توثيقاً ضمنيًا لشُعيب بن محمّد[(٤)]. والله أعلم.

---

(١) (١/ ٤٣٣)، وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨١).

(٣) (٣/ ٢٦٥).

(٤) انظر: ما تقدم في (ص١١٥ وما بعدها).

٢ ـ وقال في ترجمة «سعد بن الصّلت بن برد بن أسلم البجلي الكوفيّ» (ت١٩٦هـ) «روى عنه محمَّد بن عبدالله الأنصاري، ويحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وسبطه إسحاق بن إبراهيم بن شاذان. . .». ثمَّ قال: «هو صالح الحديث، وما علمت لأحدٍ فيه جرحاً»(١).

وقال في «تاريخ الإسلام»(٢): «ما رأيت لأحدٍ فيه جرحاً فمحلّه الصّدق».

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «حَوْثرة بن أشرس بن عون بن مُشجِّر العدوي البصري» (ت٢٠٢هـ): «المحدّث الصّدوق. . .»(٣). ثمَّ قال: «وعنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وعبدالله بن أحمد، والفِريابي، وأبو يعلى، والحسن بن سفيان، وآخرون، . . . ما أعلم به بأساً»(٤).

وقال في «تاريخ الإسلام»(٥): «وما علمتُ به بأساً».

٤ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن عبدالأعلى بن إبراهيم بن عبيد الله اليمني البوسي» (ت٢٨٦هـ): «روى عنه أبو عوانة في «صحيحه»، وأحمد بن شعيب الأنطاكي، وأبو جعفر. . .» (وذكر جماعة)، ثمَّ قال: «وما علمتُ به بأساً»(٦).

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣١٨). ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٨٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٦/٣٧٨) وقال: «ربما أغرب» وهذه قرينة دالة على معرفته بأحاديث هذا الرّاوي، فيكون لتوثيقه في هذه الحالة اعتبار، كما نبّه إلى ذلك العلاّمة المعلّمي في «التنكيل» (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ١٨٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٦٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٦٨)، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكن ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٨/ ٢١٥).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص١٤٧).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٥١)، وانظر الأنساب (١/٧٧) و«معجم البلدان» مادة (بوس) (١/٥٠٨)، وذكره عمر بن عليّ الجعدي ممّن نُقِل عنه الفقهُ، والحديث قبل ظهور مذهب الشافعي من أهل صنعاء. انظر «طبقات فقهاء أهل اليمن» (ص٦٤).

٥ ـ وقال في بداية ترجمة «أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي الكوفيّ الحَمَّار» (ت٢٨٦هـ): «الإمام المحدّث الصّدوق...»[١]. وقال «حدّث عنه أحمد بن عمرو بن جابر الرّملي، وأبو الحسن بن سلمة القزويني القطّان، ومحمد بن أحمد بن يوسف، وأبو العباس بن عُقْدة، وابن أبي دَارَم، وآخرون كثيرون، وما علمت به بأساً»[٢].

٦ ـ وقال في بداية ترجمة «عبد الرّحمن بن عبيد الله بن عبد العزيز بن الفضل الهاشمي الحلبي» (كان حيّاً بعد ٣١٠هـ): «فهو المحدّث الصّادق المعدَّل...»[٣]. ثمّ قال: «وعنه أبو أحمد بن عدي، وأبو بكر محمَّد بن سليمان الرّبعي، وأبو بكر المقرئ، والقاضي علي بن محمَّد بن إسحاق الحلبي، وعدّة،... ما أظنّ به بأساً»[٤].

٧ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن الفيض بن محمَّد بن الفيّاض الدِّمشقي» (ت٣١٥هـ): «حدّث عنه موسى بن سهل الرّملي مع تقدُّمه، وأبو عمر بن فضالة، وجُمح بن القاسم،...) (وذكر جماعة) ثمّ قال: «وهو صدوق ـ إن شاء الله، ما علمت فيه جرحاً،... وكان صاحبَ حديثٍ ومعرفةٍ»[٥].

٨ ـ وقال في بداية ترجمة «محمَّد بن العباس بن وصيف الغَزِّي» (ت٣٧٢هـ): «الشّيخ المسنِد الكبير...، راوي «الموطأ» عن الحسن بن الفرج الغَزِّي صاحبَ يحيى ابن بكير...»[٦]. ثمّ قال: «حدّث عنه:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٧٦)، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٨/ ٥٣)، وانظر «الأنساب» (٤/ ٢٥٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (الموضع السابق).
(٣) «المصدر نفسه» (١١/ ٥٢٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣١٥)، وانظر «تاريخ دمشق» (١٥/ ٤٣٣)، و «العبر» (٢/ ١٦٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٢٧).

أبو سعد الماليني، ومحمّد بن جعفر الميماسي، وطائفة، وما علمت به بأساً»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٢]: «... ولا أعلم فيه جرحاً».

٩ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن عبد الوهاب بن نصير القرشيّ الرّازي» (ت ٣٨٢هـ): «حدّث عنه الحاكم، وأبو نعيم، ومحمّد بن الحسن بن المؤمّل، وشيخ الإسلام إسماعيل الصابوني، (وذكر جماعة)، ووصفه الكنجروذي بالصّلاح»[٣]. ثمّ قال: «حديثه مستقيم لم أر أحداً تكلّم فيه، وسماعه من ابن الضُّريس يقتضي أن يكون وله ستة أعوام»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وقع لنا حديثه بعلو، ورواياته مستقيمة، ولم أرَ أحداً ضعَّفه، لكن يكون سماعه من ابن الضريس وهو ابن خمس سنين على ما ضَبَطَه الحاكم من سنِّه، انتهى إليه علمُ الإسناد في وقته بخراسان».

وقال في «العبر»[٦]: «ولم يذكر (يعني: الحاكم) فيه جرحاً ولا ابن عساكر[٧]».

الثانية: من اكتفي فيه بنفي علمه بمن جرحه:

قد يقتصر على نفي علمه بالجرح في الرّاوي، والقدح في عدالته، وهو يشير بذلك إلى إحدى القرائن المعتبرة في احتمال الرّاوي، وتقوية حُسن الظنّ به، حيث لاحظ استقامة حديثه، ولا سيّما إن كان مكثراً، فإن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٢٧).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٥٢٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٢٨) وانظر «النجوم الزاهرة» (٤/١٦٦) و «شذرات الذهب» (٣/١٠٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (الموضع السابق).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ ص٥٢ ـ ٥٣).

(٦) (٢/١٦١).

(٧) انظر «تاريخ دمشق» (٣٢/٢٥٢ ـ ٢٥٤ ط. العمروي).

وُرودها على الصّواب مطابِقةٌ لرواية غيره من الثّقات دليلٌ على ضبطه وحفظه لمرويّاته. واعْتَبَرَ في جانب عدالته قرينةَ تحمُّل جماعةٍ من الثّقات عنه، وسماعِهم منه، إذْ لو كان مجروحَ العدالة في نفس الأمر، مطعوناً عندهم فإنّه يَبعد عن الظنّ القويّ اعتناؤُهم بالأخذ عنه، وروايتُهم مروياته مع السّكوت عن تبيين حاله، وكشف عُواره، فتتابعُهم على الأخذ عنه - وهم ثقاتٌ عدولٌ - مع السّكوت عن جرحه والطّعن في عدالته، قرينةٌ مقتضِيَة للاحتمال القويّ بعدالته، وحُسْن حاله عندهم، وهذا معنى اقتصاره أحياناً على نفي علمه بالجرح في الرّاوي، دون التعرض لنفي علمه بالتّوثيق مع أنّ هذا هو الواقع.

ومن أمثلة ذلك:

١ - قال في ترجمة «الوليد بن حماد بن جابر الرملي» (بقي إلى قريب الثلاث مئة): «روى عنه أبو بشر الدّولابي، والفضل بن مهاجر، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد بن عدي، . . . وكان ربّانياً، ولا أعلم فيه مَغْمَزاً، وله أسوة غيره في رواية الواهيات»[١].

٢ - وقال في ترجمة «عليّ بن الحسين بن معدان الفارسيّ الفسويّ» (ت٣١٩هـ): «وعنه شيخ النّحو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، وأبو بكر محمَّد بن أحمد الأصبهاني السّمسار، ومحمّد بن القاسم بن بشر الفارسي شيخٌ لابن باكويه. . . ما علمت فيه ضعفاً بعدُ»[٢].

٣ - وقال في ترجمة «الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل البالِسي» (توفي سنة بضع عشر وثلاث مئة): «وما علمت فيه جرحاً، وله جزء مشهورٌ فيه غرائب»[٣].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٧٨ - ٧٩)، وانظر «تاريخ دمشق» (١٧/٨١٥ - ٨١٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥٢٠).

(٣) «المصدر نفسه» (١٤/٥٢٦)، وانظر «الأنساب» (١/٢٦٨) و (٥/٤١٩).

وقد أبان الحافظ الذّهبيّ عن منهجه هذا في غير ما كتابٍ له، فمن ذلك:

أولاً: قوله في كتاب «الموقظة»[١]: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخِّرين إطلاقُ اسم «الثّقة» على من لم يُجرَح مع ارتفاع الجهالة عنه[٢]، وهذا يسمى «مستوراً»، ويسمى «محله الصّدق» ويقال فيه «شيخ»».

وأوضح عن مراتب هذه العبارات وغيرها فقال: «وقد قيل في بعضهم: «فلان ثقة»، «فلان صدوق»، «فلان لا بأس به»، «فلان ليس به بأس»، « فلان محله الصّدق[٣]»، «فلان مستور»، «فلان روى عنه شعبة»، أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كـ«فلان حسن الحديث»، «فلان صالح الحديث»، «فلان صدوق ـ إن شاء الله ـ».

فهذه العبارات كلُّها جَيِّدَة، ليست مُضَعِّفَةً لحال الشيخ، نعم ولا مُرَقِّيَةً لحديثه إلى درجة الصّحة الكاملة المتّفق عليها، لكن كثير ممّن ذكرنا متجاذَبٌ بين الاحتجاج وعدمه»[٤].

وقال في «مقدمة المغني في الضعفاء»[٥]: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه «محلّه الصّدق»، ولا من قيل فيه «يكتب حديثه»، ولا من «لا بأس به»، ولا من قيل فيه «هو شيخ»، أو «هو صالح الحديث»، فإنّ هذا بابُ تعديل»[٦].

---

(١) (ص٥٨).

(٢) يعني: جهالة العين.

(٣) قال السيوطي في «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٣٥): «... لأن «صدوقاً» مبالغة في الصدق، بخلاف «محله الصدق» فإنه دالّ على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق».

(٤) «الموقظة» (ص٦٢).

(٥) (ص٤).

(٦) ولعل مقصوده: أنها عبارات متجاذبة بين الجرح والتعديل، وإن كانت إلى التعديل أقرب، وقد أشار إلى ذلك فيما تقدم نقله عنه من الموقظة، ويؤيد ذلك أنّه صنّف بعض هذه الألفاظ في أدنى مراتب التوثيق. انظر «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٤).

وقال في «مقدمة ميزان الاعتدال»[1]: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه «محلّه الصدق»، ولا من قيل فيه «لا بأس به»، ولا من قيل فيه «هو صالح الحديث»، أو «يكتب حديثه»، أو «هو شيخ»، فإنّ هذا وشبهَه يدلّ على عدم الضّعف المطلق».

ثانياً: قوله في «ميزان الاعتدال»[2]: «... والجُمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه أنّ حديثَه صحيح».

وقد تقدم توضيحُ هذا القول، والتّنبيه إلى ما تضمّنه من القيود[3].

ثالثاً: قوله في «نقده لكتاب بيان الوهم والإيهام» لابن القطان[4]، في تعليقه على حديثٍ «ما رأيتُ أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من عمر بن عبدالعزيز»، (قال ابن القطان): «فيه وهب بن مأنوس مجهول، فأظن أبا محمّد قَنَع برواية جماعةٍ عنه، وذا شيء لا مقنع فيه، فإن عدالته لا تثبت بذلك»[5]. فقال الذّهبيّ ـ منتقداً رأيه هذا ـ: «خالفك في هذا خلقٌ».

وقد تعقّبه الحافظ ابن حجر على قوله: «والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح»، فقال: «وهذا الذي نسبه إلى الجمهور لم يُصَرِّح به أحدٌ من أئمّة النّقد إلاّ ابن حِبّان، نعم هو حقٌّ في حقِّ من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه»[6].

---

(١) (ص٢ ـ ٤).

(٢) (٣/٤٢٦) ترجمة مالك بن الخير الزبادي.

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٤) (ص١٠٨).

(٥) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٤/١٦٩)، وعبارته: «ووهب هذا مجهول الحال، وأظن أن أبا محمد قنع فيه برواية جماعة عنه، فإنه قد روى عنه إبراهيم بن نافع، وإبراهيم بن عمر بن كيسان، وهو شيء لا مقنع فيه، فإن عدالته لا تثبت بذلك».

(٦) «لسان الميزان» (٣/الورقة ١).

وهذا التَّعقب مبنيٌّ على أنّ أحداً من أئمّة النّقد، لم يصرِّح بما نسبه إليهم الحافظ الذّهبيّ إلاّ ما كان من أمر ابن حِبَّان، وقد رُمِي بالتّساهل لأجله.

فالحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ينحو في هذا الباب منحى الاحتياط، لذا قَيَّد إطلاق هذه القاعدة بمن اشتهر بطلب الحديث، والانتسابِ إليه، فيجوز في حقّه تطبيقُ هذه القاعدة عليه إذا خلا من الجرح والتّعديل الصّريح، لكنّه لم يبيِّن حدّ هذه الشّهرة وضوابطَها عنده.

وثمَّة فرق بين ما نسبه الذّهبيّ إلى الجمهور، وبين ما صرّح به ابن حِبَّان، فقاعدة ابن حِبَّان في هذا الباب أكثرُ توسُّعاً وإطلاقاً ممّا أشار إليه الحافظ الذّهبي، فابن حِبَّان لا يشترط في هذا روايةَ الجماعة عن الرَّاوي، بل قد يوثق من لم يرو عنه إلاّ واحد ولم يُعرف، فإنّه لما خلا عن الجرح فهو عدل، لأنّ العدالة عنده ضدّ الجرح[1]، وقد تقدّم ذكر نماذج من نقد الحافظ الذّهبيّ له حول هذا المسلك[2]، فدلّ ذلك على افتراقهما فيه.

وقول الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي نسبه إلى الجمهور لم يصرِّح به أحدٌ من أئمّة النّقد. . .» في محلّه، إلاّ أنّ الحافظ الذّهبيّ لم ينسبه إليهم على أنّه جاء مصرَّحاً به عندهم، بل الظّاهر من كلامه أنّه استمده من واقعهم التّطبيقي، ولذلك استشهد برُواةٍ في «الصّحيحين» لم يُعرف أنّ أحداً وثَّقهم، فكأنّه يرى أنّ إخراج صاحبي «الصّحيحين» لمثل هؤلاء الرّواة إنما هو مبني على رواية جمعٍ من الثقات عنهم، وعدم إتيانهم بما يُنكر عليهم، ولو نازعه الحافظ ابن حجَر في هذا الرّأي، لكان أوجهَ من منازعته في قضية التّصريح التي لم ترد إطلاقاً في كلامه.

وقد مشى الحافظ الذّهبيّ على هذه القاعدة في جملة من كتبه[3].

---

(١) انظر «الثقات» (١/ ١٣).

(٢) انظر (ص٢١١).

(٣) من أمثلة ذلك: =

....

= • وقال في (حوادث ووفيات سنة١٥٠هـ ص١٢٧)، ترجمة «داود بن عيسى النخعي الكوفيّ»: «ولم أر لهم فيه كلاماً بتوثيقٍ ولا تليينٍ، فهو صالح».

• وقال (في الحوادث نفسها ص١٩٠)، ترجمة «عباد بن زياد أبي طرفة اللخمي»: «وعنه يحيى بن حمزة والوليد بن مسلم، وعبد الكريم بن محمَّد اللخمي، ما علمت فيه جرحاً فهو صالح الحديث إن شاء الله».

• وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٣٢٠ ـ ٣٢١)، ترجمة «عيسى بن حنيفة أبي عمرو الكندي»: «وعنه الحسين بن عمرو العنقري، وأبو سعيد الأشج، ذكره أبوحاتم وما تكلّم فيه، وكأن محله الصدق».

وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ٤٣٥)، ترجمة «الهيثم بن مروان العنسي»: «وعنه هشام بن عمار، ومحمود بن خالد، وأبو همام السكوني، وجماعة»، ثمَّ قال: «لم أر لأحد فيه كلاماً، محله الصدق».

• وقال في (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٩٣)، ترجمة «بشر بن عبد الوهاب الدمشقي»: «وعنه ابنه أحمد، ومحمد بن الفيض الغساني، وأبو بشر الدولابي، وابن جوصا، وطائفة، لم يضعفه أحد فهو حسن الحديث».

وغير ذلك من الأمثلة، انظر (حوادث ووفيات سنة ٦٠هـ ص٢٣٢)، و(سنة ٧٠هـ ص ٩٨)، و(سنة ١٠٠هـ ص٤٩٨)، و (سنة ١١٠هـ ص ١٠٥)، ترجمة «سيار مولى يزيد بن معاوية»، وفي (ص١٣٩)، ترجمة «عبدالله بن قدامة أبي سوار العنقري»، و(ص١٤٣)، ترجمة «عبد الأعلى ابن هلال». وفي (سنة ١٢٠هـ ص٣٤٣) ترجمة «حزن بن بشير الخثعمي الكوفيّ»، و (ص٣٦٣)، ترجمة «رديني بن أبي مجلز لاحق بن حميد»، وفي (ص٣٦٩)، ترجمة «سعيد بن محمَّد بن جبير القرشي»، و (ص٣٨٠) ترجمة «شيبة بن مساور الواسطي»، و(ص٤٦٧) ترجمة «مسلمة بن عبدالله الربعي». وفي (سنة ١٣٠هـ ص٦٤) ترجمة «جميل بن عبدالله المدني المؤذن»، و(ص١١٤) ترجمة «سعيد بن عبدالله بن جريج البصريّ»، و(ص١٨٣) ترجمة «عمران بن عبدالله بن طلحة الخزاعي»، و(ص٢٧١) ترجمة «المغيرة بن عتيبة العجلي» و(ص٣١٩) ترجمة «أبي الأعيس الخولاني عبد الرّحمن بن سليمان». وفي (سنة ١٤٠هـ ص٣٨٦) ترجمة «بشر بن حميد المزني المدني»، و(ص٤٢٦) ترجمة «زنكلّ بن علي العقيلي الرقي»، و(ص٤٤٤) ترجمة «سليمان بن حيان الدمشقي»، و(ص٥٦٤) ترجمة «يزيد بن أيهم الحمصي»، وفي (سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦٩) ترجمة «إسماعيل الكوفيّ»، و(ص١٣٦) ترجمة «زجلة الدمشقية»، و(ص٢٠٦) ترجمة «عبد الرحمٰن بن مرزوق الدمشقي»، و(ص٢١٦) ترجمة «عبيد الله بن محمَّد بن عمر بن علي بن أبي طالب»، و(ص٢٤٨) ترجمة «عيسى بن أبي عطاء الشاميّ»، =

المطلب الثاني: قد تلزق التهمة بالمجهول.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ جاء في ترجمة «معاذ بن جبل الأنصاريّ الخزرجيّ رضي الله عنه» (ت١٨هـ) حديث: «معاذ بن جبل أعلم الأوّلين و الآخِرين بعد النّبيين والمرسلين. . .» الحديث.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «قد أخرجه الحاكم في (صحيحه)[(١)]

= و(ص٢٥٨) ترجمة «كثير بن يسار الطفاوي أبي الفضل البصريّ»، و(ص٣١٤) ترجمة «نوفل بن الفرات أبي الجراح العقيلي»، و(ص٤١٣) ترجمة «سهل بن شعيب النخعي»، و(ص٤٣٥) ترجمة «صالح بن خوّات بن صالح بن خوّات الأنصاري»، و(ص٥٢٤) ترجمة «عدي بن عبد الرحمٰن بن زيد الطائي»، و(ص٥٣٤) ترجمة «عمر بن إسحاق بن يسار المخزومي»، و(ص٥٧٠) ترجمة «فرقد بن الحجاج القرشي البصريّ»، و(ص٦٠٩) ترجمة «مرزوق بن عبد الرحمٰن البصريّ». و في (سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٥٤) ترجمة «حماد بن يزيد المقري»، و (ص٢٩٢) ترجمة «عبدالله بن حسان العنبري البصريّ»، و(ص٣١٣) ترجمة «عبد الحميد بن عطاء الخولاني»، و(ص٣٥٠) ترجمة «عتبة بن المنذر العبادي»، و(ص٣٧٦) ترجمة «عمرو بن حريث الكوفيّ»، و(ص٤٢٢) ترجمة «محمَّد بن حطان بن جبير الجبيري»، و(ص٤٤٨) ترجمة «محمَّد بن عبد الرحمٰن بن طلحة العبدري»، و(ص٤٥٥) ترجمة «محمَّد بن القاسم الطائي»، وفي (سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٤١) ترجمة «إسماعيل بن قيس القيسي»، و(ص٥٧) ترجمة «بكر بن حمران الرفاعي»، و(ص٦٢) ترجمة «جابر بن غانم السلفي»، و(ص١٣٢) ترجمة «سعيد بن عبدالله بن ربيع الكوفيّ».

وغير هذه في مواضع.

- وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٦) ترجمة «الحسن بن حماد الخراساني»: «لا يكاد يعرف. . . روى عنه عبدالله بن محمود بن السعدي، وعيسى بن محمَّد بن عيسى الضبي، والفضل ابن عبدالله الجرجاني، ما علمت فيه جرحاً».
- وقال فيه (٢/ ٤٠) ترجمة «الربيع بن زياد الهمذاني»: «وعنه أصرم بن حوشب، ومحمد بن عبيد الأسدي، ما رأيت لأحد فيه تضعيفاً وهو جائز الحديث».
- وقال فيه (٢/ ٢٩١) ترجمة «صالح بن أبي جبير» غمزه ابن القطان لكون أن أحداً ما وثّقه، وهذا شيخ محله الصدق».

وغير ذلك في مواضع عدة.

(١) «المستدرك» (٣/ ٢٧١).

فأخطأ، وعُبيد[1] لا يُعرف، فلّعله افتعله»[2].

وقال في «تلخيص المستدرك»[3]: «أحسبه موضوعاً ولا أعرف عبيداً هذا».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4] في ترجمة «عبيد بن تميم»: «أخرج له الحاكم في (مستدركه) حديثاً باطلاً ـ هو المتَّهم به ـ في فضل معاذ بن جبل، رواه عنه يوسف بن سعيد بن مسلَّم، ولا يُدرى من هو عُبيد».

٢ ـ وفي ترجمة «أبي إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن الحارث بن أسماء الفزاري الشاميّ» (ت١٨٦هـ) ساق له الحافظ الذّهبيّ حديثاً بسنده عن زيد بن سعد، حدّثنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً: «من أدخل على مؤمن سروراً فقد سرّني، ومن سرّني فقد اتخذ عند الله عهداً. . .» الحديث. فقال ـ عَقيبه ـ : «هذا حديث شبه موضوع مع لطافة إسناده، وزيدٌ هذا لم أجد له ذكراً في دواوين الضّعفاء، والآفة منه»[5].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[6]: «هذا حديث منكر غريب، مردودٌ لا يحتمله أبو إسحاق، وزيدٌ الآفة منه، مع أنّه ما ذكروه من الضّعفاء».

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «وزيد بن سعد الواسطي، عن أبي إسحاق الفزاري بخبر باطلٍ» (فذكره).

٣ ـ وذكر في ترجمة «بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الحميري

---

(١) هو عبيد بن تميم الذي عليه مدار الإسناد.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٦٠).
(٣) «المطبوع بحاشية المستدرك» (٣/ ٢٧١).
(٤) (٣/ ٩١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٤٣).
(٦) (١/ ٢٧٤).
(٧) (٢/ ١٠٣) وتحرف فيه (سعد) إلى (سعيد).

الحمصي»، (ت١٩٤هـ) حديث أنس رضي الله عنه قال: «سئل النبي ﷺ عن رجل نسي الأذان والإقامة، فقال: «إن الله تجاوز عن أمتي السّهو في الصّلاة»، من طريق أبي التّقى هشام بن عبد الملك، حدّثنا بقية، حدثني مالك بن أنس، عن عبد الكريم الهمدانيّ، عن أبي حمزة». قال الذّهبي: «ثمّ قال ابن حِبّان ـ عقيبه ـ : عبد الكريم هو الجزري، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، حدثنا عبدان وابن سنان»[1].

ثمّ علق عليه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «هذا الحديث لا يحتمل، وقد رواه الوليد ابن عتبة المقرئ، قال: حدّثنا بقية، حدّثنا عبيد رجل من همدان، عن قتادة، عن أبي حمزة، عن ابن عباس قال: قيل: يا رسول الله، الرجل ينسى الأذان والإقامة، . . . فهذا أشبه مع أن عبيداً لا يُدرى من هو، فهو آفته»[2].

وعلّق في «ميزان الاعتدال»[3] على رواية أبي التُّقى بقوله: «هذا لا يحتمل»، ثمّ ذكر رواية الوليد بن عتبة، وعلّق عليها بقوله: «فهذا محتمل، وعُبيدٌ لا يُعرف».

ولم يظهر لي وجه كلام الحافظ الذّهبيّ كما ينبغي، ولولا تصريح بقية بالتّحديث عن مالكٍ، لأمكن القولُ بأنّ مراده هو: أنّ مدار الإسنادَيْن جميعاً على «عبيد» فدلّسه بقية في الإسناد الأوّل، فرواه عن مالك، ثمّ جاء تصريحه بالواسطة في الإسناد الثّاني، فتبيَّن أن بقية سمع الوجهين من هذا الرّاوي المجهول، فدلّسه في الأول وصرّح به في الثّاني، فكان أشبه من الأوّل؛ إذْ به عرف آفةُ هذا الحديث، وهو عُبيد ذلك الرّاوي المجهول.

وهذا القول ليس ببعيدٍ عند تأمّل كلام الحافظ الذّهبيّ من وجهين:

---

(١) لم أجده في كلتا المطبعتين من «كتاب المجروحين».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

(٣) (١/ ٣٣٤).

الأول: أنّ سياق كلامه يدلّ على إعلال رواية أبي التّقى هشام بن عبد الملك برواية الوليد بن عتبة الدّمشقي، حيث ذكر رواية الوليد عقب رواية هشام في كلا المصدرين، فكأنّه أراد بذلك الإشارةَ إلى أنّ الوهم في قلب صيغة العنعنة إلى صيغة التّحديث مصدرُه من هشام، فإنّه مع توثيق بعض الأئمّة له إلاّ أنّ أبا داود تكلّم فيه، فقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «شيخ ضعيفٌ»[1]، وقال عنه في موضع آخر[2]: «شيخ مغفّل». وهذا بخلاف الوليد بن عتبة[3].

الثاني: أنّ في طريق الوليد بن عتبة إبرازَ من يسوغ أن تُحمَل عليه عهدةُ نكارة متن هذا الحديث، وهو عبيد، بخلاف طريق أبي التّقى، فإنّه ليس في رجال إسنادها من يحتمل هذه النكارة، ولا يحتمل أن يرويه الإمام مالك، عن عبد الكريم الجزري، عن أنس، فالاسناد خطأ، ثمّ بَيَّن ذلك بإيراد الطّريق الثّانية، والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «أبي نصر عليّ بن هبة بن عليّ بن جعفر بن الأمير بن ماكولا» (ت٤٧٥هـ) ساق الحافظ الذّهبيّ ـ من طريق موسى بن عيسى ـ حديث أنسٍ مرفوعاً: «إذا بكى اليتيم وقعت دموعُه في كفّ الرّحمن، فيقول: «مَن أبكى هذا اليتيم الذي واريتُ والديْه تحت التراب؟ من أسكته فله الجنة»[4].

ثمَّ نقل عَقِبه قولَ الخطيب ـ رحمه الله ـ: «هذا حديثٌ منكر جداً، لم أكتبه إلاّ بإسناده، رجاله كلّهم معروفون، إلاّ عيسى بن موسى، وإنّه مجهولٌ، وحديثُه عندنا غير مقبول»[5].

---

(١) «سؤالاته لأبي داود» (٥/ ٤٣٤).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٧٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٦ ـ ٤٩).

(٤) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢)، وانظر: «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٣٦)، و«الفوائد المجموعة» (ص٧٢).

(٥) «تاريخ بغداد» (الموضع السابق).

فقال الحافظ الذّهبي: «هو الذي افتراه»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «موسى بن عيسى البغدادي، عن يزيد بن هارون بخبرٍ كذب: إذا بكى اليتيم... قال الخطيب: «هو المتَّهم به»».

كذا نقل الذّهبيّ عبارة الخطيب هنا، وقد تقدمّ نصُّها كما هي عند الخطيب في «تاريخه» وهي تستلزم معنى الاتّهام، لأنه حكم على الحديث بأنه منكر جداً، ورجاله معروفون، إلا عيسى، فإنه مجهول، فتعين إلزاق النكارة به. والله أعلم.

وبِتَتَبُّع أسانيد الأحاديث المذكورة تبيّن لي أنّ جميع رواتها ـ سوى المجاهيل ـ لا تنزل رتبة أحدِهم عن درجة «من يُحَسّن حديثه»، بل غالبهم ثقات، فلم يكن فيها موضعٌ أضعفُ ولا أقربُ إلى التّهمة وسوء الظنّ إلاّ موضع أولئك المجاهيل، ومن ثمّ ألزق الحافظ الذّهبيّ التّهمةَ بهم.

ومن الملاحَظ أنّه لم يقتصر على إعلال هذه الأسانيد بهؤلاء الرّواة، بل غَلّب جانبَ اتّهامهم بوضع هذه الأحاديث، وجَزَم بذلك في المثال الثّالث والرّابع، ولعلّ سببَ ذلك شدّة نكارة تلك الأحاديث.

ومقتضى صنيعه أنّ هذا الرّاوي المجهولَ بروايته هذا الحديث، قد خرج عن حيّز «مجهول الحال» إلى كونه «متّهماً»، أو «واضعاً» بغلبة الظنّ والاجتهاد، وهذه مسألةٌ كبيرة، حرَّرها العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ فقال: «قولُ المحدِّثين: «فلان متهم بالكذب». وتحرير ذلك: أنّ المجتهِدَ في أحوال الرّواة قد يثبت عنده بدليلٍ يَصحّ الاستناد إليه أنّ الخبر لا أصل له، وأنّ الحمل فيه على هذا الرّاوي، ثمّ يحتاج بعد ذلك إلى النّظر في الرّاوي: أَتعمَّد الكذبَ أم غلط؟ فإذا تدبّر وأَنعَمَ النّظر فقد يتّجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنُّه إلى أحدهما، إلاّ أنّه لا يبلغ أنْ يجزم به،

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٢).

(٢) (٤/ ٢١٦).

فعلى هذا الثّاني إذا مال ظنُّه إلى أن الرّاوي تعمّد الكذب قال فيه: «متّهم بالكذب» أو نحو ذلك ممّا يُؤيد هذا المعنى.

ودرجة الاجتهاد المشار إليه لا يبلغها أحدٌ من أهل العصر فيما يتعلّق بالرّواة المتقدّمين، اللّهم إلاّ أن يتّهم بعضُ المتقدّمين رجلاً في حديث، يَزعم أنّه تفرّد به، فيجد له بعضُ أهل العصر متابعاتٍ صحيحة، وإلاّ حيث يختلف المتقدّمون فَيَسْعَى في التّرجيح...»[1].

وهذا تحقيقٌ بديع، فإنّ ملاحظةَ نكارة الحديث وبُعْدِه عن مشكاة النُّبوة لا يحصل إلاّ لمن تضلّع في هذا الفن، مع علمٍ ومعرفةٍ تامّةٍ بأصول الشّريعة وقواعدها الكلّية.

ونظائر ما تقدم عن الحافظ الذّهبيّ من إلزاق التّهمة بالمجهول كثيرة في كتبه[2].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٣٧).

(٢) من أمثلة ذلك:

- جاء في «تاريخ الإسلام» (السيرة النبوية ـ ص ٣٢٢) أنه ذكر حديثاً من طريق عبد الرحمٰن بن إبراهيم الراسبي، فقال ـ عقيبه ـ: «وآفته من هذا الراسبي، فإنه ليس بثقة، مع كونه مجهولاً، ذكره الخطيب فغمزه» انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٥٥)، وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤٥): «أتى بخبر باطل طويل، وهو المتهم به».
- وفي (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٩٢) ترجمة «هارون بن كثير» ذكر من طريقه حديثاً، ثمّ قال: «وهو حديث باطل ولا يعرف هارون، ولعله الآفة». انظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٦)، و«التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢٦)، و «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٤)، و «الكامل» (٧/ ١٢٧).
- وفي «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٣٠) ترجمة «الحسين بن إبراهيم البابي» ذكر له حديثاً، ثمّ قال عقبه: «وحسين لا يدرى من هو، فلعله من وضعه».
- وفي «المصدر نفسه» (٢/ ٣٠٥) ترجمة «صبّاح بن مجالد» قال: «شيخ لبقية، لا يدرى من هو»، ثمّ ذكر خبراً باطلاً من طريق بقية عنه، فقال بعده: «المتهم بوضعه صبّاح هذا».
- وفي «المصدر نفسه» (٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦) ترجمة «يحيى بن زكريا» ذكر حديثاً من طريقه، ثمّ بعد كلام طويل قال في آخره: «والبغوي فصاحب حديث وفهم وصدق، وشيخه فثقة، فتعين أن الحمل في هذا على يحيى بن زكريا، هذا المجهول التالف». =

المطلب الثالث: منهج أبي حاتم الرازي فيمن يقول فيه: «مجهول».

لأبي حاتم الرّازي - رحمه الله - فيمن يقول فيه: «مجهول» منهج بيّنه الحافظ الذّهبيّ، فقال: في ترجمة «سفيان بن موسى البصريّ»: «وسُئل أبو حاتم عنه، فقال: «مجهول»[1]، يعني: مجهولَ الحال عنده»[2].

وزاد إيضاحاً في «تاريخ الإسلام»[3] حيث قال في ترجمة «داود بن يزيد الثقفي»: «وعنه قتيبة، وهشام بن عبدالله الرّازي، والحكم بن مبارك، ومحمّد ابن أبي بكر المقدّمي، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «شيخٌ مجهولٌ»[4]».

ثمّ قال الذّهبي: «هذا القول يُوضّح لك أنّ الرّجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعةٌ ثقات، يعني: أنّه مجهول الحال عنده، فلا يُحكم بضعفه ولا بتوثيقه».

وقال في «المغني»[5] ترجمة «محمّد بن مروان بن الحكم الأموي»: «روى عنه الزّهري. مجهول[6]، أي مجهولُ العدالة لا الذات، وكذا يقول

= ● وفي «المصدر نفسه» (٤/ ٣٩٠) ترجمة «يحيى بن عبد الله» قال: «شيخ مصري عن عبد الرزاق، فذكر حديثاً باطلاً بيقين، فلعله افتراه».

● وفي «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٧٦ - ٥٧٧) ترجمة «محمّد بن مسلم بن وارة» ساق أثراً لعلي ابن أبي طالب - رضي الله عنه -، من طريق أبي جعفر محمّد بن أحمد أبي سعيد الرازي، ثمّ قال: «هذا حديث مختلق، ورواته كلّهم مأمونون سوى أبي جعفر هذا، فلا أعرف عدالته، فكأنه هو واضعه».

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٢٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥١). قال المزّي: «روى له مسلم حديثاً واحداً متابعة» «تهذيب الكمال» (١١/ ١٩٨)، وانظر «صحيح مسلم» كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام (١/ ٣٩٠/ رقم٥٥٩).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ - ١٨٠هـ ص١١٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٨).

(٥) (٢/ ٦٣١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/ ٨٥). وقد تعقب الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - أبا حاتم في إطلاقه عبارة «مجهول» في مواضع عدة من كتابه «ميزان الاعتدال» فمن ذلك: =

أبو حاتم في غير واحد، وإنما يُريد جهالةَ حاله».

فإطلاق لفظ «مجهول» عند أبي حاتم ـ رحمه الله ـ لا يقتصر على «مجهول العين»، بل قد يطلقه أيضاً على «مجهول الحال»، ولو روى له جماعةٌ ثقات من المشهورين بالعلم، كما يتضح من المثالين السّابقين، ومواضع عدة تعقّب فيها الحافظ الذّهبيّ أبا حاتم في هذا الإطلاق.

ومراد الحافظ الذّهبيّ من هذا التّوضيح، رفعُ الإشكال الذي قد يقع فيمن أطلق فيه أبو حاتم هذه العبارةَ وهو معروف العين، برواية جمع من الثقات عنه، بل قد يكون مشهوراً بين النّاس في زمانه وبعده، كما هو الشّأن في محمَّد بن مروان بن الحكم، فإنّه علاوة على رواية اثنين عنه، وهما ابنه مروان بن محمَّد، والإمام الزهري ـ وذلك كافٍ لرفع جهالة عينه ـ، فهو أمير الجزيرة في زمانِه، حتى كان مشهوراً بين النّاس بِفَرْطِ القوّة، وشدّة البأس، و الشّجاعة[1].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «والمراد بالجهالة التي فيه جهالةُ العدالة، وإلاّ فَنَسَبُه معروف، وكان من خير الأمراء من بني أميّة، ولاَّهُ أخوه عبد الملك الجزيرةَ، فواظب الجهاد، وقاتل خوارج الجزيرة...»[2].

= • قال في ترجمة «عبد الرحيم بن كَرْدم» (٢/٦٠٦): «روى عنه جماعة سماهم ابن أبي حاتم، مجهول. قلت: من الرواة عنه العقدي، ومعلّى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج السامي، فهذا شيخ ليس بِواه، ولا هو بمجهول الحال، ولا هو بالثبت».

• وقال في ترجمة «محمَّد بن سعيد الطائفي» (٣/٥٦٣): «وعنه سفيان الثوري، مجهول. قلت: هو أبو سعيد المؤذن... وعنه أيضاً زيد بن الحباب، ويحيى بن سليم الطائفي، ومعتمر بن سليمان، فانتفت الجهالة».

• وقال في ترجمة « الوليد بن محمَّد بن صالح الأيلي» (٤/٣٤٦): «مجهول. قلت قد روى عنه أبو أمية الطرطوسي، وأبو بكر الأعين، فارتفعت الجهالة».

• وقال في ترجمة «أبي يسار» (٤/٥٨٨) «قال أبوحاتم مجهول. قلت: قد روى عن أبي يسار إمامان: الأوزاعي، والليث، فهذا شيخ ليس بضعيف».

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/١٤٨).

(٢) «لسان الميزان» (٥/٣٧٥).

ولا يَستريب أحدٌ أنّ من هذه حاله لا يُوصف بجهالة العين، ولكن لخلوّ حاله من التّوثيق أو التّجريح أطلق فيه الإمام أبو حاتم عبارةَ «مجهول»، ودلّت القرائنُ على مراده بهذا الإطلاق.

وينطبق تعريفُ الحافظ أبي بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ على تصرّف أبي حاتم هذا فإنّه قال: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كلّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عَرفه العلماءُ به، ومن لم يُعرف حديثُه إلاّ من جهة راوٍ واحد.

وأقلُّ ما ترتفع به الجهالةُ، أن يروي عن الرّجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلاّ أنّه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه»[1].

فكلام الخطيب يدلّ على أن الجهالة تأتي من إحدى جهتين:

الأولى: عدم اشتهار الرَّاوي بالعلم في نفسه، فلذا لا يعرفه العلماء به.

الثانية: عدمُ معرفة حديثه إلاّ من جهة راوٍ واحد.

ثمَّ أشار إلى ما به ترتفع جهالةُ العين، وهو رواية اثنين عنه فصاعداً، لكن تَبْقى «جهالة الحال» موجودةً فيه، ويصدق عليه لفظُ «مجهول» عند أهل الحديث بحسَب ما اصطلحوا عليه. وهذا لا يخرج عن تصرّفات أبي حاتم ـ رحمه الله ـ.

ثمَّ إنّ إطلاق عبارة «مجهول» على راوٍ مع وجود رواية اثنين عنه، فصاعداً ليس مذهباً اختصّ به أبو حاتم وحده، بل هو منقول عن عَدَدٍ من متقدّمي أهل الحديث، كالإمام عليّ بن المديني أحياناً[2]، والإمام

---

(١) «الكفاية» (ص ٨٨ ـ ٨٩) باختصار.

(٢) أحصى الشيخ إكرام الله إمداد الحق (١١٠) رواة أطلق عليهم الإمام ابن المديني عبارة «مجهول»، منهم (٧٩) راوياً لم يرو عنهم إلا واحد، و (١٩) راوياً روى عنهم أكثر من راو واحد. انظر رسالة «الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» (ص٥٩٢ ـ ٥٩٣).

أحمد، والإمام أبي زرعة الرّازي[١].

ومدار الجهالة عندهم ـ على ما بيّنه الخطيب البغداديّ ـ هو عدم شهرة الرّاوي بالعلم، ومعرفته به عند العلماء.

قال الحافظ ابن رجب: «وظاهر هذا أنّه لا عبرةَ بتعدّد الرّواة، وإنما العبرة بالشّهرة ورواية الحفّاظ الثّقات»[٢].

وقال في موضع آخر[٣]: «والظّاهر أنّه (يعني: علي بن المديني) يَنظر إلى اشتهار الرّجل بين العلماء، وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا يَنظر إلى مجرّد رواية الجماعة عنه».

ومن الأمور التي تؤكد أنّ الاعتبار في رفع جهالة الرّاوي ليستْ بمجرّد رواية جماعة عنه فقط، بل النّظر في ذلك إلى قرائن أخرى تحتفّ بحال الرّاوي أقوال أبي حاتم الرّازي التالية:

١ ـ قال في «عامر بن أبي عامر الأشعري»: «روى عنه مالك بن مسروح[٤]... ليس به بأس»[٥].

٢ ـ وقال في «محمّد بن أبي رَزِين»: «روى عنه سليمان بن حرب... شيخ بصريّ، لا أعرفه، ولا أعلم روى عنه غير سليمان بن حرب، وكان سليمان قلَّ من يَرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخٍ فاعلم أنّه ثقة»[٦].

---

(١) انظر «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، و «ميزان اعتدال» (٢/ ٢٩٥)، ترجمة «صالح ابن شريح».

(٢) «شرح علل الترمذي» (٣/ ٣٨٠).

(٣) «المصدر نفسه» (١/ ٣٧٩).

(٤) ولم يرو عنه غيره كما أفاده الحافظ الذّهبيّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٦٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٢٦).

(٦) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٥٥).

٣ ـ وقال في «أبي الوليد عمرو بن خراش»: «شيخٌ لابن أبي ذئب لا أعلم روى عنه غير ابن أبي ذئب، وهو شيخٌ مستقيم الحديث»[١].

٤ ـ وقال في «محمَّد بن عبد الرّحمن بن غنج»: «هو صالح الحديث، لا أعلم أحداً روى عنه غير الليث»[٢].

ففي هذه النّصوص توثيقُ أبي حاتم لرواةٍ يُصرِّح بأنّه لم يرو عنهم إلاّ واحد، وذلك لملاحظته قرائنَ تدلّ علّى حالهم، قد يُصرِّح بها أحياناً، كتَثَبُّت الرّاوي عنه في أمر الرِّجال، كما هو الشّأن في المثال الثّاني، أو استقامة حديث الرّاوي ممّا فيه دَلالة على عنايته بهذا الشّأن واشتهاره به، كما هو الحال في المثال الثّالث، وقد لا يصرِّح بالقرينة كما هو الشّأن في المثالين الأوّل والرّابع.

وبالجملة فإنّ إطلاقَ أبي حاتم عبارةَ «مجهول» على من روى عنه عدّةٌ من الثّقات المشهورين بالعلم، أمرٌ سائغ لا تَعَقُّبَ فيه، إذْ لا مشاحة في الاصطلاح. والله أعلم.

وهذا كلّه في حقّ التّابعين ومن بعدهم، وأمّا الصّحابة الذين أطلق عليهم أبو حاتم اسم الجهالة، مثل مدلاج بن عَمرو السّلمي[٣]، ومسعود بن الرّبيع بن عَمرو القارئ[٤]، فإنّه لا يقصد بذلك جهالةَ العدالة، بل يَقصد أنّه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمّة التّابعين؛ قال الحافظ ابن حجرٍ ـ رحمه الله ـ : «وكذا يَصنع أبو حاتمٍ في جماعةٍ من الصّحابة، يُطلق عليهم اسمَ الجهالة لا يُريد جهالةَ العدالةَ، وإنّما يريد أنّه من الأعراب الذين لم يَرْوِ عنهم أئمّةُ التابعين»[٥].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٠).
(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣١٧ ـ ٣١٨).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٤٢٨).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٢٨٢).
(٥) «لسان الميزان» (٦/ ١٣).

وقال أيضاً: «وأبو حاتم قد عَبَّر بعبارة «مجهول» في كثير من الصّحابة»[1].

ولعلّ الحافظ ابن حجر استفاد توجيهه لكلام أبي حاتم ـ رحمه الله ـ ممّا جاء في ترجمة «النّعمان بن رازية اللّهبي» قال ابن أبي حاتم: «وكان عريفَ الأسد، صاحبَ رايتِهم، شاميٌّ له صحبة، روى عنه صالح بن شريح، سمعتُ أبي يقول: «لا أعرفه، ولم يُرْوَ عنه العلمُ»[2]. والله أعلم.

المبحث الثاني
اعتبار القرائن لتعيين المهمل في الإسناد.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكوسَج المروزي» (ت ٢٥١هـ): «قد يروي عنه البخاري فيقول: «حدّثنا إسحاق»، لم ينسبه فيشتبه بابن راهويه، فلنا قرائن تُرَجِّح أحدَهما، وبكلّ تقدير فلا يضرُّ ذلك فكلّ منهما حجّة»[3].

وهناك أمثلة تطبيقية لاعتبار تلك القرائن لتعيين من أُهْمل نسبُه، أو نسبتُه في إسناد لمَّح إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: ما صرَّح فيه بذكر القرائن المعتمدة لديه في التّرجيح:

وفيه خمسة أمثلة:

الأول: قال في ترجمة «عبدالله بن صالح بن محمَّد بن مسلم الجهني المصريّ كاتب الليث» (ت٢٢٣هـ): «استشهد البخاري في (صحيحه) بأبي صالح، بل قد روى عنه حديثاً، وقال: «حدثني عبدالله بن صالح»،

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٦٠).

وهو ثابت في بعض النُسَخ المُتْقَنَة، فقال في أوّل الحديث: «قال اللّيث: حدّثنا جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة»، بحديث الذي استدان من رجلٍ ألف دينار، فقال: «ائتني بكفيلٍ»، قال: «كفى بالله وكيلاً».

والحديث مشهور، علّقه البخاريّ في غير موضع[1].

وقد استَشْكلَ المحدِّثون قبلنا في تفسير «الفتح» من «الصّحيح»[2]: حدّثنا عبدالله، حدّثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، عن هلال، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عَمرو، فذكر حديث «إنّا أرسلناك شاهداً ومبشّراً ونذيراً. . .»[3].

ثمّ ذكر خلاف النّقاد في تعيين المراد من «عبد الله» هذا تبعاً للحافظ المزّي، ومُلَخّصه على النّحو التّالي:

١ ـ هو عبدالله بن مسلمة القعنبي، قاله أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام القاضي.

وعمدته ما يلي:

أ ـ أنّ أبا علي بن السّكن قال في روايته عن الفِرَبري: «حدّثنا عبدالله بن مَسلمة»[4].

ب ـ أنّ أبا أحمد بن عدي الجرجاني لم يذكر عبدالله بن صالح كاتب

---

(١) وصله في كتاب البيوع ـ باب التجارة في البحر (٤/ ٢٩٩/رقم٢٠٦٣)، وعلّقه في الزكاة ـ باب ما يستخرج من البحر (٣/ ٣٦٢/رقم ١٤٩٨)، وفي كتاب الكفالة ـ باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها (٤/ ٤٦٩/رقم ٢٢٩١)، وفي كتاب الاستقراض ـ باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع (٥/ ٦٦/رقم ٢٤٠٤)، وفي كتاب اللقطة ـ باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه (٥/ ٨٥/رقم ٢٤٣٠)، وفي كتاب الشروط ـ باب الشروط في القرض (٥/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣/رقم ٢٧٣٤)، وفي كتاب الاستئذان ـ باب بمن يبدأ في الكتاب (١١/ ٤٨/رقم ٦٢٦١).

(٢) باب «إنّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً. . .» (٨/ ٥٨٥/ رقم٤٨٣٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

(٤) انظر «فتح الباري» (٨/ ٥٨٥/رقم ٤٨٣٨).

الليث في شيوخ البخاري[1].

ج ـ أنّ عبدالله بن صالح كاتب الليث لا ذكر له في شيء من «صحيح البخاري»[2].

وهذا الأخير مُصادرةٌ على المطلوب؛ إذ هو استدلال بمحلّ النّزاع، لأنّ المخالِفَ يقول بعكسه.

٢ ـ هو عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي، وإليه ذهب أبو نصر الكلاباذي[3]، والوليد بن بكر الأندلسي[4]، وهبة الله اللالكائي[5].

٣ ـ هو عبدالله بن رجاء، ويحتمل أن يكون عبدالله بن صالح؛ لأنّ الحديث عندهما جميعاً، قال به أبو مسعود الدّمشقي[6].

٤ ـ هو عبدالله بن صالح كاتب اللّيث بن سعد، وهذا قول أبي علي الغسّاني، ورجّحه الحافظ أبو الحجاج المزّي[7]، والحافظ الذّهبيّ[8].

وخلاصة ما اعتمد عليه الحافظان ما يلي:

أولاً: ما اعتمد عليه الحافظ المزّي ـ رحمه الله ـ :

أ ـ أنّ البخاري روى هذا الحديث في كتاب «الأدب المفرد»[9] من طريق عبدالله بن صالح، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، ومن طريق

---

(١) في كتابه الموسوم «أسامي من روى عنهم محمّد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح».

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ١١٣).

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (١/ ٤١١).

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ١١٣).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (١٥/ ١١٣).

(٧) انظر «المصدر نفسه» (١٥/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٨) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٦، ٤١٠)، و «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٢، ٤٤٦)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص ٢٢٥).

(٩) (١/ ٣٤٦/رقم ٢٤٧ و ٣٤٣/رقم ٢٤٦).

محمَّد بن سنان، عن فُليح بن سليمان، عن هلال بن علي، وكذلك رواه في «صحيحه»[1] من طريق محمَّد بن سنان العوقي، عن فُليح به.

فالحديث عنده بهذين الإسنادين في «الصّحيح» وفي كتاب «الأدب»، فالظّاهر أنّه لم يكن عنده عن أحدٍ من أصحاب عبد العزيز بن أبي سلمة سوى عبدالله بن صالح.

ب ـ أن أبا نصر الكلاباذي، ذكر أنّه عبدالله بن صالح، وإن كان عنده هو العجلي، ولو لم يجده منسوباً إلى أبيه صالح لبيّنه على عادته.

ثمَّ إذا تقرر أنّه عبدالله بن صالح، وقد وقع الاشتراك في هذا الاسم بين العجليّ والجهني كاتب اللّيث، فكونه كاتب اللّيث أولى من كونه العجلي لما يلي:

أ ـ ما ثبت بيقينٍ من أنّ البخاريّ لقي كاتب اللّيث وسمع منه.

ب ـ أنّ البخاريّ روى عنه الكثير في «التاريخ» وغيره من مصنّفاته، وعلّق عنه في مواضع عدّة من الصّحيح عن اللّيث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة.

ج ـ ثبت بيقينٍ أنّ كاتب اللّيث، قد لقي عبد العزيز بن أبي سلمة، وروى عنه الكثير.

وهذه الأمور كلّها معدومة في حق العجلي، فإنّ البخاريّ ذَكَر له ترجمةً مختصرة جداً، ولم يرو عنه فيها شيئاً[2]، ولا وُجِدَتْ عنه رواية مُتَيَقَّنَة، قاطعة للعذر أنّه لقيه وسمع منه، وروى عنه، لا في «الصّحيح» ولا غيره، وقد روى في «التاريخ» عن رجلٍ عنه، وهذا ممّا يؤكّد أنّه لم يلقه.

ثانياً: ما أضافه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله:

---

(١) في كتاب البيوع ـ باب السخب في الأسواق (٤/ ٣٤٢/رقم ٢١٢٥).

(٢) لم أقف عليها في مظانها.

أ ـ أنّ البخاري روى عن عبدالله بن صالح كاتب الليث في (صحيحه)[1] حديثاً موصولاً، وهو ثابت في بعض النّسخ المتقنَة[2].

ب ـ أنّ غير واحد روى الحديث عن كاتب اللّيث، فتعيَّن أنّه هو[3].

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يرى غير رأيهما، ويُرَجِّح أن يكون هو عبدالله بن مسلمة القعنبي، واستدل لذلك بما يلي[4]:

أ ـ وقوع الرّواية هكذا: «حدّثني عبدالله بن مسلمة» أي: القعنبي عند أبي ذر الهرويّ، وأبي عليّ بن السّكن.

ب ـ لا يلزم من كون البخاريّ أخرجه في «الأدب المفرد» عن عبدالله بن صالح الجزمُ به؛ لأنّه لا مانع أنْ يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخٍ واحدٍ.

ج ـ ليس الذي وقع في «الأدب المفرد» بأرجح ممّا وقع الجزمُ به في رواية أبي عليّ وأبي ذر، وهما حافظان.

الثاني: قال في ترجمة «الحسن بن عليّ بن عفّان العامريّ الكوفيّ» (ت٢٧٠هـ): «فأما قول ابن عساكر في «شيوخ النبل»[5] إن أبا داود روى عن هذا فَوَهْمٌ قَدِيم، والذي في النّسخ القديمة في (السنن): أخبرنا الحسن بن عليّ، أخبرنا يزيد بن هارون وأبو عاصم، عن أبي الأَشْهَب، عن

---

(١) في كتاب البيوع ـ باب التجارة في البحر (٤/ ٢٩٩/رقم ٢٠٦٣)، قال الحافظ ابن حجر: «فيه التصريح بوصل المعلق المذكور، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في «الصحيح»، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع، وكذا وقع في رواية «أبي الوقت»». «فتح الباري» (٤/ ٣٠٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/ ٢١٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٦)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٢١٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٠).

(٤) انظر «فتح الباري» (٨/ ٥٨٥)، و «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٦٣) ترجمة «عبدالله بن صالح العجلي».

(٥) (ص١٠٠).

عبد الرّحمن، عن عَرْفَجَة: أنّه أُصِيبَ أنفُه يَوم الكلاب[1].

ورواه ابن داسة وحده فقال فيه: «حدّثنا الحسن بن عليّ بن عفّان» ولا ريب أنّ الانفصالَ عن مثل هذا صعب. لكن أجزم بأنّ قولَه: «ابن عفّان» زيادةٌ مِن كيس ابن داسة، وقد خالفه جماعةٌ، وحذفوا ذلك، ولا نَعلم لأبي داود عن ابن عَفّان رواية، ولا علمنا أنّ ابن عفّان رَحَل إلى يزيد ولا أبي عاصم، وإنما هو الحسن بن عليّ الحلواني الحافظ الرّحّال»[2].

واعتمد الحافظ الذهبي هنا على عدة قرائن، وهي:

أ ـ أن زيادة «ابن عفان» في نسب الحسن بن علي مما تفرد به ابن داسة، ولم يتابعه عليها أحد.

ب ـ جميع النّسخ القديمة متّفقة على عدم زيادة «ابن عفان».

ج ـ لا يُعلَم لأبي داود السّجستاني روايةٌ عن الحسن بن علي بن عفّان.

د ـ لا يُعلَم أنّ الحسن بن علي بن عفّان، رحل وسمع من يزيد بن هارون، ولا أبي عاصم النّبيل، وإنما الرّحلةُ للحسن بن عليّ الحلواني الحافظ.

الثالث: وقال في ترجمة «أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني» (ت٢٧٥هـ): «وقد روى النّسائي في «سننه» مواضع يقول: «حدّثنا أبو داود، حدّثنا سليمان بن حرب[3]، وحدّثنا النفيلي[4]، وحدّثنا عبد العزيز بن يحيى

---

(١) انظر «سنن أبي داود» (٤/ ٩٢/ رقم٤٢٣٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٥).

(٣) انظر: «المجتبى» ـ كتاب السهو ـ باب نوع آخر من الدعاء ـ (٣/ ٥٤/ رقم١٣٠٤).

(٤) انظر: «المجتبى» ـ كتاب الضحايا ـ باب المسنة والجذعة ـ (٧/ ٢١٨/ رقم٤٣٧٨) قال النسائي: أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف، حدثنا الحسن وهو ابن أعين، وأبو جعفر النفيلي... وهنا صرح بأنه ابن سيف، ولم أجد موضعاً آخر لرواية النسائي عن أبي داود ـ مكنى ـ عن النفيلي، في «المجتبى» ولا «في السنن الكبرى»، والله أعلم.

المدني[1]، وعلي بن المديني[2]، وعَمرو بن عون[3]، ومسلم بن إبراهيم[4]، وأبو الوليد[5]، فالظّاهر أنّ أبا داود في كلّ الأماكن هو السِّجِسْتَاني؛ فإنّه معروف بالرّواية عن السّبعة[6]، لكنْ شاركه سليمان بن سيف الحرّاني عن بعضهم، والنّسائي فَمُكثِرٌ عن الحرّاني.

وقد روى النّسائي في «الكنى» عن سيلمان بن الأشعث، ولم يَكْنِه، وذكر الحافظُ ابنُ عساكر في «النبل»[7] أنّ النّسائيّ يروي عن أبي داود السِّجِسْتَانِيّ»[8].

يُلاحظ هنا أنّ الحافظ الذّهبي، اعتمد في تعيين المراد بأبي داود شيخ النّسائي بأنّه السِّجستاني؛ على روايته عن أولئك السّبعة الّذين ذكرهم، بخلاف سليمان بن سيف الحرّاني فإنّه إنما روى عن بعضهم لا جميعهم؛ فالنسائي حيث يروي عن أبي داود مكنيًّ فهو السجستاني؛ إذ مقتضى ذلك أن يصرِّحَ بنسب الحرَّاني حيث يكون هو المراد؛ لأنّ إبهامه في جميع هذه المواضع يُشكل؛ حيث لا تعرف له الرّواية عن هؤلاء الشّيوخ جميعاً.

الرابع: في ترجمة «أبي علي الحسين بن محمّد بن زياد النيسابوري» (ت٢٨٩هـ) قال البخاري في (الطب) من «صحيحه»[9]: «حدثنا حسين،

---

(١) انظر: «السنن الكبرى» ـ عمل يوم والليلة ـ باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به ـ (٦/ ١٦٠/ رقم١٠٤٦٣).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» ـ كتاب المناقب ـ باب هاجر رضي الله عنها ـ (٥/ ٩٩/ رقم٨٣٧٧).

(٣) انظر: «السنن الكبرى» ـ كتاب العتق ـ باب ذكر العبد يكون للرجل فيعتق بعضاً ـ (٣/ ١٨٧/ رقم٤٩٧٣).

(٤) انظر: «المجتبى» ـ كتاب المناسك ـ باب القران ـ (٥/ ١٤٩/ رقم٢٧٢٨).

(٥) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، انظر: «المجتبى» ـ كتاب الاستعاذة ـ باب الاستعاذة من فتنة المحيا (٨/ ٢٧٦/ رقم٥٥١١).

(٦) يعني المذكورين.

(٧) (ص١٣٢).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٧).

(٩) في باب الشفاء في ثلاث (١٠/ ١١٥/ رقم٥٦٨٠).

حدثنا أحمد بن منيع...» فذكر حديثاً. فقال أبو نصر الكلاباذي[(١)] والحاكم[(٢)]: «هو القَبَّانِيّ»[(٣)].

ثمّ قال الذهبي: «كان أبو علي القَبَّانيّ قد سمع (مسند أحمد بن منيع) منه، وكان ملازماً للبخاري في إقامته بنيسابور[(٤)]، فهذا يرجِّح أنّه هو، وقيل: «هو الحسين بن يحيى بن جعفر البيكندي»[(٥)].

وفي «تذكرة الحفاظ»[(٦)] أشار إلى الرّأيين ثم قال: «الأول أشبه؛ فإن القباني كان عنده كتاب «مسند أحمد بن منيع»، وكان ملازماً للبخاري في نيسابور».

ويلاحظ أن الحافظ الذهبي اعتمد في تعيين المراد بـ (حسين) في هذا الإسناد على أمرين:

أ ـ كون القَبَّانيّ قد سمع (مسند أحمد بن منيع) منه، وهذا الحديث من طريق ابن منيع.

ب ـ كونه ملازِماً للبخاريّ في أثناء إقامته بنيسابور.

لكن ما نسبه الذهبيّ إلى الحاكم من أنه يرى أنّ الحسين في هذا الإسناد هو القبّاني، قد وقع خلافه في كتابه «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»[(٧)]؛ فإنه قال فيه: «أحمد بن منيع البغوي روى محمد بن إسماعيل في كتاب (الطب) عن الحسين بن يحيى بن جعفر عنه،».

---

(١) «الهداية والإرشاد» (١/ ١٧٥).

(٢) كأنه منقول من كتاب «تاريخ نيسابور» كما يفهم من كلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٣٧)، وإلا فما في كتاب «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» خلافه كما سيأتي.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٠١).

(٤) انظر: «الهداية والإرشاد» (١/ ١٧٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٠١).

(٦) (٢/ ٦٨١).

(٧) (ص٢٧٦).

وهذا الرّأي هو الذي أشار إليه الحافظ الذهبي في آخر كلامه بلفظ التمريض.

ونص الحافظ ابن حجر[1]، على أن جماعة جزموا بأنه القبّاني، ثم قال: «وقد عاش الحسين القبّاني بعد البخاري ثلاثاً وثلاثين سنةً، وكان من أقران مسلم فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر... وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القبّاني، أو البِيكندي سوى هذا الحديث». والله أعلم.

الخامس: وقال في ترجمة «محمّد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي» (ت٢٩١هـ): «في الصحيح[2] حدثنا محمد، حدثنا أبو جعفر النفيلي... «فذكر حديثاً في تفسير سورة البقرة، فإن لم يكن البوشنجي، فهو محمد بن يحيى، والأغلب أنه البوشنجي؛ لأن الحديث بعينه قد رواه الحاكم[3]: «حدثنا أبو بكر بن أبي نصر، حدثنا النفيلي...» فذكره[4].

اعتمد الحافظ الذهبي هنا على تعيين المراد بـ(محمّد)، على قرينة كون الحاكم روى هذا الحديث عينه من طريق البُوشَنْجي، عن النُّفيلي، به ويقول: «وهذا الحديث مما أملاه البوشنجي بنيسابور»[5].

وذهب الكلاباذي إلى أنّه هو محمّد بن يحيى الذّهلي[6].

وكلام أبي نُعيم في «المستخرج» يقتضي أنّه محمّد بن إدريس أبو حاتم الرّازي؛ فإنه أخرجه من طريقه، ثمّ قال: «أخرجه البخاري، عن محمّد، عن النفيلي[7]».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٣٧).

(٢) كتاب التفسير - باب ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ....﴾ (٨/ ١٥٣، ١٥٤/ رقم٤٥٤٥).

(٣) لعله في «تاريخ نيسابور»، فمنه ينقل الحافظ الذهبي هذه الترجمة. والله أعلم.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٨٧).

(٥) انظر: «التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦١٧)، و«هدي الساري» (ص٢٣٧).

(٦) انظر: «الهداية والإرشاد» (١/ ٤٢٥).

(٧) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٢٠٦)، و«هدي الساري» (ص٢٣٧).

السادس: قال في ترجمة «عبدالله بن أُبيّ الخوارزمي» (بقي إلى ما بعد التسعين ومئتين): «وقد روى البخاري عن ابن أُبيّ في كتاب «الضعفاء» أحاديث روايةً وتعليقاً، فإنه مرّ بخوارزم فنزل على هذا الرّجل، فقولُ البخاريّ في الصّحيح: «حدّثنا عبد الله، حدّثنا سليمان بن عبد الرحمٰن...» فذكر حديثاً[1]، فهو عبدالله بن أُبي. وكذلك قوله: «حدّثنا عبد الله، حدّثني يحيى بن معين، حدّثنا إسماعيل بن مجالد، عن بيان، عن وبرة، عن همام، قال: قال عمّار: «رأيتُ رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعْبد وامرأتان وأبو بكر»[2]. ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «وقيل: بل عبدالله هذا هو ابن حمّاد الآملي، والأرجح عندي أنه ابن أُبيّ»[3].

وقال في ترجمة «سليمان بن بنت شرحبيل الدمشقي» (ت٢٣٣هـ): «وقد روى البخاري أيضاً عن عبد الله، عنه، وعبدالله هذا هو عندي عبدالله بن أبي الخوارزمي القاضي، فإن البخاري نزل عنده مدة، ونظر في كتبه، وعلق عنه أماكن في كتاب «الضعفاء الكبير» له».

وقال في ترجمة «عبدالله بن حماد بن أيوب الآملي» (ت٢٧٣هـ): «وعنه: البخاري فيما قيل، فقد قال: «حدثنا عبد الله، حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن»، والذي عندي أن عبدالله هذا هو ابن أبي الخوارزمي، فإن البخاري نزل عنده بخوارزم، ونظر في كتبه، وعلق عنه أشياء»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وذلك يتوجّه، فإنّه روى في كتابه «الضّعفاء» عدّة أحاديث عنه عن سليمان بن عبد الرّحمن، وعن غيره».

---

(١) في كتاب التفسير ـ باب ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾ (٨/٣٠٣/ رقم ٤٦٤٠).

(٢) في كتاب مناقب الأنصار ـ باب إسلام أبي بكر (٧/١٧٠/رقم٣٨٥٧) وفيه: «حدثنا عبد الرحمٰن بن حماد الآملي».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٠٣ ـ ٥٠٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٦١١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص ١٧٦).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «حدّث عنه الإمام أبو عبدالله البخاري في كتاب «الضعفاء»...، وقد روى البخاريّ في «صحيحه»، فقال: «أنا عبد الله، نا سليمان بن عبد الرّحمن، فقيل: «إنّه هو».

ويُلاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - اعتمد في هذا التّرجيح على قرينتين:

أ - أنّ البخاري مرّ بهذا الرّجل بخوارزم ونزل عنده، وهذا صريح في أنّه لقيه.

ب - وجود رواية البخاريّ عنه في كتاب «الضعفاء» روايةً وتعليقاً.

وقد خالفه في ذلك الحافظ ابن حجر، فهو يرى أنّ عبدالله الواردَ في «تفسير الأعراف» هو «عبدالله بن حمّاد الآملي»، اعتماداً منه على قرينتين:

أ - وُقُوعُه عند ابن السّكن عن الفِرَبْري عن البخاري: «حدّثني عبدالله بن حمّاد»[2].

ب - جَزْمُ الكلاباذي[3] وطائفةٍ بأنّه هو «عبدالله بن حماد»[4].

وأمّا ما جاء في مناقب الأنصار فإنّه يميل إلى أن يكون هو «عبدالله بن محمّد المسندي»، وذلك لقرينتين أيضاً:

أ - وقوعه في رواية ابن السّكن هكذا: «حدّثني عبدالله بن محمّد»[5].

ب - أنّ البخاريّ روى عن عبدالله بن محمّد، عن يحيى بن معين في تفسير «سورة التوبة»[6].

فقال: «فهذه قرينة تقوّي ما ذهب إليه أبو عليّ بن السّكن. ورواية عبدالله بن محمّد المسندي، عن يحيى من باب رواية الأقران»[7]. وردّ على أبي علي الجيّاني

(١) (٢/ ٦٥٦ - ٦٥٧).
(٢) انظر «فتح الباري» (٨/ ٣٠٣)، و «هدي الساري» (ص ٢٣٢).
(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (١/ ٤٣٧).
(٤) انظر «فتح الباري» (٨/ ٣٠٣) و «هدي الساري» (ص ٢٣٢).
(٥) انظر «فتح الباري» (٧/ ١٧٠)، و «هدي الساري» (الموضع السابق).
(٦) باب «ثاني اثنين إذ هما في الغار...» (٨/ ٣٢٦/ رقم ٤٦٦٥).
(٧) «هدي الساري» (ص ٢٣٢).

الذي يرجِّح أن يكون «عبدالله هو الآملي» في هذا الإسناد[1]. والله أعلم.

المطلب الثاني: ما لم يصرح فيه بالقرائن وأمكن التماسها لما قاله:

ومثال ذلك:

الأول: قال في ترجمة «أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي» (ت٢٤٠هـ): «وقيل: «إن مسلماً روى عنه في مقدمة صحيحه، وإنما روى عن إبراهيم بن خالد اليشكري[2] وهو آخر إن شاء الله»[3].

ولعل القرينة المعتمد عند الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ وروده عند مسلم مسنوباً بأنه (اليشكري).

ذكر أبا ثور ممن روى عنهم مسلم: الحاكم[4]، وابن منجويه[5]، واللالكائي وابن خلفون، والصيرفيني[6] وابن عساكر[7].

وإنما روى مسلم عن أبي ثور في خارج (الصحيح) كما نص عليه المزي[8].

الثاني: ما جاء في ترجمة «يعقوب بن حميد بن كاسب المدني» (ت٢٤١هـ) قال الحافظ الذهبي: «قال البخاريّ في «صحيحه» في موضعين من «الصلح»[9]، وفي «من شهد بدراً»[10]: «حدّثنا يعقوب، حدّثنا إبراهيم بن

---

(١) انظر «المصدر نفسه» (الموضع السابق)، و «فتح الباري» (٧/ ١٧٠).
(٢) انظر (ص٢٠)، قال: «وحدثني إبراهيم بن خالد اليشكري...».
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٧٣).
(٤) «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص٦٦).
(٥) «رجال صحيح مسلم» (١/ ٤٤).
(٦) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٩).
(٧) انظر «رجال صحيح مسلم» (١/ ٤٤).
(٨) «تهذيب الكمال» (٢/ ٨١).
(٩) باب إذا اصطلحوا على صلح جور، فالصلح مردود (٥/ ٣٠١/رقم ٢٦٩٧).
(١٠) في كتاب المغازي ـ باب فضل من شهد بدراً (٧/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧/رقم ٣٩٨٨). وفيه: «حدثني يعقوب بن إبراهيم».

سعد»، والرّاجح أنّه ابن كاسب، وقال قائل: «هو يعقوب الدّورقي»، وهو بعيد، و ما أجزم بأنّ الدورقي سمع إبراهيم بن سعد، ويحتمل.

فأمّا من قال: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فقد أخطأ فإنّ البخاريّ لم يدركه، ومنهم من جَوَّز أن يكون يعقوب بن محمَّد الزّهري المدني أحد الضعفاء»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٢]: «وفي «صحيح البخاري» موضعين من «الصّلح» وفي «من شهد بدراً»: «ثنا يعقوب، نا إبراهيم بن سعد»، فقائل يقول: هو هذا، وقائلٌ يقول هو يعقوب الدّورقي، وأمّا من قال: «هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أو هو يعقوب بن محمَّد الزهري» فقد أخطأ بلا شكّ».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٣]: «وأخرج البخاريّ له في «شهداء بدر» وفي «الصّلح فقال: «ثنا يعقوب، نا إبراهيم بن سعد فهو هو، ويقال: «هو يعقوب الدورقي»، فأمّا من قال: «هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فقد أخطأ، لأنّه ما أدركه البخاري، وكذا من قال: «هو يعقوب بن محمَّد الزّهريّ أحد الضّعفاء».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «والظّاهر أنّه ابن كاسب، وقائل يقول: «هو يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، فأمّا من قال - بِقلّة معرفة - : «هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أو هو يعقوب بن محمَّد الزهري» فقد أخطأ».

ولعلّ ما اعتمد عليه الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - في ترجيح كوْن يعقوب هذا هو ابن كاسب ما يلي:

أ - أنّ يعقوبَ بن حميد مثلُ شيخه (إبراهيم بن سعد) مدني، وثبت سماعُه منه بخلاف يعقوب بن إبراهيم الدّورقي فإنّه بصري، ولما توفي إبراهيم بن سعد كان عُمُر الدّورقي تسعة عشر سنة، وهذا العمر وإن كان

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٦٠ - ١٦١).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٤١ - ٢٥٠هـ ص ٥٥٥).

(٣) (٢/ ٤٦٦).

(٤) (٤/ ٤٥١). ووقع في المطبوع من الميزان: «يعقوب بن محمَّد بن سعد» وهو خطأ.

يحتمل فيه السَّماع كما صرّح بذلك الحافظ الذّهبيّ إلا أنّه يصغر عن الرّحلة إلى المدينة و السَّماع من ابن سعد فيها، ولذلك استبعده الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ كما هو نصّ كلامه في (سير أعلام النبلاء).

ب ـ أنّ الحافظ المزّي ـ رحمه الله ـ لم يذكر يعقوب بن سعد في شيوخ يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، بينما رَمَز عليه في شيوخ يعقوب بن كاسب.

وهذا الذي رجّحه الحافظ الذّهبيّ هو ما ذهب إليه أبو نصر الكلاباذي وجزم به[١]، وجزم به الحاكم عن مشايخه، كأبي أحمد الحاكم[٢]، وبه قال أبو إسحاق الحبَّال[٣]، وحكاه الحافظ ابن منده ولم يجزم به[٤]، وكذلك فعل الحاكم أبو عبد الله[٥] وإليه مال الحافظ المزّي[٦]، ولخّص الحافظُ ابن حجر عبارة المزّي في «هدي الساري»[٧]، ولم يشر إليه.

وذهبتْ طائفةٌ إلى أنّه هو يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، وبه جزم أبو نعيم في «المستخرج» بأنّ البخاريّ أخرج هذا الحديث الذي في «الصّلح» عن يعقوب بن إبراهيم[٨].

ورجّح الحافظ ابن حجر هذا القول، فقال: «والذي يترجّح عندي أنّه الدّورقي حملاً لما أطلقه على ما قيّده، وهذه عادةُ البخاريّ، لا يُهْمل نسبةَ

---

(١) «الهداية والإرشاد» (٢/ ٨٢٣).

(٢) انظر «فتح الباري» (٧/ ٣٠٧).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٣٠٧).

(٤) انظر «أسامي مشايخ الإمام البخاري» (ص٨٢).

(٥) انظر «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص ٢٦٦).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢٠). و أما ما حكاه عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٣٠٧) بقوله: «ومال المزّي إلى أنه يعقوب بن إبراهيم الدورقي» فلم أجده في «تهذيب الكمال» بل الموجود خلافه؛ فإنّه حكى الأقوال في هذا مبتدأ بقول من قال: إنه يعقوب بن حميد بن كاسب، ثمّ ذكر بقية الأقوال، ثمّ قال: «والأول أشبه». ولعل نظر الحافظ ابن حجر انتقل إلى يعقوب بن إبراهيم الدورقي، لأنه الثاني في ترتيب سياق كلام المزّي، فظنّه هو الأول المشار إليه في كلام المزي. والله أعلم.

(٧) (ص٤٥٤).

(٨) انظر «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢).

الرّاوي إلاّ إذا ذكرها في مكان آخر فيُهملها استغناءً بما سبق. والله أعلم»[1].

وأمّا القائل: بأنّه يعقوب بن محمَّد الزهري، فهو الحاكم أبو عبد الله، وقوّاه ابن حجر بما وقع عند ابن السّكن: «حدّثنا يعقوب بن محمَّد»[2]، لكنّه أشار في موضع آخر إلى أنّ ذلك ممّن انفرد به أبو علي بن السكن، والأكثرون على أنه غير منسوب[3].

وأمّا القول بأنّه هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد فقد قال الحافظ ابن حجر: «وجزم أبو مسعود في «الأطراف» بأنّه ابن إبراهيم، وجوّز أنّه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: «وهو غلط، فإنّ يعقوب مات قبل أن يَرحل البخاري، وقد روى له الكثير بواسطة»[4].

وقد تقدم جزم الحافظ الذّهبيّ بخطأ هذا القول، وقال الحافظ ابن حجر: «وهذا القول... باطلٌ»[5].

وفي الجملة فإنّ ما يحتمل أن يكون معتمد الحافظ الذّهبيّ في ترجيح كون يعقوب المهمل نسبه هو ابن حميد بن كاسب، يمكن مناقشته على النحو التّالي:

أولاً: ـ أمّا عن سماع يعقوب بن إبراهيم الدّورقي من إبراهيم بن سعد الذي استبعد الحافظ الذّهبيّ احتمالَه لصغر سنّ الدّورقي عن الرّحلة إلى المدينة، فيمكن معارضته بمثله؛ فإنّ الدّورقي قد سمع من عبد العزيز بن أبي حازم المتوفّى سنة أربع وثمانين ومئة، أي: قبل وفاة إبراهيم بن سعد بنحو سنة، وكانت وفاتُه بالمدينة، في مسجد رسول الله ﷺ وهو ساجدٌ[6]، ولم تُذْكَر له رحلةٌ إلى العراق فيُقال: إنّ يعقوب الدورقي، تمكّن من

---

(١) انظر «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢).
(٢) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٣٠٧).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (٥/ ٣٠٢).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٣٠٧).
(٥) «هدي الساري» (ص٤٥٤).
(٦) انظر «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤٢٤)، و «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٥ ـ ٢٦).

السَّماع منه في العراق، بل موته كان في المدينة كما تقدم، فإذا أمكن سماعُ الدّورقيِّ من عبد العزيز بن أبي حازم وهو مدنيٌّ لم يرحل إلى العراق، فمن باب أولى أن يسمع من إبراهيم بن سعد وهو مدنيّ وتأخّرت وفاتُه بسنةٍ عن وفاة ابن أبي حازم، وبناءً على ذلك فلا وجه لاستبعاد سماعه منه مع هذا الاحتمال القوي.

ثانياً: وأمّا كون المزِّي لم ينصّ على سماعه من إبراهيم بن سعد، فإنّ ذلك صادرٌ عن ترجيحه كون الوارد في الإسناد المتنازع فيه هو ابن كاسب، فهذا لا ينهض دليلاً في الترجيح، لإمكان معارضته بمثله، وهو قول من أثبت أنّه الدّورقي، مع أن المزِّي ـ رحمه الله ـ قد نصّ على وجود احتمال سماع الدّورقي من ابن سعد، ولم يستبعده كما استبعده الحافظ الذّهبي، بل اقتصر على قوله: «وباقي الأقوال محتملة. . .»[1].

ولعلّ الأقرب في هذا ما ذكره الحافظ المزِّي ـ رحمه الله ـ بعد حكايته الخلافَ حيث قال: «وباقي الأقوال محتملة إلاّ قول من قال: «يعقوب بن إبراهيم بن سعد فإنّه ليس بصحيح، فإنّ البخاريّ لم يلقه، فإنّه مات سنة ثمان ومئتين كما ذكرنا، وأوّل ما كانت رحلةُ البخاري سنة عشر ومئتين»[2]. والله أعلم.

المطلب الثالث: ما كانت القرينة فيه غير واضحة:

وفيه مثالان:

الأول: ما جاء في ترجمة «علي بن إبراهيم بن عبد المجيد الواسطيّ» (ت ٢٧٤هـ) قال البخاري: «حدّثنا علي، حدّثنا روح[3]»، فقال الحاكم:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢١).

(٣) في كتاب فضائل القرآن ـ باب اغتباط صاحب القرآن (٩/ ٧٣/رقم ٥٠٢٦). وفيه: (حدّثنا علي بن إبراهيم).

«هذا هو الواسطي»[1]، وقال ابن عدي: «يُشبِه أن يكون علي بن إشكاب»[2]. ثمَّ قال الذّهبي: «ما المانع من أن يكون هو علي بن المديني؟»[3].

وهذا الرأي متعقَّبٌ بأمرين:

أ ـ أنه قولٌ انفرد به ولم يُتابَع عليه.

ب ـ أنّه جاء في «الصّحيح» منسوباً إلى إبراهيم، وليس من أجداد علي بن المديني من اسمه إبراهيم.

ورجّح الحافظ ابن حجر أن يكون علي بن عبدالله بن إبراهيم البغداديّ الذي ذكره ابن مندة في شيوخ البخاري[4]، وشدّ رأيَه بأنّ ذلك عادةُ البخاري في نسبة الرّواة إلى أجدادهم كما يفعل في يوسف بن موسى بن راشد القطّان، فيقول: «حدّثنا يوسف بن راشد» وفي محمَّد بن يحيى بن عبدالله بن خالد الذهلي، يقول: «حدّثنا محمَّد بن عبدالله»، وتارةً يقول: «حدّثنا محمَّد بن خالد»، وفي غيرهما، وعدّ جماعة[5].

الثاني: قال في ترجمة «أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري» (توفي في حدود ٢٩٠هـ): «ولما روى البخاري حديث الإفك عن أبي الربيع الزهراني، قال: «وَثَبَّتَني أحمد في بعضه[6]» فأحمد هنا ابن النضر، وما هو بابن حنبل»[7].

---

(١) انظر «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص١٨٥).

(٢) انظر «أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل» (ص١٢٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٩٠ ـ ٩١).

(٤) انظر «أسامي مشايخ الإمام البخاري» (ص٦١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨٢).

(٦) «صحيح البخاري» ـ كتاب الشهادات ـ باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ـ (٥/ ٢٦٩/ رقم٢٦٦١)، ولفظه: «وأفهمني بعضَه أحمدُ».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٦٥).

وجزم بذلك أيضاً في كتاب «طبقات القراء»[1] فقال: «يعني ابن النضر ولم يعن أحمد بن حنبل».

وأما الدمياطي فجزم بأنه أحمد بن يونس؛ لوقوعه في كتاب خلف الواسطي في «الأطراف» هكذا منسوباً[2]، وَوَهَّمَ ذلك ابنُ عساكر والمزي[3].

لكن أشار الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى وقوعه هكذا في نسخة أبي الحسين اليونيني[4].

وجَوَّز أبو عبدالله بن خلفون، أن يكون هو ابن حنبل[5]، ولم يتابع عليه.

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ كأنه يميل إلى كونه ابن يونس، وعلى تقدير أن لا يكون هو فالذين سمعوا من أبي الربيع ممن يسمى أحمد جماعة، فهذا يوحي بأن ترجيح الذهبي كونه ابن النضر لم يتبين وجهه للحافظ ابن حجر. والله أعلم.

ويمكن أن يستخلص من هذا المبحث، بعض القرائن التي تفيد في تعيين المهمل في الإسناد، منها:

١ ـ أن يذكر الرّاوي منسوباً في نسخةٍ صحيحةٍ متقَنة، وليست تلك النّسبة من إضافة أحد رواة النسخة.

٢ ـ أن يروي المؤلّف الحديثَ في موضع آخر، وينسب فيه ذلك الرّاوي.

٣ ـ أن يروي الحديثَ مؤلّفٌ آخر من طريق ذلك المهمل فينسبه.

٤ ـ أن يكون الرّاوي قد عُرف بالرواية عن ذلك الشيخ وملازمته.



---

(١) (٢/ ٦٤٥).

(٢) انظر: «هدي الساري» (٢٢٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥/ ٢٧٣).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) انظر «هدي الساري» (ص٢٢٤).



الفصل الثاني

ما يتعلق بالعدالة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثاني: أخذ الأجرة على التحديث.

المبحث الثالث: ضوابط مسألة الابتداع.

المبحث الرابع: ضوابط مسألة الكذب والتهمة به.

• • •

المبحث الأول
ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصحابة كلّهم عدول:

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «أبي هريرة عبدالرحمٰن بن صخر الدَّوْسي» (ت٥٧ هـ): «قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: كان أبو هريرة يدلِّس»[(١)]، فقال الذّهبي: «تدليس الصّحابة كثير، ولا عيب فيه، فإنّ تدليسهم عن صاحبٍ أكبر منهم[(٢)]. والصّحابة كلّهم عدول»[(٣)].

للصّحابة بأسرهم خصِّيصَة: أنّه لا يُسأَل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمرٌ مفروغٌ منه، لكونهم على الإطلاق مُعَدَّلِين بنصوص الكتاب والسنَّة، وإجماع من يعتدّ به في الإجماع من الأمّة[(٤)]، ولم يُنازع في ذلك أحدٌ من أهل السنّة والجماعة، فهم عندهم كلّهم عدول، «لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقتْ به السنّة النّبويّة في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بَذَلُوه من الأموال، والأرواح، بين يدي رسول الله ﷺ، رغبةً فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل»[(٥)].

وهذه مسألةٌ أشهرُ من أن يُبْحَث فيها، فبحوثها موفورةٌ في كتب أصول الحديث والمصنّفات في (معرفة الصّحابة) بإسهاب وتفصيلٍ[(٦)].

---

(١) «مقدمة الكامل» (ص٦٨)، وإسناده تالف، وسيأتي بيان ذلك، وما طرأ على مطبوع الكامل ومخطوطه من سقوط اسم (يزيد بن هارون) (ص ٥٦٩/ هـ٢).

(٢) سيأتي الحديث عن تدليس الصّحابة في (ص٥٦٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٦٠٨). ونظير ذلك قوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٢٤٥) بعد أن نقل قول ابن معين: «المسور بن مخرمة ثقة»، قال: إنما كتبت هذا للتعجب، فإنهم متفقون على صحبة المسور، وأنه سمع من النبي ﷺ».

(٤) «علوم الحديث» (ص٢٦٠).

(٥) «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٤٩٨).

(٦) انظر «الكفاية» (ص٤٦ ـ ٤٩)، و«علوم الحديث» (ص٢٦٠)، و «التقييد والإيضاح» =

وأشار الحافظ الذّهبي إلى تفاوت الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ في العدالة، فقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن عوف»: «فأصحاب رسول الله ﷺ وإن كانوا عدولاً فبعضهم أعدلُ من بعض وأثبت، فهنا عمر قَنَع بخبر عبد الرحمٰن، وفي قصّة الاستئذان يقول: «ائت بمن يشهد معك»[1]، وعليّ بن أبي طالب يقول: «كان إذا حدّثني رجلٌ عن رسول الله ﷺ استحلفته، وحدّثني أبو بكر، وصدق أبو بكر»[2]، فلم يحتجْ على أن يستحلف الصِّدِّيق. والله أعلم»[3].

ولعلّ ما يُوضّح قولَ الحافظ الذهبي: «فبعضهم أعدل من بعض» قولُ ابن حزم ـ رحمه الله ـ : «ومعنى قولنا: «فلان أعدل من فلان» أيْ أنّه أكثر نوافل في الخير فقط، وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة؛ إذْ لو انفردت من صفة العدالة التي ذكرنا لم يكن فضلاً ولا خيراً، فاسم العدالة مستحقّ دونها، كما هو مستحق معها سواء سواء ولا فرق»[4].

وأما قوله: «وأثبت» فهو راجع إلى الضبط، ولا شك أن البشر في هذا متفاوتون، إلا أن الغلط الحاصل من الصحابة نادر قليل، والغالب

= (ص٢٦٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٩٣ ـ ١٠١)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ١٠ ـ ١٤).

(١) يشير إلى قصة عمر ـ رضي الله عنه ـ مع أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ لما استأذنه أبو موسى ثلاثاً فلم يؤذن له، فذهب، فتبعه عمر يسأله عن سبب انصرافه فأخبره بقول رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع»، فلم يقبل منه عمر ـ رضي الله عنه ـ ذلك حتى شهد له أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ بأنّه أيضاً سمع ذلك من رسول الله ﷺ. القصّة أخرجها البخاريّ في «صحيحه» كتاب الاستئذان ـ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (١١/ ٢٦ ـ ٢٧/ رقم٦٢٤٥)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الآداب ـ باب الاستئذان (٣/ ١٦٩٤/ رقم٢١٥٣).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٧٩/ رقم٢، و٢١٨/ رقم٤٧، و٢٢٣/ رقم٥٦ ـ الطبعة المحققة)، وأبو داود في «سننه» كتاب الصلاة ـ باب في الاستغفار (٢/ ١٨٠/ رقم١٥٢١) والترمذي في «سننه» كتاب التفسير ـ باب ومن سورة آل عمران (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٣/ رقم٣٠٠٦)، وابن ماجه في «سننه» كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في أن الصلاة كفارة (١/ ٤٤٦/ رقم١٣٩٥) وهو حديث صحيح.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٧٣).

(٤) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

عليهم الضبط لما يروونه، وهذا نصُّ كلام الحافظ الذهبي في كتابه «الرواة الثقات»[1] حيث قال: «فأمّا الصّحابة رضي الله عنهم، فبساطهم مَطْوِي، وإن جرى ما جرى، وإنْ غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات؛ فما كاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى».

المطلب الثاني: أقسام الصُّحبة عند الحافظ الذّهبي:

١ ـ قال في بداية ترجمة «أبي عنبة الخولاني»: «الصحابي المعمر، شهد اليرموك، وصاحب معاذ بن جبل، وسكن حمص»[2].

ثمَّ نقل قول يحيى بن معين: قال أهل حمص: «هو من كبار التابعين، وأنكروا أن تكون له صُحبة».

قال الحافظ الذّهبيّ ـ موجِّهاً هذا الإنكار ـ: «هذا يحمل على إنكارهم الصُّحبة التّامة، لا الصُّحبة العامّة»[3].

٢ ـ وقال في ترجمة «الحكم بن أبي العاص بن أمية الأُموي»: «من مسلمة الفتح، وله أدنى نصيبٍ من الصُّحبة»[4].

وأوضحَ مرادَه بذلك في «تاريخ الإسلام»[5] فقال: «وقد رُوِيتْ أحاديث منكرة في لعنه، لا يجوز الاحتجاج بها، وليس له في الجملة خصوص الصُّحبة، بل عُمومها».

٣ ـ وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام المخزومي»: «كان أبوه من الطلقاء، وممّن حسن إسلامه، ولا صحبة لعبد الرّحمن، بل له رؤية، وتلك صحبة مقيّدة»[6].

---

(١) (ص٢٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٣٣).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٣٤).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ١٠٧).

(٥) (عهد الخلفاء الراشدين) (ص ٣٦٦).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٨٤).

٤ ـ وقال في ترجمة «هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزّهري»: «وبعضهم عدّه في الصّحابة، باعتبار إدراك زمان النبوّة»(١).

وفي هذه النّصوص ما يوحي بتقسيم الصُحبة عند الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى عدّة أقسام:

- الصُحبة التّامة (أو الخاصة).
- الصُحبة العامّة.
- الصُحبة المقيدة.
- الصُحبة باعتبار إدراك زمان النبوة.

ويمكن الوقوف على مراده من هذا التّقسيم بالنّظر في التراجم التي وردت فيها تلك النّصوص الموحية به، وتراجم أخرى ألمح فيها إلى هذا المعنى، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: الصُحبة التامة (أو الخاصة):

لم يَرد من الحافظ الذّهبيّ تصريحُه بمراده بذلك، ولكن بالنّظر إلى إطلاقه هذا المصطلح فيما يقابل ما أسماه بالصّحبة العامّة، يمكن القولُ بأنّه أراد بالصّحبة العامّة: الصُحبة التي فيها ملازمة النبي ﷺ مدّة لابأس بطولها، مع وجود الرّاوية عنه.

ولعلّ لفظ «التّمام» يساعد على هذا الفهم، إذ هو يتضمّن أضيق تعريفٍ للصّحبة، ويقضي على الخلاف الموجود في معناها، فمن لقي النبي ﷺ ولازمه مدّة، وروى عنه فلا خلاف في كونه صحابياً، بخلاف من لم تطُل ملازمتُه له، أو عُدِمتْ روايتُه عنه التي هي من مستلزمات هذه الملازمة غالباً.

وكذلك لفظ «الخصوص» لكون هذه الصُحبة أخصّ من الصُحبة العامّة، فلا تتناول إلا أفراداً معيّنين، ممّن جرى إطلاق العلماء وصف الصُحبة عليهم.

كما أنّ النّظر في حال من نفى عنه (الصُحبة التّامة أو الخاصّة) يؤيد ذلك، وبيانه فيما يلي:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/٤٨٦).

أ ـ أنّ أبا عنبة الخولاني ـ رضي الله عنه ـ قد اختلف الأئمّة في صحبته، فأثبتها له قوم، منهم: سريج بن النّعمان[١]، وخليفة بن خيّاط[٢]، ومحمّد بن سعد[٣]، ومسلم[٤]، وأبو القاسم البغويّ[٥]، وابن حبان[٦]، وأبو الفتح الأزدي[٧]، والحافظ ابن حجر[٨]، وغيرهم.

ولعلّ عمدةَ هؤلاء ما رواه ابن ماجه من طريق هشام بن عمّار، حدّثنا الجرّاح بن مليح، حدّثنا بكر بن زرعة، سمعت أبا عِنَبة الخولانيّ ـ وكان قد صلّى القبلتين مع رسول الله ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الله يَغرس في هذا الدّين غرسا يستعملهم في طاعته»[٩].

وأدرجه قومٌ في طبقة التّابعين منهم: أبو حاتم الرّازي، يقول: «ليست له صُحبة، هو من الطّبقة الأولى من تابعي أهل الشّام»[١٠]، وجعله أبو زرعة الدّمشقي في الطّبقة التي تلي أصحابَ رسول الله، وهي العليا[١١]،

---

(١) انظر «مسند الإمام أحمد» (٤/ ٢٠٠).
(٢) «الطبقات» (ص٧١).
(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٣٦).
(٤) انظر «الكنى والأسماء» (١/ ٦٤٤).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٥٠).
(٦) «الثقات» (٣/ ٤٥٣).
(٧) انظر: «من يعرفه بكنيته».
(٨) انظر «تقريب التهذيب» (ص٦٦٢)، و «الإصابة» (٧/ ٢٤٤) ذكره في القسم الأول.
(٩) «سنن ابن ماجه» (١/ ٥/رقم ٨)، وقد توبع عليه هشام، رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٠٠)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (الإحسان ـ ٢/ ٣٢ ـ ٣٣/رقم ٣٢٦) من طريق الهيثم بن خارجة، وزاد عند ابن حبان: «وأكل الدم في الجاهلية»، والحديث ضعيف مداره على الجراح بن مليح؛ وقد تكلم فيه غير واحد بالضعف، انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٥١٧ ـ ٥٢٠)، ولذلك صحح العلائي القول بعدم صحبته، وقال: «هذا هو الصحيح؛ وإلا فلو صلّى القبلتين مع النبي ﷺ لكان قديم الإسلام، مشهوراً، وحديث ابن ماجه ضعيف من جهة الجراح بن مليح».
(١٠) «الجرج والتعديل» (٩/ ٤١٨)، و«المراسيل» (ص٢٥١).
(١١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٥١).

وكذلك نفاها عنه شرحبيل بن مسلم الخولاني فيما رواه عنه إسماعيل بن عياش[(١)]، وما حكاه يحيى بن معين عن أهل حمص[(٢)].

ولعلّ من نفاها اعتمد عدم وجود الرّوايات له عن رسول الله ﷺ، والتي تدلّ على الملازمة في الغالب، ومن أثبتها له فقد نظر إلى جهة ثبوت حديثٍ له عن رسول الله ﷺ يدلّ على سماعه منه، وإن كان لا يدلّ على ثبوت ملازمته له مدة، لكن ذلك القدر كافٍ في إثبات صحبته، وهي الصُّحبة العامة عند الحافظ الذّهبي.

ب ـ الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي، وقد تقدم عن الذّهبيّ ما يفيد أنّ جلوسه مع رسول الله ﷺ قليل، فقد قال: «وله أدنى نصيبٍ من الصُّحبة»[(٣)].

وسبق أيضاً قوله: «ليس له في الجملة خصوص الصُّحبة، بل عمومها»[(٤)]. وهذا صريحٌ في أنّ خصوص الصُّحبة عنده والتي عبَّر عنها في «سير أعلام النبلاء» بالتامّة، هي لزوم النبي ﷺ مدّة طويلة، وعموم الصُّحبة بعكسها.

والحكم بن أبي العاص لم تطل صحبته مع النبيّ ﷺ، بل قضى غالبَ حياته في مكّة، كما قال ابن سعد: «أسلم يوم فتح مكة، ولم يزل بها حتى كانت خلافة عثمان، رضي الله عنه»[(٥)].

ثانياً: الصُّحبة العامّة:

وهي لزوم رسول الله ﷺ زمناً يسيراً، كما تقدّم تقريرُه، وهو صريحُ لفظه في ترجمة «الحكم بن أبي العاص» كما سبق.

---

(١) انظر «مسند الإمام أحمد» (٤/ ٢٠٠)، و «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).
(٢) انظر ما سبق (ص٢٥٥).
(٣) انظر (ص٢٥٥).
(٤) انظر ما سبق (ص٢٥٥).
(٥) «الطبقات» (٥/ ٤٤٧).

وقد أشار إليها في تراجم عدّة بعباراتٍ متنوّعة، فمن ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي»: «له صحبةٌ قليلة، ورواية يسيرة»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن بسر أبي بسر المازني»: «له أحاديث قليلة، وصحبةٌ يسيرة»[٢]، وعدّه في صغار الصّحابة.

٣ ـ وقال في ترجمة «السّائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي المدني» (ت٩١هـ): «له نصيبٌ من صحبة وروايةٍ»[٣].

قال السائب: «حج بي أبي مع النبي ﷺ، وأنا ابن سبع سنين»[٤].

ثالثاً: الصُّحبة المقيّدة:

عرَّفها الحافظ الذّهبيّ كما تقدم عنه في ترجمة «عبد الرحمٰن بن الحارث» بأنها مجرّد رؤية فقط، بلا رواية.

وهي أعمّ من التي أسماها بالعامّة، وإن كان لفظ (التقييد) يعطي عكس هذا المفهوم، إلا أنّه اصطلاح، ولا مشاحة فيه مع الإيضاح.

ومما يلاحَظ أيضاً في التّفريق بينهما، صنيعُ الحافظ الذّهبيّ، حيث أدخل أبا عِنَبة في طبقة صغار الصّحابة، وترجم لعبد الرّحمن بن الحارث في طبقة كبار التابعين.

لكن يعكُر على هذه الملاحظة ذكرُه ترجمة «جبير بن الحويرث بن نقيد القرشي» في صغار الصحابة أيضاً مع تصريحه بأنّه لا رواية له، وإنما

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤١٣).

(٢) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٣١).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب جزاء الصيد ـ باب حج الصبيان (٤/ ٧١/رقم ١٨٥٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤٤٩)، و الترمذي في «السنن» واللفظ له (٣/ ٢٦٥/ رقم ٩٢٥).

هي مجرّد الرّؤية فقط، فقال: «صحابيّ صغير، له رؤيةٌ بلا رواية»[١]. ولم يتبين لي وجه الجمع بين صنيعه في ترجمة «عبد الرحمٰن بن الحارث» وصنيعه في ترجمة «جبير بن الحويرث». وقد أورد «أمّ كلْثوم بنت علي رضي الله عنه» في كبار التّابعين، وقال: «ولدت في حدود سنة ستٍّ من الهجرة، ورأت النبي ﷺ، ولم ترو عنه شيئاً»[٢].

ولعلَّ سببَ ذلك كونُها لم تبلغ سنّ التمييز آنذاك، فلم تُدْرِك من حياته إلاّ أربع سنين فقط[٣].

رابعاً: الصُّحبة باعتبار إدراك زمان النبوة:

يبدو لي أنّ المراد بهؤلاء هم المخضرمون الذين عاشوا في زمن النبوة ولم تتحققّ لهم الرّؤية، كما هو الشّأن في هاشم بن عتبة، وقد خص فصلاً بعنوان: «ممن أدرك زمان النبوة»[٤]، وذكر فيه إحدى وثلاثين ترجمة لم يجزم لهم بالرؤية إلا لاثنين، وهما يوسف بن عبدالله بن سلام حيث قال فيه: «ولد في حياة النبي ﷺ فسماه يوسف، وأجلسه في حجره، وله رؤية ما»[٥]، ومحمود بن الربيع، حيث قال في ترجمته: «أدرك النبي ﷺ، وعقل منه مجة مجهاً في وجهه من بئر في دارهم، وهو يومئذ ابن أربع سنين»[٦]؛ فكأن ذكر هذين في هذا الفصل جاء نشازاً، وإلا فلهما الصحبة المقيدة بالرؤية.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٣٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٣/ ٥٠٠).

(٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ ترجمة «عبدالله بن ثعلبة بن صعير المدني» (٣/ ٥٠٣)، وترجمة «يوسف بن عبدالله بن سلام المدني» (٣/ ٥٠٩)، و«صفية بنت شيبة» (٣/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨)، و«عبيد الله ابن عكيم الجهني» (٣/ ٥١٠)، و«وعبيد الله بن العباس الهاشمي» (٣/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، و«محمود بن الربيع بن سراقة» (٣/ ٥١٩)، و«عمرو بن سلمة» (٣/ ٥٢٣).

(٤) (٣/ ٥٠٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٠٩).

(٦) «المصدر نفسه» (٣/ ٥١٩).

ولتقرير هذه المسألة فائدتان[1]:

الأولى: ثبوت العدالة بالوحي.

الثانية: معرفة الاتّصال و الإرسال، يدلّ على ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة «يوسف بن عبدالله بن سلام الإسرائيلي المدني»: «وُلِد في حياة النبي ﷺ فسمّاه يوسف، وأجلسه في حجره، وله رؤيةٌ مّا، وله روايةُ حديثين حكمهما الإرسال»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن ربيعة بن فرقد السّلمي»: «وقيل له صحبة، فإن لم تكن فحديثه من قَبيل المرسل»[3].

قال الحافظ العلائي ـ وهو يَرُدّ على من يرى أنّ الخلاف في هذه المسألة لفظيٌ ـ : «ولا ريب في أنّ هذا الخلاف يترتب عليه أحكام شرعيّة، منها:

العدالة الآتي تقريرُها للصّحابة رضي الله عنهم، فإنّ من لم يَعُدّ الرائي من جملة الصّحابة يتطلّب تعديلَه بالتّنصيص على ذلك، كما في سائر الرّواة من التّابعين فمن بعدهم، ومن ثبتت له خصّيصة الصُّحبة بمجرَّد اللّقاء، أو بالصُّحبة اليسيرة، لا يحتاج إلى ذلك، بل يُكتفى بشرف الصُّحبة تعديلا.

ومنها: الحكم على ما رواه عن النبي ﷺ بكونه مرسلَ صحابيٍّ أم لا، فإنّ الجُمهور على قبول مراسيل الصّحابة، ولم يخالف فيها إلا الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني.

---

(١) أضاف الحافظ العلائي إليهما فائدةً فقهية ثالثة، وهي: «أن من كان مجتهداً أو نقلت عنه فتيا (وحكاية)، هل يلتحق ذلك بكونه قول صحابي حتى يكون حجة على رأي أكثر أهل العلم، أو لا يكون كذلك؟ ـ يعني أيضاً على إعطائه رتبة الصُّحبة أم لا؟» «تحقيق منيف الرتبة» (ص ٤٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٠٩).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٥٠٤).

فإذا أثبت له مجرّدُ الرّؤية كونَه صحابياً التحق مرسَلُه بمثل ما رُوِيَ عن ابن عباس، والنّعمان بن بشير، وأمثالهما، عن النبي ﷺ في القَبول على رأي الجُمهور.

وإن لم نُعْطه اسمَ الصُّحبة كان حديثُه عن النّبي ﷺ، كمرسل التّابعين يجيء فيه الخلاف المشهور»[1].

المبحث الثاني
أخذ الأجرة على التحديث

١ ـ قال في ترجمة «عمر بن محمَّد بن معمر بن طَبَرْزَذ الدّارقزي البغداديّ» (ت ٥٤٠هـ) قال ابن النّجار: «وسمعت القاضيَ أبا القاسم بن العديم يقول: سمعت عبد العزيز بن هلالة يقول: . . .«رأيت عمر بن طَبَرْزَذ في النّوم بعد موته، وعليه ثوبٌ أزرق، فقلت له: «سألتك بالله، ما لقيت بعد موتك؟ « فقال: «أنا في بيتٍ من نار، داخل بيت من نار»، فقلت: «ولم؟» قال: «لأخذ الذّهب على حديث رسول الله ﷺ»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «الظّاهر أنّه أخذ الذّهب وكنزه، ولم يُزَكِّه، فهذا أشدُّ من مجرَّد الأخذ[3]، فمن أخذ من الأمراء والكبار بلا سؤالٍ وهو محتاجٌ فهذا مغتفَرٌ له، فإن أخذ بسؤال، رُخِصَّ له بقدر القوت، وما زاد فلا، ومن سأل وأخذ فوق الكفاية ذُم، ومن سأل مع الغنى والكفاية حَرُمَ عليه الأخذ، فإن أخذ المالَ والحالةُ هذه وكَنَزه، ولم يُؤَدِّ حقَّ الله فهو من الظّالمين الفاسقين، فاستفتِ قلبَك، وكنْ خصماً لربِّك على نفسك»[4].

---

(١) «تحقيق منيف الرتبة» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

(٢) انظر «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص٣٧٠).

(٣) اعتمد الحافظ الذهبي في قوله هذا، على ما نقله عن ابن النجار ـ وهو تلميذ ابن طبرزذ ـ من قوله: «وخلّف ما جمعه من الحطام، لم يخرج منه حقاً لله عزّ وجل» «سير أعلام النبلاء» (٢١/٥١١).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/٥١١).

٢ ـ وفي ترجمة «بَحشَل أحمد بن عبد الرّحمن بن وهب بن مسلم المصريّ» (ت٢٦٤هـ) قال خالد بن سعد الأندلسي: «سمعت سعيد بن عثمان الأعناقي، وسعد بن معاذ، ومحمّد بن فطيس يُحْسِنون الثّناء على أحمد بن أخي ابن وهب، ويوثّقونه، فقال الأعناقي: «قَدِمْنا مصرَ فوجدنا يُونسَ أمرَه صعباً، ووجدنا أحمدَ أسهلَ، فجمعنا له دنانير، وأعطيناه، وقرأنا عليه «موطأ عمّه»، و «جامعه». وسمعت ابن فُطَيْس يقول: «فصار في نفسي، فأردْت أن أسأل محمَّدَ بْنَ عبدالله بن عبد الحكم، فقلت: أصلحك الله، العالِمُ يأخذ على قراءة العلم؟ فشعر فيما ظهر لي أنّي إنما سألته عن ابن أخي ابن وهب، فقال لي: «جائز، عافاك الله، حلالٌ أن لا أقرأ لك ورقةً إلاّ بدرهم، ومن أخَذَني أن أقعد معك طولَ النّهار، وأدع ما يلزمني من أسبابي، ونفقة عيالي؟!»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «هذا الذي قاله ابن عبد الحكم متوجِّهٌ في حقّ متَسَبِّبٍ يفوته الكسب والاحتراف، لتَعَوُّقه بالرّواية، كما قال علي بن بيان الرزّاز ـ الذي تفردّ بعُلُوّ جزء ابن عرفة، فكان يطلب على تسميعه ديناراً ـ : «أنتم إنما تطلبون منّي العُلو، وإلاّ فاسمعوا الجزء من أصحابي، ففي الدّرب جماعةٌ سمعوه مني». فإن كان الشّيخ عَسِراً ثقيلاً لا شُغلَ له، وهو غني، فلا يُعطَى شيئاً. والله الموَفّق»[2].

ففي هذين النّصين تقسيمُ الحافظ الذّهبيّ من يأخذ الأجرة على التّحديث إلى عدّة أقسام وحكم كلّ قسم، وهم كما يلي:

القسم الأول: من لا يشترط شيئاً، غير أنّه لا يمتنع من قَبول ما يُعطَى بعد ذلك، أو قبله[3] من الأمراء والكبار، فهذا مغتفرٌ له.

(١) انظر «جذوة المقتبس» (ص ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٣) وقد أشار السخاوي ـ رحمه الله ـ إلى هذا القسم. انظر «فتح المغيث» (٢/ ٩٤).

القسم الثاني: من يشترط الأجرة وهو محتاج، ولا يأخذ فوق كفايته، فهذا مرَخَّص له.

القسم الثالث: من اشترط ذلك، وأخذ فوق كفايته، فهذا مذموم.

القسم الرابع: من اشترط ذلك مع الغنى وعدمِ الحاجة، فهذا حرامٌ عليه أخذُه.

وهناك من اقتصر على الأخذ من الإمام دون الطّلبة، كما في ترجمة «أبي نعيم الفضل بن دكين» قال الحافظ الذّهبي: «ثَبَتَ عنه أنّه كان يأخذ على الحديث شيئاً قليلاً لفقره»[1].

وقال عليّ بن خشرم: سمعت أبا نعيم يقول: «تلومونني على الأخذ وفي بيتي ثلاثةَ عشر، وما في بيتي رغيفٌ»[2].

قال الذّهبيّ ـ معلّقاً على هذا القول ـ : «لاموه على الأخذ من الإمام لا من الطّلبة»[3].

وهذا أيضاً يجري عليه التّقسيم السّابق، وهو ظاهرُ قول الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «عمر بن محمّد بن طَبَرْزَذ»: «فمن أخذ من الأمراء والكبار...» الخ.

ومن أمثلة من أخذ الأجرة على التحديث لحاجته وفقره ما يلي:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الحارث بن محمّد بن أبي أسامة التميميّ مولاهم البغدادي» (ت٢٨٢هـ)، قال الحافظ الذّهبي: «لا بأس بالرّجل، وأحاديثه على استقامة،... وذنبُه أخذُه على الرّواية، فلعلّه ـ وهو الظّاهر ـ أنّه كان محتاجاً فلا ضير...»[4].

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٥٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٢١٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٥٢).

(٤) «المصدر نفسه» (١٣/٣٨٩ ـ ٣٩٠).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «وثّقه إبراهيم الحربي[2]، مع علمه بأنّه يأخذ الدّراهمَ، وأبو حاتم بن حِبّان[3] وقال الدارقطني: «صدوق»[4]، وأمّا أخْذُه الدراهم على الرِّواية فكان فقيراً، كثيرَ البنات».

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «وكان حافظاً، عارفاً بالحديث، . . . تُكُلِّم فيه بلا حجّة». ثمَّ قال: «وليّنه بعضُ البغادِدة لكونه يأخذ على الرِّواية».

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «والحارث ثقة، وربما أخذ على التّحديث».

٢ ـ وفي ترجمة «علي بن عمر بن أحمد الدّارقطني البغداديّ» (ت٣٨٥هـ) قال العتيقي: حضرت أبا الحسن الدّارقطني، وقد جاءه أبو الحسين البيضاويّ ببعض الغُرباء، وسأله أنْ يَقرأ له شيئاً فامتنع، واعتلّ ببعض العلل، فقال: هذا غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلساً يَزيد عددُ أحاديثه على العشرة، متون جميعها: «نِعْم الشَّيء الهديّة أمام الحاجة»، وانصرف الرّجل، ثمَّ جاءه بعد، وقد أهدى له شيئاً، فقَرَّبَه، وأملى عليه من حفظه بضعةَ عشر حديثاً، متونُ جميعها: «إذا أتاكم كريمُ قومٍ فأكرموه»[7].

قال الذّهبي: «هذه حكاية صحيحة، رواها الخطيب عن العتيقي، وهي دالّة على سِعة حفظ هذا الإمام، وعلى أنّه لوَّح بطلب شيء، وهذا مذهبٌ

---

(١) (٦١٩/٢ ـ ٦٢٠).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (٢١٩/٨).

(٣) ذكره في «الثقات» (١٨٣/٨).

(٤) انظر «تاريخ بغداد» (٢١٩/٨).

(٥) (٤٤٢/١).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ٢٨١ ـ ٢٩٠هـ ص ١٤٧).

(٧) «تاريخ بغداد» (٣٩/١٢).

لبعض العلماء، ولعلّ الدّارقطني كان إذْ ذاك محتاجاً، وكان يقبل جوائز دَعْلَج السِّجزي[1] وطائفة، وكذا وصله الوزير بن حنزابة[2] بجملةٍ من الذّهب لما خرَّج له المسند»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي القاسم يحيى بن أسعد بن يحيى بن محمَّد بن بوش البغداديّ» (ت ٥٩٣هـ): «وكان يُعطَى على الرّواية لفقره في بعض الوقت»[4].

والتّرخص في الأخذ عند الحاجة مذهبُ غير واحد من الأئمة[5]، فقد أفتى محمَّد بن عبدالله بن عبد الحكم بجواز ذلك لمن حُبس عن الكسب لعياله كما تقدم.

وكذلك أفتى الشّيخ أبو إسحاق الشيرازي، أبا الحسين أحمد بن محمَّد بن عبدالله البغدادي المعروف بابن النّقّور، بجواز أخذ الأجرة، لكون أصحاب الحديث يمنعونه عن الكسب لعياله[6]، فكان يأخذ كفايته[7]، ولكن الأخذ في المتأخِّرين أكثر[8].

بل من الأئمّة من ترخّص في الأخذ مع عدم الحاجة، كما في ترجمة «هشام بن عمّار بن نصير السُّلمي الشاميّ» (ت ٢٤٥هـ) قال محمَّد بن أحمد بن راشد بن معدان الأصبهاني: سمعت محمَّد بن مسلم بن وارة

---

(١) هو: دعلج بن أحمد بن دعلج السجستاني البغدادي التاجر، ذو الأموال العظيمة. انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٨٧ ـ ٣٩٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٠ ـ ٣٥).

(٢) هو: جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمَّد بن الفرات المعروف بابن حنزابة الوزير. انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٨٤ ـ ٤٨٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٦).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/ ٢٤٤).

(٥) انظر الروايات عنهم في «الكفاية» (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

(٦) انظر «علوم الحديث» (ص١٣١).

(٧) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٩٥).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٩٣).

الرّازي يقول: «عزمت زماناً أن أُمسِك عن حديث هشام بن عمّار لأنّه كان يبيع الحديث»[1].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلاً: «العَجَب من هذا الإمام مع جلالته كيف فَعَل هذا، ولم يكن محتاجاً، وله اجتهاده»[2].

وقد استُدِلّ لمن يأخذ بما يلي:

أولاً: قياسُ أخذ الأجرة على التّحديث على أخذها لتعليم القرآن، فقد جوَّز أخذَها على تعليمه الجُمهور[3]، لقوله ﷺ: «إنّ أحقّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»[4].

ثانياً: قياسُه على جواز أخذ الوصيّ الأجرة من مال اليتيم إذا كان فقيراً، أو اشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوعٍ عليه لظاهر القرآن[5].

وقد منع قوم هذا الصّنيع، واعتبروه من خوارم المروءة، منهم:

١ ـ الإمام إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت ١٣٨هـ)، قال إبراهيم بن محمّد الصَّيدلاني: كنت في مجلس إسحاق بن راهويه، فسأله سلمة بن شبيب عن المحدّث يحدّث بالأجر؟ قال: «لا يُكتب عنه»[6].

٢ ـ الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، قال سلمة بن

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٤٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٢٦).
(٣) انظر «المغني» (٨/١٣٦ ـ وما بعدها) «فتح الباري» (٤/٤٥٣ ـ ٤٥٤).
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الطب ـ باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب (١٠/١٩٨ ـ ١٩٩/رقم ٥٧٣٧) من حديث عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ. وانظر كلام الحافظ ابن حجر عليه. و«فتح المغيث» (٢/٩٦).
(٥) «تدريب الرّاوي» (١/٤٢٧ ـ ٤٢٨). وقوله: «لظاهر القرآن» يشير به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦].
(٦) «الكفاية» (ص ١٥٤).

شبيب: سُئل أحمد بن حنبل: أيكتب عمّن يبيع الحديث؟ قال: «لا ولا كرامة»[١].

٣ ـ الإمام أبو حاتم محمَّد بن إدريس الرّازي (ت٢٧٧هـ)، قال أحمد بن بندار بن إسحاق الهمذاني: سمعت أبا حاتم الرّازي ـ وسُئل عمّن يأخذ على الحديث؟ ـ قال: «لا يُكتب عنه»[٢].

وقد علّل الخطيبُ البغداديّ وجهَ المنع بقوله: «إنما مَنَعوا من ذلك تنزيهاً للرَّاوي عن سوء الظنّ به، لأنّ بعض من كان يأخذ الأجرَ على الرِّواية عُثِر على تَزَيُّدِه، وادّعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يُعطى...»[٣].

كما علّل بعضهم بمراعاة مصلحة طلبة العلم، ونشر السنّة، فقال: «قد عُلم أنّ حِرْصَ طلبة العلم قد فَتَر، لا بل قد بَطَل، فينبغي للعلماء أن يحبِّبوا لهم العلم، وإلاّ فإذا رأى طالبُ الأثر أنّ الإسناد يُباع، والغالبُ على الطلبة الفقر، ترك الطّلب، فكان هذا سبباً لموت السنّة، ويدخل هؤلاء في معنى الذين يصدُّون عن ذكر الله...»[٤].

والخلاصة أنّ مجرّد الأخذ على التّحديث ليس فيه ما يوجب غمز الرَّاوي، وتركَ الرِّواية عنه، وهذا ظاهرُ صنيع جمهور أئمّة الحديث، لما يلي:

أولاً: توثيقُهم لمن كان يأخذ على التّحديث أجراً، كأبي نُعيم الفضل بن دُكين[٥]، وعفان بن مسلم الصفّار[٦]، وهشام بن

(١) «الكفاية» (ص ١٥٤).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) انظر «فتح المغيث» (٢/٩٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٠٤ ـ ٢١٦).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (٢٠/١٦٤ ـ ١٧٤).

عمّار[1]، ويعقوب بن إبراهيم الدّورقي[2]، وبحشل أحمد بن عبد الرّحمن بن وهب المصريّ[3]، وعلي بن عبد العزيز البغويّ[4]، وغيرهم.

ثانياً: إخراج صاحبي «الصّحيحين» أحاديثَ رجالٍ كانوا يأخذون الأجر على التّحديث، من أمثال أبي نُعيم الفضل بن دُكين، وعفّان بن مسلم، ويعقوب بن إبراهيم الدّورقي، وغيرهم.

ثالثاً: ثُبوت توثيق بعض من روي عنه القول بالمنع، لبعض من ثَبَت أنّه يأخذ على الحديث أجراً، فمن ذلك أنّ الإمام أحمد وثّق أبا نُعيم الفضل بن دكين في غير ما روايةٍ، منها:

أ ـ ما رواه يعقوب بن شيبة قال: سمعت أحمد بن محمّد بن حنبل، وقد ذَكره (يعني: أبا نعيم) فقال: «أبو نعيم يُزاحَم به ابنَ عيينة»، فناظره إنسانٌ فيه وفي وكيع، فجعل يميل إلى أنْ يَزعُمَ أنّه أثبت من وكيع، فقال له الرّجل: «وأيّ شيءٍ عند أبي نُعيم من الحديث، ووكيع أكثر روايةً وحديثاً» فقال: «هو على قلّة ما روى أَثْبَت من وكيع»[5].

ب ـ وروى عنه أبو بكر المرُّوذي قوله: «يحيى، وعبد الرحمٰن، وأبو نُعيم الحجّة الثّبْت، وكان أبو نُعيم ثبتاً»[6].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٤٧ وما بعدها).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (٣٢/ ٣١٣ ـ ٣١٤). وقال فيه النسائي: «ثقة»، وقد روى عنه في «سننه» حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ : «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثمَّ يغتسل فيه» قال في آخره: «كان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار» «سنن النسائي» ـ الطهارة ـ باب: الماء الدائم ـ (١/ ٥٢/رقم ٥٨). وانظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٧ ـ ٣٩١).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٦)، و «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٦) «رواية المروذي» (ص٤٧).

ج ـ و قال عبد الصّمد بن سليمان البلْخي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «ما رأيتُ أحفظَ من وكيع، وكفاك بعبد الرّحمن إتقاناً، وما رأيت رجلاً أروى من غير محاباة، ولا أشدَّ تَثَبُّتاً في أمر الرّجال من يحيى بن سعيد، وأبو نُعيم أقلُّ الأربعة خطأً»، قلت: «يا أبا عبد الله، يُعطَى فَيَأخذ»، قال: «أبو نعيم عندي صدوقٌ ثقة، موضعٌ للحجّة في الحديث»(١).

كما جاء عنه توثيقه لعفّان بن مسلم في غير ما رواية، منها:

أ ـ قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبدالله عن عفّان؟ فقال: «عفان، وحَبَّان، وبهز، هؤلاء المتثبّتون»، قال: قال عفّان: «كنت أُوقف شعبةَ على الأخبار»، قلت له: «فإذا اختلفوا في الحديث يُرجَع إلى من منهم؟»، قال: «إلى قول عفّان، هو في نفسي أكبر، وبهز أيضاً، إلاّ أنّ عفّان أضبط للأسامي، ثمّ حَبَّان»(٢).

ب ـ وقال الحسن بن محمَّد الزّعفراني: قلت لأحمد بن حنبل: «من تابع عفان على حديث كذا وكذا؟» قال: «وعفّان يحتاج إلى أن يتابعه أحد؟!» ـ أو كما قال»(٣).

ج ـ وقد لازمه عشر سنين(٤)، ولا يكون هذا إلاّ مع الرّضا له والاطمئنان إليه.

وكذا الشّأن بالنسبة لأبي حاتم ـ رحمه الله ـ فإنّه مع إطلاقه القولَ بمنع الكتابة عمّن يأخذ الأجرة على التّحديث، فقد وثق عفّان بن مسلم وهو ممّن يَأخذ، فقال فيه: «ثقة مُتقن متين»(٥).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٠٨).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٤)، وفيه (عفانا) بالتنوين، والصواب عدمه، كما في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٩).

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٣٥).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠).

وقال أيضاً في هشام بن عمّار: «صدوق»[1].

وقال مثل ذلك في يعقوب بن إبراهيم الدّورقي[2].

ولذلك جمع الحافظ السّخاوي بين صنيعيْهما هذا، وبين ما تقدم من إطلاقهما عدمَ الكتابة عمّن يأخذ الأجر على التّحديث، فقال: «فَيُمكن الجمعُ بين هذا وإطلاقِهما ـ كما مضى أولاً ـ عدمَ الكتابة، بأنّ ذلك في حقّ من لم يبلغ هذه المرتبة في الثّقة والتثبّت، أو الأخذ مختلِفٌ في الموضعين، كما يُشعر به السّؤال لأحمد هناك»[3].

ولفظ السّؤال ـ كما مر ـ : «أيكتب عمّن يَبيع الحديث؟»، ففيه ما يُشعر بأنّه قَصَد بالمنع من اتخذ هذا الصّنيع وسيلةً للتكسُّب وجمعِ المال، وليس لسدّ الحاجة، ودفع الفقر عن نفسه، ولا شكّ أنّ هذا أفحش من مجرّد الأخذ للحاجة و الاقتيات.

وهذا الذي يتفق مع ما تقدَّم من توثيقه لأبي نعيم، مع قول عبد الصّمد بن سليمان له: «يا أبا عبدالله يُعطَى فيَأخذ»، فيُصرُّ على قوله: «أبو نُعيم عندي صدوقٌ ثقة، موضعٌ للحجّة في الحديث». والله أعلم.

المبحث الثالث
ضوابط مسألة الابتداع

البدعة: هي «طريقة في الدّين مخترعة تُضاهي الشّرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبّد لله سبحانه وتعالى»[4]، وهذه بدعة في التعبد.

وأما الابتداع في الاعتقاد: فهو اعتقاد ما هو خلاف المعروف عن

---

(1) «الجرح والتعديل» (٩/ ٦٧).

(2) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٠٢).

(3) «فتح المغيث» (٢/ ٩١).

(4) «الاعتصام» (١/ ٣٧).

النبي ﷺ [أو أصحابه] لا بمعاندة بل بنوع شبهة(١).

وقد نصّ الأئمة على أنّ البدعة من أسباب الطعن في الرّاوي(٢)، وهذا حكم عامٌ يتقيّد بضوابط عِدَّة، نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ تصريحاً وتلميحاً، وبيان تلك الضوابط في المطالب التالية:

المطلب الأول: مراعاة أثر البيئة في تكوين العقيدة:

قال في ترجمة «معاوية بن أبي سفيان بن أُميّة الأُموي رضي الله عنه» (ت٦٠هـ): «وخَلَفَ معاويةَ خلقٌ كثيرٌ يحبونه، ويتغالون فيه، ويُفضّلونه، إمّا قد ملَكَهم بالكرم والحِلْم، والعطاء، وإمّا قد وُلِدوا في الشّام على حبّه، وتربّى أولادهم على ذلك، وفيهم جماعةٌ يسيرة من الصّحابة، وعددٌ كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهلَ العراق، ونشؤوا على النّصب، نعوذ بالله من الهوى. كما قد نشأ جيش علي ـ رضي الله عنه ـ ورعيته ـ إلاّ الخوارج منهم ـ على حبّه والقيام معه، وبُغْض من بغَى عليه، والتبرّي منهم، وغلا خلقٌ منهم في التشيّع، فبالله كيف يكون حالُ من نشأ في إقليم لا يكاد يُشاهِد فيه إلا غالياً في الحب، مُفرِطاً في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال؟ فنحمد الله على العافية، الذي أوْجدَنا في زمانٍ قد انمحص فيه الحق، واتّضح من الطّرفين، وعَرفنا مآخذ كلّ واحد من الطّائفتين، وتَبصّرنا فَعَذَرْنا، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحّمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علّمنا الله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(٣)، وترَضّينا أيضاً عمن اعتزل الفريقين، كسعد بن أبي وقّاص، وابن

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/٣٠٣).

(٢) انظر «الكفاية» (ص١٢٠وما بعدها)، وانظر: تقسيم البدعة بحسب إخلالها بالدين في «هدي الساري» (ص٣٨٥)، و «نزهة النظر» (في الموضع السابق)، و «معارج القبول» (٢/٦١٦ ـ ٦١٧)، و «التنكيل» (١/٤٢ وما بعدها).

(٣) [سورة الحشر: ١٠].

عمر، ومحمد بن مَسلمة، وسعيد بن زيد، وخلق. وتبرّأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا علياً، وكفَّروا الفريقين، فالخوارج كلاب النّار، قد مَرَقُوا من الدّين، ومع هذا فلا نقطع لهم بخلود النار، كما نقطع به لعبدة الأصنام والصُّلبان»(١).

وقال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنَّة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التَّشيُّع»(٢).

قال الذهبي: «كان إظهاره لمناقب الإمام عليّ بالبصرة لمكان أنّهم عثمانيَّة، فيهم انحرافٌ عن عليّ»(٣).

ونقل في ترجمة «بكر بن عبدالله بن عمرو المزني» قولَ عبدالله بن بكر: أخبرتْني أختي قالت: «كان أبوك قد جعل على نفسه أن لا يسمع رجلين يتنازعان في القدر، إلاّ قام فصلّى ركعتين»(٤).

علّق عليه بقوله: «هذا يدلّ على أنّ البصرة كانت تغلي في ذلك الوقت بالقدر، وإلاّ فلو جعل الفقيه اليوم على نفسه ذلك، لأوشك أن يبقى السّنة والسّنتين، لا يسمع متنازعين في القدر ولله الحمد، ولا يتظاهر أحدٌ بالشّام ومصر بإنكار القدر»(٥).

هكذا يُصوِّر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ حالةَ تلك البلاد؛ الشّام والعراق، في تلك الحقبة من الزمن، وما استقر في كلٍّ منهما من العقائد، بحيث لا يكاد يخرج منها ناشئ، بل يتربّى عليها الصّغار، ويَشِيب الكبار، فمن عاش في مثل تلك الظّروف، وجانبَ الصّواب بحكم تأثير البيئة عليه،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/١٢٨).
(٢) «تاريخ بغداد» (١١/٤٦٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٧).
(٤) انظر «حلية الأولياء» (٢/٢٢٥).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٣٣).

والتّربية التي تلقّاها من بيته، فإنّه معذورٌ في ذلك إن شاء الله وخطؤه مغفور.

كما صوّر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ الحالة المُزْدِيَة التي عاشتْها الأمّةُ الإسلامية في ظلّ حكم الدّولة العُبيدية الخبيثة في المغرب، والدّولة البُويهية بالمشرق.

فالدّولة العُبيدية قامتْ على يد مؤسّسِها «عُبيد الله المهديّ أبي محمّد» من سنة ستين وثلاث مئة[1]، وعملت على نشر الشّرك والغلوّ في الصّالحين، وقَلْبِ الدّين ظهراً لبطن، وغيرِ ذلك من أنواع البدع، وألوان الفَسَاد، وفيما يلي نصوصٌ من كلام الذّهبيّ في تشخيص هذه الصّورة:

١ ـ قال في ترجمة «عُبيد الله المهدي أبي محمّد»: «أولُ من قام من الخلفاء الخوارج العُبيدية الباطنية، الذين قَلَبُوا الإسلام، وأعلنوا بالرّفض، وأبطنوا مذهب الإسماعلية، وبثوا الدّعاة يستغوون الجَبَلِيَّة، والجَهَلَة»[2].

٢ ـ وقال: «وفي سنة ستين وثلاث مئة... تملّك بنو عُبيد مصرَ والشام، وأذّنوا بدمشق بحيَّ على خيرِ العمل، وغَلَت البلادُ بالرّفض شرقاً وغربا، وخَفِيت السنّة قليلاً»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمّد بن أحمد بن سهل المعروف بابن النّابُلسي» (ت٣٦٣هـ): «لا يوصف ما قَلَبَ هؤلاء العُبيدية الدين ظهراً لبطن، واستولَوا على المغرب، ثمّ على مصر والشام، وسَبُّوا الصحابة»[4].

٤ ـ وقال: «وقد كان الرّفض علانيةً بدمشق، في سنة أربع مئة»[5].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/١١٦ ـ ١١٧).
(٢) «المصدر نفسه» (١٥/١٤١).
(٣) «المصدر نفسه» (١٥/١١٦ ـ ١١٧).
(٤) «المصدر نفسه» (١٦/١٤٩).
(٥) «المصدر نفسه» (١٥/١٣١).

٥ ـ وقال في ترجمة «عَضُد الدولة»: «فنحمد الله على العافية، فلقد جرى على الإسلام في المئة الرّابعة بلاءٌ شديدٌ بالدّولة العُبيدية بالمغرب، وبالدّولة البُوَيْهية بالمشرق، وبالأعراب القرامطة، فالأمر لله تعالى»[١].

٦ ـ وقال: «ولقد لقي المسلمون من العُبيدية، المغاربة أعظمَ البلاء في النفس والمال، والدّين، فالأمر لله»[٢].

وهكذا استمرت سطوة الدّولة العُبيْدية إلى عصر المُسْتعلي بالله أحمد بن المستنصر بالله، الذي قام بعد أبيه سنة سبع وثمانين وأربع مئة، قال الحافظ الذّهبي: «وفي أيامه وَهَتْ الدّولة العُبيدية، واختلَّتْ قواعدُها، وانقطعتْ الدّعوة لهم من أكثر مدائن الشّام...»[٣].

ثمَّ زالت في أيَّام المستضيئ بالله، وذلك سنة ٥٦٧هـ[٤].

قال الحافظ الذّهبيّ يصف عقيدة هذا الملك، وما صار إليه أمرُ الدّين في أيامه: «وكان يطلب ابن الجوزي، ويأمره أن يعظ بحيث يَسْمع، ويميل إلى مذهب الحنابلة، وضَعُفَ بدولته الرَّفض ببغداد، وبمصر، وظهرت السنّة، وحصل الأمن، ولله المنة»[٥].

وقد جمع الحافظ الذّهبيّ الملوكَ العُبيدية في سرْدٍ واحدٍ، مُخِلاً بذلك نظامَه الطَبَقِيَّ الذي يسير عليه في كتابه (سير أعلام النبلاء)، ونبّه إلى علّة ذلك، وهو التّأمّل في هذه الدّولة، فقال: «أعجبني سرْدُ هؤلاء الملوك العُبيدية على التّوالي ليتأمّله النّاظر مجتمِعاً»[٦].

ولقد لقي علماء أهل السنّة والجماعة، في ظلّ هذا الحكم الباطنيّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٥٢).

(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٥٥).

(٣) «المصدر نفسه» (١٥/ ١٩٦).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/ ٧٠).

(٥) «المصدر نفسه» (٢١/ ٧٠).

(٦) «المصدر نفسه» (١٥/ ٢١٥).

اضطهاداً كبيراً، ولاحَقَتْهُم الدّولة بالقتل، والتّنكيل، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ما حصل للقاضي محمَّد بن الحُبُلِي، لما امتنع أن يَنساق إلى رأي الدّولة في الإفطار بالحساب، دون اعتبار رؤية الهلال، فكان جزاؤه التّعليق في الشّمس حتى الموت، ثمّ صَلْبه[1].

ب ـ وما حصل للحافظ أبي إسحاق الحبَّال إبراهيم بن عبدالله، في عهد المستنصر بالله معدّ بن علي بن الحاكم، مِنْ مَنْعِه التّحديث، وتهديدِه بالقتل إن لم يمتنع، قال الحافظ الذّهبي: «وكان سبُّ الصحابة فاشياً في أيّامه (يعني: المستنصر بالله)، والسنّة غريبة مكتومة، حتى إنّهم منعوا الحافظ أبا إسحاق الحبّال من رواية الحديث، وهدَّدوه، فامتنع»[2].

وقال في موضع من ترجمته: «وكانت الدّولة الباطنية قد منعوه من التّحديث، وأخافوه، وهدَّدوه، فامتنع من الرّواية، ولم ينتشر له كبيرُ شيءٍ»[3].

ثمّ نقل قولَ القاضي أبي عليّ الصَّدفي: «مُنِعتُ من الدّخول إليه إلاّ بشرطِ أن لا يُسْمِعَني، ولا يَكْتبَ إجازة، فأولُ ما فاتحتُه الكلام خلَّط في كلامه، وأجابني على غير سؤالي، حَذَراً من أن أكون مدسوساً عليه، حتى بسطْتُه، وأَعْلمتُه أنّي أندلسيٌّ أريد الحجّ، فأجاز لي لفظاً، وامتنع من غير ذلك».

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ مُعَلِّقاً على هذه الحكاية ـ : «قَبَّح الله دولةً أماتت السنّة، ورواية الآثار النبوية، وأَحْيَت الرَّفض والضلال، وبثَّت دعاتها في النواحي تُغوي النّاس، ويدعونهم إلى نحلة الإسماعيلة، فبِهِمْ ضلّتْ جبَلِيَّة الشّام، وتعثّروا، فنحمد الله على السّلامة في الدّين»[4].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٧٤).
(٢) «المصدر نفسه» (١٥/ ١٩٦).
(٣) «المصدر نفسه» (١٨/ ٤٩٧).
(٤) «المصدر نفسه» (١٨/ ٤٩٧).

ج - ثمَّ ما حصل لمحمّد بن أحمد بن سهل المعروف بابن النّابلسي، من سَلْخه لقيامه بأمر السنّة[١].

ولقد اشتدَّ خوفُ العلماء من هذه الدّولة الباطنيّة، إلى أن جعل بعضَهم يغيِّرُ من نسبته، وبعضَهم كنيتَه، ويُدَاريهم بعضُهم طلباً للسّلامة من القتل، أو التّنكيل:

أ - ففي ترجمة «الوليد بن بكر بن مخلد أبي دبار الأندلسي الغَمْري» نقل الحافظ الذّهبيّ عن الحسن بن شُريح قوله: «هو عُمَري، ولكن قَدِمَ إلى إفريقية فنَقَطَ العَيْنَ حتى يَسلَم، وكان مؤدِّبي، وقال لي: «إذا رجعتُ إلى الأندلس جعلتُ النُّقْطَة ضمَّة»[٢].

ثمَّ علّق الذّهبيّ على هذا بقوله: «فعلَه خوفاً من الدّولة العُبيدية»[٣].

وقد كان هذا الرجل - كما وصفه الخطيب البغدادي - «ثقة، أميناً، أكثرَ السَّماع والكتابَ في بلده، وفي الغُرْبة»[٤].

ب - وفي ترجمة «محمَّد بن عوف بن أحمد بن محمَّد المزني أبي الحسن الدمشقي» (ت ٤٣١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وقد كان تكنَّى قديماً بأبي بكر، فلمّا مَنَعَتِ الدّولة العُبيدية من التكنّي بذلك، تكنَّى بأبي الحسن»[٥].

وقال: «ولم يَكُن يُوجد بمصر منذ تملّك بنو عُبيد أحدٌ يُكنَّي بأبي بكر، وكانت الدّنيا تَغْلي بهم رفضاً وجهلاً»[٦].

ج - وفي ترجمة «عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري» (ت٤٠٩هـ)

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٦/١٤٨ - ١٤٩).
(٢) انظر «المصدر نفسه» (١٧/٦٦).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٨١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/٥٥٠).
(٦) «المصدر نفسه» (١٧/٤٥٣).

قال أبو الوليد الباجي: «عبد الغني بن سعيد حافظٌ مُتقن، قلت لأبي ذرّ الهَرَوي: أخذتَ عن عبد الغني؟ فقال: لا إن شاء الله، على معنى التّأكيد، وذلك أنّه كان لعبد الغني اتّصالٌ ببني عُبيد، يعني: أصحابَ مصر»[1].

فقال الحافظ الذّهبي: «اتّصاله بالدّولة العبيدية كان مداراةً لهم، وإلاّ فلو جمحَ عليهم لاستأصله الحاكم، خليفةُ مصر، الذي قيل: إنه ادّعى الإلهية، وأظنّه وَلِيَ وظيفةً لهم، وقد كان من أئمّة الأثر، نشأ في سنّة واتباع، قبل وجود دولة الرّفض، واستمرّ هو على التمسك بالحديث، ولكنّه دَارَى القوم، وداهنَهم، فلذلك لم يُحِبَّ الحافظ أبو ذر الأخذ عنه»[2].

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ، إلى اختلاف النّاس إلى ثلاث فئات تجاه تأثير البيئة:

الفئة الأولى: من أثرّت البيئة في عقيدته باطناً وظاهراً:

أشار الحافظ الذّهبيّ إلى ذلك:

١ ـ في ترجمة «شريك بن عبدالله القاضي النّخعيّ الكوفيّ» (ت ١٧٧هـ): قال: «فيه تشيّع خفيف على قاعدة أهل بلده»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «وكيع بن الجرّاح بن مَلِيح الرُؤاسي الكوفيّ» (ت١٩٧هـ) سئل الإمامُ أحمد ـ رحمه الله ـ : «إذا اختلف وكيع وعبد الرّحمن بن مهدي بقول من تأخذ؟»، فقال: «عبد الرّحمن يُوافق أكثر، وخاصّة في سفيان، كان مَعْنِياً بحديث سفيان، وعبدالرّحمن يَسْلَمُ عليه السّلف، ويجتنب شرب المسكر. . .»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٧٠).
(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٢٧١).
(٣) «المصدر نفسه» (٨/ ٢٠٢)، .
(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٨، ٢/ ١٧٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٤) وكذلك المخطوط منه (٣/ ١٤٦٥). وجاءت العبارة في هذه المواضع كلّها هكذا: «يَسْلَم عليه السلف»، ووردت عند الحافظ الذّهبيّ بلفظ «يسلم منه السّلف» في موضعين من «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٣، ١٥٤)، ولعلّ العبارة وردت في الأصل=

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت يحيى بن معين قال: «رأيت عند مروان بن معاوية، لوحاً فيه أسماء الشّيوخ، فلانٌ رافضي، وفلان كذا، وفلان كذا، ووكيع رافضيّ»، قال يحيى: فقلت له: «وكيع خير منك» قال: «منّي؟»، قلت: «نعم!»، قال: «فما قال لي شيئاً، ولو قال لي شيئاً لوثب أصحابُ الحديث عليه»، قال: فبلغ ذلك وكيعاً، فقال: «يحيى صاحبنا»، قال: «فكان وكيع بعد ذلك يعرف لي ويُوجب»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «مرّ قول أحمد: «إنّ عبد الرّحمن يسلم منه السلف»، والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيّع يسير، لا يضرّ إن شاء الله، فإنه كوفيّ في الجملة، وقد صنّف في فضائل الصّحابة، سمعناه قدّم فيه بابَ مناقب عليّ على مناقب عثمان، رضي الله عنهما»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «عبيد الله بن موسى بن بَاذَام العبْسي مولاهم الكوفيّ» (ت٢٢٧هـ) قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «كان عبيد الله بن موسى محترقاً شيعياً جاز حديثُه»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «كان صاحبَ عبادةٍ وليل، صحب حمزة[4]، وتخلّق بآدابه إلاّ في التشيّع المشؤوم، فإنّه أخذه عن أهل بلده المؤسّس على البدعة»[5].

٤ ـ وقال في ترجمة «علي بن المحسن بن علي بن محمّد التنوخي» (ت٤٤٧هـ)، قال الخطيب البغدادي: «وكان قد قُبِلت شهادتُه عند الحكام

= بلفظ «عليه» لاتفاق ذينك المصدرين عليه، ولفظ «منه» تعديلٌ من الذّهبيّ لأنّه أقرب إلى صواب المعني، والله أعلم.

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٠٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٤).

(٣) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٥/ ٤٧٩).

(٤) هو: حمزة بن حبيب الزيات القارئ الكوفي، التميمي مولاهم.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٥). وسيأتي بيان درجة تشيّعه في (ص٢٩٤، ٣٦١).

في حداثته، ولم يزل على ذلك مقبولاً إلى آخر عمره، وكان متحفِّظاً في الشّهادة، محتاطاً، صدوقاً في الحديث»[1].

وقال أبو الفضل بن خيرون: «قيل: رأيُه الرَّفض والاعتزال»[2].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معتذراً له ـ: «نشأ في الدولة البُوَيْهية، وأَزْجاؤها طافحة بهاتين البدعتين»[3].

الفئة الثانية: من تَغَلّب على تأثير البيئة باطناً لا ظاهراً:

ومن أمثلة ذلك: «علي بن موسى بن السمسار الدّمشقي» (ت٤٣٣هـ) قال فيه أبو الوليد الباجي: «فيه تشيّع يُفْضي به إلى الرَّفض، وهو قليل المعرفة، في أصوله سُقْم»[4].

قال الحافظ الذّهبي: «ولعل تشيّعه تَقِيَّة لا سَجِيّة، فإنّه من بيت الحديث، ولكن غَلَتِ الشام في زمانه بالرّفض، بل ومصر والمغرب، بالدولة العُبيدية، بل والعراق، وبعض العجم بالدّولة البُويهية، واشتدَّ البلاء دهراً، وشمَخَتِ الغلاةُ بأنفها، وتَوَاخَى الرَّفض والاعتزالُ حينئذ، والناسُ على دين الملك، نسأل الله السّلامة في الدّين»[5].

وهذا العذر الذي قاله الحافظ الذّهبيّ في حقّ هذا العالم مقبول، نظراً لما تقدم من بيان حال هذه الدّولة، وما عاناه العلماء، وبخاصّة أهل السنة، من اضطهاد، وظلم، بل وقتل، كما تقدّم تفصيله، فيجوز أن يكون ما أشار إليه الباجي من اعتقاده الرَّفض، والاعتزال ـ إن ثبت ذلك عنه ـ إنما كان منه في الظّاهر لا في الباطن، خشيةَ أن يصيبه مكروه من الحكّام، والله أعلم.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٥).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٥٠).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (١٧/ ٥٠٧).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

الفئة الثالثة: من تغلَّب على تأثير البيئة باطناً وظاهراً:

وهم على قسمين:

القسم الأول: من تغلَّب على تأثيرها بسلوك نهج أهل السنة:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة «هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي» (ت٢٤٥هـ) قال محمد بن الفيض الغساني: «كان هشام بن عمّار يُرَبِّع بعلي رضي الله عنه»[(١)].

فقال الذهبي: «خالف أهل بلده، وتابع أئمة الأثر»[(٢)].

وقد يَخْرج الرّجل عن تأثير بيئته، لكونه خرج عنها، إلى بيئة أخرى مختلفة عن بيئته، فيتأثر بالواقع الموجود في تلك البيئة، مثاله ما جاء في ترجمة «سفيان بن سعيد بن مسروق الثّوري الكوفيّ» (ت١٦١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «قد كان سفيان رأساً في الزهد، والتّأله، والخوف، رأساً في الحفظ، رأساً في معرفة الآثار، رأساً في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائِم، من أئمّة الدّين، واغْتُفر له غير مسألة اجتهد فيها، وفيه تشيّع يسير، كان يُثَلِّث بعلي، وهو على مذهب بلده أيضاً في النّبيذ، ويقال: رجع عن كلّ ذلك...»[(٣)].

وما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ في هذا النصّ من ترك سفيان التشيّع، قد جزم به في موضع آخر[(٤)] عن زيد بن الحباب قال: «خرج سفيان إلى أيوب وابن عون، فترك التشيّع».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٣٣).

(٢) «المصدر نفسه» (١١/٤٣٣).

(٣) «المصدر نفسه» (٧/٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧/٢٥٣). وما أدري لماذا مَرّضه الذّهبيّ في النقل السّابق، ولم أقف على إسناده لأعلم درجته، ويلاحَظ أنّه مَرّض تركَه النبيذ أيضاً مع ثبوت ذلك، ولعل هذه تكون قرينةً تدلّ على عدم إرادة التّضعيف في صنيعه هذا. والله أعلم.

وكذلك قد ثبت أنّه تَرَكَ النّبيذ، ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

أ ـ قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وذكر سفيان ـ «أمّا إنّه فقد فارقني على أن لا يشرب النبيذ»(١).

ب ـ وروى الحسين بن الحسن، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: «كان سفيان يرخّص في شرب النّبيذ، وأشهد له لقد رأيته لا يأخذه، وَوُصِفَ له دواء، فقيل له: نعمل لك نبيذاً، قال: لا، ائتوني بعسل»(٢).

ولذلك كان إذا سُئل عن النّبيذ يقول: «كُلْ ثمراً واشرب ماءَ يَصِر في بطنك نبيذاً»(٣).

فكأنّه يقول: لا حاجة لك إلى هذا النّبيذ المختلف فيه، وإن كان ولا بدّ فكُلْ ثمراً، ثمّ اشرب ماءَ يَصِرْ ذلك في بطنك النّبيذ الذي أنت تريده. والله أعلم.

وهذا الإمام وإن كان قد تأثر ببيئته في بداية أمره، ونشأ على موروث بلده، إلاّ أنّه استطاع أن يخرج عن هذا التأثير، لما فارق هذه البيئة، وذهب إلى البصرة، حَسب ما تفيده رواية زيد بن الحباب.

وليس فقط هذان الإمامان اللّذان استطاعا أن يَقْهرا عاملَ بيئتهما، بل هناك جماعةٌ من أئمّة الحديث عاشوا في هذه البيئة، وقضوا حياتهم بين أبنائها، ومع ذلك لم يذكر عنهم من التشيّع المهيمن على تلك البيئة في ذلك الوقت، فمنهم ـ مثلاً: إبراهيم بن يزيد التيمي مولاهم، وإبراهيم بن يزيد النّخعي، وأبو إسحاق السّبيعي، وغيرهم كثير.

القسم الثاني: من تغلّب على تأثيرها باعتقاد بدعة أخرى نقيض ما في تلك البيئة:

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٩٤، ٢/ ٣٥١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٢ ـ ٧٢٣).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٣).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٥٧).

فمن هؤلاء[١]:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عُثمان بن عاصم بن حَصِين أبي حَصِين الأسدي الكوفيّ» (ت١٢٨هـ)، وثّقه الإمام عبد الرحمان بن مهدي[٢]، والإمام يحيى بن معين[٣]، وأبو حاتم الرازي[٤]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٥]، وغيرهم.

وجاء في «التاريخ الكبير»[٦] عن إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا يحيى بن آدم، حدّثنا أبوبكر (هو ابن عياش)، سمعت أبا حَصين: ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فَنَعَق به ـ يعني أبا إسحاق ـ يعني: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» ـ فاتّبعه على ذلك ناسٌ».

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ : «الحديث ثابت بلا ريب، ولكن أبو حَصين عثمانيّ، وهذا نادرٌ في رجلٍ كوفيٍّ»[٧].

ولا ريب أنّ إنكار أبي حَصِين لهذا الحديث وحده لا يُسوّغ الحكمَ عليه بأنه عُثماني، إذ من المعروف أنّ أهل السنّة يُنكرون على الشّيعة قولهم بالوصية لعليّ ـ رضي الله عنه ـ بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، ومن المعلوم أيضاً، أنّ من أدلّة من يقول بها هذا الحديث، فيَرُدُّ عليهم من أهل السّنة من لا يرى ثُبوت هذا الحديث بإنكاره وردّه، ولا يعني هذا إطلاقاً أنّه بإنكاره للحديث صار ناصبياً معادياً لعليّ رضي الله عنه، بل غايته إبطال ما يراه باطلاً.

---

(١) أذكر هؤلاء بناء على ما حكاه الحافظ الذّهبيّ عنهم، وإلاّ فهو متعقّب فيما نسب إلى بعضهم. والله أعلم.

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٠).

(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ١٦١).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨٨).

(٦) (٦/ ٢٤١).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤١٥).

ولهذا فيُمكن القول بأنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد أمراً آخر غير ما تقدّم في الحكم على أبي حَصِين بأنه عثماني، ولعلّ ذلك المعتَمَد يكون قول الحافظ العجلي فيه: «أبو حَصِين الأسدي كوفيّ ثقة، وكان عثمانيا، رجلاً صالحاً...»[١].

وهذا القول يُعارَضُ بقوله الآخر: «أبو حَصِين كان شيخاً عالياً، وكان صاحبَ سنة»[٢].

ولم أجد من تابع العجليَّ في قوله: «كان عثمانياً»، بل كلّ من ذكره إنما يحكي فيه بيان مرتبته من حيث الجَرْحُ والتّعديل، وقد تقدّم ذكرُ من وثّقه من الأئمّة، ولم يُذكَر عن أحدٍ منهم أنّه وصفه بكونه عثمانياً.

وقد جاءت عن الشّعبي عامر بن شَرَاحيل، رواياتٌ تدلُّ على تبجيله له، ورغبته في الجلوس إليه، منها:

١ ـ قال سفيان بن سعيد، عن أبي عبدالله بن أبي السَّفر: سُئل عامر لما حضرته الوفاة بمن تأمرنا؟ قال: «ما أنا بعالم، ولم أترك عالماً، وإنّ أبا حَصين لرجلٌ صالح»[٣].

٢ ـ وفي رواية: قيل للشّعبي: من تُخَلِّف بعدك؟ قال: «ما أنا بفقيه، وما أُخَلِّف فقيهاً، وإنّ عثمان بن عاصم رجل صالح»[٤].

٣ ـ وروى سفيان بن عيينة، عن سليمان بن أبي سليمان الشّيبانيّ قال: دخلتُ مع الشّعبي المسجد، فقال: «انظر هل ترى أحداً من أصحابنا نجلس إليه؟ انظر هل ترى أبا حَصِين؟»[٥].

---

(١) «الثقات» (٢/ ١٢٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «الطبقات» (٦/ ٣٢١)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٨١)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٧١).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٨٣).

(٥) «الطبقات» (٦/ ٣٢١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٥٣).

فيبعد الحكمُ على مثل هذا بكونه عثمانياً، اعتماداً على قولٍ لأحمد بن عبدالله العجلي قد قال هو نفسُه ما يناقضه.

ثمَّ إنّه قد ورد ما يدلّ على بُعْده عن بني أمية، واختفائه عنهم، وهم مصدر النّصب في ذلك الوقت، فقد قال محمَّد بن عمران الأَخْنَسي، عن أبي بكر بن عيَّاش: «دخلتُ على أبي حَصين، وهو مختفٍ من بني أمية، فقال: إنّ هؤلاء ـ يعني: بني أمية ـ يريدونني على ديني، والله لا أعطيهم إيّاه أبداً»[1].

ثمَّ إنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لما ذكره في «الكاشف»[2] قال فيه: «ثقة ثبْت صاحب سنة». فاختار هذا القول من بين قولَي العجلي فيه ممّا يدلّ على ترجيحه له.

وكذلك فعل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ، فإنّه قال في «تقريب التهذيب»[3]: «ثقة ثبْت سني»، ولم يتعرض لرميه بالنَّصب. ولعلّ هذا هو الصواب فيه، والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «خالد بن سلمة الفأفاء الكوفيّ» (ت١٣٢هـ)، وثّقه الإمام أحمد[4]، وابن معين[5]، وقال أبو حاتم: «شيخٌ يُكتب حديثُه»[6].

قال الحافظ الذّهبي: «وكان مرجئاً ينال من عليٍّ رضي الله عنه، . . .وهو من عجائب الزّمان، كوفيٌّ ناصبي، ويَنْدُرُ أن تجد كوفياً إلاّ هو يتشيّع»[7].

---

(١) جزم به المزّي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).
(٢) (٢/٨).
(٣) (ص٣٨٤).
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٨٣).
(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٣٥).
(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٤).

ففي هذا القول إشارةٌ من الذّهبيّ إلى أنّ هذا الرّاوي استطاع أن يتغلب على عامل البيئة وتأثيرها في تكوين اتجاهه العَقَدي، فبينما كان الاتجاه السّائد في المجتمع، والعقيدةُ المسيطِرةُ على أفراده هو التشيّع، يكون خالد بن سلمة يتّجه نحو النّصب، والإرجاء، والنّصب عقيدة مناقضة للتشيّع، وهذا نادرٌ من عجائب الزّمان حسب قول الحافظ الذّهبيّ.

ولعلَّ معتمدَ الحافظ الذّهبيّ في رميه بالإرجاء، والنّصب ما رواه الحافظ ابن عدي بسنده من طريق ابن حُميد، ثنا جَرير قال: «كان خالد بن سلمة الفأفاء رأساً في المرجئة، ويبغض علياً»[1].

لكنّ هذا الإسناد ضعيف جداً[2]، وقد قال ابن سعد «هرب (يعني: خالد بن سلمة) من الكوفة لما ظهرت دعوة بني العباس إلى واسط، فَقُتل مع ابن هبيرة»[3].

وسبب ذلك أنَّ أبا جعفر اتّهمه في أمر ابن هُبيرة، فقتله حين دخل واسط[4].

ولعلَّ هذا ما قوّى الظنّ بنصبه، ولكنّه لا ينهض دليلاً على ذلك. والله أعلم.

---

(١) «الكامل» (٣/ ٢١).

(٢) لأن ابن حميد؛ وهو: محمَّد بن حميد الرازي، قد كذبه جماعة من الأئمة، منهم إسحاق بن منصور، وصالح بن محمَّد الأسدي الحافظ، واتهمه أبو حاتم وغيره من مشايخ الرّي، وقال البخاري: فيه نظر، ولا عبرة بتوثيق من وثّقه فإنّ أهل بلده أدرى بحاله من غيرهم،، فلذلك قال الحافظ الذّهبيّ نفسه: «وثّقه جماعة، والأولى تركه». انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣)، و «سؤالات البرذعي» (٧٣٨ ـ ٧٤٠)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٦٩)، و«الكاشف» (٢/ ١٦٦).

(٣) الطبقات» (٦/ ٣٤٧).

(٤) «تاريخ واسط» (ص٨٩).

المطلب الثاني: مراعاة نوع البدعة:

من المعلوم لكلّ ناظر في كتب العقائد ومقالات الناس، أنّ البدع أنواع، فمنها بدعة التشيّع، وبدعة النَّصب، وبدعة الإرجاء، وبدعة القدر، وغير ذلك، وكلّها على مراتب، فهي وإن اشتركت في جنس مسمى البدعة، إلاّ أنّ هناك تفاوتاً بينها يقضي بالتمييز في الحكم على القائل بنوع منها، ومن ثمّ تُعرف مرتبتُه في الرواية قبولاً أو رداً.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «الموقظة»(١): «فإنْ كان كلامهم من جهة معتقَده فهو على مراتب:

فمنهم: من بدعته غليظة.

ومنهم: من بدعته دون ذلك.

ومنهم: الدّاعي إلى بدعته.

ومنهم: الكاف.

وما بين ذلك، فمتى جَمَعَ الغلظ والدعوة تُجُنِّبَ الأخذُ عنه، ومتى جمع الخفّة والكفّ أخذوا عنه، وقَبِلوه.

والغلظ كغلاة الخوارج والجهميّة والرافضة.

والخفّة كالتشيّع والإرجاء.

وأما من استحلّ الكذب نصراً لرأيه كالخطّابيّة، فبالأولى رَدُّ حديثه».

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ في عدّة تراجم إلى هذا الإعتبار، ولَمَّح إلى مراعاة هذا الضابط في التّمييز بين بدعة وأخرى أو خفّة البدعة والغلُو فيها، فمن ذلك:

---

(١) (ص ٦٦ ـ ٦٧).

بدعة التشيّع:

قد أشار إلى مفهوم التشيّع والنّصب، وضرورة مراعاة مراتبهما، والتمييز بين المتقدمين والمتأخرين في ذلك، فهذه جملة من أقواله في ذلك:

١ ـ في ترجمة «عبدالله بن قيس أبي موسى الأشعري رضي الله عنه» (ت٤٢هـ) عن الأعمش عن شقيق، قال: «كنا مع حذيفة، جلوساً، فدخل عبد الله، وأبو موسى المسجد، فقال: «أحدهما منافق»، ثمَّ قال: «إنّ أشبه النّاس هدياً ودلاً وسمتاً برسول الله ﷺ عبدُالله»[(١)].

علّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلاً: «ما أدري ما وجه هذا القول سمعه عبدالله بن نمير منه، ثمَّ يقول الأعمش: «حدّثَنَاهُمْ بغضب أصحاب محمَّد ﷺ، فاتخذوه ديناً»[(٢)].

ثمَّ قال: «رُمي الأعمش بيسير تشيّع فما أدري؟! ولا ريب أنّ غلاة الشيعة يُبغضون أبا موسى رضي الله عنه، لكونه ما قاتل مع علي، ثمَّ لما حكّمه عليٌّ على نفسه عَزَله، وعزل معاوية، وأشار بابن عمر، فما انتظم من ذلك حال»[(٣)].

٢ ـ وقال في ترجمة «خالد بن سلمة الفأفاء الكوفيّ» (ت١٣٢هـ): «. . . وكان النّاس في الصّدر الأوَّل بعد وقعة صِفِّين على أقسام:

أهل سنَّة: وهم أُلو العلم، وهم محبُّون للصحابة، كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم، كسعْد، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأُمَم.

---

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٧١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٩٤)، وفي «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤١٦): حدثني أبو معمر قال: حدثنا عبدالله بن نمير، قال: سمعت الأعمش يقول: «حدثتُ بأحاديث على التعجّب فبلغني أنّ قوماً اتخذوها ديناً، لا عُدتُ لشيءٍ منها».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٩٤).

ثمَّ شيعة: يتوالون، وينالون ممن حاربوا علياً، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة.

ثمَّ نواصب: وهم الذين حاربوا علياً يوم صِفِّين، ويُقِرُّون بإسلام علي وسابقيه، ويقولون: خذل الخليفةَ عثمان.

فما علمْتُ في ذلك الزمان شيعيّاً كفَّر معاويةَ وحزبَه، ولا ناصبيّاً كفَّر علياً وحزبَه، بل دخلوا في سبٍّ وبُغْض، ثمَّ صار اليوم شيعة زماننا يُكفِّرون الصحابة، ويبرؤون منهم جهلاً وعدواناً، ويتعدَّون إلى الصّديق، قاتلهم الله.

وأمّا نواصب وقتنا فقليل، وما عَلِمْتُ فيهم من يُكَفِّر عليّاً، ولا صحابيّاً»[١].

٣ ـ وفي ترجمة «الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني الكوفيّ» (ت١٦٩) قال يعقوب بن سفيان الفسوي: وسعمت الحسن بن الرّبيع قال: قال محمّد بن عبدالله بن إدريس ـ وكان عندنا أفضلَ من أبيه، وكان رجلَ صدقٍ ـ قال: «دخلتُ على وكيعٍ ليقرأ عليّ شيئاً من كتبه، فجرى شيءٌ من ذكر الحَسَن بن صالح، فقلتُ له: ألا تدع حديثه؟ قال: «ولِمَ أدع حديثَه، وهو عندي إمام؟» قال: قلت: «إنه كان لا يترحَّم على عثمان»، قال: فقال لي وكيع: «أفتترحّم أنت على الحجّاج؟! أتترحّم على أبي جعفر؟!»[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً على هذا القول ـ : «لا بارك الله في هذا المثال. ومراده: أنَّ تركَ الترحُّم سكوت، والسّاكت لا يُنسب إليه قول، ولكن من سكت عن ترحُّم مثل الشّهيد أميرِ المؤمنين عثمان، فإنّ فيه شيئاً من تشيّع، فمن نطق فيه بغَضٍّ وتَنَقُّص، وهو شيعيّ جَلْد يُؤَدَّب، وإن ترقّى إلى الشّيخين بذمّ، فهو رافضي خبيث، وكذا من تعرَّض للإمام عليٍّ بذمٍّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٤).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠٦).

فهو ناصبي يُعَزَّر، فإن كفَّره فهو خارجيّ مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل، ونحبهم، ونكفَّ عما شجر بينهم»[1].

٤ ـ وقال في ترجمة «شريك بن عبدالله القاضي الكوفيّ» (ت١٧٧هـ) قال عليّ بن خَشْرم: حدّثني حفص بن غياث، قال: سمعت شريكاً يقول: «قُبض النبي ﷺ، واستخلف المسلمون أبا بكر، فلو علموا أنّ فيهم أفضلَ منه كانوا قد غَشُونَا، ثمَّ استخلف أبو بكر عمر، فقام بما قام به من الحقّ والعدل، فلمّا حضرتْه الوفاة جعل الأمر شورى بين ستة نفر من أصحاب النبيّ ﷺ، فاجتمعوا على عثمان، فلو علموا أنَّ فيهم أفضلَ منه كانوا قد غَشُونا».

قال علي: وأخبرني بعض أصحابنا من أهل الحديث أنه عرض هذا الحديثَ على عبدالله بن إدريس، فقال عبدالله بن إدريس: «أنت سمعتَ هذا من حفص بن غياث؟!» قال: قلت: «نعم»، قال: «الحمد لله الذي أنطق بهذا لسانَه، فوالله إنه لشيعي، وإنّ شريكاً لشيعيّ»[2].

فقال الحافظ الذّهبي: «هذا التشيّع الذي لا محذور فيه إن شاء الله، إلاّ من قبيل الكلام فيمن حارب عليّاً رضي الله عنه من الصحابة، فإنه قبيح يُؤَدَّب فاعلُه، ولا نذكر أحداً من الصحابة إلا بخير، ونترضَّى عنهم، ونقول: هم طائفة من المؤمنين، بَغَتْ على الإمام علي، وذلك بنصِّ قول المصطفى ـ صلوات الله عليه ـ لِعمَّار: «تقتلك الفئة الباغية»، فنسأل الله أن يرضى عن الجميع، وأن لا يجعلنا ممن في قلبه غِلٌّ للمؤمنين، ولا نرتاب أنَّ عليّاً أفضلُ ممن حاربه، وأنّه أولى بالحقّ رضي الله عنه»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «أبي عَروبة الحسين بن محمَّد بن أبي مَعْشَر السلمي الحراني» (ت٣١٨هـ) وقد ذكره أبو القاسم بن عساكر في ترجمة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٠).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٩٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٩).

«معاوية» فقال: كان أبو عَروبة غالياً في التشيّع، شديدَ الميل على بني أميّة»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «كلّ من أحبّ الشيخين فليس بغال، بلى من تعرّض لهما بشيءٍ من تنقّص، فإنه رافضيّ غال، فإن سبَّ فهو من شرار الرافضة، فإن كفّرَ فقد باء بالكفر، واستحق الخزي، وأبو عَروبة فمن أين يجيئه الغلوُّ وهو صاحب حديث وحرّانيّ؟ بلى لعلّه ينال من المروانية فيُعْذَر»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «كلّ من أحبّ الشيخين فليس بغال، بلى من تكلّم فيهما، فهو غالٍ مغتر، فإن كفّرهما ـ والعياذ بالله ـ جاز عليه التّكفيرُ واللعنة، فأبو عروبة فمن أين جاءه التشيّع المُفْرِط؟ نعم، قد يكون ينال من ظلمة بني أمية كالوليد وغيره».

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «كلّ من أحبّ الشيخين ليس بغال في التشيّع، ومن تكلّم فيهما فهو غالٍ رافضيّ».

٦ ـ وفي ترجمة «عليّ بن عمر بن أحمد أبي الحسن الدّارَقطنيّ البغداديّ» (ت ٣٨٥هـ) قال الدّارَقطني: «اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: عليّ أفضل، فتحاكموا إلي، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثمَّ لم أرَ لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من عليّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أولُ عَقْدٍ يُحَلُّ في الرَّفض»[5].

---

(١) لم أجده في النسختين ؛ الخطية والمطبوعة، وقد حصل في كلتيهما بياض لمقدار صفحة على الأقل، ولعل النص يكون فيها. والله أعلم.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١١).

(٣) (٢/ ٧٧٥).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٣١١ ـ ٣٢٠هـ ص ٥٦٠ ـ ٥٦١).

(٥) «سؤالات السلمي» (ص٢٤١).

قال الحافظ الذّهبي: «ليس تفضيل عليّ بالرفض، ولا هو ببدعة، بل ذهب إليه خلق من الصحابة، والتابعين، فكلّ من عثمان وعليّ ذو فضلٍ وسابقةٍ وجهادٍ، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلّهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما سادة الشهداء، رضي الله عنهما، ولكن جمهور الأمّة على ترجيح عثمان على علي، وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شكّ أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعيّ جَلْد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مَقيت، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامَيْ هدىً فهو من غُلاة الرّافضة، أبعدهم الله»(١).

ويتّضح من هذه النصوص مراتب التشيّع والنّصب عند الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - وهي كما يلي:

أولاً: التشيّع الخفيف:

وهو على قسمين:

القسم الأول: تشيّع حبٍّ وولاءٍ لآل البيت، وليس فيه لأحد من الصحابة سبٌّ أو تَنَقُّص:

ومن أمثلة ذلك:

أ - ما جاء في ترجمة «طاووس بن كَيْسان اليمانيّ الحميريّ» (ت١٠٦هـ) قال الحافظ الذّهبيّ في بداية ترجمته: «... وحديثه في دواوين الإسلام، وهو حجّة بالاتفاق»(٢).

ثمّ قال في موضع آخر(٣): «إن كان فيه تشيّع فهو يسير لا يضرّ إن شاء الله».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٧ - ٤٥٨).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٩).

(٣) «المصدر نفسه» (٥/ ٤٥).

ب ـ وفي ترجمة «منصور بن المعتمر السُّلَميّ الكوفيّ» (ت١٣٣هـ) قال أحمد بن عبدالله العجلي: «كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، كان من أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثَه القِدْح[1]، ولا يختلف فيه أحد، مُتَعَبِّد، رجل صالح، أُكرِه على قضاء الكوفة فقضى عليها شهرين..... وكان فيه تشيّع قليل، ولم يكن بغال...»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «تشيّعه حبٌّ وولاءٌ فقط»[3].

ويُؤيّد ذلك ما أسنده الذّهبيّ عن مُصعَب بن المِقْدام، عن زائدة، قال: قلت لمنصور بن المعتمر: «اليوم الذي أصوم أقع في الأُمراء؟ قال: «لا»، قلت: أفأقع فيمن يتناول أبا بكر وعمر؟ قال: «نعم»».

كما أنَّ قول العجليّ ـ رحمه الله ـ: «ولم يكن بغالٍ..» يشدُّ توجيهَ الحافظ الذّهبي، وإنما حذفه الذّهبيّ عند نقله اكتفاءً بقوله: «قليل».

ج ـ وقال في ترجمة «وَكيع بن الجرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسيّ الكوفيّ» (ت١٩٧هـ): «مرّ قولُ أحمد: إنّ عبدَ الرحمٰن يَسْلم منه السلف[4]، والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيّع يسير، لا يضرّ إن شاء الله، فإنه كوفيّ في الجملة، وقد صنّف كتاب «فضائل الصحابة» سمعناه، قدَّم فيه باب (مناقب عليّ) على (مناقب عثمان)، رضي الله عنهما»[5].

وهذا الكلام من الذّهبيّ واضح، يشير به إلى أن تشيّع وكيع ـ رحمه الله ـ من قبيل التشيّع الذي قلّما ينفكُّ عنه من نشأ في الكوفة، بحكم تأثير البيئة، ـ كما تقدّم ـ وهو يسير، فإنه كان من جهة تفضيل عليّ على

---

(١) القِدْح: السَّهم قبل أن يُنَصَّل ويُرَاش، انظر «تهذيب اللغة» للأزهري (٤/ ٣٢)، و«لسان العرب» (٢/ ٥٥٢) مادة (قدح).

(٢) «الثقات» (٢/ ٢٩٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٠٧).

(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٨)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٤)، وكلاهما بلفظ (يسلم عليه)، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٤).

عثمان، وهذا يوجد في كثير من المتقدمين، كما سبقت إشارة الذّهبيّ إلى ذلك[1]، ولم يكن يتكلّم في الصحابة بحط، وبُغْض، كما دلّ عليه تصنيفه في فضائلهم رضي الله عنهم.

د ـ وقال في ترجمة «مالك بن إسماعيل بن درهم النهديّ مولاهم الكوفيّ» (ت٢١٩هـ): «حديثه في كلّ الأصول، وفيه أدنى تشيّع»[2].

ثمَّ نقل عن أبي أحمد الحاكم قال: حدّثنا الحسين الغازي، قال سألتُ البخاريّ عن أبي غسّان، قال: وعمّاذا تسأل؟ قلت: التشيّع، فقال: هو على مذهب أهل بلده، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى، وأبا نُعَيم، وجماعةً من مشايخنا الكوفيّين، لما سألتمونا عن أبي غسّان».

ثمَّ علّق عليه قائلاً: «قد كان أبو نعيم وعبدالله مُعَظِّمَين لأبي بكر، وعمر، وإنما ينالان من مُعاوية وذويه، رضي الله عن جميع الصحابة»[3].

وهذه المقارنة من الإمام البخاريّ ـ رحمه الله ـ بين تشيّع أبي غسان النهدي، وبين تشيّع عبيد الله، وأبي نعيم، وغيرهما من المشايخ الكوفيّين، تُفيد خفّة تشيّع أبي غسان بالنسبة إليهم، وقد أفاد تعليق الحافظ الذّهبيّ بيان جهة تشيّع عبيد الله وأبي نُعيم، وهو نَيْل من مُعاوية وذويه، لكنّهما يُعظِّمان أبا بكر وعمر، فدلّ على أن أبا غسّان لم يكن ينال من معاوية، وأصحابه، ولعل تشيّعه تشيّع حبٍّ وولاءٍ فقط، والله أعلم.

هـ ـ وقال في ترجمة «أبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن المُلائيّ» (ت٢٩٩هـ): «كان في أبي نُعَيم تشيّع خفيف»[4].

---

(١) انظر (ص٢٩٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٣٢).

(٣) «المصدر نفسه» (١٠/ ٤٣٢). وسيأتي ما يدل على أن أبا نعيم لم ينل من معاوية، رضي الله عنه.

(٤) «المصدر نفسه» (١٠/ ١٥١).

واستدلّ لذلك بما ورد عن الحافظ أحمد بن مُلاَعب المُخَرَّمي، البغداديّ قال: حدثني صديق لي يقال له: يوسف بن حسّان، ـ ثقة ـ، قال: قال أبو نعيم: «ما كتبتْ علي الحَفَظَة أنّي سبَبْتُ معاوية، قال: قلت: أحكي ذلك عنك؟ قال «نعم أحْكِه عنّي»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «حافظٌ حجة، إلاّ أنّه يتشيّع من غير غلو، ولا سبٍّ».

وهذا أنسب لحال أبي نُعيم، ممّا ذكره في ترجمة أبي غسّان مالك بن إسماعيل النهديّ مولاهم، السابقة، فقد قرنه هناك بعبيد الله بن موسى العبسي، ثمَّ ذكر أنهما ينالان من معاوية وذويه، بينما صريح كلامه في «الميزان» يدلّ على عدم تعرّض أبي نُعيم للصّحابة، وما سبق من طريق الحافظ أحمد بن مُلاَعب يشدُّ ذلك ويُؤيِّده، بخلاف عبيدالله بن موسى، فإنّه من الصنف الثّاني كما سيأتي. والله أعلم.

و ـ وقال في ترجمة «الحسن بن أحمد بن صالح الهمدانيّ الحَلَبيّ» (ت٣٧١هـ): «وكان زَعِراً[3] عَسْراً في الرواية، إلاّ أنّه من أئمّة النقل، على تشيّع فيه»[4].

ولعلّ سبب القول بتشيُّعتِهِ تأليفه كتاب (التبصرة في فضل العترة المطهرة)، الذي ألّفه للملك سيف الدولة[5]، ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته ما يدلّ على نيْله من الصّحابة، رضي الله عنهم.

القسم الثاني: من كان مُبجّلاً للشّيخين، أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥١)، وفيه أيضاً ما يفيد أن تشيّعه تشيّع حب وولاء فقط.
(٢) (٣/ ٣٥٠).
(٣) رجل زَعِر: السيِّء الخُلُق. انظر «لسان العرب» (٤/ ٣٢٣) مادة (زعر).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٩٧).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

ولكنه غالى بتعرّضه لسبِّ من حارب عليّاً رضي الله عنه وتَنقُّصه، والنُّطق في مثل عثمان ـ رضي الله عنه ـ بِغَض، أو كان يُفضّل عليّاً على أبي بكر وعمر من غير تَعَرُّض لهما بسب، أو تَنَقُّص، وهذا شيعيّ جلْد غالٍ في تشيّعه.

قال في «ميزان الاعتدال»[1]: «فالشيعيّ الغالي في زمان السلف وعُرْفهم، هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة، ومعاوية، وطائفةٍ ممن حارب عليّاً ـ رضي الله عنهم ـ، وتعرّض لسبّهم.

والغالي في زماننا وعُرْفنا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالّ مُعثّر...».

وقد تقدّم قوله: «... ولا ريب أن غُلاة الشيعة يُبغضون أبا موسى ـ رضي الله عنه ـ، لكونه ما قاتل مع عليٍّ...»[2].

والحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يعتبر هذا النّوع من التشيّع خفيفاً، وإن كان فيه غلوٌّ مقارنةً مع ما في (القسم الأوّل)، ويدلّ على ذلك ما يلي:

١ ـ قال في ترجمة «أبان بن تغلب»: «وهو صدوق في نفسه، عالم كبير، وبدعته خفيفة، ولا يتعرّض للكبار»[3].

فوَصَفَ بدعته بالخفّة وهو عنده شيعيّ جَلْد، كما قال في «ميزان الاعتدال»[4]: «شيعيّ جَلْد، لكنّه صدوق، فلنا صِدْقُه، وعليه بدعته.... ولم يكن أَبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد عليّاً أفضلَ منهما».

---

(١) (٦/١).

(٢) انظر ما تقدم (ص٢٨٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٠٨).

(٤) (١/٥، ٦).

وقد تقدّم في ترجمة «عليّ بن عمر الدارقطني» قوله: «... والأفضل منهما [أي عثمان وعلي رضي الله عنهما] بلا شكّ أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعيّ جَلْد»[(١)].

ثمّ قال: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثّقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟.

وجوابه: أنّ البدعة على ضربين: بدعة صغرى كغلوّ التشيّع، أو كالتشيّع بلا غلو، ولا تحرّق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الورع، والدّين، والصدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة...»[(٢)].

فيُلاحظ أنّه وصف غلوّ التشيّع، والتشيّع بلا غلوّ بكونه بدعة صغرى، فأبان وإن كان شيعيّاً جَلْداً في تشيّعه، غالياً في اعتقاده، إلاّ أن بدعته خفيفة صغرى بالنسبة إلى الرَّفض الذي وصفه بقوله: «ثمّ بدعة كبرى كالرّفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النّوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة»[(٣)].

٢ - وفي ترجمة «أبي عمرو محمَّد بن أحمد بن حمدان الحِيريّ الخراسانيّ» (ت٣٧٦هـ) قال الحافظ محمَّد بن طاهر المقدسي: «كان يتشيّع».

فقال الحافظ الذّهبي: «تشيّعه خفيف كالحاكم»[(٤)].

وقال في ترجمة «الحاكم أبي عبدالله محمَّد بن عبد الله» نفسه (ت٤٠٥): «وكان من بحور العلم على تشيّع قليل فيه»[(٥)].

---

(١) انظر ما تقدم (ص٢٩٢).
(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥).
(٣) «المصدر نفسه» (١/ ٦).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٥٨).
(٥) «المصدر نفسه» (١٧/ ١٦٥).

فوصف تشيّعه هنا بالخفّة والقلّة، ثمَّ بَيَّن حدّ هذا التشيّع عنده في ترجمة (الحاكم) من «تذكرة الحفاظ»[١] ـ وقد نقل قول ابن طاهر ـ: «وسألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم؟ فقال: ثقة في الحديث، رافضي خبيث»، ثمَّ قال ابن طاهر: «كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يُظهر التسنّن، في التّقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معاوية، وآله، متظاهراً بذلك، ولا يعتذر منه».

فقال الحافظ الذّهبي: «أمّا انحرافه عن خصوم عليّ فظاهر، وأمّا أمر الشيخين فمُعظِّم لهما بكلّ حال، فهو شيعيّ لا رافضي، وليته لم يصنّف (المستدرك)، فإنه غض من فضائله بسوء تصرُّفه».

وقال في «معجم الشيوخ»[٢]: «كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري! ولم يُصبْ؛ فإنَّ الحاكم ليس برافضي، بل هو شيعيٌّ معظِّمٌ للشّيخين بيقين، ولذي النُّوريْن، وإنّما تكلّم في معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأوذِي».

ففي هذا الكلام ما يوحي بأنّ الحاكم ـ رحمه الله ـ وقع منه الكلام بغَضٍّ في حق معاوية رضي الله عنه، وذويه، وهذا يعتبره الحافظ الذّهبيّ غلوّاً في التشيّع، ومع ذلك وصف تشيّع الحاكم بالخفّة حيناً وبالقلّة حيناً آخر، وهذا ممّا يدلّ على أن غلوّ التشيّع عند الحافظ الذّهبيّ في نوع التشيّع الخفيف. والله أعلم.

ومن أمثلة هذا النوع:

١ ـ في ترجمة «محمَّد بن فضيل بن غزوان الضَّبّيّ مولاهم الكوفيّ» (ت ٢٩٥هـ) قال في بداية ترجمته ـ بعد ذكر عدد من الأئمة الذين رووا عنه ـ: «وعلى تشيّع كان فيه، إلاّ أنّه من علماء الحديث، والكمال عزيز»[٣].

قال فيه أبو داود: «كان شيعيّاً محترقاً»[٤].

---

(١) (٣/ ١٠٤٥).

(٢) (١/ ٢٨١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٤).

(٤) «سؤالات الآجري» (٥/ ٥٠٣).

فعلَّق الحافظ الذهبيّ ـ رحمه الله ـ على ذلك ـ مُبَيِّناً نوعَ تشيّعه ـ فقال: «تحرّقه على من حارب أو نازع علياً ـ رضي الله عنه، وهو مُعَظِّم للشيخين، رضي الله عنهما»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وإنما كان متوالياً فقط، مُبَجِّلاً للشيخين».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «كان متوالياً فقط».

لكنَّ تعليقَه على قول أبي داوود في كتابه «سير أعلام النبلاء» أوضحُ في بيان نوع تشيّع فضيل بن غزوان، وأوفى في تحديد جهته، وهو أنّه من (القسم الثاني) الذين غلوا في التشيّع إلى حدّ الكلام في بعض الصحابة الذين حاربوا علياً ونازعوه الأمر كأمثال معاوية، وعمرو بن العاص، والزبير، وطلحة ـ رضي الله عنهم ـ بينما تعليقه في «تاريخ الإسلام» و «تذكرة الحفاظ» يُوهم أنّ تشيّع ابن فضيل إنما هو تشيّع حبٍّ وولاءٍ فقط، وهذا من (القسم الأول)، فالظاهر خلاف ذلك. والله أعلم.

٢ ـ وقال في ترجمة «عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي باذام» (ت٢١٣هـ): «كان صاحب عبادة وليل، صحب حمزة، وتخَلّق بآدابه، إلا في التشيّع المشؤوم، فإنه أخذه عن أهل بلده المؤَسَّس على البدعة»[4].

وقال أيضاً: «وقد كان أبو نعيم وعبيد الله معَظِّمَيْن لأبي بكر وعمر، وإنما ينالان من معاوية وذويه، رضي الله عن جميع الصحابة»[5].

ثانياً: الرَّفض:

وهو كما بيّنه بأنه: بغض الشيخين، مع اعتقاد صحّة إمامتهما[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٤).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ٣٧٥).

(٣) (١/ ٣١٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٥).

(٥) «المصدر نفسه» (١٠/ ٤٣٢).

(٦) انظر ما تقدم في ترجمة «الدارقطني» (ص٢٩٢).

ولعلّه يشير بهذا إلى أدنى ما يُطلَق عليه الرَّفض. والله أعلم.

ثالثاً: غلوّ الرَّفض:

وهو التعرّض للشيخين بذم، وشيء من التّنقُّص، وقد يصل إلى سب، واعتقاد عدم صحّة إمامتهما، وتقديم عليّ عليهما، فمن كان بهذه المثابة فهو من غلاة الرافضة وشرارهم كما عَبَّرَ بذلك الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ[1].

ويُوجد في هذا الصنف، عادةَ الحطُّ على الصحابة بصفة عامّة، فإنّ من لم يَسلَمْ منه الشيخان من السبّ والتنقُّص، فغيرهما من باب أولى أن لا يَسْلَم.

وقد وصف الحافظ الذّهبيّ هذا النوع والذي قبله بأنه بدعة كبرى، وذكر حكم الاحتجاج بروايتهما فقال: «ثمَّ بدعة كبرى، كالرّفض الكامل، والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ والدعاء إلى ذلك، فهذا النّوع لا يحتجُّ بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتَقِيَّة والنفاق دِثَارُهم، فكيف يُقبَل نقلُ من هذا حاله! حاشا وكلاّ»[2].

بدعة النصب:

النّواصب هم قوم يناصبون عليّاً وأصحابَه، ليقابلوا بذلك بدعة الرّوافض، الذين غلوا في محبة أهل البيت، والحطّ على من قاتل عليّاً رضي الله عنه[3].

وقد عرّفهم الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بأنّهم: «هم الذين حاربوا علياً، يوم صِفِّين، ويُقرّون بإسلام عليّ وسابقيه، ويقولون خذل الخليفةَ عثمان. . .»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٣٠١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٤).

وقال في موضع آخر[1]: «وكذا من تعرّض للإمام علي بذمٍّ، فهو ناصبيّ يُعزَّر، فإن كفّره، فهو خارجي، مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل، ونحبّهم، ونكفّ عما شجر بينهم».

وبيَّن كذلك أن لا فرق بين النّواصب المتقدمين ونواصب زمانه، فقال: «... فما علمتُ في ذلك الزّمان شيعياً كفّر معاوية وحزبه، ولا ناصبياً كفَّر عليّاً وحزبه، بل دخلوا في سبٍّ وبُغْض، ....، وأما نواصب وقتنا فقليل، وما علمتُ فيهم من يكفِّر عليّاً، ولا صحابيّاً»[2].

بدعة الإرجاء:

وقد بيَّن الحافظ الذّهبيّ معنى الإرجاء في بداية ظهوره فقال ـ تعليقاً ـ على قول ابن سعد في الحسن بن محمَّد بن الحَنَفِيَّة: «وهو أولُ من تكلّم في الإرجاء»[3] قال: «الإرجاء الذي تكلّم به معناه: أنه يُرجئ أمر عثمان وعليّ إلى الله، فيفعل فيهم ما يشاء، ولقد رأيت أخبار الحسن بن محمَّد في «مسند عليّ رضي الله عنه»، ليعقوب بن شيبة، فأورد في ذلك كتابه في الإرجاء، وهو نحو ورقتين، فيها أشياء حسنة، وذلك أنّ الخوارج تولّت الشيخين، وبرئتْ من عثمان وعلي، فعارضتْهم السَّابئية فبرئت من أبي بكر، وعمر، وعثمان، وتولّت عليّاً، وأفرطتْ فيه.

وقالت المرجئة الأولى: نتولّى الشيخين، ونُرجئ عثمان وعليّاً، فلا نتولاّهما، ولا نتبرّأ منهما»[4].

ومثله قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله: «المراد بالإرجاء الذي تكلّم به الحسن بن محمَّد غير الإرجاء الذي يَعِيبُه أهلُ السنّة، المتعلّق بالإيمان، وذلك أنّي وقفت على كتاب الحسن بن محمَّد المذكور، أخرجه

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٠).
(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٧٤).
(٣) «الطبقات» (٥/ ٣٢٨).
(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٠٠هـ ص ٣٣٣).

ابن أبي عمر العَدَنِيّ في كتاب «الإيمان» له في آخره: قال حدّثنا إبراهيم بن عيينة، عن عبد الواحد بن أيمن، قال: كان الحسن بن محمَّد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على النّاس: أمّا بعد، فإنّا نُوصيكم بتقوى الله - فذكر كلاماً كثيراً في الموعظة، والوصيّة بكتاب الله واتّباع ما فيه، وذكر اعتقاده، ثمَّ قال في آخره: «ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمّة، ولم تشكّ في أمرهما، ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنَكِل أمرهم إلى الله...» إلى آخر الكلام.

فمعنى الذي تكلّم فيه الحسن: أنّه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً، وكان يرى أنه يرجأ الأمر فيهما.

أما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يُعَرِّج عليه، فلا يلحقُه بذلك عاب. والله أعلم»[1].

وقال في «هدي الساري»[2]: «فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين:

منهم: من أراد به تأخير القول في الحكم، في تصويب إحدى الطائفتين اللتين تقاتلوا بعد عثمان.

ومنهم: من أراد تأخير القول في الحكم، على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم: الإقرار والاعتقاد، ولا يضرّ العملُ مع ذلك».

كما فرّق الحافظ الذّهبيّ بين إرجاء الفقهاء، وغلوّ الإرجاء، فقد ورد في ترجمة «حمّاد بن أبي سليمان الأشعريّ الكوفيّ» (ت١٢٠هـ) قولُ

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢١).

(٢) (ص ٤٥٩).

معمر بن راشد: قلت لحمّاد بن أبي سليمان: «كنتَ في أصحابك عَلَماً، ثمَّ صرت تابعاً في شيء خالفك الناس فيه» قال: «إني أكون تابعاً في الخير خير من أن أكون رأساً في الشرّ»[1].

فقال الحافظ الذّهبي: «يشير معمر إلى أنه تحوّل مرجئاً إرجاءَ الفقهاء، وهو أنهم لا يَعُدّون الصلاة، والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظيّ إن شاء الله، وإنما غلوّ الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل الله العافية»[2].

وقد صنّف شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ رحمه الله ـ القائلين بالإرجاء إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثمَّ من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر المرجئة، . . . ومنهم من لا يدخلها في الإيمان، كجهم بن صفوان، وأتباعه.

الصنف الثاني: من يقول: هو مجرّد قول اللسان، وهو قول الكرّاميّة.

الصنف الثالث: من يقول: الإيمان: تصديق القلب، وقول اللسان، وهو قول مرجئة الفقهاء[3].

ومن الأمثلة التطبيقية على هذا:

١ ـ ما تقدم في ترجمة «حمّاد بن أبي سليمان الأشعريّ الكوفيّ» (ت١٢٠هـ).

٢ ـ ما جاء في ترجمة «هدبة بن خالد بن الأسود القيسي البصريّ»

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٩٥)، وتحرف فيه: (ابن أبي سليمان) إلى (ابن أبي بكير)، انظر «الضعفاء» للعقيلي: (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٣).

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥).

(ت٢٣٥هـ) قال الحسن بن سفيان: سمعت هدبة يقول: «صليتُ على شعبة»، فقيل له: «أرأيته؟»، قال: فغضب، وقال: «رأيتُ من هو خير منه، حمّاد بن سلمة، وكان سُنّياً، وكان شعبة رأيُه رأيَ الإرجاء»[(١)].

قال الحافظ الذّهبي: «كلاّ لم يكن شعبة مرجئاً، ولعلّه شيء يسير لا يضرّه»[(٢)].

٢ ـ وفي ترجمة «عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد المكّيّ» (ت٢٠٦هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وكان من المرجئة، ومع هذا فوثّقه أحمد[(٣)]، ويحيى بن معين[(٤)]»[(٥)].

ونوع إرجائه هو: إرجاء الكرّاميّة، وهو أنّ الإيمان قولٌ فقط، ولا يرى صحّة الإستثناء، فقد روى ابن عديّ بسنده عن أبي الفضل العباس بن مصعب، قال ـ في عبدالمجيد ـ : «وكان صاحبَ عبادة، ولم يُنقَم عليه شيء إلا أنه كان يقول الإيمان قول»[(٦)].

وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد لا بأس به، وكان فيه غلوّ في الإرجاء، ويقول: هؤلاء الشُكّاك»[(٧)].

وقال الذّهبي: «يريد قول العلماء: أنا مؤمن إن شاء الله»[(٨)].

---

(١) «الكامل» (٧/ ١٣٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٩).

(٣) انظر «الكامل» (٥/ ٣٤٤)، و «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٧٠)، و «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٤٧ ـ ٣٤٨)، و «تاريخ الدارمي» (ص١٨٦). و «الجرح والتعديل» (٦/ ٦٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٤).

(٦) «الكامل» (٥/ ٣٤٤).

(٧) «الكامل» (٥/ ٣٤٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣)، وفيه: «ثقة» بدل «لابأس به».

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٤).

وقد صرّح عدد من العلماء بأنه كان داعية إلى بدعته، فمن ذلك:

أ ـ ما رواه ابن أبي مريم، عن يحيى بن معين قال: «... ثقة كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلمَ النّاس بحديث ابن جريج، وكان يُعلن الإرجاء...»[1].

ب ـ وقال أبو داود: «وكان مرجئاً داعيةً للإرجاء، وما فسد عبد العزيز، حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وأهل خراسان لا يُحَدّثون عنه»[2].

وقال في موضع آخر[3]: «كان عبد العزيز لا يرى الإرجاء، وما غلا عبدُ العزيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وكان عبد المجيد رأساً في الإرجاء».

ومع هذا فهو يوثّقه تبعاً لشيخه أحمد، ويحيى بن معين[4]، ووثقه أيضاً النسائي[5].

وعلّق الحافظ الذّهبيّ على قول هارون بن عبدالله الحمال: «ما رأيت أحداً أخشع لله من وكيع، وكان عبد المجيد أخشع منه»[6] بقوله: «خشوع وكيع مع إمامته في السنّة جعله مقدّماً، بخلاف خشوع هذا المرجئ ـ عفا الله عنه ـ أعاذنا الله وإيّاكم من مخالفة السنّة، وقد كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمّة، فهلاّ عُدّ مذهباً، وهو قولهم: أنا مؤمن حقّاً عند الله السّاعة، مع اعترافهم بأنهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم، من كفر أو إيمان، وهذه قولة خفيفة، وإنما الصّعب من قول غُلاة المرجئة: إنّ الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وإنّ تارك الصلاة والزكاة، وشاربَ الخمر،

(١) «الكامل» (٥/ ٢٤٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (١٨/ ٢٧٣).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) «الكامل» (٥/ ٣٤٤).

وقاتلَ الأنفس، والزاني، وجميع هؤلاء يكونون مؤمنين كاملي الإيمان، ولا يدخلون النّار ولا يُعذَّبون أبداً، فرَدُّوا أحاديث الشفاعة المتواترة، وجسَّروا كلّ فاسق، وقاطع الطريق على الموبقات، نعوذ بالله من الخذلان»(١).

والخلاصة أن الإرجاء ـ كما يقول الحافظ الذّهبيّ ـ «مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التّحامل على قائله»(٢).

وقد قال الإمام أحمد في إبراهيم بن طهمان: «كان مرجئاً، وكان شديداً على الجهمية»(٣)، ومع ذلك قال أبو زرعة الرازي: سمعت أحمد بن حنبل ـ وقد ذُكِر عنده إبراهيم بن طهمان، وكان متَّكئاً من علّة، فاستوى جالساً ـ وقال: «لا ينبغي أن يُذكَر الصّالحون فيُتّكأ»(٤).

فعلّق على هذا الحافظ الذّهبيّ بقوله: «فهذا يدلّ على أن الإرجاء عند الإمام أحمد، بدعة خفيفة»(٥).

وإنما المتَّهَم في دينه من المرجئة من قال: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما سبق التنبيه إلى ذلك في كلام الحافظ الذّهبيّ السالف بطوله. والله أعلم.

بدعة القدر:

والمراد ببدعة القدر هنا: قولُ مَن يَزعُم أنّ الشّرّ فعلُ العَبد وحدَه(٦).

وقد وقع في هذا الاعتقاد السيِّءِ، بعضُ الرّواة المعروفين بالصّدق والدّيانة، وَمَع ذلك لم يتخلّف الأئمّة عن قَبُول رواياتهم والاحتجاج بأحاديثهم؛ لصدقهم وأمانتهم(٧)، ولذلك قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٣٦).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٩٩)، وانظر فيه (١/٧٦)، ترجمة (إبراهيم بن يوسف الباهلي).
(٣) «تاريخ بغداد» (٦/١٠٨).
(٤) «المصدر نفسه» (٦/١١٠).
(٥) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص ٦٢).
(٦) انظر: «هدي الساري» (ص٤٥٩).
(٧) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٧١) ترجمة (قتادة بن دعامة السدوسي).

«وقد رأى القَدر جماعةٌ من الثِّقات وأخطؤوا، نسأل الله العَفو»[1].

وقال في موضع آخر: «قد لطخ بالقدر جَمَاعَةٌ وَحديثُهم في «الصَّحيحين» أو أحدهما؛ لأنَّهم موصوفون بالصِّدق والإتقان»[2].

المطلب الثالث: العبرة بكثرة المحاسن.

١ ـ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «قتادة بن دَعامة السَّدوسي البصريّ» (ت ١١٧هـ): «وهو حجّة بالإجماع إذا بيّن السَّماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقّف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعلَّ الله يَعْذُر أمثاله ممن تلبّس ببدعة يريد بها تعظيمَ الباري، وتنزيهَه، وبَذَل وسْعه، والله حَكَم عدل لطيف بعباده، ولا يُسأل عمّا يفعل. ثمَّ إنّ الكبير من أئمّة العلم إذا كثُر صوابُه، وعُلِم تحرّيه للحق، واتّسع علمُه، وظهر ذكاؤه، وعُرِف صلاحُه، وورعُه، واتباعُه يُغْفر له زلَلُه، ولا نضلِّله، ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته، وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن عُلَيّة الأسدي مولاهم البصري» (ت١٩٣هـ) قال عفّان بن مسلم: سمعت حمّاد بن سلمة يقول: «ما كنّا نُشبِّه شمائل إسماعيل بن عُلَيّة، إلاّ بشمائل يونس بن عُبيد، حتى دخل فيما دخل فيه»[4].

قال الحافظ الذّهبي: «يريد ولايته الصدقة[5]، وكان موصوفاً بالدين،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٢٦).
(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٢١).
(٣) «المصدر نفسه» (٥/ ٢٧١).
(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٧).
(٥) أشار الخطيب في «المصدر نفسه» (الموضع السابق) إلى أنّ الحدَث الذي حُفِظ على ابن عُليّة شيء يتعلق بالكلام في القرآن، ثمّ ذكر الروايات الواردة في ذلك.

والورع، والتألُّه، منظوراً إليه في الفضل والعلم، وبدت منه هفوات خفيفة، لم تُغَيِّر رتبته إن شاء الله»[1].

٣ ـ وقال في ترجمة «بشر بن الوليد بن خالد الكندي الحنفيّ» (ت٢٣٨هـ): «وكان حَسَن المذهب، وله هفوة لا تزيل صدقه وخيره إن شاء الله»[2].

٤ ـ وفي ترجمة «أبي بكر محمَّد بن علي بن إسماعيل القَفَّال الشّاشيّ» (ت٣٦٥هـ) قال أبو الحسن الصفّار: «سمعت أبا سهل الصعلوكي، وسُئل عن تفسير أبي بكر القفّال، فقال: «قدّسه من وجْه، ودَنّسه من وجْه ـ أي: دنّسه من جهة نصره للاعتزال»[3].

فقال الحافظ الذّهبي: «... والكمال عزيز، وإنما يُمْدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تُدفَن المحاسن لورطة، ولعلّه رجع عنها، وقد يُغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق، ولا قوّة إلا بالله»[4].

٥ ـ وقال في ترجمة «يوسف بن عبدالله بن عبد البرّ النمري القرطبي» (ت٤٦٣هـ): «كان إماماً، ديناً، ثقة، متفنّناً، علاّمة، متبحراً، صاحب سنّة واتّباع، وكان ـ أوّلاً ـ ظاهريّاً فيما قيل، ثمّ تحوّل مالكياً، مع ميْل بيِّن إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنّفاته بان له منزلته من سَعَة العلم، وقوّة الفهم، وسَيَلان الذهن، وكلّ أحد يُؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن نَنْسى محاسنَه، ونُغطِّي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦٧٤).

(٣) «المصدر نفسه» (١٦/ ٢٨٥).

(٤) «المصدر نفسه» (١٦/ ٢٨٥).

(٥) «المصدر نفسه» (١٨/ ١٥٧).

٦ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن أحمد العثماني» (ت٥٢٧هـ)، قال الحافظ ابن الجوزي ـ رحمه الله: «وسمع الحديث، وتفقَّه، وكان غالياً في مذهب الأشعري، وكان يعظ بجامع القصر»(١).

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ: «غُلاة المعتزلة، وغُلاة الشّيعة، وغُلاة الحنابلة، وغُلاة الأشاعرة، وغُلاة المرجئة، وغُلاة الجهمية، وغُلاة الكرّاميّة، قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا، وفيهم أذكياء، وعُبَّاد، وعلماء، نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبرأ إلى الله من الهوى والبدع، ونحب السّنّة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع، والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويلٍ سائغ، وإنما العِبْرةُ بكثرة المحاسن»(٢).

٧ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر محمَّد بن عبدالله بن العربي القرطبي» (ت٥٤٣هـ): «ولم أنقم على القاضي ـ رحمه الله ـ إلا إقذاعه في ذمّ ابن حزم، واستجهاله له(٣)، وابن حزم أوسعُ دائرةً من أبي بكر في العلوم، وأحفظُ بكثير، وقد أصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضايقَ كغيره من الأئمّة، والإنصافُ عزيزٌ»(٤).

٨ ـ وقال في ترجمة «أبي عمر عثمان بن صلاح الدين بن عبد الرحمٰن الشهرزوري» (ت٦٤٣هـ): «كان ذا جلالةٍ عجيبة، ووقارٍ وهيبة، وفصاحةٍ وعلمٍ نافع، وكان متين الديانة، سلفيَّ الجملة، صحيح النِّحْلَة، كافّاً عن الخوض في مزلاّت الأقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله، من أسمائه ونعوته، حسن البزة، وافرَ الحرمة» إلى أن قال: «متفنّناً في الحديث، متصوّناً مكبّاً على العلم، عديمَ النظير في زمانه، وله مسألة ليست من قواعده، شذّ فيها، وهي صلاة الرغائب، قوّاها ونصرها، مع أنّ حديثها

---

(١) «المنتظم» (١٧/ ٢٧٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥ ـ ٤٦).

(٣) انظر مثال ذلك في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٨ ـ ١٩٠) وتعليق الحافظ الذّهبيّ عليه.

(٤) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

باطلٌ بلا تردّدٍ[1]، ولكن له إصاباتٌ وفضائل»[2].

ومن خلال هذه النصوص، نرى منهج الحافظ الذّهبيّ واضحاً في حكمه العام على الرجال بالنظر إلى ضابط أنّ الاعتبار بكثرة ما للرجل من المحاسن، والفضائل، فمن كان له فضل في الإسلام، وتأثير فيه ظاهر تُغْفر له زلاّته في مواطن الاجتهاد، ويُعفى عن قليل أخطائه، إذ العصمة لا تكون لغير الأنبياء.

ولكن لمراعاة هذا الضّابط لابدّ من شرطٍ يتناسب مع المنهج الصحيح، والطريق القويم، وهو أن يكون العالم قد استفرغ وُسْعه في طلب الحقّ والصواب، مخلصاً لله في اجتهاده، مبتغياً وجهَ الله تعالى، فإذا أخطأ الصّواب في مسألةٍ أو مسائلَ عدّة، سواءٌ أكانت تتعلق بالقضايا العلميّة

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في «مساجلة علمية بينه وبين عز الدين بن عبد السلام» بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

● وقال في «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة ٤٤ب ـ ٤٥/أ) ترجمة «نصر بن سلمان بن عمر المنبجي» (ت٧١٩هـ): «وكان يتغالى في ابن العربي في الجملة، ولا يخوض في مزمناته، وقد لحقتُ جماعةً من الفضلاء بهذه الصّفة ؛ يبالغون في تعظيم كبيرٍ فوق الحاجة، وله معضلات ومزمنات لا يفهمونها، ولا يخوضون في لوازمها، أو قد لا يعرفون أنه عمّق في ذلك ولا دقّق، كما أنّ طوائف وعلماء يذمّون الكبير بشناعةٍ قيلت عنه قالها أو لم يقلها، أو تاب منها، أو له فيها عذر عند الله تعالى لحسن قصده واستفراغ وسعه في اجتهاده، وله أعمال صالحة وعلوم نافعة تدفن وتُنسى ، فما أحسنَ الإنصاف، وما أجملَ الورع، ولقد جلستُ مع الشّيخ نصر بزاويته وأعجبني سمته وعبادته، ونَقَلَ إليه أوباشٌ عن شيخنا ابن تيمية، أنه يحط على الكبار فبنى على ذلك، فهلاّ اتعظت في نفسك بذلك، ولم تحط على ابن تيمية ؛ فإنّه ـ والله ـ من كبار الأئمة.

وبعد ؛ فكلام الأقران لا يُقبَل كلّه ويُقبَل منه ما تبرهن، والله الموفق. وقَلَّ أن ترى العيون مثل نصر».

● وقال في كتابه «الرواة الثقات» (ص٢٦): «وهذا باب واسع، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، والمؤمن إذا رجحت حسناته، وقلّت سيئاته فهو من المفلحين، هذا أن لو كان ما قيل في الثقة الرضي مؤثراً، فكيف وهو لا تأثير له».

الخبرية، أو تتعلق بالقضايا العمليّة الشرعيّة، فلا يجوز نبذُ هذا العالم وتغطية ما له من المحاسن والفضائل في الإسلام.

وذلك الشرط قد نصّ عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ كما تقدم في ترجمة «قتادة» حيث قال:

أ ـ ولعل الله يعذر أمثاله، ممن تلبّس ببدعة يريد بها تعظيم الباري، وتنزيهه، وبذل وُسعه...».

ب ـ وقوله: «... ثمَّ إنّ الكبير من أئمّة العلم إذا كثر صوابُه، وعُلِم تحرِّيه للحق، وعُرف صلاحُه، وورعُه، واتّباعه...».

ج ـ وقوله في ترجمة «أبي بكر القفّال الشاشي»: «... وقد يُغفر له باستفراغه الوسْع في طلب الحق...».

د ـ وكذا وَصْفُه لمن تقدّم تطبيقُه هذا الضّابط في تراجمهم بالدّين والورع والصلاح، والعلم، وغير ذلك مما يُؤكِّد أنّ ما وقعوا فيه من الخطأ، والزلّة لم يكن بسبب الهوى، أو الميْل، أو الجهل الذي لا يجوز معه الإقدام على مسائل الدين، بل إنما كان ذلك منهم بحسن النية وقصد متابعة الحق، وإحراز الصواب.

وهذا المنهج لم ينفرد به الحافظ الذّهبيّ وحده، بل صرّح به غيره من الأئمة معتبراً الشُّروطَ نَفْسَها، منهم:

١ ـ قال سعيد بن المسيب ـ رحمه الله ـ: «ليس من شريف، ولا عالم، ولا ذي سلطان، إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وُهِب نقصُه لفضله»[١].

٢ ـ الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فقد قال في كتابه «الاستقامة»[٢] ـ في صدد كلامه على مسألة السّماع المعروفة عند الصوفية ـ:

---

(١) «الكفاية» (ص٧٩)، و «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٢١).

(٢) (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

«والذين شهدوا هذا اللّغو متأوّلين من أهل الصدق، والإخلاص، والصلاح غَمَرَتْ حسناتُهم ما كان لهم فيه وفي غيره من السّيئات، أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا سبيل كل صالحي هذه الأمة في خطئهم وزلاّتهم، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾[1].

وذلك كالمتأولين في تناول المسكر، من صالحي أهل الكوفة، ومن اتبعهم على ذلك، وإن كان المشروب خمراً، لا يشكّ في ذلك من اطّلع على أقوال النبي ﷺ، أو أقوال الصحابة، وكذلك المتأوّلون للمُتعة، والصَّرف من أهل مكة، متبعين لما كان يقوله ابن عباس، وإن كان قد رجع عن ذلك، أو زادوا عليه، إذ لا يشكّ في ذلك، وأنّه من أنواع الربا المحرَّم، والنّكاح المحرّم من اطّلع على نصوص النبي ﷺ.

وكذلك المتأوّلون في بعض الأطعمة، والحشوش من أهل المدينة، وإن كان لا يشكّ في تحريم ذلك من اطّلع على نصوص النبي ﷺ، وأصحابه، وكذلك ما دخل فيه من دخل من السابقين، والتابعين، من القتال في الفتنة والبغي بالتأويل، مع ما عُلِمَ في ذلك من نصوص الكتاب والسنّة، من ترك القتال، والصلح.

فما تأوّل فيه قوم من ذوي العلم والدين، من مطعوم، أو مشروب، أو منكوح، أو مملوك، أو ممّا قد عُلم أنّ الله قد حرّمه، ورسوله، لم يَجُز اتّباعهم في ذلك ـ مغفوراً لهم ـ وإن كانوا خيار المسلمين، والله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما دلّ عليه الكتاب والسنة، وهو سبحانه يمحو السيئات بالحسنات، ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات».

وقال في موضع آخر[2]: «وإن كان من المشايخ الصّالحين من تأوّل

---

(١) [سورة الزمر: ٣٣ ـ ٣٥].

(٢) «الاستقامة» (١/٢٧٩).

في ذلك، وبتأويله واجتهاده يغفر الله له خطأه، ويثيبه على ما مع التأويل من عمل صالح، فذلك لا يمنع أن يقال ما في الفعل من الفساد، إذ التأويل من باب المعارض في حقّ بعض النّاس، تُدفَع به العقوبةُ كما تُدفع بالتوبة والحسنات الماحية، وهذا لمن استفرغ وُسْعَه في طلب الحقّ».

وقال أيضا: «مما يتعلق بهذا الباب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم، والدين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين:

- طائفة تعظمه، فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه.

- وطائفة تذمه، فتجعل ذلك قادحا في ولايته، وتقواه بل في بره، وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان.

وكلا هذين الطرفين فاسد، والخوراج والروافض، وغيرهم من أهل الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا، ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد، ويذم، ويثاب، ويعاقب، ويحب من وجه، ويبغض من وجه. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج، والمعتزلة ومن وافقهم»[(١)].

وكلام شيخ الإسلام في هذا الباب كثير[(٢)].

٣ - الإمام العلاّمة ابن القيم - رحمه الله - فقد قال في كتابه «مفتاح دار السعادة»[(٣)]: «. . .ولكن من قواعد الشرع والحكمة أيضاً، أنّ من كثُرت

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥٤٣/٤ - ٥٤٤).
(٢) انظر - على سبيل المثال - «مجموع الفتاوى» (١٣/٤ - ٢٠، ٣٦٥/١٠ - ٣٦٦).
(٣) (٥٢٩/١ - ٥٣١).

حسناته وعظُمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر فإنه يُحتمَل له ما لا يُحتَمل لغيره، ويُعْفى عنه ما لا يُعفَى عن غيره، فإنّ المعصية خبث، والماء «إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث» بخلاف الماء القليل، فإنه يحمل أدنى خبث يقع فيه، ومن هذا قول النبي ﷺ لعمر: «وما يدريك لعلّ الله اطّلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم»[1].

وهذا هو المانع له، من قتل من جسّ عليه وعلى المسلمين، وارتكب مثل ذلك الذنب العظيم، فأخبر، أنه شهد بدراً، فدلّ على أنّ مقتضي عقوبته قائم، لكن منع من ترتُّب أثره عليه ما له من المشهد العظيم، فوقعت تلك السقطة العظيمة مغتَفَرَةً في جنب ما له من الحسنات.

ولما حضّ النبي ﷺ على الصدقة فأخرج عثمان ـ رضي الله عنه ـ تلك الصّدقة العظيمة، قال: «ما ضرّ عثمان ما عمل بعدها»[2].

إلى أن قال: «وهذا أمر معلوم عند النّاس، مستقرٌّ في فِطَرِهم، أنّ من له ألوف من الحسنات، فإنه يُسامَح بالسيّئة والسيّئتين ونحوهما، حتى إنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة»، قال: «والله سبحانه يوازِن بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلب كان التّأثير له، فيفعل بأهل الحسنات الكثيرة الذين آثروا محابَّه، ومراضيَه، وغلبتْهم دواعي طبعهم أحياناً من العفو، والمسامحة ما لا يفعله مع غيرهم».

وقال أيضاً: «ومن له علم بالشرع والواقع، يعلم قطعاً أنَّ الرَّجل

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الجهاد ـ باب الجاسوس (٦/ ١٤٣/رقم ٣٠٠٧)، ومسلم في «صحيحه» كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل أهل بدر ـ رضي الله عنهم ـ، وقصة حاطب بن أبي بلتعة (٤/ ١٩٤١ ـ ١٩٤٢/رقم ٢٤٩٤) عن علي ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٦٣)، والترمذي في كتاب المناقب ـ باب مناقب عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ «السنن» (٥/ ٦٢٦). وصححه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٠٢)، ووافقه الذّهبيّ.

الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة، والزَّلَّة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبَعَ فيها، ولا يجوز أن تُهْدَر مكانتُه وإمامتُه ومنزلته من قلوب المسلمين»[1].

٤ ـ وقال العلامة المعلمي ـ رحمه الله ـ: «وبالجملة، فأسلافنا على ثلاث طبقات:

الأولى: من وضح لنا اعتصامه بالكتاب والسنة، فهؤلاء الذين نتولاهم.

الثانية: من وضح لنا تهاونه بالكتاب والسنة، فعلينا أن نتبرأ منهم.

الثالثة: قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يعفو عنهم، ويعذرهم، وعلينا أن نحمدهم فيما أصابوا فيه ونبرأ مما أخطؤوا فيه، والله المستعان»[2].

وهذه الالتفاتة الجليلة من أولئك الأئمة لا بُدَّ من السير عليها، ومراعاتها عند الحكم على الرجال[3]، والنظر في أخطائهم وزلاّتهم في مواطن الاجتهاد، إذْ لو نبذنا أيّ عالمٍ لخطأ وقع فيه، أو زلّة قدم بدرت

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٢٠).

(٢) «التنكيل» (٢/ ٣٢٩).

(٣) موضع هذا الضابط هو ـ كما سلف ـ الحكم على الرجال ممن له فضل في الإسلام، وتأثير فيه ظاهر، وله من العلم بالكتاب والسنة وأصول الشرع ما نفع الله به الأمة، ولا يفيد تنصيص الأئمة عليه أن لا يُذكر ما عند المبتدعين، وأصحاب الأهواء من البدع، والانحراف لتحذير الأمة من ذلك إلاّ مقروناً بذكر محاسنهم، والثّناء عليهم، بل إنّ لكل مقامٍ مقالا.

فالحكم على الرّجل موضعُ تقويم له في جميع ما نُقل من أقواله وأحواله، وأمّا مناقشة الأمور العلميّة الشّرعية، العقدية منها والفقهيّة، فتقريرٌ لمراد الله ورسوله ﷺ يستلزم الفصل بين مرادهما وبين المعاصي والبدع بلا اعتبارٍ لمقام المخالف، ولا خروج عن حدّ الأدب الشّرعي في المجادلة بالتي هي أحسن. والله أعلم.

منه، لما سَلِم لنا أحدٌ من الأئمّة المقتدى بهم، إذ العصمة لا تكون لغير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

وقد صرّح الحافظ الذّهبيّ بهذا المعنى في عددٍ من تراجم كتابه «سير أعلام النبلاء»، فمن ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «أبي جعفر محمَّد بن علي بن الحسين الباقر» (ت١١٤هـ): «. . .وكان أحدَ من جمع بين العلم، والعمل، والسُّؤدد، والشّرف، والثّقة، والرّزانة، وكان أهلاً للخلافة، وهو أحد الأئمّة الاثني عشر الذين تبجِّلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم، وبمعرفتهم بجميع الدين، فلا عصمة إلا للملائكة والنبيين، وكل أحد يُصِيب ويُخطئ، ويُؤخَذ من قوله، ويُترك سوى النبي ﷺ، فإنه معصوم، مؤيَّد بالوحي»[1].

ونحو هذا قوله في «تاريخ الإسلام»[2]: «وكان أحدَ من جمع العلم والفقه، والشّرف والديانة، والثّقة والسُّؤدد، وكان يصلح للخلافة، وهو أحد الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، ولا عصمة إلا لنبي، لأنّ النبي إذا أخطأ لا يُقَرُّ على زلَّة، بل يُعاتَب بالوحي على هفوة إن نَدُرَ وقوعُها منه، ويتوب إلى الله تعالى، كما جاء في سجدة (ص)[3] أنها توبة نبي».

٢ ـ وفي ترجمة «وكيع بن الجرَّاح بن مسلم الرُّؤاسي الكوفي» (ت١٩٧) قال إسماعيل بن محمَّد بن الفضل الشعراني: سمعت جدّي يقول: سمعت يحيى بن أكثم يقول: «صحبت وكيعاً في السّفر والحَضَر، فكان يصوم الدهر، ويختم القرآن كلّ ليلة»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٠٢).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١١٠ ـ ١٢٠هـ ص ٤٦٣).

(٣) انظر «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٣٤ ـ ٣٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/٥٠٠ ـ ٥٠١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٨١).

فقال الحافظ الذّهبي: «وهذه عبادة يُخْضع لها، ولكنّها من مثل إمام من الأئمّة الأثريّة مفضولة، فقد صحّ نهيُه عليه السلام عن صوم الدهر[1]، وصحّ أنّه نهى أن يُقْرَأ القرآن في أقلّ من ثلاثٍ[2]، والدّين يُسْر ومتابعةُ السنّة أولى، فرضي الله عن وكيع، وأين مثلُ وكيع؟ ومع هذا فكان مُلازماً لشرب نبيذ الكوفة، الذي يسكر الإكثار منه، فكان متأوِّلاً في شربه، ولو تركه تورُّعاً لكان أولى به، فإنّ من توقّى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقد صحّ النّهي والتحريم للنبيذ المذكور[3]، وليس هذا موضع هذه الأمور، وكل أحد يُؤْخَذ من قوله ويُترك، فلا قُدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يُوبّخ بما فعله باجتهاد نسأل الله المسامحة»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن نصر بن الحجّاج المروزي» (ت٢٧٤هـ) قال ابن منده في مسألة الإيمان: «صرّح محمَّد بن نصر في كتاب «الإيمان» بأنّ القرآن مخلوق، وأن الإقرار، والشهادة، وقراءةَ القرآن بلفظه مخلوق» ثمّ قال: «وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمّة خراسان والعراق»[5].

---

(١) انظر ما ورد في ذلك «شرح السنة» (٦/ ٣٦٢)، و «جامع الأصول» (٦/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب في كم يقرأ القرآن (٩/ ٩٤/رقم ٥٠٥١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الأشربة ـ باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام ـ (٣/ ١٥٨٥ ـ ١٥٨٦/رقم٢٠٠١)، أبو داود في «سننه» كتاب الأشربة ـ باب النهي عن المسكر ـ (٤/ ٨٧/رقم ٣٦٨١، ٣٦٨٢)، والترمذي في «السنن» كتاب الأشربة ـ باب ما جاء كل مسكر حرام ـ (٤/ ٢٥٧/رقم١٨٦٣)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الأشربة ـ باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ـ (٢/ ١١٢٤/ رقم ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤) من حديث عدد من الصحابة ـ رضي الله عنه ـ. انظر تخريجه وبيان طرقه في «إرواء الغليل» (٨/ ٤٠ ـ ٥٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩)، وقد نقل ابن منده في كتاب «الإيمان» له، (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) عن الإمام ابن نصر كلاماً شبيهاً بما نقله الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وإذا قال: الإيمان مخلوق، أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد شيئاً من صفات الله وكلامه، كقوله: (لا إله إلا الله)، =

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً على هذا ـ: «الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار، والقراءة، والتّلفظ بالقرآن غير مخلوق، فإنّ الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمانُ، فقولٌ وعمل، والقراءةُ والتلفُّظ من كسب القاريء، والمقروءُ الملفوظُ هو كلام الباري، ووحيُه، وتنزيلُه، وهو غير مخلوق، وكذلك كلمةُ الإيمان، وهي (لا إله إلا الله، محمَّد رسول الله)، داخلةٌ في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلّم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة، ولو أنّا كلّما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهَجَرناه، لما سَلِمَ معنا لا ابنُ نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «ولو أننا كلّما أخطأ إمام مجتهد في مسألة خطأً مغفوراً له هجرناه، وبدّعناه، لما سَلِمَ أحدٌ من الأئمّة، والله الهادي للحق، والراحم للخلق».

٤ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري» (ت٣١١هـ) قال: «وكتابه في التوحيد مجلّد كبير، وقد تأوّل في ذلك حديث الصورة[3]، فليُعْذَرْ من تأوّل بعض الصفات، وأمّا السلف، فما خاضوا في التأويل، بل

= وإيمانه الذي دلّ عليه اسم المؤمن، فهو غير مخلوق، أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم، فالعباد كلّهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدَث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل، ظهر الهدى وبان السّبيل، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها مما كثر فيه تنازع النّاس، بالنّفي والإثبات، إذا فُصّل فيها الخطاب، ظهر الخطأ من الصواب» «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٦٤)، وانظر رسالة «الإمام ابن نصر المروزي، وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» (١/ ٢١٥ ـ ٢٢٢).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص ٢٩٩).

(٣) انظر «كتاب التوحيد» (١/ ٨١ ـ ٩٦).

آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله[(١)]، ولو أنّ كلّ من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحّة إيمانه، وتوَخّيه لاتّباع الحقّ ـ أهدرناه، وبدَّعْنَاه، لقلَّ من يَسْلَمُ من الأئمّة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه»[(٢)].

٥ ـ وفي ترجمة «أبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني» (ت٣١٦هـ) قال ابن عدي: سمعت علي بن عبدالله الداهري يقول: سألت ابن أبي دواد بالري عن حديث الطير فقال: «إن صحّ حديث الطير فنبوّة النبي [ﷺ] باطل، لأنّه حكى عن حاجب النبي ﷺ خيانة، وحاجب النبي ﷺ لا يكون خائناً»[(٣)].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قائلاً: «هذه عبارة رديئة، وكلام نجِس، بل نبوّة محمّد ﷺ حقّ قطعي، إن صحّ خبر الطير، وإن لم يصح، وما وجه الارتباط؟ هذا أنسٌ قد خدم النبي ﷺ، قبل أن يحتلم، وقبل جرَيان القلم، فيجوز أن تكون قصةُ الطائر في تلك المدّة. فرضْنا أنّه كان محتلماً، ما هو بمعصوم من الخيانة، بل فعل هذه الجناية الخفيفة متأوّلاً، ثمّ إنه حَبَسَ عليّاً عن الدُّخول كما قيل، فكان ماذا؟ والدعوة النبويّة قد نُفِّذت واستُجِيبت، فلو حبسه، أو ردّه مرّات، ما بقي يُتَصوَّر أن يدخل ويأكل مع المصطفى سواه. . .، اللّهم إلاّ أن يكون النبي ﷺ قصد بقوله: «ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي»، عدداً من الخيار، يصدق على مجموعهم أنّهم أحبّ النّاس إلى الله، كما يصحّ قولنا: أحبّ الخلق إلى الله الصالحون، فيقال: فمن أحبُّهم إلى الله؟ فنقول: الصّديقون والأنبياء، فيقال: فمن أحبّ الأنبياء كلِّهم إلى الله؟ فنقول: محمّد، وإبراهيم وموسى، والخطب في ذلك يسير،

---

(١) الصواب أن السلف إنما فوّضوا علم كيفية تلك الصفات إلى الله وحده، وليس علم معانيها كما تُوهِم عبارة الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ. انظر «مجموع الفتاوى» (١٧/٣٦٣)، ورسالة «مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد» لأحمد بن عبد الرحمٰن بن عثمان القاضي (ص٣٥٦ وما بعدها)، ورسالة «علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين» للدكتور رضا بن نعسان معطي (ص١١٣ وما بعدها).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٣٧٤ ـ ٣٧٦).

(٣) «الكامل» (٤/٢٦٦).

وأبو لبابة ـ مع جلالته ـ بدت منه خيانة، حيث أشار لبني قريظة إلى حلقه[1]، وتاب الله عليه. وحاطب بدت منه خيانة، فكاتب قريشاً بأمر تخفّى به نبي الله ﷺ، من غزوهم، وغفر الله لحاطب مع عِظَم فعله ـ رضي الله عنه ـ. وحديث الطير على ضعفه فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمُعْتَقِدِ بطلانَه، وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ، ولا يغلط ولا يسهو، والرجل فمن كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفّاظ ـ رحمه الله ـ»[2].

٦ ـ وقال في ترجمة «أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بِشْر الأشعري» (ت٣٢٤هـ): «حطّ عليه جماعةٌ من الحنابلة والعلماء، وكلٌّ أحد فيُؤخَذ من قوله، ويُترك إلاّ من عصم الله تعالى، اللّهم اهدنا وارحمنا، ولأبي الحسن ذكاء مفرِط، وتبحُّرٌ في العلم، وله أشياء حسنة، وتصانيف جمّة، تقضي له بسعة العلم»[3].

٧ ـ وقال في ترجمة «أبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي» (ت ٥٠٥هـ) قال أبو عامر العبدري: سمعت أبا نصر أحمد بن محمّد بن عبد القادر الطوسي، يحلف بالله أنّه أبصر في نومه كأنه ينظر إلى كتب الغزّالي ـ رحمه الله ـ فإذا هي كلّها تصاوير».

قال الحافظ الذّهبيّ ـ تعليقاً على هذا ـ: «الغزّالي إمام كبير، وما من شرط العالم أنه لا يُخْطِئ»[4].

وقال في موضع[5]: «ما زال العلماء يختلفون، ويتكلّم العالم في العالم باجتهاده، وكلّ منهم معذور مأجور، ومن عاند أو خَرَق الإجماع فهو مأزور، وإلى الله تُرجع الأمور».

---

(١) انظر خبره في «سيرة ابن هشام» (٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(٣) «المصدر نفسه» (١٥/٨٦ ـ ٨٧).
(٤) «المصدر نفسه» (١٩/٣٣٩).
(٥) «المصدر نفسه» (١٩/٣٢٧).

وقال في موضع آخر[1]: «.... فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه، وفضائله، ولكن لا ندَّعي عصمته من الغلط، والخطأ، ولا تقليد في الأصول»[2].

المطلب الرابع: حمل كلام إمام معروف الصدق والديانة على محمل سائغ.

من الضّوابط التي سار عليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وراعاها في باب الابتداع، حملُ كلام إمام معروفِ الصّدق والدّيانة، على محمل سائغ يقتضيه سياقُ كلامه، ويحتملُه ظاهر عبارته، وهو أولى من اتّهامه ونَبْذه، وحمل عبارته على السّوء.

وأوضحُ مثالٍ لذلك: ما نقله عن عبد الصّمد بن محمَّد بن محمَّد عن أبيه، قال: «أنكروا على أبي حاتم بن حِبَّان قوله: النبوّة العلم والعمل، فحكموا عليه بالزّندقة، هُجر وكُتب فيه إلى الخليفة، فكَتَب بقتله».

ثمَّ قال الذّهبي: «هذه حكاية غريبة، وابن حِبَّان فمن كبار الأئمّة، ولسنا ندّعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يُطلقها المسلم، ويُطلقها الزّنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يُعتَذر عنه، فنقول: لم يُرِدْ حَصْرَ المبتدأ في الخبر، ونظيرُ ذلك قوله

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٤٦/١٩).

(٢) مثال ما تقدم: ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٤٤١ ـ ٤٥٠هـ ص ٢٥٥، ٢٥٦)، ترجمة «أبي الحسن علي بن محمَّد الماوردي» (ت٤٥٠هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ كلام ابن الصلاح فيه، ومنه قوله: «وهو متهم بالاعتزال، وكنت أتأوّل له، واعتذر عنه، حتى وجدته يختار في بعض الأوقات أقوالهم»، ثمّ ذكر ابن الصلاح، بعض الأمثلة من أقواله تدل على ما ذكر. انظر «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (٦٣٨/٢). فعلق عليه الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «وبكل حال هو مع بدعة فيه من كبار العلماء، فلو أنّنا أهدرنا كلّ عالم زلّ لما سَلِم معنا إلا القليل، فلا تحطّ يا أخي على العلماء مطلقاً، ولا تبالغ في تقريظهم مطلقاً، واسأل الله أن يتوفاك على التوحيد».

عليه الصلاة والسلام: «الحجّ عرفة»[1]، ومعلوم أنّ الحاجَّ لا يصير بمجرّد الوقوف بعرفة حاجاً، بل بقي عليه فروضٌ وواجبات، وإنما ذكر مُهِمَّ الحجّ، وكذا هذا ذكر مُهِمَّ النبوّة، إذ من أكمل صفات النبي، كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيّاً إلا بوجودهما، وليس كلُّ من برّز فيهما نبياً، لأنَّ النبوَّة موهبة من الحقّ تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولَّد العلم اللَّدُنّي، والعمل الصالح.

وأمّا الفيلسوف فيقول: النبوَّة مكتسبة يُنْتِجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريده أبو حاتم أصلاً، وحاشاه، وإن كان في «تقاسيمه» من الأقوال، والتّأويلات البعيدة، والأحاديث المنكَرة عجائب، وقد اعترف أنَّ «صحيحه» لا يقدر على الكشف منه إلاَّ من حفظه، كمن عنده مصحفٌ لا يَقْدر على موضع آيةٍ يريدها منه، إلاّ من يحفظه»[2].

ونحوُه في «تاريخ الإسلام»[3] حيث قال: «قوله: النبوّة العلم والعمل، كقوله عليه السّلام: «الحجّ عرفة»، وفي ذلك أحاديث، ومعلومٌ أنَّ الرّجل لو وقف بعرفة فقط، ما صار بذلك حاجاً، وإنّما ذكر أشهرَ أركان الحج، وكذلك قولُ ابن حِبَّان، فذكر أكملَ نعوت النبي، ولا يكون العبد نبيّاً إلاّ أن يكون عاملاً، ولو كان عالماً فقط لما عُدَّ نبيّاً أبداً، فلا حيلة للبشر في اكتساب النبوّة».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «وهذا أيضاً له محمل حسن، ولم يُرِدْ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/٣٠٩، ٣١٠، ٣٣٥)، وأبوداود في كتاب المناسك ـ باب من لم يدرك عرفة «السنن» (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦/رقم ١٩٤٩)، والترمذي في كتاب الحج ـ باب ما جاء فيمن أدرك الإمام فقد أدرك الحج «السنن» (٢/ ٢٣٧/رقم ٨٨٩)، والنسائي في كتاب المناسك ـ باب فرض الوقوف بعرفة «السنن الصغرى» (ج٥/ ٢٨٢/ رقم٣٠١٦)، وابن ماجه في كتاب المناسك ـ باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجمع (٢/ ١٠٠٣/رقم٣٠١٥) كلهم من حديث عبد الرحمٰن بن يعمر الديلي ـ رضي الله عنه ـ بسند صحيح.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص ١١٤).

(٤) (٣/ ٩٢٢).

حَصْرَ المبتدأ في الخبر، ومثلُه: «الحجُّ عرفة»، فمعلومٌ أنَّ الرَّجل لا يصير حاجّاً بمجرَّد الوقوف بعرفة، وإنَّما ذكر مُهِمَّ الحج، ومُهِمَّ النبوّة، إذ أكمل صفات النبي العلم والعمل، ولا يكون أحد نبيّاً إلا أن يكون عالماً عاملاً. نعم، النبوّة موهبة من الله تعالى، لمن اصطفاه من أولي العلم والعمل، لا حيلة للبشر في اكتسابها أبداً، وبها يتولّد العلم النّافع، والعمل الصّالح، ولا ريب أنّ إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لايَسُوغ، وذلك نَفَس فلْسَفيّ».

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «ولقوله هذا محمل سائغ ـ إن كان عناه ـ أي عماد النبوّة العلم والعمل، لأنّ الله لم يُؤْتِ النبوّة والوحي إلاّ من اتّصف بهذين النّعتين، وذلك لأنّ النبي ﷺ يصير بالوحي عالماً، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قولُه: النبوّة العلم اللَّدُنِّي، والعمل المقرِّب إلى الله، فالنبوَّة إذاً تُفسَّر بوجود هذين الوصفين الكاملين، ولا سبيل إلى تحصيل هذين الوصفين بكمالهما إلا بالوحي الإلهي، وهو علم يقيني ما فيه ظن، وعلم غير الأنبياء منه يقيني، وأكثره ظنِّيٌّ. ثمَّ النبوّة ملازِمةٌ للعصمة، ولا عصمةَ لغيرهم، ولو بلغ في العلم والعمل ما بلغ، والخبر عن الشيء يصدق ببعض أركانه، وأهمّ مقاصده، غيرَ أنّا لا نُسوِّغ لأحدٍ إطلاقَ هذا إلاَّ بقرينة، كقوله عليه الصلاة والسّلام: «الحجّ عرفة»، وإن كان عَنَى الحَصْر، أي ليس شيء إلا العلم والعمل، فهذه زندقة وفلسفة».

ويمكن تلخيص هذه النّصوص في النقاط التالية:

أوّلاً: أنه ينبغي مراعاة حال القائل عند تفسير كلامه، فما أطلقه ابن حِبَّان ـ وهو إمام من أئمّة المسلمين ـ قد يُطلق مثلَه فيلسوفٌ زنديق، فيتحتَّم على النّاظر حينئذ حملُ إطلاق كلٍّ منهما على محمل لائقٍ بحاله، ولا يحملهما محملاً واحداً لاختلاف حال القائلَيْن.

---

(١) (٣/٥٠٧ ـ ٥٠٨).

ثانياً: حَمَل كلامَ الإمام ابن حِبَّان على إرادة ذكر أهمّ نعوت النبوّة، وأكمل صفاتها، وهما العلم والعمل، وعلّل ذلك بما يلي:

أ ـ لا يكون أحدٌ نبياً إلاّ أن يكون عالماً عاملاً، فبالوحي الذي أوحى الله إليه صار عالماً، ويلزم معه وجودُ العمل الصّالح، فصدق بهذا الاعتبار كلامُ الإمام ابن حِبَّان.

ب ـ أنّ تحصيل هذين الوصفين بكمالهما لا يكون إلا بالوحي الإلهي، فلا يتّصف بهما على أكمل وجه إلا نبي، فالنبوّة تتضمّن كمالَ العلم والعمل، ولا يكون ذلك في غيرهما.

ج ـ أنّ من تمام العلم والعمل، وجود صفة العصمة، التي تَضْمَن للإنسان صدقَ علمه، وصلاحَ عمله، وذلك غير حاصل إلا لنبي.

د ـ أنّ الخبر عن الشيء حاصل ببعض أركانه، وأهمّ مقاصده، كقوله عليه الصلاة والسّلام: «الحجّ عرفة»، فأخبر عن الحجّ بأكبر أركانه، وهناك أركان أخرى كالنيّة، والطواف، والسعي، وواجبات أخرى، لكن أخبر بالوقوف بعرفة عن الحجّ للدّلالة على أهميّته وأفضليّته.

ثالثاً: عدم جواز إطلاق مثل هذه العبارة، لإيهامها معنىً باطلاً يقول به بعض الزنادقة والفلاسفة، وهو أنّ النبوّة تُكتسب عن طريق الاجتهاد والتَرَقِّي في عمل الخير، وجَزَمَ ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ـ بأنّ ابن حِبَّان لم يُرِد هذا المعنى أصلاً، وحاشاه، وهذا يدفع احتمال التردّد الواقع في سياق كلامه في «ميزان الاعتدال» حيث قال في أوله: «... ولقوله هذا معنى سائغ ـ إن كان عناه...»، وقال في نهايته: «...وإن كان عنى الحصر...».

وقال العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ : «إن صحّ هذا عنه فهو قول مجمل، وابن حِبَّان معروف عنه في جميع تصانيفه أنّه يعَظِّم النبوّة حقّ تعظيمها، ولعلّه أراد أنّ المقصود من إيحاء الله عزّ وجل إلى النبي ﷺ أنّ

يعلم هو ويعمل، ثمَّ يبين للنّاس فيعلموا ويعملوا»[1].

وهذا محمل آخر يشير إليه المعَلِّمي في كلامه، وهو احتمال أن يكون مقصودُ العبارة الإشارة إلى ما تضمَّنته النبوَّة من العلم والعمل، وأوّل من يعلم ويعمل هو النبي ﷺ، ثمَّ يعلِّم النّاس ما علَّمه الله ليعملوا به.

والفرق بين تفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وتفسير المعَلِّمي، أنّ الذّهبيّ حمل كلام ابن حِبَّان على إرادة بيان وصفٍ يرجع إلى النبي ﷺ ذاتِه، ولذلك فسّره بكمال العلم والعمل، بينما العلاّمة المعَلِّمي حمل معنى العبارة على قصْد بيان مضمون النبوّة، وهو العلم والعمل الذي يُطالب به المرسَل والمرسَل إليه على السواء.

وهذا المعنى وجيه أيضاً، فقد أشار إليه القرآن والسنة، أمّا القرآن ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ۝٣٣﴾[2].

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «فالهدى هو ما جاء به من الإخبارات الصّادقة، والإيمان الصحيح، والعلم النافع، ودين الحق هو الأعمال الصالحة الصحيحة، النافعة في الدّنيا والآخرة»[3].

وأمّا السنّة ففي الصحيحين[4] من حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثلُ ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمَثَل الغيث الكثير أصاب أرضاً، وكان منها نقيَّة قَبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعُشْبَ الكثير، وكان منها أجادبُ أمسكت الماء، فنفع الله بها

---

(١) «التنكيل» (١/ ٤٣٧).

(٢) [سورة التوبة: ٣٣].

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٤٩).

(٤) «صحيح البخاري» ـ كتاب العلم ـ باب فضل من عَلِم وعَلَّم ـ (١/ ١٧٥/رقم ٧٩)، ومسلم في كتاب الفضائل ـ باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم (٤/ ١٧٨٧ ـ ١٧٨٨/ رقم٢٢٨٢).

النّاس، فشربوا وسَقَوْا وزَرَعُوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هو قِيعَان لا تمسك ماء، ولا تنبت كلأً، فذلك مَثَلُ من فَقِهَ في دين الله، ونَفَعَه ما بعثني الله به، فعلِم وعلَّم، ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أُرْسِلت به».

والخلاصة: أنّ تفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لكلام ابن حِبَّان وجيه جدّاً من جهتين:

الجهة الأولى: أنّه هو اللاّئق بمنزلة هذا الإمام الذي تواتر صدقه وديانته، وتعظيمه لجناب النبوة، فكُتُبُه في السنن، والسيرة النبوية شاهدةٌ بذلك، ناطقةٌ به، فلا يُعقل أن يصدر منه ما يخدش كرامة النبوّة، ويحطّ من قدرها.

الجهة الثانية: أنه أشار إلى ضابط جليل، ينبغي مراعاته حال الوقوف على عبارة عالم من علماء الإسلام، معروف بالصّلاح، والديانة، والتقوى، والورع، تحتملُ أكثر من معنى، حيث ينبغي للنّاظر حملُها على محمل سائغ مهما أمكنه ذلك، ولذلك ردّد الحافظ الذّهبيّ هذا المعنى بقوله أحياناً: «لكن يُعتذر عنه....»، وبقوله تارة: «هذا أيضاً له محمل حسن...» وتارةً بقوله: «ولقوله هذا محمل سائغ...». والله أعلم.

المطلب الخامس: قد يُتَّهم الرّجل بالبدعة ولا يصحّ ذلك عنه.

من الأمور التي يجب على النّاظر في تراجم الرجال مراعاتها، أنه قد يتهم الرجل بنوع بدعة، ثمّ لا يثبت ذلك عنه، إما لضعف في طريق نقلها عنه، أو ضعف مستند مَن نَسَبها إليه، واتَّهمه بها.

وقد راعى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ **هذا الضّابط في تحريره لكثير من التراجم.**

ومُراعاة ذلك يكون على وجهين:

الوجه الأول: أن يُتّهم الرّاوي ببدعة، ولا يصحّ ذلك عنه أصلاً:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «ميمون بن مهران الجزري الرقّي الكوفي» (ت١١٧هـ) وثّقه ابن سعد[١]، والإمام أحمد[٢]، وأبو زرعة[٣]، والنسائي[٤]، وابن حِبّان[٥]، وغيرهم.

وأمّا أحمد بن عبدالله العجلي فقال: «جزري تابعي ثقة، وكان يحمل على عليٍّ ـ رضي الله عن عليّ ـ»[٦].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «لم يثبت عنه حَمْل، وإنما كان يُفضّل عثمانَ عليه، وهذا حقٌّ»[٧].

فقوله: «لم يثبت عنه حَمْل» صحيح، وأما قوله: «وإنما كان يُفضّل عثمان عليه وهذا حقّ» فيُوحي بأنّ ميموناً كان مستقيمَ النّاحية أول أمره، وما يعتقده في حقّ عليّ هو الصّواب وهو تفضيل عثمان عليه، وهو أمر ليس فيه مؤاخذة. لكنّ روى أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه»[٨] عن سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عُبيد الله، قال ميمون بن مهران: «كنتُ أُفضّل عليّاً على عثمان ـ رحمة الله عليهما ـ، فقال لي عمر بن عبد العزيز: «أيّهما أحبّ إليك: رجل أسرع في كذا[٩]، أو رجل أسرع في المال؟» قال: «فرجعت وقلت: لا أعود».

فهذه الرّواية تثبت عكس ما قاله الحافظ الذّهبيّ، فهي صريحة في أنّ

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٧٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢١٤).

(٥) «الثقات» (٥/ ٤١٧).

(٦) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٠٧).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٧٧).

(٨) (١/ ٣٤٠).

(٩) يعني: أسرع في الدماء. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٩١).

أوّل أمر ميمون كان تفضيل عليّ على عثمان، ثمّ رجع عن ذلك بعد ما سمعه من عمر بن عبد العزيز، إلا أن يكون مراد الحافظ الذّهبيّ ما آل إليه أمرُ ميمون بعد سماعه محاججة عمر، لكن عبارته لا تساعد على هذا المراد.

ثمّ إنّه ليس في صريح رواية أبي زرعة الدّمشقي، ما يدلّ على أنّ ميموناً عاد وفضّل عثمان، بل كلّ ما فيها أنّه رجع عن اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، ولا يَلْزَم من ذلك حصولُ عكسه لاحتمال وجود التّوقُّف في المسألة، واحتمال التّساوي بينهما عنده.

والخلاصة: أنّ ميموناً لم يثبت عنه حمْلٌ على عليّ، بل كان في أول أمره يُفضّله على عثمان، ثمّ رجع عن ذلك التفضيل.

٢ ـ وفي ترجمة «الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي» (ت١١٥هـ)، وثّقه جماعة من الأئمّة منهم الإمام عبدالرحمٰن بن مهدي[١]، ويحيى بن سعيد القطان[٢]، وابن سعد[٣]، ويحيى بن معين[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، وأبو حاتم[٦]، وغيرهم.

ونقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن سليمان بن داوود الشّاذكوني، حدّثنا يحيى بن سعيد، سمعت شعبة يقول: «كان الحكم يفضّل عليّاً على أبي بكر وعمر».

فعلّق على هذه الرّواية قائلا: «الشّاذكوني ليس بمعتَمَد، وما أظنّ أنّ الحكم يقع منه هذا»[٧].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤).
(٢) «المصدر نفسه» (الموضع السابق).
(٣) «الطبقات» (٦/ ٣٣٢).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٥).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٥٢). وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٩٠).
(٦) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٠٩).

فردّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا الاتّهام لضعف مصدره، لكن قال أحمد بن عبدالله العجلي: «ثقة، ثبْت في الحديث، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النّخعي، وكان صاحبَ سنّة واتّباع، . . .وكان فيه تشيّع، إلاّ أنّ ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته»[1].

فهذا القول من العجلي، فيه اتهام للحكم بن عتيبة ببدعة التّشيع، وإن كان هناك اختلاف بين ما قاله العجلي، وبين ما ساقه الشّاذكوني عن شعبة، من جهة أنّ ما حكاه عنه شعبة صريح في أنه يُفضّل عليّاً على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وهذا غلوّ في التشيّع بخلاف ما نسبه إليه العجلي.

وهذا الذي حكاه العجلي ـ أيضاً ـ يَبعد القولُ به، وذلك لأمور:

أولاً: أنه قولٌ تفرّد به من بين الأئمّة[2] الذين تكلّموا بالثّناء عليه وعلى علمه، وفيهم من عاصره وجالسه، وهذه بعض أقوالهم:

أ ـ قال الأوزاعي: «حجَجْت فلقيت عَبْدة بن أبي لُبَابة (الأسدي مولاهم الكوفي) بمنى فقال لي: «هل لقيتَ الحَكَم؟» قلت: لا، قال: «فالْقه فما بين لابتيها أحد أفقه من الحكم[3]»، قال: «فلقيتُه[4] فإذا برجل حَسَنِ السّمت، مقنع»[5].

ب ـ وقال الأوزاعي أيضاً: قال لي يحيى بن أبي كثير: «أَلَقيت الحَكم بن عُتَيبة؟» قلت: «نعم»، قال: «أما إنّه ليس بين لابتيها أفقه منه. قال الأوزاعي: «وعطاء وأصحابه يومئذ أحياء، وذلك بمنى»[6].

---

(١) «الثقات» (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٢) إلا ما كان من رواية شعبة، وسيأتي الكلام عليها.

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٣٣)، تصحف فيه إلى «ملقيته».

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٩٤)، انظر «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٧).

(٦) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (الموضع السابق).

ج ـ عن مجاهد بن رومي قال: «رأيتُ الحكم في مسجد الخَيْف، وعلماء الناس عيالٌ عليه»[1].

د ـ قال يحيى بن معين، عن جرير، عن مغيرة بن مقسم: «كان الحَكم إذا قدم المدينة أخْلَوا له سارية النبي ﷺ يصلِّي إليها»، قال عبّاس الدّوري: «يعني الحَكم بن عتيبة، وكان صاحبَ عبادةٍ وفضلٍ»[2].

هـ ـ وقال سفيان بن عُيينة: «ما كان بالكوفة بعد إبراهيم، والشّعبي، مثلُ الحكم وحمّاد»[3].

وغير ذلك من أقوالهم في الثّناء عليه وعلى علمه، دون التّعرض لمثل ما نسبه إليه العجلي من التشيّع.

ثانياً: ـ أنّه قد نُقِل عنه تحذيرُه من أهل الأهواء والبِدَع، وأمْرُه بملازمة الجماعة، قال ثابت بن عبدالله بن العَجلان: «أدركتُ أنس بن مالك، وابن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير (وعَدّ جماعةً من أهل السنّة والاتّباع، ومنهم الحَكم بن عُتيبة) ثمَّ قال: «كلهم يأمروني بالجماعة، وينهوني عن أصحاب الأهواء»[4].

ثالثاً: روى يحيى بن سعيد القطّان، عن شعبة، عن الحَكم بن عُتيبة قال: «كان يحيى الجزّار يتشيّع، وكان يغلو»، [يعني: في التشيّع][5].

وظاهر كلامه هذا ليس مدحاً ليحيى الجزّار، وإنما قاله للتنبيه إلى ما فيه من بدعة التشيّع، وغلوّه فيها، ولا يقول ذلك الحَكم بن عُتيبة لو كان فيه تشيّعٌ، كما ذكر العجلي، أو الغلوّ فيه كما تفيده رواية الشّاذكوني.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٧).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ١٢٥)، وانظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٩٢)، و «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٥) «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٢٨٤)، و «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٩٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٣١).

رابعاً: أنّ ما نسبه أحمد بن عبدالله العجلي إلى الحَكم، يحتاج إلى ذكر واسطة نقله له، فإنه لم يعاصر الحكم، فمولدُه كان سنة ١٨٢هـ[١]، بينما كان الحكم قد تُوُفِّيَ سنة١١٥هـ[٢]، فبينهما قُرَابة سبعٍ وستين سنة، فمن الذي نقل القولَ بتشيّع الحَكم، ولم يصرّح بذلك أحدٌ ممن تكلّم فيه بالثّناء الجميل على علمه وفضله، إلاّ ما كان من رواية الشّاذَكوني عن شعبة، وهي رواية واهية، لا يصحّ الاعتماد عليها.

خامساً: أنّ في كلام العجلي السابق ما ظاهره التّناقض، فإنّه وصف الحَكم في بداية كلامه بكونه صاحبَ سنّة واتّباع،، ثمَّ في آخر سياق كلامه رماه بالتشيّع، وما قاله في البداية أنسبُ لحال الحَكم.

ولعلّ هذا كلَّه سببُ اقتصار الحافظ الذّهبيّ عليه عندما نقل كلام العجلي في كتابه (سير أعلام النبلاء)[٣]، وفي «تذكرة الحفاظ»[٤]، حيث لم يذكره بتمامه فكأنّه ما رضيه، كما أنّ صنيعه في «الكاشف»[٥] يُوحي بذلك، فقد اقتصر فيه على وَصْفه بكونه صاحبَ سنَّة، مُقتضِباً بذلك كلامَ العجلي.

كما أنّ الحافظ ابن حجر، أغفل ذكره في سياق أسماء من طُعِن فيه ببدعة من رواة الصحيح في «هدي الساري»، فلم يذكره فيه، مع أنّه يبعُد احتمالُ عدم وقوفه على كلام العجلي فيه، فقد نقله الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال»[٦] وهو أساس عمل الحافظ ابن حجر في تحرير التراجم، فدلّ هذا على عدم اعتباره بكلام العجلي فيه لمخالفته الظاهرة كلامَ الأئمة قبلَه. ويؤيّد ذلك أنّه لم يُشر إليه في «تقريب التهذيب»[٧]، بل اقتصر فيه على قوله: «ثقة، ثبْت، فقيه، إلا أنه ربما دلّس».

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٠٥).
(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٥٣)، و «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢١٢).
(٣) (٥/ ٢٠٩).
(٤) (١/ ١١٧).
(٥) (١/ ٣٤٥).
(٦) (٧/ ١١٩).
(٧) (ص ١٧٥).

وربما كان عدم ظهور معنى قول العجلي: «... إلاّ أنّ ذلك لم يظهر منه إلاّ بعد موته» هو داعي الحافظ الذّهبيّ إلى حذفه، لعدم الوقوف على ذلك عن تلاميذه وخاصّته[1].

٣ ـ وفي ترجمة «زيد بن واقد القرشي الشامي الدمشقي» (ت١٣٨هـ) وثّقه يحيى بن معين[2]، والإمام أحمد[3]، وأحمد بن صالح العجلي[4]، وغيرهم. وقال أبو حاتم: «لا بأس به، محله الصدق»[5].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وقيل: إنه قدري، ولم يصحّ»[6].

ولعلّ مصْدَرَ القولِ بأنّه قَدَريّ، ما أسنده الحافظ ابن عساكر في «تاريخه»[7] عن عبدالله بن يوسف التِّنِّيسي قال: كان الوضين بن عطاء، وابن جابر، والنعمان، وأبو وهب، وزيد بن واقد كلُّهم يُتَّهمون بالقدر».

ففي هذه الحكاية احتمال انقطاع؛ فإنّ عبدالله بن يوسف لم يُذكر أنّه أدرك زيد بن واقد؛ فبين وفاتيهما ثمانون سنة؛ إذ تُوفي عبدالله بن يوسف

---

(١) أما ما رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٣٨ ـ ١٣٩، ١٤٤) قال: نا عبد الرحمٰن، نا محمد بن يحيى، نا يحيى بن المغيرة، نا جرير قال: «لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدثنا عن ثقات أصحابك، قال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفير يسير من هذه الشيعة: سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت ومنصور».
وهذه الرواية تفيد تصريح شعبة بأن الحكم بن عتيبة من الشيعة، لكن الشأن في ثبوتها، فإسنادها حسن إلى جرير وهو ابن عبد الحميد الضبي، ولم يذكر له سماع من شعبة، فاحتمال الانقطاع وارد على هذا الإسناد.
وقد روى هذه الحكاية أيضا ابن عدي من وجه آخر عن جرير. انظر «الكامل» (١/ ٧١).

(٢) «تاريخ الدارمي» (ص ١١٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٠٩).

(٤) «الثقات» (١/ ٣٧٩).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٧٤).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٩٧).

(٧) «تاريخ دمشق» (٦/ ٦٨٢). وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١١٠).

سنة سبع أو ثمان عشرة ومئتين[1]، ولهذا مرّضه الحافظ الذّهبي، وأبهم فيه اسم عبدالله بن يوسف.

لكن قال أبو حاتم الرازي: «زيد محله الصدق وكان يرى القدر»[2]. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «الإمام محمَّد بن إدريس الشافعي المطلبي» (ت٢٠٤هـ) أورد الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ خبراً عن علي بن أحمد بن النّضر الأزدي، سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن الشافعي، فقال: «لقد منّ الله علينا به، لقد كنّا تعلَّمْنا كلامَ القوم، وكتبنا كُتُبَهم، حتى قَدِم علينا، فلَمّا سمعنا كلامه، علمنا أنّه أعلم من غيره، وقد جالسناه الأيام والليالي، فما رأينا منه إلاّ كلَّ خير، فقيل له: يا أبا عبدالله كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيانه ـ يشير إلى التشيع، وأنّهما نسباه إلى ذلك ـ فقال أحمد بن حنبل: ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيراً»[3].

فعلّق على ذلك الحافظ الذّهبيّ فقال: «من زعم أنّ الشّافعي يتشيّع فهو مُفْترٍ، لا يدري ما يقول.

قد قال الزبير بن عبد الواحد الإستراباذي: أخبرنا حمزة بن عليّ الجوهري، حدّثنا الرّبيع بن سليمان، قال: «حججنا مع الشّافعي فما ارتقى شرفاً، ولا هبط وادياً إلا وهو يبكي وينشد:

يا راكباً قِفْ بالمُحَصَّب من منًى ... واهتف بقاعد خَيْفنا والنّاهض
سَحْراً إذا فاض الحجيج إلى منىً ... فيْضاً كمُلتطم الفُرات الفائض
إن كان رفضاً حبُّ آل محمَّد ... فليشهد الثقلان أنّي رافضي[4]

(١) انظر «التاريخ الصغير» (٢/٣٠٩)، و «تهذيب الكمال» (١٦/٣٣٦).
(٢) «علل الحديث» (٢/١٢٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٧ ـ ٥٨).
(٤) «تاريخ دمشق» (١٤/٨١٢ ـ ٨١٣)، وانظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/٧١).

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ[1]: «لو كان شيعيّاً ـ وحاشاه من ذلك ـ لما قال: الخلفاء الراشدون خمسة، بدأ بالصِّديق، وختم بعُمَر بن عبد العزيز»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3] ـ بعد أن ساق الأبيات الماضية ـ: «بهذا الاعتبار قال أحمد بن عبدالله العجلي في الشافعي: «كان يتشيّع، وهو ثقة»[4]، ثمَّ قال الذَّهبي: «ومعنى هذا التشيع حبُّ علي، وبُغْض النَّواصب، وأن يتخذه مولى، عملاً بما تواتر عن نبينا ﷺ: «من كنتُ مولاه فعَليٌّ مولاه»[5]، أمّا من تعرَّض إلى أحد من الصحابة بسبٍّ، فهو شيعيّ غالٍ نبرأ منه».

وقال في موضع آخر[6]: «وإمامنا فبحمد الله ثَبْتٌ في الحديث، حافظٌ لما وعى، عديم الغلط، موصوفٌ بالإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهل وهوى ممن عُلِم أنَّه منافس له، فقد ظلم نفسه، ومقتَتْه العلماء، ولاح لكل حافظ تحاملُه، وجرَّ الناسُ برِجْله، ومن أثنى عليه واعترف بإمامته، وإتقانه، وهم أهل العَقْد والحَلِّ، قديماً وحديثاً، فقد أصابوا وأجملوا، وهُدُوا ووُفِّقوا».

وقال أيضاً: «ولا ريب أنّ الإمام لما سكن مصر، وخالف أقرانه من المالكية، ووَهَّى بعض فروعهم بدلائل السنّة، وخالف شيخه في مسائل، تألَّموا منه، ونالوا منه، وجرت بينهم وحشة، غفر الله للكل، وقد اعترف

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٢) انظر «آداب الشافعي» لابن أبي حاتم (ص ١٨٩)، و «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢) ونصه: قال حرملة بن يحيى : سمعت الشافعي يقول: «الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز، ـ رضي الله عنهم ـ».

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٤) لا توجد ترجمة الإمام الشافعي في المطبوع من الثقات بترتيب السبكي والهيثمي.

(٥) انظر «قطف الأزهار المتناثرة» (ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، و «ونظم المتناثر» (ص ١٩٤ ـ ١٩٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٤).

الإمام سحنون، وقال: «لم يكن في الشافعيّ بدعة»، فصدق والله فرحم الله الشّافعي، وأين مثلُ الشّافعي والله! في صدقه، وشرفه، ونُبْله، وسعة علمه، وفرْط ذكائه، ونَصْره للحق، وكثرة مناقبه، رحمه الله تعالى»[١].

وقال في كتابه: «الرواة الثقات»[٢]: «فكان العجلي يوهم في الإمام أبي عبدالله التشيع لقوله:

«إن كان رفضاً حبُّ آل محمَّد فليشهد الثقلان أنّي رافضي».

وكذا تكلّم فيه بالتّشيع بعض أعدائه من كبار المالكية، لموافقته الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يبدعوا بها، كالجهر بالبسملة والقنوت في الصبح، والتختم في اليمين، وهذا قلة ورع وتسرع إلى الكلام في الإمام، فالشافعي ـ رحمه الله ـ أبعد شيء من التشيع، كيف وهو القائل فيما ثبت عنه: الخلفاء الراشدون خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز» أفشيعي يقول هذا قط؟!».

وهناك أقوال عدّة رُويَتْ عنه تدلّ دَلالةً قاطعةً على عدم صحّة ما نُسب إليه من التشيّع فضلاً عن الرَّفض، فمنها:

أ ـ قال الربيع بن سليمان المرادي: سمعت الشّافعي يقول: «أفضل النّاس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثمَّ عُمر ثمَّ عُثمان، ثمَّ علي»[٣].

ب ـ وفي رواية قال: سمعتُ الشّافعي يقول في الخلافة والتّفضيل: «نبدأ بأبي بكر، وعُمر، وعُثمان، وعلي،»[٤].

ج ـ وقال أحمد بن خالد الخَلاّل: قال الشّافعي: «ما كلّمت رجلاً في بدعة، ولا رجلاً كان يتشيّع»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٥).
(٢) (ص ٣١ ـ ٣٢).
(٣) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) «آداب الشافعي» (ص١٨٦).

د ـ وقال أبو زكريا يحيى بن زكريا النيسابوري: سمعت محمَّد بن إدريس يقول: «ما أرى الناس ابتُلوا بشتْم أصحاب النبي ﷺ إلاّ ليَزيدهم الله بذلك ثواباً عند انقطاع عملهم»[1].

هـ ـ وقال حرملة بن يحيى: سمعت الشافعيّ يقول: «لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أشْهدَ بالزُّور من الرّافضة»[2].

و ـ وقال الحسن بن محمَّد بن الصبّاح الزعفراني: قال الشّافعي: إذا حضر الرافضي الوقعة، وغنموا لم يُعطَ من الفيء شيء، لأنّ الله ذكر آية الفيء ثمّ قال فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[3]، فمن لم يقلْ بهذا لم يستحقّ»[4].

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢).

(٢) «آداب الشافعي» (ص١٨٧)، وانظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٨).

(٣) [سورة الحشر: ١٠].

(٤) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢).

ومن أمثلة هذا الوجه أيضاً:

- ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦٠) ترجمة «عمرو بن دينار المكي الجُمحي مولاهم» (ت١٢٦هـ) قال: «أمّا عمرو بن دينار...عالم الحجاز فحجة، وما قيل عنه من التشيّع فباطل».
- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص ١٧٩) ترجمة «صالح بن كيسان المدني» «توفي بعد سنة ثلاثين ومئة أو الأربعين»: «قد رمي صالح بالقدر ولم يصحّ عنه».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٥٠) ترجمة «الفضل بن الحُبَاب أبي خليفة الجمحي» (ت٣٠٥هـ): «وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً إلاّ ما قاله السليماني: إنّه من الرّافضة، فهذا لم يصحّ عن أبي خليفة».
- وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٩٢) ترجمة «علي بن عمر الدارقطني» (ت٣٨٥هـ) قال الخطيب: وحدثني حمزة بن محمَّد بن طاهر، أنه [أي الدارقطني] يحفظ ديوان السّيد الحميري، ولهذا نُسب إلى التشيع»، انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥). قال الذّهبي: «ما أبعدَه عن التشيّع».

٧ - وفي ترجمة «أحمد بن أبي الحواري عبدالله بن ميمون الثّعلبي الدِّمشقي» (٢٤٦هـ) نقل الذّهبي قول أبي عبد الرَّحمٰن السُّلَمي في «محن الصّوفية»: «أحمد بن أبي الحواري شهد عليه قوم أنّه يُفَضِّل الأولياء على الأنبياء، وبذلوا الخطوط عليه، فهرب من دمشق إلى مكة، وجاور حتى كتب إليه السّلطان، يسأله أن يرجع فرجع»[١].

قال الذّهبي - عَقِيبَ هذه الحكاية -: «إن صحّت الحكايةُ فهذا من كَذِبهم على أحمد، هو كان أعلم بالله من أن يقول ذلك»[٢].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٣]: «هذا من الكذب على أحمد - رحمه الله -، فإنّه كان أعلم بالله من أن يقع في ذلك، وما يقع في هذا إلاّ ضالٌّ جاهل».

ولعلّ وجه تشكيك الحافظ الذّهبي - رحمه الله - في صحّة هذه الحكاية، إنما كانْ ذلك لمكان أبي عبد الرَّحمٰن السّلمي؛ فإنه معروف بإيراد الحكايات المكذوبة، والأحاديث الموضوعة في تصانيفه من غير بيان، مما جعل بعضهم يرميه بوضع الحديث.

قال الخطيب البغدادي: «قال لي محمّد بن يوسف القطّان النيسابوري: «كان أبو عبدالرّحمن السُّلمي غيرَ ثقة... وكان يضع للصّوفية الأحاديثَ»[٤].

وقال الحافظ الذّهبي: «وللسُّلمي سؤالاتٌ للدّارَقطني عن أحوال المشايخ الرّواة سؤالَ عارف.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٩٣)، وفيه: (أحمد السلمي) وكذا ورد أيضاً في النسخة الخطية التي بخط ابن طوغان (الجزء الثامن/ الورقة ١٦٧/أ)، وهو خطأ، فقد صرح بكنيته في المجلد الرابع عشر (ص٤٨٩)، واسم أبي عبد الرَّحمٰن السلمي محمّد بن الحسين بن محمّد.

(٢) «المصدر نفسه» (١٢/٩٣).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٤١ - ٢٥٠هـ ص٥٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢/٢٤٨).

وفي الجملة؛ ففي تصانيفه أحاديثُ وحكاياتٌ موضوعة، وفي «حقائق تفسيره» أشياءُ لا تسوغ أصلاً، عدَّها بعض الأئمة من زندقة الباطنيّة، وعَدّها بعضُهم عرفاناً وحقيقة، نعوذ بالله من الضلال، ومن الكلام بهوى، فإنّ الخير كلّ الخير في متابعة السنّة، والتمسُّك بهدي الصّحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم ـ»[1].

فَمِثْلُه لا يُوثق بما يحكيه في حقّ عالم معروفِ العدالة من الطّعن في عدالته وأمانته، ولذلك شَكَّكَ الذّهبي في صِّحة الحكاية، ونَقَدَ متنَها لبُعْده عن واقع حال أحمد بن أبي الحواري رحمه الله. والله أعلم.

٨ ـ وفي ترجمة «يعقوب بن سفيان الفسوي» (ت٢٧٧هـ) قال الحافظ هبة الله بن أحمد بن محمّد المعروف بابن الأكفاني عن عبد العزيز الكناني، أنبأنا أبو بكر عبدالله بن أحمد ـ إجازةً ـ سمعت أبا بكر أحمد بن عبدان يقول: لما قَدِم يعقوب بن اللّيث صاحب خراسان إلى فارس، أُخبِر أنّ هناك رجلاً يتكلّم في عثمان بن عفان ـ وأراد بالرّجل يعقوب بن سفيان الفسوي، فإنّه كان يتشيّع ـ فأمر بإشخاصه من «فسا» إلى «شيراز»، فلما قدم، علم الوزير ما وقع في نفس يعقوب بن اللّيث، فقال: «يا أيها الأمير إنّ هذا الرّجل قدم، ولا يتكلّم في أبي محمّد عثمان بن عفان شيخنا، وإنما يتكلم في عثمان بن عَفّان صاحب النبي ﷺ»، فلما سمع ـ أي يعقوب بن الليث ـ قال: «ما لي ولأصحاب النبي ﷺ، وإنما توهّمت أنّه يتكلّم في عثمان بن عفان السِّجزي»، فلم يتعرّض له»[2].

قال الذّهبي ـ ناقداً هذه الرِّواية من جهة سندها ومتنها ـ: «هذه الحكاية منقطعة، فالله أعلم وما علمت يعقوبَ الفسويَّ إلاّ سلفياً، وقد صنّف كتاباً صغيراً في السّنة»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٥٢).

(٢) «معجم البلدان» (٤/ ٢٦١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٨٣).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(١)]: «وقيل: كان يتكلّم في عثمان ـ رضي الله عنه ـ ولم يصحّ».

ووجه كون هذه الحكاية منقطعة، أنّ أبا بكر أحمد بن عبدان الحاكي عن يعقوب بن سفيان أنّه يتشيع لم يكن معاصراً للفسوي، بل كانت ولادته بعد وفاة الفسوي بنحوٍ من أربع وعشرين سنة، أي: في سنة ٢٩٣هـ على ما حرّره الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ[(٢)].

وقد انتقد الحافظ ابن كثير أيضاً هذه الحكاية بقوله: «وما أظنّ هذا صحيحاً عن يعقوب بن سفيان، فإنّه إمامٌ محدِّثٌ كبير القدر»[(٣)].

وأمّا من جهة متنها فإنّها حكاية تخالف واقع حال الفسوي، فقد وُصِف بالسنّة، والصّلابة فيها، قال ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ: «وكان ممّن جمع، وصنّف، وأكثر، مع الورع، والنّسك، والصّلابة في السنة»[(٤)].

كما أنّ ثمة نصوصاً كثيرة في كتابه «المعرفة والتاريخ» تدلّ على تعظيمه للخلفاء الأربعة جميعاً ـ رضي الله عنهم ـ، وروايته ما جاء في فضائلهم. وهناك نصوصٌ أيضاً تدلّ على عدم تأييده للتشيّع[(٥)].

الوجه الثاني: أن يُتَّهم الرجل بغلوٍّ في بدعة، ولا يثبت ذلك عنه وإن كان يعتقد أصل تلك البدعة:

ومن أمثلة هذا الوجه:

١ ـ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي البصري» (ت١٧٨هـ): «وكان من عُبّاد الشّيعة وعُلمائهم، وقد حجّ

---

(١) (٢/٥٨٣).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٨٩).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/٦٠).

(٤) «الثقات» (٩/٢٨٧).

(٥) انظر «مقدمة تحقيق كتاب المعرفة والتاريخ» للدكتور أكرم ضياء العمري (ص١٥ ـ ١٦).

وتوجّه إلى اليمن، وصَحِبَه عبد الرّزاق، وأكْثَرَ عنه، وبه تشيّع.

ويُروَى أنّ جعفراً كان يترفَّض، فقيل له: أتسُبُّ أبا بكر، وعُمر؟ قال: لا، ولكن بغضاً يا لَك، فهذا غير صحيح عنه»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٢]: «وفي صحّة هذه عنه نظر، فإنّه لم يكن رافضيا، حاشاه».

هذه الحكاية التي مرّضها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وشكّك في صحّتها، بل جزم ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ـ بعدم صحّتها قد جاءت عنه من طرق عدّة[٣]، ومنها ما جزم به المزّي[٤]، عن الخضر بن محمَّد الشجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: «بلَغَنا أنّك تشتم أبا بكر وعمر، قال: أما الشتْم فلا، ولكن بغضاً يا لَكَ»[٥].

وحكى عنه وهب بن بقية نحو ذلك[٦].

ويحتمل أن يكون مقصود الحافظ الذّهبيّ، نفي صحّة اتهامه بالرّفض، لا أصل الحكاية، ويؤيد ذلك أنه عقّبها ـ كما في «سير أعلام النبلاء[٧]» ـ بما ذكره الحافظ ابن عدي عن زكريا الساجي أنه يقول: «وأمّا الحكاية التي رُويت عنه... إنما عنى به جارَيْن كانا له، وقد تأذّى بهما، يُكنّى أحدُهما أبا بكر، ويُسمّى الآخر عُمر، فسُئل عنهما؟ فقال: السّب، لا، ولكن بغضاً

---

(١) «سير أعلام النبلاء«(٨/ ١٩٨).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص ٦٩).

(٣) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٨٩)، و «الثقات» لابن حِبّان (٦/ ١٤٠)، و«الكامل» لابن عدي (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٨).

(٥) «الكامل» (١/ ١٤٥).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق). وتفيد رواية العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٨٩) أن سائل جعفر بن سليمان هو «سهل بن أبي حدويه»، وعند ابن حِبّان في «الثقات» (٦/ ١٤٠) أنه «جرير بن يزيد بن هارون»، وقال في آخر روايته: «وإذا هو رافضي مثل الحمار»، وكلتا الروايتين محتملة لاحتمال التعدد.

(٧) (٨/ ١٩٨).

يا لَك، ولم يَعْنِ به الشّيخين ـ أو كما قال ـ»[1].

وهذان الرّجلان قد جاء التّصريح بنسبهما، إذ يقول يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان ثقة، متقناً، حسنَ الأخذ، حسنَ الأداء، إلا أنّه كان قريبَ الدار من أبي بكر وعمر ابني علي بن المقَدّمي»[2].

وهذا الكلام آخذٌ باليد في تعيين المقصودَيْن ببغْضه.[3].

وقد أيّد الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ توجيه شيخه السّاجي، فقال في نهاية ترجمة جعفر: «ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيّع، وجمع الرقائق، وجالس زهاد البصرة، فحفظ عنهم الكلام الرّقيق في الزهد، يرويه ذلك عنه سيّار بن حاتم، وأرجو أنّه لا بأس به.

والذي ذُكر فيه من التّشيع والروايات التي يُستدَلّ بها على أنه شيعي، وقد روى في فضائل الشيخين أيضاً كما ذكرتُ بعضها، وأحاديثُه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً فلعلَّ البلاء فيه من الرَّاوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه»[4].

وقال الذّهبيّ ـ معلّقا علي كلام الساجي ـ: «ما هذا ببعيد، فإنّ جعفراً قد روى أحاديثَ من مناقب الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عُدَّتْ مما يُنكر...»[5].

٢ ـ وفي ترجمة «أبي عَروبة الحسين بن محمَّد بن أبي معشر الحَرّاني» (ت٣١٨هـ) قال فيه الحافظ ابن عساكر: «كان أبو عروبة غالياً في التّشيّع،

---

(١) «الكامل» (٢/ ١٤٥).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٩)..

(٣) وفيه جواب عمّا استشكله محقق «تهذيب الكمال» في توجيه الإمام السّاجي لقضية البغض المرويّة عن جعفر ـ رحمه الله ـ.

(٤) «الكامل» (٢/ ١٥٠).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤١٠).

شديدَ الميْل على بني أميّة»[1].

فردّه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «وأبو عَروبة فمن أين يجيئه الغلو، وهو صاحب حديث وحرّاني؟ بلى لعلّه ينال من المروانية فيُعذر»[2].

وقد تقدّم نقلُ كلامه فيه من سائر كتبه[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن عبدالله أبي عبدالله الحاكم النيسابوريّ» (ت٤٠٥هـ): «وصنّف، وخرّج، وجرّح وعدّل، وصحّح، وعلّل، وكان من بُحُور العلم على تشيّع قليلٍ فيه»[4].

ونقل قولَ أبي إسماعيل عبدالله بن محمَّد الهروي في الحاكم: «ثقة في الحديث، رافضيٌّ خبيثٌ»، فردّه بقوله: «كلا، ليس هو رافضيّاً، بلى يتشيّع»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: إمام صدوق، لكنّه يُصحِّح في «مستدركه» أحاديث ساقطة، ويُكْثر من ذلك، فما أدري هل خَفِيتْ عليه، فما هو ممن يجهل ذلك[7]، وإنْ عَلم فهذه خيانةٌ عظيمة، ثمَّ هو شيعي مشهور بذلك، من غير تعرّض للشيخين».

ثمَّ حكى ما تقدّم ذكره عن الهروي فتعقّبه بقوله: «الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط»[8].

---

(١) انظر التعليق عليه (ص٢٩١/هـ رقم١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١١).
(٣) انظر ما سبق (ص٢٩١).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٥).
(٥) «المصدر نفسه» (١٧/ ١٧٤).
(٦) (٣/ ٦٠٨).
(٧) انظر أسباب وقوع الخلل في «المستدرك» في كتاب «التنكيل» (١/ ٤٥٧ ـ ٤٥٩).
(٨) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٠٨).

وفي «تذكرة الحفاظ»[1] قال: «أمّا انحرافه عن خصوم عليّ فظاهر، وأمّا أمر الشيخين فمعظِّم لهما، بكلّ حال فهو شيعي لا رافضي، وليته لم يُصنِّف «المستدرك» فإنه غضّ من فضائله بسوء تصرُّفه».

وقال في «معجم الشيوخ»[2]: «كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري! ولم يُصبْ؛ فإنَّ الحاكمَ ليس برافضي، بل هو شيعيٌّ معظِّمٌ للشّيخين بيقين، ولذي النُّورين، وإنّما تَكَلَّم في معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأُوذِي».

ويردّ تهمة الحاكم بالرّفض وجودُ أحاديث فضائل الصّحابة في «مستدركه»[3]، ومنهم الخلفاء الثلاثة، وهذا أمر لا يكون مع الرَّفض، فلذلك قال العلاّمة المعلِّمي ـ في صدد ردّه قول القائل: بأنّ تشيّع الحاكم هو سبب تساهُله: «لا أرى الذَّنب للتشيّع فإنّه يتساهل في فضائل بقية الصحابة، كالشّيخين وغيرهما»[4].

وقال الحافظ السبكي ـ في تعليقه على قول الخطيب ـ رحمه الله: «وكان ابن البيِّع يميل إلى التشيّع...»[5] ـ قال: «... فتأمّلت مع ما في النفس من الحاكم، ... فأوقع الله في نفسي أنّ الرّجل كان عنده ميلٌ إلى عليّ ـ رضي الله عنه ـ، يزيد على الميل الذي يُطلب شرعاً، ولا أقول: إنه ينتهي به الى أن يَضَعَ من أبي بكر وعُمَر وعُثمان، رضي الله عنهم، ولا أنّه يفضِّل علياً على الشَّيخين، بل أستبعد أن يفضِّله على عُثمان ـ رضي الله عنهما ـ، فإنّي رأيته في كتابه «الأربعين» عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعُمر وعُثمان، واختصّهم من بين الصّحابة، وقدّم في «المستدرك» ذكر عثمان على عليّ ـ رضي الله عنهما ـ...».

---

(١) (٣/ ١٠٤٥).

(٢) (١/ ٢٨١).

(٣) انظر فيه (٣/ ٦١) كتاب معرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

(٤) «التنكيل» (١/ ٤٥٧).

(٥) «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٤).

إلى أنْ قال: «وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالّة على أفضليّة عُثمان، مع ما في بعضها من الاستدراك عليه، وذكر فضائل طلحة والزبير، وعبدالله بن عَمرو بن العاص، فقد غلب على الظنّ أنّه ليس فيه ـ ولله الحمد ـ شيء مما يُستنكر عليه، إفراطٌ في ميل لا ينتهي إلى بدعة، وأنا أجوّز أن يكون الخطيب إنما يعني بالميل إلى ذلك، ولذلك حكم بأنّ الحاكم ثقة[1]، ولو كان يعتقد فيه رفضاً لجَرَحَه به، لا سيّما على مذهب من يرى ردّ رواية المبتدع مطلقاً، فكلامُ الخطيب عندنا يَقرُب من الصّواب»[2].

المطلب السادس: قد يثبت نقل البدعة عن الرجل ويصح رجوعه عنها وتوبته منها أو يُرجَى حصولُ ذلك:

من ضوابط الابتداع التي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في كثير من تراجم كتابه، أنّ الرّجل قد يثبت في حقّه الابتداع، ثمَّ يصحّ رجوعُه عن البدعة، وتوبته منها، أو يُرجَى ذلك منه لمكان علمه وصلاحه، وورعه:

أولاً: من ثبت عنه الرجوع والتوبة من بدعته:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مكحول الشّاميّ أبي عبد الله» (ت١١٣هـ) قال الأوزاعي: «ولم يبلغنا أنّ أحداً من التّابعين تكلّم في القدر إلاّ هذيْن الرّجلين الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطلٌ»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مبيِّناً مرادَ الإمام الأوزاعي ـ: «يعني: رجعا عن ذلك»[4].

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣).
(٢) «طبقات الشافعية» (٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨).
(٣) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٧٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٩).

وقد تقدّم تفصيلُ الكلام على تهمة مكحول بالقدر، وأنّ الصّواب - إن شاء الله - عدمُ صحة ذلك[1].

٢ - وفي ترجمة «الحسن بن أبي الحسن البصريّ» (ت١١٠هـ) قال أبو سعيد الأعرابي[2]: «كان يجلس إلى الحسن طائفة من هولاء، فيتكلّم في الخصوص حتى نسبتْه القدريّة إلى الجبر، وتكلّم في الاكتساب حتى نسبتْه السنّة إلى القدر، كلّ ذلك لافتنانه، وتفاوت النّاس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريءٌ من القدر، ومن كل بدعة»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله: «وقد مرّ إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه، سوى حكاية أيّوب عنه، فلعلّها هفوة منه ورجع عنها، ولله الحمد»[4].

وقال في ترجمة «إسماعيل بن علي بن الحسين السمّان» (ت٤٤٣هـ): «وأمّا قول القائل: كان يذهب مذهبَ الحسن فمردود، قد كانت هفوة في ذلك من الحسن، وثبت أنه رجع عنها، ولله الحمد»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «... وأمّا مسألة القدر فصحّ عنه الرجوع عنها، وأنها كانت زَلْقةَ لسان».

وقال في موضع آخر[7]: «كان ثقةً في نفسه، حجة، رأساً في العلم والعمل، عظيمَ القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر، لم يَقصِدها

---

(١) انظر ما سبق (ص١٢٧ فما بعد).
(٢) هو: أحمد بن محمّد بن زياد بن بشر أبو سعيد بن الأعرابي البصري الصوفي، له كتاب في «طبقات النّساك» نقل عنه الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - في أكثر من موضع. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/٤٠٧ وما بعدها).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٨٢ - ٥٨٣).
(٤) «المصدر نفسه» (٤/٥٨٣).
(٥) «المصدر نفسه» (١٨/٥٨).
(٦) (١/٤٨٣).
(٧) «ميزان الاعتدال» (١/٥٢٧).

لذاتها، فتكلّموا فيه، فما التُفِتَ إلى كلامهم، لأنّه لما حُوقِقَ عليها تبرّأ منها».

وقد تكلّم جماعة من العلماء، في نسبة الحسن إلى القول بالقدر، منهم:

أ ـ الإمام إبراهيم بن يزيد النّخعي (ت٩٦هـ) قال: «إنّ الحسن تكلّم في القدر»(١).

ب ـ حُميد بن هلال العدوي البصري (الظّاهر أنّه بقي إلى قريب سنة عشرين ومئة) قال أبو هلال محمَّد بن سليم الرّاسبي: سمعت حُميداً وأيّوبَ، يتكلّمان، فسمعتُ حُميداً يقول لأيّوب: لَوَدِدْتُ أنّه قُسِم علينا غرم، وأنّ الحسن لم يتكلّم بالذي تكلّم به»، قال أيوب: «يعني في القدر»(٢).

ج ـ الإمام أيّوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني (ت١٣١هـ) قال: أنا نازلتُ الحسنَ في القدر غيرَ مرّة، حتى خوَّفْتُه السلطان، فقال: «لا أعود فيه بعد اليوم»(٣).

وقال: «لا أعلم أحداً يستطيع أن يَعِيبَ الحسنَ إلاّ به»(٤).

د ـ يونس بن عُبيد البصريّ (ت١٣٩هـ) قال: «رحم الله الحسن، ما استخفّه شيء ما استخفّه القدر»(٥).

وقد أفصحتْ بعضُ الرّوايات عن سبب اتّهام بعض العلماء له بالقدر، وجُمْلة تلك الأسباب تعود إلى ثلاثة أمور:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٠).

(٢) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ١٦٧).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «أخبار القضاة» (٢/ ١٣).

الأول: ما يقع في كلامه مما يُوهم القول بالقدر:

قال أبو معاوية محمَّد بن خازم الضرير: حدّثنا هشام بن عروة، وسألتُه عن الذي ذُكِر من أمرِ الحسن في القدر؟ فقال: «كذبوا، إنما تغفَّلوا الشيخ بكلمة فقالوا عليها»[1].

ولعلّ هذه الكلمة هي ما ذكره علي بن الأبّار في «تاريخه»[2] قال: ثنا مؤمَّل بن إهاب، ثنا عبد الرّزاق، عن مَعْمر، عن قتادة، عن الحسن، قال: «الخير بقدرٍ، والشرّ ليس بقدرٍ».

قال الحافظ الذّهبي: «هذه هي الكلمة التي قالها الحسن، ثمَّ أفاق على نفسه، ورجع عنها، وتاب وأناب»[3].

وقال أيضاً ـ كما تقدّم[4] ـ: «. . . وقد بدت منه هفوة في القدر، لم يَقْصِدْها لذاتها، فتكلّموا فيه، فما التُفِتَ إلى كلامهم، لأنّه لمآ حُوقِق عليها تبرّأ منها».

ووصفها الذّهبيّ بأنها «زَلْقَة لسانٍ»[5].

الثاني: انتحال أهل القدر له، ونسبتُهم إليه ما لا يقول به:

روى محمَّد بن الفضل السدوسيّ أبو النّعمان، حدّثنا حمّاد بن زيد، عن أيّوب (السَّخْتِياني) قال: «كذب على الحسن ضربان من الناس: قومٌ القدرُ رأيُهم فيُنَحِّلُونه الحسنَ ليُنَفِّقُوه في النّاس، وقومٌ في صدورهم شنآن من بُغْض الحسن فيقولون: أليس يقول كذا؟ أليس يقول كذا؟»[6].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٤٣).

(٢) نقله عنه الذّهبيّ في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٣)، و «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١١٠هـ ص ٦٢).

(٣) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١١٠هـ ص ٦٢).

(٤) انظر ما سبق (ص٣٤٥).

(٥) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٣).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٤).

وروى عبد الرّحمن بن أبي الرجال، عن عمر مولى غُفْرة، قال: كان أهلُ القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن وكان قولُه مخالفاً لهم...»[1].

الثالث: إتيانهم إليه بقول مجمل، فيجيبهم بما يُوهم موافقته لهم:

ويدلّ على ذلك ما رواه سعيد بن أسد، ثنا ضمرة، عن رجل عن ابن عون، عن ابن سيرين، قال: قيل له في الحسن وما كان يَنْحَل إليه أهلُ القدر، فقال: «كانوا يأتون الشيخ بكلام مجمل لو فسّروه له لساءهم»[2].

وقد نفى جماعةٌ من الأئمّة عن الحسن ـ رحمه الله ـ القولَ بالقدر، فمن هؤلاء:

أ ـ أيّوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني، روى عنه حمّاد بن زيد أنّه قال: «أدركت الحسن ـ والله ـ ما يقوله»[3]، يعني: القدر.

وقد تقدّم قوله: «كذب على الحسن ضربان من الناس...»[4].

وأمّا ما جاء عنه من قوله: «أنا نازلت الحسن في القدر غيرَ مرّة...»[5]، فيُمْكن حملُه على ما يتفوّه به الحسن أحياناً مما يُوهم القولَ بالقدر، لا أنّه يعتقد القدر، جمعاً بين الرّوايات. والله أعلم.

ب ـ هشام بن عروة ـ رحمه الله، وقد تقدّم[6].

ج ـ الإمام عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي، وقد تقدّم قولُه: «لم يبلغنا أنّ أحداً من التّابعين تكلّم في القدر إلاّ هذين الرّجلين: الحسن

---

(١) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ١٧٥).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٧)، وفي سند هذه الرواية رجل مبهم، لكن تتأيّد بالرّوايات السابقة.

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٤).

(٤) انظر (ص٣٤٧).

(٥) انظر (ص٣٤٦).

(٦) انظر (ص٣٤٧).

ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطلٌ»[1].

د ـ عمر بن عبدالله مولى غُفْرة وقد تقدّم قولُه: «كان أهلُ القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن، وكان قولُه مخالفاً لهم....» وستأتي الرواية بتمامها.

هـ ـ عبدالله بن عون البصري، روى حماد بن زيد عن ابن عون قال: قال لي رجاء بن حَيْوة: «ما هذا الذي بلغنا عن الحسن في القدر؟» قال: قلت: «إنّهم يَكْذِبون على الحسن كثيراً، إنّهم يَكْذِبون على الحسن كثيراً»، قال حماد: «رحم الله ابن عون، لقد تخَلّص»[2].

وجاءت رواياتٌ كثيرةٌ جدّاً عن الحسن ـ رحمه الله ـ تفيد إثباته للقدر خيره وشرّه، وهذه جملة منها:

أ ـ ما رواه أحمد بن محمَّد بن الوليد الأزرقي قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن أبي الرّجال، عن عمر مولى غُفْرة، قال: «كان أهلُ القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن، وكان قولُه مخالفاً لهم، كان يقول: «يا ابن آدم لا تُرْضِ أحداً بسَخَط الله، ولا تُطيعَنَّ أحداً في معصية الله، ولا تَحْمَدَنَّ أحداً على فضل الله، ولا تَلُومَنَّ أحداً فيما لم يُؤْتِك الله، إنّ الله خلق الخلْق والخلائق فمَضَوْا على ما خلقهم عليه، فمن كان يظنّ أنّه مُزداد بحرصه في رزقه فليَزْدَدْ بحرصه في عُمُره، أو يُغَيِّر لونه، أو يزيد في أركانه، أو بَنانه»[3].

ب ـ وروى حماد بن سلمة عن حميد الطويل قال: قدم الحسن مكّة، فكلّمني فقهاء أهل مكّة أنْ أكلّمه، فجلس لهم يوماً فكلّمته، فقال: نعم، فاجتمعوا، وهو على سرير، فخطب يومئذ، فوالله ما رأيتُه قبل ذلك اليوم، ولا بعد ذلك اليوم ما بلغ منه يومئذ، فسألوه عن صحيفة طويلة من هنا إلى

---

(١) انظر (ص٣٤٤).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٤٣).
(٣) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ١٧٥).

ثم.....قال له رجل: يا أبا سعيد، من خلق الشّيطان؟ قال: سُبْحان الله! وهل من خالقٍ غير الله خلق الشّيطان؟ قال: ما لهم، ـ قاتلهم الله ـ كيف يَكْذِبون على هذا الشّيخ»[1].

ج ـ وروى صالح بن رُستم أبو عامر الخزّار عن الحسن قال: من كَفَر بالقدر فقد كفر بالإسلام، إنّ الله قدّر قدراً، إنّ الله خلق الخلق بقدر، وقَسَم الآجال بقدر، وقَسَمَ الأرزاق بقدرٍ وقَسَم العافية بقَدَر، وأمَرَ وَنَهى»[2].

د ـ وروى رجاء عن ابن عون عن الخسن قال: «من كذَّب بالقدر فقد كفر»[3].

هـ ـ وروى حماد بن زيد، عن خالد الحذّاء قال: غبْتُ غيبة لي، فقدِمت، فأخبروني أنّ الحسن تكلّم في القدر، فأتيتُه فقلت: يا أبا سعيد: آدم خُلِق للجنّة أمْ للأرض؟ قال: فقال: «يا أبا منازل، ما كان هذا من مسائلك»، قال قلت: «إنّي أحببت أنْ أَعلم»، قال: «لا بل للأرض»، قلت: «أرأيتَ لو اعتصم فلمْ يأكلِ الشجرة؟»، قال: «قال لم يكن ليعتصم فلا يأكلَ من الشجرة، إنّما خُلِق للأرض، أرأيت قولَ الله عزّ وجل: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾[4]، قال: «الشّياطين لم يكونوا يَفْتُنون بضلالتهم، إلاّ من أوجب الله له أنْ يَصْلَى الجحيم»[5].

و ـ وقد روى سليمان بن حرب، حدّثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، أنّ رجلاً من أهل الكوفة كان يَقْدُم البصرة، فكان لا يأتي الحسن من أجل القدر، فلقيه يوماً في الطريق، فسأله، فقال: يا أبا سعيد: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٤).

(٤) [سورة الصافات: ١٦٢ ـ ١٦٣].

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨ ـ ٣٩).

مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[1]؟ فقال: «نعم، أهل رحمته لا يختلفون»، قال فقوله: ﴿ولذلك خلقهم﴾؟ قال: «خلق هؤلاء للجنّة، وهؤلاء للنّار»، قال: فقال الرجل: «لا أسأل عن الحسن بعد اليوم»[2].

والخلاصة من هذا: أنّ نسبة القدر إلى الحسن غير صحيحة، وإنّما جاء ذلك نتيجة كلماتٍ أطلقها فأُخِذَتْ عنه على غير مراده، ولعلّ ذلك هو الهفوة التي يشير إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، وتاب منها، ولذلك قال: «قد مرّ إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه، سوى حكاية أيّوب عنه، فلعلّها هفوة منه، ورجع عنها، ولله الحمد»[3].

وقد عقد في «تاريخ الإسلام»[4] فصلاً بعنوان: «ذكر غلط من نسبه إلى القدر»، فحكم على نسبة الحسن إلى القدر بأنّه غلط ليس بصحيح عنه، والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «ثَوْر بن يزيد الكِلاعيّ الحمصيّ» (ت١٥٠هـ) قد اتهمه بالقدر عدد من الأئمّة منهم:

أ ـ الإمام الأوزاعي عبد الرحمٰن بن عمرو: قال الربيع بن نافع أبو توبة: حدّثنا أصحابنا قالوا: لقي ثورٌ الأوزاعي، فمدّ إليْه ثورٌ يدَه، فأبى الأوزاعيُّ أنْ يمدّ يدَه إليه، وقال: يا ثَوْر، إنّه لو كانت الدّنيا كانت المقاربة، ولكنّه الدّين، يقول: لأنّه كان قدريّاً»[5].

ب ـ قال الحسن بن علي: سمعت يزيد بن هارون يقول: «كان ثوْر بن يزيد قدريّاً»[6].

---

(١) [سورة هود: ١١٨ ـ ١١٩].

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٣).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١١٠هـ ص٥٩).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٧٩)، وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٦).

(٦) «الضعفاء» (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

ج ـ وقال ابن سعد: «وكان ثقةً في الحديث، ويقال: إنّه كان قدريّاً»[1].

د ـ قال الإمام أحمد بن حنبل: «وليس به بأس، وكان يرى القدر، كان من أهل حمص، أخرجوه فنَفَوه منها، لأنّه كان يرى القدر»[2].

هـ ـ وقال عثمان بن سعيد الدّارمي: قلت لدحيم (عبد الرحمٰن بن إبراهيم العثماني مولاهم الدّمشقيّ): فثوْر بن يزيد؟ قال: «ثقة، وما رأيتُ أحداً يشكُّ أنّه قدري، وهو صحيح الحديث، حمصي»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ في بداية ترجمته: «كان من أوعية العلم لولا بدعته»[4].

وقال في نهايتها بعد إيراده كلام الأئمة فيه ـ: «كان ثور عابداً ورِعاً، والظّاهر أنّه رجع؛ فقد روى أبو زرعة عن منبه بن عثمان: أنّ رجلاً قال لثَوْر: يا قدري، قال: لإنْ كنتُ كما قلتَ إنّي لَرجلُ سَوْء، وإنْ كنتُ على خلاف ما قلتَ إنَّك لَفي حِلٍّ»[5].

والخلاصة: أنّ ثوْر بن يزيد قد ثبت من كلام الأئمّة نسبتُه إلى القول بالقدر، إلاّ أنّ ظاهر رواية أبي زرعة الدمشقيّ يفيد أنه لم يكن قدرياً أصلاً، وإنما نسب ذلك إليه، وهو يبريء نفسه. والله أعلم.

٤ ـ وما جاء في ترجمة «سفيان بن سعيد بن مسروق الثّوري الكوفيّ» (ت١٦١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «قد كان سفيان رأساً في الزهد، والتّأله، والخوف، رأساً في الحفظ، رأساً في معرفة الآثار، رأساً في الفقه،

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٦٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٣٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٢)، ولم يرد هذا القول في النسخة المطبوعة من «تاريخ الدارمي».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٥)، وانظر ما نقله عن أبي زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

لا يخاف في الله لومة لائِم، من أئمّة الدّين، واغْتُفر له غير مسألة اجتهد فيها، وفيه تشيّع يسير، كان يُثَلِّث بعلي، وهو على مذهب بلده أيضاً في النّبيذ، ويقال: رجع عن كلّ ذلك...»[1].

وما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ في هذا النصّ من ترك سفيان التشيّع، قد جزم به في موضع آخر[2] عن زيد بن الحباب قال: «خرج سفيان إلى أيوب وابن عون، فتركَ التشيّع».

وكذلك قد ثبت أنّه تَرَكَ النّبيذ، ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

أ ـ قال الإمام مالك رحمه الله ـ وذكر سفيان ـ «أمّا إنّه فقد فارقني على أن لا يشرب النبيذ»[3].

ب ـ وروى الحسين بن الحسن، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: «كان سفيان يرخِّص في شرب النّبيذ، وأشهد له لقد رأيته لا يأخذه، وَوُصِف له دواء، فقيل له: نعمل لك نبيذاً، قال: لا، ائتوني بعسل»[4].

ولذلك كان إذا سُئل عن النّبيذ يقول: «كُلْ ثمراً واشرب ماءً، يَصِر في بطنك نبيذاً»[5].

فكأنّه يقول: لا حاجة لك إلى هذا النّبيذ المختلف فيه، وإن كان ولابدّ، فكُلْ ثمراً، ثمّ اشرب ماءً، يَصِرْ ذلك في بطنك النّبيذ الذي أنت تريده. والله أعلم.

٥ ـ وقال في ترجمة «بِشْر بن السَّريّ أبي عَمْرو الأُمويّ البصريّ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٢٥٣). وما أدري لماذا مَرّضه الذّهبيّ في النقل السّابق، ولم أقف على إسناده لأعلم درجته، ويلاحَظ أنّه مَرّض تركَه النبيذ أيضاً مع ثبوت ذلك، ولعل هذه تكون قرينةً، تدلّ على عدم إرادة التّضعيف في صنيعه هذا. والله أعلم.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٩٤، ٢/ ٣٥١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٢ ـ ٧٢٣).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٥٧).

(توفي سنة خمس أو ست وتسعين ومئة) قال العُقَيْلي: حدّثنا أحمد بن علي الأبّار، قال: حدّثنا عوّام، قال: قال الحميدي: «كان بِشْر بن السَّري جهمياً، لا يحلّ أنْ يُكتَب عنه»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معَلّقاً ـ: «بل حديثه حجة، وصحّ أنّه رجع عن التّجهُّم»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «ثبت أنّه رجع عن ذلك».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4] «أما التّجهّم فقد رجع عنه، وحديثُه ففي الكتُب الستة».

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «قد صحّ رجوعُه عن التجهُّم».

ودليل رجوعه عن ذلك، ما أخرجه ابن عدي ـ رحمه الله ـ بسنده عن أبي طالب أحمد بن حميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «كان بِشْر بن السَّري رجلاً من أهل البصرة، ثمَّ صار بمكّة، سمع من سفيان نحو ألف، وسمعنا منه، ثمَّ ذكر حديث «ناضرة إلى ربها ناظرة»، فقال: «ما أدري ما هذا؟ أيْشٍ هذا؟» فوثب به الحميدي وأهل مكة، وأسمعوه كلاماً شديداً، فاعتذر بعد، فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه بعد، فلمّا قدمت مكّة المرّة الثّانية، كان يجيء إلينا فلا يُكْتَب عنه، فجعل يتلطّف فلا يُكتب عنه»[6].

قال عبّاس الدّوري عن يحيى: «رأيته مستقبلَ الكعبة، يدعو على قومٍ يرمونه برأي جهم، ويقول: معاذ الله أنْ أكون جهمياً»[7].

---

(١) «الضعفاء» (١/ ١٤٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٣٣).
(٣) (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).
(٤) (١/ ٣١٨).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٢٢).
(٦) «الكامل» (٢/ ١٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/ ١٢٤).
(٧) «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٩).

وهذا صريح في بيان سبب اتّهامه برأي جهم، وأنّه ندم على ذلك، وآب عنه، لكنّ الحميديّ لم يَقبَل عذره، واستمرّ في الكلام فيه، وتركِ حديثه، بخلاف غيره من الأئمّة فقد وثّقوه، ورووا عنه، كابن سعد[1]، والإمام أحمد[2]، ويحيى بن معين[3]، وغيرهم.

وقال البرقاني عن الدّارقطني «ثقة مكّيّ»[4]، وقال في موضع آخر: «وجدوا عليه في أمر المذهب، فحلف، واعتذر إلى الحميدي في ذلك، وهو في الحديث صدوق»[5].

وقال الحافظ ابن حجر: «كان واعظاً ثقة، متقناً، طعن فيه برأي جهم، ثمَّ اعتذر، وتاب»[6].

وقال العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على الحكاية السابقة: «لم ينصفوه، فلّعله إنما كان سمع ما صحّ عن مجاهد من تفسيره «ناظرة» في الآية بقوله: «تنتظر الثواب»، فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيرا للآية، لا من جهة إنكار الرؤية، . . . فإن كان بشراً استنكر الرؤية، فقد كان في حقهم أن يبينوا له النصوص في إثباتها، فإذا أقر تبين أنه كان معذورا فيما فرط منه، وإن أصر هجروه عن بينة. على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره، والاحتجاج بروايته»[7].

٦ ـ وفي ترجمة «أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني» (ت٤٧٨هـ) قال المازري في «شرح البرهان» في قوله: «إن الله يعلم الكليات

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥١). ولم يرد ذلك في النسخة المطبوعة من «الطبقات» (٥/ ٥٠٠).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٤٠ و ٣/ ١٣١، ٣٠٥).

(٣) «تاريخ الدارمي» (ص ٨٠).

(٤) «سؤالات البرقاني» (ص١٨).

(٥) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥١).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص١٢٣).

(٧) «التنكيل» (١/ ٢١٣).

لا الجزئيات»: «ودِدْت لو محوتها بدَمي».

وقيل: لم يقل بهذه المسألة تصريحاً، بل أُلزم بها لأنّه قال بمسألة الاسترسال فيما ليس بمتناهٍ من نعيم أهل الجنّة، فالله أعلم»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ «هذه هفوة اعتزال هُجر أبو المعالي عليها، وحَلَف أبو القاسم القشيري لا يكلّمه، ونُفِيَ بسببها، فجاور وتعبّد، وتاب ـ ولله الحمد ـ منها، كما أنّه في الآخِرِ رجّح مذهب السّلف في الصّفات وأقرّه»[2].

---

(١) انظر «المنتظم» (١٦/ ٢٤٦)، و «طبقات الشافعية» (٥/ ١٨٨)، وقد عَقَد فصلاً خاصّاً لمسألة الاسترسال بعنوان «شرح مسألة الاسترسال التي وقعت في كتاب البرهان» (٥/ ١٩٢)، وقد تحامل على الحافظ الذّهبيّ حول هذه القضيّة، انظر الفصل الذي عَقَدَه قبل ذلك بعنوان (ذكر ما وقع من التخبيط في كلام شيخنا الذّهبيّ، والتّحامل على هذا الإمام. . .) (٥/ ١٨٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٢)، وانظر ما نقله عنه من «الرسالة النظامية» في «المصدر نفسه» (١٨/ ٤٧٣)، وانظر «المنتظم» (١٦/ ٢٤٥).

ومن أمثلة ما تقدم:

- ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٩٠هـ ص٨٠) ترجمة «شبث بن ربعي التميمي» قال: «وكان من كبار الحروريّة، ثمّ تاب وأناب».

وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦١): «... لكنّه فارق الخوارج وتاب وأناب».

- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص ١٢٤) ترجمة «حَريز بن عثمان بن جبر الحمصي» (ت١٦٣هـ) نقل فيه قول يحيى بن صالح: أنّ حَريز بن عثمان لم أكتب عنه، صلّيت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليّاً سبعين كل يوم» قال الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ : «صحّ عنه أنه ترك ذلك».

ثمّ نقل رواية الدّوري عن ابن معين (٢/ ١٠٦) أنّه قال: سمعت عليّ بن عيّاش يقول: سمعت حَريز بن عثمان الرّحبي يقول لرجل: ويحك أما تتّقي الله تزعم أنّي شتمت عليّاً، والله ما شتمت عليّاً قط» وهذه الرواية تفيد أنه لم يحصل منه من نسب إليه من الشتم، حتى يقال: ترك. والله أعلم.

- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص ٢١٥) ترجمة «عبدالله بن فرّوخ الفارسي»: «وكان يرى الخروج والسّيف، فلما وصل إلى مصر رجع عن هذا الرأي».

ثانياً: من يرجى توبته من بدعته:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «حسّان بن عطيّة المحاربيّ مولاهم الدمشقيّ» (توفي في حدود ثلاثين ومئة) قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان حسّان بن عطيّة قدريّاً»[١].

قال الحافظ الذّهبي: «لعلّه رجع وتاب»[٢].

ولعلّ الحافظ الذّهبي اعتمد في هذا، على ما رواه أبو نُعيم بسنده، عن محمّد بن كثير الأوزاعي، قال: قال حسّان بن عطية لغيلان القدري: «أَمَا والله لئن كُنتَ أُعْطِيتَ لساناً لم نُعْطَه، إنّا لنعرف باطلَ ما تأتي به»[٣].

لكن في سنده أحمد بن إسحاق شيخ أبي نعيم، لم أقف على ترجمته.

ورواه أيضاً من وجه آخر، وفيه إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي؛ قال فيه الذهبي نفسه: «شيخٌ للطّبراني غير معتمد»[٤].

وممن رَمَى حسَّان بن عطيَّة بالقدر:

أ ـ يونس بن سيف الكلاعي الحمصي (ت ١٢٠هـ) قال ضمرة بن ربيعة، عن رجاء بن أبي سلمة: سمعت يونس بن سيف يقول: «ما بقي من القدريَّة إلا اثْنان، أحدهما حسّان بن عطيّة»[٥].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٤/ ٣٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٦٨).

(٣) «حلية الأولياء» (٦/ ٧٢).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٣).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٨٩)، وتحرّف فيه (سيف) إلى (سفيان)، انظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٨).

ب ـ سعيد بن عبد العزيز التّنوخي الدّمشقي (ت ١٦٧هـ): وروى يعقوب بن سفيان الفسوي عن العبّاس بن الوليد بن صبح السلمي: قلت لمروان بن محمّد: لا أرى سعيد بن عبد العزيز روى عن عُمير بن هانئ شيئا، ولا عن حسّان بن عطيّة، فقال: كان عُمير بن هانئ وحسّان بن عطيّة أبغضَ إلى سعيد من النّار، قلت: لِم؟... قال: وأمّا حسّان بن عطيّة فكان سعيد يقول: هو قدري، قال مروان: فبلغ الأوزاعيّ كلام سعيد في حسّان بن عطيّة، فقال الأوزاعي: «ما غرّ سعيد بن عبد العزيز بالله؟! ما أدركت أحداً أشدَّ اجتهاداً ولا أعملَ منه»[١].

ج ـ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) ذكره فيمن رمي بالقدر[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ في «المغني»[٣]: «تابعي ثقة، لكنّه اتُّهم بالقدر».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «من الثقات التّابعين ومشاهيرهم، قد اتُّهم بالقدر فيما قيل». ثمّ ذكر ممن نسب ذلك إليه يحيى بن معين، وسعيد بن عبد العزيز.

قال الحافظ ابن حجر: «وتكلّم فيه سعيد بن عبد العزيز من أجل القول بالقدر، وأنكر ذلك الأوزاعي»[٥].

والخلاصة: أنّ الأليق بحال حسّان قولُ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «لعلّه تاب ورجع» فالعبرة في حاله بمآله. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن أبي نَجِيح يسار المكّيّ الثقفيّ مولاهم»

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٩٣)، وحصل فيه سقط استدركته من «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٢) انظر «الشجرة في أحوال الرجال» (ص ٣٢٣).

(٣) (١/٢٣٣).

(٤) (١/٤٧٩).

(٥) «هدي الساري» (ص ٣٩٦).

(ت١٣١هـ أو بعدها): قال يحيى بن سعيد القطان: «كان ابن أبي نَجِيح من رؤوس الدعاة»[1].

وقال علي بن المديني: وسمعتُ يحيى قال: أخبرني مؤمَّل عن صفوان، قال: قال لي ابن أبي نَجِيح: أدعوك إلى رأي الحسن، قال علي: فسألت أنا مؤمَّلا بعدُ عن هذه القصّة، فحدثني مؤمَّل، قال: سمعت الحسن بن وهب وهو الجمحي، قال: «كان الذي بيني وبين ابن أبي نجيح خاصّ[2]، قال: فانطلق بأهله إلى بئر ميمون، وأرسل إليّ أن ائتني، فأتيته عشيةً فبِتُّ عنده، . . . فلمّا أصبحنا دعا بغداء، فتغدَّينا، ثمَّ ذكر ما بيني وبينه من الإخاء والحقّ، فقال لي: «أدعوك إلى رأي الحسن»، وفتح لي أشياء من القدر، قال: فقمت من عنده، فما كلّمته بكلمة حتى لقي الله. . . .».

قال مؤمَّل: فحدّثتُ به سفيان بن عيينة، فقال: «ما كنت أراه بلغ هذا كلّه»[3].

قال يحيى القطان: قال أيوب: «وأيَّ رجلٍ أفسدوا ـ يعني ـ ابن أبي نَجِيح»[4].

وقال ابن سعد: «كان ثقةً كثيرَ الحديث، ويذكرون أنّه كان يقول القدر»[5].

وقال عليّ بن المديني: «أمّا الحديث فهو فيه ثقة، وأمّا الرّأي فكان قدريا، معتزليّاً»[6].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٣١٧).

(٢) كذا في الأصل المطبوع، وصوابه «خاصاً».

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٣١٧ ـ ٣١٨).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/٣١٨).

(٥) «الطبقات» (٥/٤٨٣).

(٦) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص٩٦ ـ ٩٧).

وقال أيضاً: «وكان يرى الاعتزال»[1].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «ابن أبي نَجِيح كان يرى القدر، أفسدوه بآخِرِه، كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده، وكان قدرياً، وأبو معاوية مرجئي»[2].

وقال أيضاً: «أصحاب ابن أبي نجيح قدريّة كلّهم، ولم يكونوا أصحابَ كلامٍ»[3].

وقال الإمام البُخاري: «كان يُتَّهم بالقدر والاعتزال»[4].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ بعد إيراده لبعض هذه الأقوال ـ: «قد قفز القنطرة، واحتجّ به أرباب الصّحاح، ولعلّه رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعة من الثّقات وأخطؤوا، نسأل الله العفو»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمي بالقدر[7]، هو وزكريا بن إسحاق، وشِبْل بن عبّاد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان» ثمّ قال: «في هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر، أو لعلّهم تابوا».

٣ ـ وفي ترجمة «سعيد بن أبي عَروبة مِهْران اليَشْكُريّ مولاهم البصريّ» روى أبو طالب عن الإمام أحمد قال: «وكان هشام الدستوائي، وقتادة، وسعيد يقولون بالقدر، ويكتمونه، من أصحاب الحسن»[8].

---

(١) «الضعفاء» (٢/ ٣١٧).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٣٨).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٥٤).
(٤) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣١٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٢٦).
(٦) (٢/ ٥١٥).
(٧) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص ٣١٧).
(٨) «الكامل» (٣/ ٣٩٥).

واقتصر الحافظ الذّهبيّ في نقل هذه الرواية على قتادة وسعيد، ثمّ علّق عليها بقوله: «لعلّهما تابا ورجعا عنه، كما تاب شيخُهما»[1].

أمّا عن الحسن فقد تقدّم تفصيلُ الحديث عنه، وأنّ القدر ليس اعتقاداً له، وإنما تُوُهِّمَ ذلك منه لأمور سبق ذكرُها[2].

وروى يعقوب بن سفيان الفَسَويّ عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى يقول: «لم أحمل عن سعيد من رأي قتادة شيئاً»[3].

وهذا يؤكّد ما صرّح به الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من أنّ سعيداً ومن ذكر معه يكتمون القدر، ولا يدعون إليه. والله أعلم.

المطلب السابع: قد يرمى الرَّاوي ببدعة فيروي ما يدلّ على خفة بدعته:

من ضوابط مسألة الابتداع التي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وسار عليها في بعض التراجم النّظر في مرويّات الرَّاوي الذي رُمِي بنوع من البدعة، فقد يروي ما يدلّ على عدم غُلُوِّه في تلك البدعة، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما أسنده الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عُبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العَبْسيّ» (ت٢١٣هـ) عن محمَّد بن سليمان الواسطي، حدّثنا عُبيد الله بن موسى، حدّثنا مالك بن مغول، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه قال: قال عليّ ـ رضي الله عنه ـ: خيرنا بعد نبيّنا أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ»[4].

قال الذّهبي: «ورواية عُبَيد الله، مثل هذا دالٌّ على تقديمه للشّيخين، ولكنّه كان ينال من خصوم علي»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٤).
(٢) انظر ما تقدم (ص ٣٤٥ ـ ٣٥١).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٤).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٦).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

ويؤيّد هذا ما رواه عنه يعقوب بن سفيان الفَسَوي في عدّة مواضعَ من «تاريخه»، منها:

أ ـ قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى قال: حدّثنا سُلَيم مولى الشّعبي، عن الشّعبيّ قال: قيل للنّبي ﷺ: استخلِفْ علينا، قال: «إنّي لا أستخلفُ عليكم إلاّ الله، ولكن لِيُصلِّ بكم أبو بكر»[١].

ب ـ وقال حدّثنا عُبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أرقم بن شُرحبيل قال: سافرت مع ابن عبّاس من المدينة إلى الشّام، فسألته رسول الله ﷺ؟[٢] فقال: «إنّ رسول الله ﷺ لمّا مرض مرضه الذي مات فيه كنّا في بيت عائشة، فقال: «فلْيُصَلِّ للناس أبو بكر، فقالت عائشة: «يا رسول الله إنّ أبا بكر رجل حَصِر[٣]»، فقال: «ابعثوا إلى عمر»، فقال: «ما كنت لأتقدّم وأبو بكر حيّ»، فقدم أبو بكر وصلّى بالنّاس»[٤].

ج ـ وقال حدّثنا عُبيد الله بن موسى، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشّعبي: أنّ عليّاً قال: «ما كنّا نُبعد أنّ السّكينة تنطق على لسان عمر»[٥].

د ـ وقال: حدّثنا عُبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن الأعمش، عن شقيق قال: قال عبد الله: «والله لو أنّ علم عمر وُضع في كفّة ميزان، وجُعِل علمُ أحياء أهل الأرض في الكفّة الأخرى، لترجّح علمُ عمر، مُذْ ذهب ـ يعني يوم ذهب ـ بتسعة أعشار العلم»[٦].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٥٠).

(٢) أشار محقّق كتاب «المعرفة والتاريخ» إلى أنّ العبارة هكذا وردت في الأصل، وينبغي أنْ يكون: قد سأله عن مرض رسول الله ﷺ. وفي حاشية الأصل مكتوب «كذا في الأصل».

(٣) حَصِر في القراءة: أي غير قادر عليها، انظر «لسان العرب» (٤/ ١٩٤) مادة (حصر).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٥١).

(٥) «المصدر نفسه» (١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

(٦) «المصدر نفسه» (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

هـ ـ وقال حدّثنا عُبيد الله بن موسى، وسليمان بن حرب، قالا: حدّثنا أبو هلال عن رجل، أظنُّه نجيح، عن أنس بن مالك، قال: رحم الله أبا بكر وعمر، وأمرُهُما سنّة»[١].

ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ كماتقدّم ـ: «وقد كان أبو نُعيم وعُبيد الله، معظِّمَيْن لأبي بكر وعمر، وإنما ينالان من معاوية، وذويه، ـ رضي الله عن جميع الصّحابة ـ»[٢].

٢ ـ ما أسنده الذّهبيّ أيضاً في ترجمة «أحمد بن محمَّد بن سعيد المعروف بابن عُقْدة» (ت٣٣٢هـ)، عن أبي الحسين أحمد بن محمَّد بن أحمد بن حمّاد الواعظ، حدّثنا أبو العباس ابن عُقْدة إملاء، في صفر سنة ثلاثين وثلاث مئة، حدّثنا عبدالله بن الحسين بن الحسن بن الأشقر، قال: سمعت عثّام بن عليّ العامري قال: سمعت سفيان وهو يقول: «لا يجتمع حبّ عليّ وعثمان إلاّ في قلوب نُبلاء الرّجال»[٣].

ثمَّ قال الذّهبيّ ـ عَقيبه ـ: «قد رُمِي ابنُ عُقْدة بالتشيّع، ولكن روايته لهذا ونحوه يدلّ على عدم غُلُوِّه في تشيّعه، ومن بلغ في الحفظ والآثار مَبْلغَ ابن عُقْدة، ثمَّ يكون في قلبه غلٌّ للسّابقين الأوّلين، فهو مُعَانِد، أو زنديق. والله أعلم»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «ما يُمْلي ابنُ عُقْدة مثلَ هذا إلاّ وأمرُه في التّشيّع متوسِّط».

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[٦]: «ما يُمْلي ابن عُقْدة مثل هذا إلاّ وهو

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٨٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٣٢).

(٣) «المصدر نفسه» (١٥/ ٣٤٣)، وانظر «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥).

(٤) «المصدر نفسه» (١٥/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٣١ ـ ٣٤٠هـ ص ٦٨).

(٦) (٣/ ٨٤٠).

غير غالٍ في التشيّع، ولكنّ الكوفة تَغْلي بالتشيّع وتفور، والسنّي فيها طُرْفة».

ومثلُ هذا ما أسنده الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ عنه أنّه قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى الطّلْحِي، حدّثنا محمّد بن الحسن، حدّثنا شريك، عن أبي الوليد عن الشّعبي، عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ ـ وأنا عنده، وأقبل أبو بكر وعمر: «يا عليّ هذان سيّدا كهولِ أهل الجنّة من الأوّلين والآخِرين إلاّ النّبيّين والمرسلين»(١).

المطلب الثامن: بعض الأئمة قد يتشدّدون فيمن له هفوة تخالف السنة:

من الضّوابط التي ينبغي على النّاظر في تراجم الرّجال مراعاتها، والتي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أنّ بعض الأئمة قد يتشدّدون فيمن له هفوة تخالف السنّة، فيتركون حديثه والرّواية عنه، وإن كان هو في نفسه ثقةً إماماً.

ولعلّ ذلك منهم بقصد زَجْره، وتأْديبه، والتّنبيه إلى المخالفة التي وقع فيها، لكيلا يقتدي به غيرُه، ممّن يَعرِف فيه الفضلَ والعلْم، لأنّ «من أظهر

---

(١) «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥).

● وقريب مما تقدم ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٦٣) نقل الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول محمد بن فضيل بن غزوان، عن سالم بن أبي حفصة: سألت أبا جعفر، وابنه جعفر الصادق، عن أبي بكر وعمر؟ فقالا: يا سالم تولهما، وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى». فقال الذّهبي: «هذه حكاية مليحة، لأن راوييها سالم وابن فضيل، من أعيان الشيعة، لكن شيعة زماننا عثّرهم الله ينالون من الشيخين، يحملون هذا القول من الباقر والصادق ـ رحمهما الله ـ على التقيّة».

وقال في (حوادث ووفيات سنة١٥٠هـ ص ٩١): «هذا إسناد صحيح، وسالم وابن فضيل شيعيّان».

● وفي (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص٢٧٢) في ترجمة «موسى بن أبي كثير الصباح» قال البخاري وأبو زرعة: «كان يرى القدر». فقال الذّهبيّ ـ في التعليق على قولهما ـ : «كذا قالا، وقد روى ابن عيينة، عن مسعر، سمع أبا الصباح يقول: «الكلام في القدر أبو جاد الزندقة».

بدعته وجب الإنكارُ عليه، بخلاف من أخفاها، وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يُهْجَر، حتّى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هَجْره أنْ لا يؤخذ عنه العلم، ولا يُستشهد»[(١)]، لكنّ ليس ذلك التشدّد في حقّه مُزَحْزِحاً له عن رتبة العدالة والثّقة التي يعرف بها، بل لكل من الأمرين جهتُه، فلا يتأثّر صدقُه وعلمُه بذلك التشدّد.

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا الضّابط في تراجم عدّة من كتابه «سير أعلام النبلاء»، فمن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مكحول الشّامي أبي عبد الله» (ت١١٣هـ) حكى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول أبي عبيد مولى سليمان: «ما سمعت رجاء يلعن أحداً إلاّ الرّجلين يزيد بن المهلَّب، ومكحولاً»[(٢)].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عَقيبه ـ: «أظنّه لأجْل القدر»[(٣)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٤)]: «لعنه لكلامه في القدر».

وقد تقدّم تفصيل الحديث عن هذا، وأنه سبب غير كافٍ للطعْن في عدالة هذا الإمام الثّقة، بل الشّواهد تدلُّ على رجوعه ـ إن صحّ ذلك عنه ـ، أو عدم اعتقاده لبدعة القدر أصلاً، كما سلف بيانُ ذلك[(٥)].

٢ ـ وفي ترجمة «سعيد بن سليمان الضبِّي الواسطي البزّار المعروف بسَعْدُويه» (ت٢٢٥هـ) قال فيه ابن سعد: «وكان ثقةً كثيرَ الحديث»[(٦)]، وقال أبو حاتم: «ثقة مأمون، ولعلّه أوثقُ من عفّان إن ـ شاء الله ـ»[(٧)].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٦٣).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص ٤٨١).

(٥) انظر ما سبق في (ص١٢٧ وما بعدها).

(٦) الطبقات (٧/ ٣٤٠).

(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦).

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وأما أحمد بن حنبل فكان يَغُضُّ منه، ولا يرى الكتابة عنه، لكونه أجاب في المحنة تقيَّة، ويقولُ[1]: «صاحبُ تصحيف ما شئت»[2].

يشير الحافظ الذّهبيّ بذلك إلى ما رواه العقيلي بسنده عن أحمد بن محمَّد قال: سمعت أبا عبدالله يُسْأل عن سعيد بن سليمان، ترى الكتابة عنه؟ فقال: «اعفِنِي عن المسألة عن هؤلاء»، وذلك في حياة سعيد، وذلك بعد المحنة»[3].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله: «وكان سَعْدُويه من أهل السنّة، وامتُحن فأجاب في المحنة»[4].

قال الحافظ المزّي: «يعني تقيَّة»[5].

ولا ريب أنّ هذا أمر لا حرج فيه بنصّ القرآن الكريم حيث قال الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ...﴾ الآية[6].

وتشير بعضُ الرّوايات إلى أنه كان مُكْرَهاً في ذلك، وأنّ صدرَه لم ينشرخ لما أجاب إليه:

أ ـ قال محمَّد بن إسحاق السرّاج، سمعت (محمَّد بن سهل) بن عسكر يقول: «لما دُعِيَ سغدويه للمحنة، رأيتُه خرج من دار الأمير، فقال: «يا غلام قَدِّم الحمار، فإنّ مولاك كَفَرَ»[7].

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٨٢).
(٣) «الضعفاء» (٢/ ١٠٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٨٦).
(٥) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٨٧).
(٦) [سورة النحل: ١٠٦].
(٧) «تاريخ بغداد» (٩/ ٨٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٨٧).

ب ـ وقال أحمد بن عبدالله العجلي: «واسطي ثقة، قيل له ـ بعد ما انصرف من المحنة ـ: ما فعلتم؟ قال: «كفرْنا ورجعْنا»[(١)].

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الملك بن عبد العزيز أبي نَصْر التمّار» (ت٢٢٨هـ) قال ابن سعد: «وكان ثقةً فاضلاً، خَيِّراً، وَرِعاً»[(٢)]. وقال أبو حاتم: «كان ثقة، وكان يُعَدُّ من الأبدال»[(٣)].

ووثّقه أبو داود[(٤)]، والنّسائي[(٥)].

قال سعيد بن عَمرو البرْذَعي: سمعت أبا زرعة ـ وهو الرّازي ـ يقول: «كان أحمد بن حنبل، لا يَرَى الكتابةَ عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما، ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التَّمّار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتُحِن فأجاب»[(٦)].

وقال أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: «وصحّ عندي أنّه لم يحضر أبا نصر التمّار حين مات ـ يعني أحمد بن حنبل ـ فحسِبْتُ أنّ ذاك لما كان أجاب في المحنة»[(٧)].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلقاً ـ: «أجاب تَقِيَّة، وخوفاً من النّكال، وهو ثقة بحاله، ولله الحمد»[(٨)].

---

(١) «الثقات» (١/ ٤٠٠).
(٢) «الطبقات» (٧/ ٣٤٠).
(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٨).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٥٦).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق) انظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٦) «سؤالات البرذعي» (ص٥٤٧).
(٧) «العلل ومعرفة الرجال ـ رواية المروذي وغيره» (ص١٧٤ ـ ١٧٥).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٦).

وقال في «ميزان الاعتدال»[(١)]: «هذا تشديدٌ ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟».

٤ ـ وفي ترجمة «عليّ بن الجعد بن عُبَيْد الجوهري البغدادي» (ت٢٣٠هـ) قال فيه مسلم: «هو ثِقةٌ لكنّه جَهْمي».

فعلّق على هذا الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «ولهذا منع أحمد بن حنبل ولَدَيْه من السَّماع منه، وقد كان طائفةٌ من المحدِّثين، يَتَنَطَّعون فيمن له هَفْوةٌ صغيرةٌ تخالِف السنّة، وإلاّ فعلِيّ إمامٌ كبيرٌ حجة، يُقال: مكث ستين سنة يصوم يوماً ويفطر يوماً[(٢)]، وبحسبك أنّ ابن عدي يقول في «كامله»[(٣)]: «لم أرَ في رواياته حديثاً منكراً إذا حدّث عنه ثقةٌ»، وقد قال يحيى بن معين: «هو أثبت من أبي النّضر»[(٤)].

فقول الحافظ الذّهبي: «ولهذا منع أحمد بن حنبل ولديْه من السَّماع منه» يفهم منه أن سبب منع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ولَدَيْه من السَّماع من عليّ بن الجعْد إنما هو تَجَهُّمُه، ولعلّ هذا مأخوذٌ من قول أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي: وسمعته (يعني: الدارقطني) يقول: «منع أحمد بن حنبل عبدالله ابنه أنْ يحدِّث عن علي بن الجَعْد»، فسألتُه ما سبب ذلك؟ فقال: «لأنّه وقف في حديث القرآن. . .»[(٥)].

ولكن وردت روايات تفيد أنّ السّبب أعمّ مما ذكره الدّارقطني ـ رحمه الله ـ، منها:

أ ـ مارواه العُقيلي قال: قلت لعبدالله بن أحمد بن حنبل: لِمَ لَمْ

---

(١) (٢/٦٥٨).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١١/٣٦٦).

(٣) (٥/٢١٤) ولفظه: «. . . ومع هذا كله علي بن الجعد ما أرى بحديثه بأساً، ولم أر في رواياته ـ إذا حدث عن ثقة ـ حديثاً منكراً فيما ذكره، والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٦٦).

(٥) «سؤالات السلمي» (ص٢٢٤ ـ ٢٢٥).

تكتب عن عليّ بن الجَعْد؟ فقال: نهاني أبي أنْ أذهب إليه، فكان يبلغه عنه أنّه تناول أصحابَ النّبي ﷺ»[1].

ب ـ وقال أبو هاشم زياد بن أيّوب: سأل رجلٌ أحمدَ بنَ حنبل عن علي بن الجَعْد؟ فقال الهيثم: ومثله يُسأَل عنه! فقال أحمد: «أَمْسِكْ أبا عبد الله، فذكره رجل بشيء، فقال أحمد: «ويقع في أصحاب النّبي ﷺ»[2].

ج ـ وقال أيضا: وكنتُ عند عليّ بن الجعد فسألوه عن القرآن؟ فقال: «القرآن كلام الله، ومن قال: مخلوق لم أُعَنِّفْه». قال أبو هاشم: «فذكرتُ ذلك لأبي عبدالله أحمدَ بْنِ حنبل، فقال: «ما بَلَغَنِي عنه أشدُّ من هذا»[3].

وقد كان الإمام أحمد كتب عنه حديث أبي غسّان محمَّد بن مُطَرِّف كلَّه، ثمَّ ضرب عليه لما بلغتْه بدعتُه:

قال أبو زرعة الرّازي: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: «كتبتُ عن عليّ بن الجَعْد حديثَ أبي غسَّان محمَّد بن مُطَرِّف كلَّه»[4].

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: «كان أحمد بن حنبل لا يَرَى الكتابةَ عن علي بن الجَعْد، ولا سعيدِ بْنِ سليمان، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما»[5].

ومن هَفَواته التي تركه الإمام أحمدُ ـ رحمه الله ـ من أجلها:

أ ـ ما رواه العقيلي عن أحمدَ بْن الحسن، حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي، قال: قلتُ لعليّ بن الجَعْد: بلغني أنّك قُلْت: ابن عمر ذاك الصّبي، قال: «لم أقلْ ذلك، ولكن معاوية ما أَكْرَهُ أن يُعَذِّبَه الله»[6].

---

(١) «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥).
(٢) «المصدر نفسه» (٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٨).
(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٢٢٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٨).
(٥) «سؤالات البرذعي» (ص٥٤٦).
(٦) «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٧).

ب ـ وقال هارون بن سفيان المستملي ـ المعروف بالدِّيك ـ: كنتُ عند علي بن الجعْد فذكر عثمان بن عفان، فقال: «أخذ من بيت المال مئة ألف درهم بغير حق، فقلت: لا، والله ما أخذها، ولئن كان أخذها ما أخذها إلاّ بحق، قال: لا، والله ما أخذها إلاَّ بغير حق، قلت: لا والله ما أخذها إلاّ بحقٍّ»(١).

فكلامُه في عثمان ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ يدلّ على أنّه شيعيّ جَلْد، وكذلك قوله في ابن عمر: «ذاك الصبي»(٢) ـ إن صحّ عنه ـ يدلّ على ذلك، فقد قال أبو عبيد الآجري قلتُ لأبي داود: أيما أعلى عندك: علي بن الجعد، أو عمرو بن مرزوق؟ فقال: «عمرو أعلى عندنا، علي بن الجعد وُسِمَ بمَيْسَم سُوء، قال: ما ضرَّني أن يُعَذِّب الله معاوية، وقال: ابن عمر ذاك الصّبي»(٣).

ولذلك قال أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجَوْزجاني: «علي بن الجَعْد مُتَشَبِّثٌ بغير بدعة، زائغ عن الحق»(٤).

ولما نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول أبي غسَّان المروزي: كنت عند عليّ بن الجَعْد فذكروا حديث النّبي ﷺ أنه قال للحسن: «إنّ ابني هذا سيِّدٌ»، فقال: «من جَعَلَه سيِّداً؟»(٥).

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٧).

(٢) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٢٥).

(٣) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٤) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٣٣٧).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٢٥)، وجاءت العبارة في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٧) بلفظ «ما جعله سيِّداً» بصيغة النفي، أي ما جعله رسول الله ﷺ سيداً، فكأنه لا يعتقد صحة الخبر، وهو صريح في عدم الاعتراض، والاعتذار به أقرب، وأما في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٤)، فجاءت العبارة بلفظ «ما جعله الله سيداً» بصيغة النفي، فكأنه يعترض على حكم رسول الله ﷺ بأنه ليس حكماً عن الله تعالى، وكذلك اللفظ عند العقيلي: «من جعله سيداً» فإن كان الصحيح عنه أحد هذين اللفظين فهو صريح في الاعتراض، والنقد إليه أوجه. والله أعلم.

علّق عليه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «أبو غَسَّان لا أعرف حاله، فإن كان قد صدق فلعلّ ابن الجَعْد قد تاب من هذه الورطة، بل جَعله سيّداً على رغم أنف كلّ جاهل، فإنّ من أصرّ على مثل هذا من الردّ على سيّد البشر يَكْفُر بلا مَثْنَويّة، وأي سُؤدَدٍ أعظمُ من أنّه بويع بالخلافة، ثمّ نزل عن الأمر لقرابته، وبايعه على أنّه وليّ عهد المؤمنين، وأنّ الخلافة له من بعد معاوية حَسْماً للفتنة، وحِقْناً للدّماء، وإصلاحاً بين جيوش الأمّة، ليتفرّغوا لجهاد الأعداء، ويخلُصُوا من قتال بعضهم بعضاً، فصحّ فيه تفرُّسُ جدّه ﷺ، وعُدَّ ذلك من المعجزات، ومن باب إخباره بالكوائن بعده، وظهر كمالُ سؤدد السيّد الحسن بن علي، ريحانة رسول الله ﷺ، وحبيبه ولله الحمد»[1].

والخلاصة: أنّ التّحذير ممن حاله كحال علي بن الجَعْد ـ رحمه الله ـ لا يُعَدُّ تَنَطُّعاً ولا تشدُّداً في حقّه، فقول الحافظ الذّهبي: «وقد كان طائفة من المحدثين يتنطّعون فيمن له هفوة صغيرة تخالف السنّة» لا ينطبق على حال ابن الجعد، فإنّ هَفْوته أو هَفَوَاتِه تلك ليستْ صغيرة، فالتّحذير من بدعته أمرٌ واجبٌ شرعاً، وبخاصّة من مثل إمام أهل السنّة، أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ، ومن كان بمنزلته من الرّفعة، وعُلُوّ الشّأن بين الأمّة، نَعَم، لم يخرُجْ عليٌّ بْنُ الجعد بذلك عن حدّ الثّقة والعدالة، ولذلك وثّقه غيرُ واحد من الأئمّة منهم:

أ ـ الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ وقد كان شديدَ الميْل إليه كما قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ[2] ـ فوردت عنه عدّة رواياتٌ في توثيقه إياه والرّفع من شأنه، منها:

ـ قال محمّد بن حمّاد المقرئ: سألت يحيى بن معين عن علي بن

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٤).
(٢) «الثقات» (٨/ ٤٦٦).

الجَعْد فقال: «ثقة صدوق» قلت: فهذا الذي كان منه؟ فقال: «أَيْشٍ كان منه، ثقَةٌ صدوقٌ»[1].

- وقال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين، عن علي بن الجعْد؟ فقال: «ثقة»[2].

- وقال أبو علي حسين بن فَهْم: سمعت يحيى بن معين في جنازة علي بن الجعد يقول: «ما روى عن شعبة - أُرَاه يعني: من البغداديِّين - أثبتُ من هذا - يعني علي بنَ الجَعْد -»، فقال له رجل: ولا أبو النّضر؟ قال: «ولا أبو النّضر، فقال له: ولا شبابة؟ قال: «خَرَّب الله بيتَ أمِّه إن كان مثلَ شَبَابة»، قال أبو علي: «فَعَجِبْنا منه، نقول: ولا أبو النّضر؟ فيقول: ولا أبو النّضر، فنقول: ولا شبابة؟ - يعني: فيقول: ولا شبابة»[3].

- وقال ابن محرز: وسألت يحيى بن معين مرة أخرى، عن علي بن الجعد قلت له: كان ثقة؟ قال: نعم، ثقة صدوق. قلت: فإن الناس يغمزونه، قال: «يكذبون عليه كان صدوق[4]»[5].

وقال مرة: «ثقة لا بأس به»[6].

ب - الإمام أبو زرعة الرازي: قال عنه: «كان صدوقاً في الحديث»[7].

ج - الإمام أبو حاتم الرازي: قال عنه: «كان مُتْقِناً صدوقاً، لم أر من المحدثين من يحفظ، ويأتي بالحديث على لفظٍ واحد، لا يُغَيِّره سوى

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٨)، وفيه: «ثقة صدوق، ثقة صدوق» بالتكرار.

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٩).

(٤) كذا في الأصل. والجادة: «كان صدوقاً».

(٥) «سؤالات ابن محرز» (١/ ١١٠).

(٦) «سؤالات ابن محرز» (١/ ١٠٤).

(٧) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٨).

قَبِيصة، وأبي نُعَيم في حديث الثّوري، ويحيى الحِمَّاني في شَريك، وعليّ بن الجَعد في حديثه»[1].

د ـ ووثّقه أبو علي صالح بن محمَّد الأسدي مولاهم الملقَّب بجَزَرة[2].

هـ ـ وقال الإمام النّسائي: «صدوق»[3].

و ـ وقال الذهبي في «الرواة الثقات»[4]: «ثَبْتٌ لكنّه فيه بدعة مّا».

ـ وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»[5]: «شيخ البخاري حافظ ثبت، لكنه فيه بدعة وتجهم».

٥ ـ وفي ترجمة «يحيى بن مَعِين بن عَون أبي زكريّا الغطفاني ثمّ المرّي مولاهم البغدادي» (ت٢٣٣هـ) تقدم قول سعيد بن عمرو البَرْذَعي: سمعت أبا زرعة ـ يعني الرّازي ـ يقول: «وكان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، . . . ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التمّار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحدٍ ممن امْتُحِن فأجاب»[6].

فقال الحافظ الذّهبي: «وهذا أمرٌ ضيِّق، ولا حرجَ على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أُكْرِه على صريح الكفر عملاً بالآية[7]، وهذا هو الحق، وكان يحيى ـ رحمه الله ـ من أئمّة السنة، فخاف من سَطْوَة الدّولة، وأجاب تَقِيَّة»[8].

---

(١) «الجرح والتعديل» (في الموضع السابق).
(٢) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٥٠).
(٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٥٠).
(٤) (ص١٤٠).
(٥) (ص١٣٩ ـ ١٤٠).
(٦) «سؤالات البرذعي» (٢/ ٥٤٧).
(٧) يشير إلى قول الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ...﴾ [النحل: ١٠٦].
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٧).

وقال «تاريخ الإسلام»[1]: «كان يحيى بن معين له أُبَّهَة، وجلالة، وله بزَّة حسنة، وكان يركب البغلة، ويتجمّل، فأجاب في المحنة خوفاً على نفسه».

ويؤيِّد قولَ الحافظ الذّهبي: «وكان يحيى من أئمّة السنة» ما جاء عن عباس بن محمَّد الدّوري أنّه قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «القرآن كلام الله وليس بمخلوق، سمعت هذا منه مراراً»، قال: وسمعت يحيى يقول: «الإيمان يزيد وينقص، وهو قولٌ وعملٌ»[2].

٦ ـ وفي ترجمة «مُصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزّبير القرشي الأسديّ» (ت٢٣٦هـ)، وثّقه يحيى بن معين[3]، والإمام أحمد[4]، والدارقطني[5]، وغيرهم.

قال الحافظ الذّهبي: «قد كان علاَّمةً نسَّابَة، أَخْبارِيّاً فصيحاً، من نبلاء الرّجال وأفرادهم، . . .»[6].

وقال في موضع آخر[7]: «وثّقه الدّارقطني وغيرُه، ومنهم من تكلَّم فيه لأجل وقفه في مسألة القرآن».

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «ومنهم من ليَّنه للوقف في القرآن».

وقال في «ميزان الاعتدال»[9]: «وكان صدوقاً عالياً، أَخْبارِيّاً كبيرَ

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤١١).
(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٥).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٦).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١).
(٧) «المصدر نفسه» (١١/ ٣٠).
(٨) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٣٦٣).
(٩) (٤/ ١٢٠).

المحل، وقد تُكُلِّم فيه لوَقْفه في القرآن».

وقال في «الكاشف»[1]: «ثقة، غُمِز للوقف».

قال ابن سعد: «وكان إذا سئل عن القرآن يقف، ويَعِيب من لا يَقِف»[2].

قال أبو بكر المروزي: «كان من الواقفة، فقلت له: قد كان وكيع وأبو بكر بن عيَّاش يقولان: «القرآن غير مخلوق»، قال: «أخطأ وكيع وأبو بكر»، قلت: «فعندنا عن مالك أنّه قال: غير مخلوق»، قال: «أنا لم أسمعه»، قلت: «يحكيه إسماعيل بن أبي إويس»[3].

ومن الغريب قول الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق عالم بالنّسب»[4] مع أنّ جلَّ الأئمّة على توثقيه، وذكر فَضْله، ونُبْلِه، وعلمه، بل الإمام أحمد يُثْني عليه ويقول عنه: «مستثبت»[5].

٧ ـ وفي ترجمة «عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدّارمي التميمي السِّجِسْتاني» (ت٢٨٠هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن يعقوب بن القرّاب: سمعت عثمان بن سعيد الدَّارمي يقول: «قد نَوَيْتُ أن لا أحدِّث عن أحدٍ أجاب إلى خلق القرآن، قال: فتُوُفِّي قبل ذلك».

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ على هذا العَزْم ـ: «من أجاب تقيَّة فلا بأس عليه، وترْكُ حديثه لا ينبغي»، ثمَّ قال: «كان عثمان الدّارمي جِذْعاً في أَعْيُن المبتدعة، وهو الذي قام على محمَّد بن كَرَّام[6]، وطرده

---

(١) (٢/٢٦٨).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٣٤٤)، وانظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٠ ـ ٣١).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٥٣٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤).

(٦) ومحمد بن كَرّام، قال عنه الحافظ الذّهبي: «... السِّجِستاني المبتدع، شيخ الكرّاميّة، كان زاهداً عابداً ربّانيّاً، بعيدَ الصّيت، كثيرَ الأصحاب، ولكنّه يروي الواهيات، كما قال ابن حِبّان، خُذِل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، ثمّ=

عن هراة فيما قيل»[1].

وقال في موضع آخر[2]: «وأخذ علم الحديث وعلله عن علي، ويحيى، وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لَهِجاً بالسنّة، بصيراً بالمناظرة».

٨ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الفَرَج بن محمود الأزرق البغدادي» (ت٢٨١هـ)، نقل الحافظ الذّهبيّ عن أبي عبدالله الحاكم قوله: سمعت الدارقطني يقول: «لا بأس به، من أصحاب الكرابيسي، يطعن عليه في اعتقاده»[3].

فقال الحافظ الذّهبي: «له أُسْوة بخلقٍ كثير من الثّقات الذين حديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدِهما، ممن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحِيلَة، نسأل الله العفو والسَّماح»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «هو صدوق، تكلَّم فيه الحاكم لمجرَّدِ صحبته الحسين الكرابيسي، وهذا تَعَنُّتٌ زائد، مع أنّه يروي عن الدّارقطني أنّه قال: لا بأس به، فَطَعَنَ عليه في اعتقاده».

وما قاله الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ونَسَبه إلى الحاكم، لا يظهر من سياق كلامه الذي في «سؤالاته للدّارقطني»، والذي منه نقل الذّهبيّ كما في «سير أعلام النبلاء» بل ظاهر السّياق أنّ الكلام كلَّه للدّارقطني ـ رحمه الله ـ،

= جالس الجُوَيباري، وابن تميم، ولعلّهما قد وضعا مئة ألف حديث، وأخذ التقشُّف عن أحمد بن حرب، ... كان يقول: الإيمان هو نطق اللسان بالتّوحيد، مُجَرَّدٌ عن عَقْد قلب، وعملِ جوارح، ... وقد سُجِن ابن كرَّام، ثمَّ نُفي، وكان ناشفاً، عابداً، قليلَ العلم»، مات سنة ٢٥٥هـ. انظر «سيرالنبلاء» (١١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤).

(١) «المصدر نفسه» (١٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٢٠).

(٣) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص١٤٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٩٥).

(٥) (٤/ ٤).

وليس هناك قرينةٌ فيه تدلّ على فَضْل بَعْضه عن بعض، وبالسِّياق نَفسه ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[1].

ثمَّ إنّه ليس في النصّ سوى حكاية طَعْن بعض العلماء في محمَّد بن الفرج، لمكان مصاحبته الحسين الكرابيسي المعروف بمقالة «لفظي بالقرآن مخلوق»[2]، فالتَّعنت الزائد هناك لا تَصِحُّ نِسبته لا إلى الدّارقطني ولا إلى الحاكم، لكونهما جميعاً إنما يحكيان الواقع فحَسْب، وهذا على قراءة جملة (يُطْعَن في اعتقاده) بالبناء للمفعول.

وأمّا إذا قُرئت (يَطْعَن عليه في اعتقاده) بالبناء للفاعل، فيكون الحاكم حكى عن الدّارقطني ـ رحمه الله ـ طعْنَه في اعتقاد محمَّد بن الفرج، أو تفسيراً منه لقول الدّارقطني «من أصحاب الكرابيسي»، فَفَسَّر الحاكم هذه الجملة من شيخه الدّارقطني، بأنّها خرجت مخرج الطّعن لا مُجَرَّد الإخبار، وذلك بقرينة الحال المشاهدة التي يتفرد بإدراكها التّلميذ الحاكي عن شيخه الكلامَ في الجرح والتعديل. ويُؤَيِّد هذا ما حكاه الخطيب عن البرقاني ـ رحمهما الله ـ أنّه سئل عن محمَّد بن الفرج؟ فقال: قال لي الدارقطني: «ضعيف»[3].

ففي كلتا الحالتين فإنّ الطّعن في اعتقاد محمَّد بن الفرج، لا تصحُّ نسبتُه إلى الحاكم أبي عبدالله ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله: «أمّا أحاديثه فصحاح، ورواياته مستقيمة، لا أعلم فيها شيئاً يُسْتَنكر، ولم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بجميل، سوى ما ذكرته عن البرقاني آنفاً، فالله أعلم»[4].

٩ ـ وفي ترجمة «أبي إسماعيل عبدالله بن محمَّد الهروي» (ت٤٨١هـ)

---

(١) (٣/١٥٩ ـ ١٦٠).
(٢) انظر «الكامل» (٢/٣٦٥ ـ ٣٦٧).
(٣) «تاريخ بغداد» (٣/١٥٩).
(٤) «المصدر نفسه» (٣/١٥٩).

قال المؤتمن: سمعته (يعني أبا إسماعيل الهروي) يقول: تركت الحِيري[1] لله قال: وإنما تركه لأنّه سمع منه شيئاً يخالف السنّة».

فقال الحافظ الذّهبي: «كان يدري الكلام على رأي الأشعري، وكان شيخ الإسلام أثرِيّاً قُحاً، يَنال من المتكلّمة، فلهذا أعرض عن الحِيري، والحِيري فثقة عالم، أكثر عنه البيهقي والنّاس»[2].

١٠ ـ وقال في ترجمة «غانم بن أحمد بن الحسن بن محمَّد الجَلُودي الأصبهاني»: «حطّ عليه محمَّد بن أبي نصر اللّفْتواني، قال: «لأنّه كان يميل إلى الأشعرية»، فانظر تَرَ»[3].

المطلب التاسع: العمدة في قبول رواية المبتدع على صدقه وإتقانه وتحريه في طلب الحق.

١ ـ قال في ترجمة «قَتادة بن دَعامة السَّدوسيّ البصريّ» (ت١١٧هـ): «وهو حجّة بالإجماع إذا بيّن السَّماع، فإنّه مدلّس معروفٌ بذلك، وكان يَرَى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقّف أحدٌ في صدقه، وعَدَالته، وحفْظه، ولعلّ الله يعْذُرُ أمثاله ممن تلبّس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبَذَلَ وُسْعَه، والله حَكَمٌ عَدْلٌ لطيفٌ بعباده، ولا يُسأل عمّا يَفعل. . . .»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «قال ابن أبي عَروبة والدَّسْتَوائي: قال قتادة: «كلّ شيء بقدر إلاّ المعاصي»، فقال الحافظ الذّهبي: «ومع هذا

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري النيسابوري المتوفي سنة ٤٢١هـ. انظر ترجمته في ««سير أعلام النبلاء» (١٧/٣٥٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٥٠٦).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٠/٩٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٥/٢٧١).

(٥) (١/١٢٤).

الاعتقاد الرّديء ما تأخّر أحدٌ عن الاحتجاج بحديثه، سامحه الله».

٢ ـ وفي ترجمة «عبد الحميد بن جعفر بن عبدالله الأنصاري الأوْسي المدني» (ت١٥٣هـ) وثّقه ابن سعد[١]، ويحيى بن معين في بعض الرّوايات عنه[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، ويعقوب بن سُفيان الفسوي[٤]، وغيرُهم.

وقال عليُّ بن المديني: «كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثّوري يُضعّفه»[٥].

وقال يحيى بن معين: «ليس به بأس، كان قدرياً يرى رأي أهل القدر»[٦].

وقال أيضاً: «ثقة وكان يُرمى بالقدر»[٧].

وفسّر عبدالله بن أحمد ـ رحمه الله ـ سببَ تضعيف الثّوري لعبد الحميد بن جعفر باحتمال كوْنه من أجل القدر، فقال: «أظنّه من أجل القدر»[٨].

وقد ورد ما يخالف هذا الاحتمالَ ويَدْفعُه، فقد قال أبو داود ـ رحمه الله: «وكان سفيان يتكلّم في عبد الحميد بن جعفر، لخروجه مع محمَّد بن عبدالله بن حسن، وسفيان يقول: «وإن مَرَّ بك المهديُّ وأنت في البيت، فلا تخرج إليه حتى يجتمع النّاس»، ثمَّ ذكر سفيانُ صِفِّين، فقال: «ما أدري أخطأوا أم أصابوا»، وكان سفيان في ذي أشدَّ من شعبة»[٩].

---

(١) «الطبقات» (القسم المتمم ص٤٠٠).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤١)، و «تاريخ الدارمي» (ص ٩٧، ١٧٠)، و«رواية ابن محرز» (١/ ٩٧)، ورواية ابن أبي مريم عنه في «الكامل» (٥/ ٣١٨).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٥٣)، وقال في موضع (٢/ ٤٨٩): «ليس به بأس».

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٥٨).

(٥) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٠٠).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٠٨). انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٢).

(٧) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤١).

(٨) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٥٣).

(٩) «سؤالات الآجري» (٣/ ٩٤ ـ ٩٥).

وإلى مثل ذلك أشار الإمام أبو حاتم - رحمه الله - فقد روى ابنه بسنده من طريق أحمد بن حنبل قال: نا علي - يعني: ابن المديني - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر، قال: وكلَّمني فيه، فقلت: ما شأنه؟ ثمَّ قال يحيى: ما شأنه، ما شأنه»(١).

فقال ابن أبي حاتم: فذكرت أنا لأبي ذلك، فقال: «خرج مع محمَّد بن عبدالله بن الحسن العَلَويّ»(٢).

فهذا بيِّنٌ في أنّ سببَ كلام سفيان بن سعيد الثّوري في عبد الحميد، إنما هو لخروجه مع محمَّد بن عبدالله بن الحسن العلوي، وقد كان الثّوري شديدَ الكراهية لمثل ذلك، إلى درجة أنّه يتوقّف فيما حصل بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، ولا يُصَوِّب إحدى الطّائفتين، ولذلك قال أبو داود - كما تقدَّم - «وكان سفيان الثّوري في ذي أشدَّ من شعبة»، والله أعلم.

قال الحافظ الذّهبي: «وكان سفيان الثّوري يَنْقُم عليه خروجَه مع محمَّد بن عبدالله بن حسن، وكان من فقهاء المدينة»(٣).

ثمَّ قال - بعد حكاية كلام ابن معين فيه بخصوص القدر -: «قد لطخ بالقدر جماعةٌ، وحديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدهما، لأنّهم موصوفون بالصّدق، والإتقان»(٤).

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠)، وانظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٤٠٠)، و «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٣)، و «الكامل» (٥/ ٣١٨). كذا ورد قوله «ما شأنه، ما شأنه» في «الجرح والتعديل»، والعبارة في المصادر الثلاثة الأخيرة أوضح حيث وردت في «الطبقات» بلفظ: «ولا أدري ما كان شأنه وشأنه»، وكذلك وردت في بقية المصدرين بلفظ: «وما أدري...».

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢١).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان البصريّ» (ت١٨٠هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وكان عالماً مجوِّداً، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدّين والورع، إلاّ أنّه قدريٌّ مبتدع»[١].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٢]: «لم يتأخّر عنه أحدٌ لإتقانه ودينه، وتركوه وبدعتَه».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «أحد الحفَّاظ... وكان يُضرب المَثَلُ بفصاحته، وإليه المنتهى في التّثبُّت، إلاّ أنّه قدريٌّ متعصِّبٌ لعَمْرو بن عُبيد...».

وقد صرّح عددٌ من الأئمّة برميه بالقدر، منهم:

أ ـ الإمام الجوزجانيّ ـ رحمه الله، فقد ذكره في سياق من اتُّهم بالقدر، وقال: «وكان من أهل التثبّت»[٤].

ب ـ عثمان بن سعيد الدّارميّ الحافظ، وقد حكى قول يحيى بن معين بأنّ عبد الوارث بن سعيد مثلُ حمّاد، فتعقَّبه بقوله: «لم يكن كما قال، لأنّ عبد الوارث كان يُرْمَى بالقدر، إلاّ أنّه كان مُتْقِناً»[٥].

وليس بين موقف الإمامين تعارض، فإنّ معنى قول يحيى بن معين: «مثل حمّاد» يعني بذلك: مِثْله في الثّقة، والتّثبُّت في الرّواية، وليست المِثْلِيَّةُ في الاعتقاد والعدالة. وفي كلام غير واحد من الأئمّة ما يدلّ على تثبُّته وإتقانه، وعُلُوّ منزلته في باب الرّواية، والدّارميُّ نفسُه شهد له بذلك حيث قال: «إلاّ أنّه كان مُتقِناً» فكأن اعتراضه على إطلاق المثلية في كلام ابن معين. والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٠١).
(٢) (١/ ٢٥٧).
(٣) (٢/ ٦٧٧).
(٤) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٣١٥).
(٥) «تاريخ الدارمي» (ص ٥٤).

ج ـ الإمام محمَّد بن حِبَّان البُستي فإنّه قال: «كان قدرياً، مُتْقِناً في الحديث»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «يزيد بن زريع»: «وكان (يعني يزيد) صاحب سنّة واتباع، كان يقول: من أتى مجلس عبد الوارث فلا يقربني»[2].

وعلّق على هذا القول في موضع آخر[3]، بقوله: «ومع هذا فحديثُه في الكتب السّتَّة».

ولم يكن عبد الوارث بن سعيد داعيةً إلى بدعته، فقد قال الحسن بن ربيع: «وقيل لابن المبارك: كيف رَوَيْتَ عن عبد الوارث، وتركتَ عمرو بن عُبيد؟ قال: «إنَّ عَمْراً كان داعياً»[4].

بل أنكر ابنُه عبدُ الصَّمد ما نُسب إلى أبيه من القول بالقدر، فقال أبو جعفر عبدالله بن محمَّد المسندي: قال لي خَلَف: قال لي عبد الصمد: إنّه لمكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول قطّ في القدر، وكلامِ عَمْرو بن عُبيد»[5].

وقول الحافظ الذّهبي: «لم يتأخّر عنه أحدٌ لإتقانه ودينه» يُوضّحه ما يلي:

أ ـ قال معاذ بن معاذ: سألت أنا ويحيى بن سعيد، شعبةَ عن شيء من حديث أبي التيَّاح؟ فقال: «ما يمنعكم من ذاك الشّابّ ـ يعني: عبدَ

---

(١) «الثقات» (٧/ ١٤٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٩٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٨/ ٣٠٣).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٣ و ٣/ ٣٦٥).

(٥) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٨٢)، ووقع في «التاريخ الكبير» (٦/ ١١٨) «قال أبو جعفر حلف لي عبد الصّمد...»، وهو خطأ، كما وقع فيه أيضاً: «... وما سمعت قط، يعني القدر وكلام عمرو بن عبيد»، وفي هذه العبارة خلل أيضاً، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٨٣).

الوارث ـ فما رأيتُ أحداً أحفظَ لحديث أبي التيّاح منه، فقمنا فجلسنا إليه، فسألناه فجعل يُمِرُّها كأنّها مكتوبة في قلبه»[1].

وقال عبد الصّمد بن عبد الوارث: إنّه كان عند شعبة، فلمّا قام ـ يعني أباه ـ قال شعبة: «تَعْرِف الإتقانَ في قفاه»[2].

ب ـ قال عُبيد الله بن عُمر القَواريري: «كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عن أحد ممن أدركنا مثل حمّاد وأصحابه، إلاّ عن عبد الوارث، فإنّه كان يُثَبِّتُه، فإذا خالفه أحد من أصحابه قال: ما قال عبد الوارث؟»[3].

ج ـ وقال ابن سعد: «وكان ثقة حجّة»[4].

د ـ وقال عثمان بن سعيد الدّارمي: سألت يحيى [يعني ابن معين]، عن أصحاب أيّوب السَّختِياني، قلت: «... فعبد الوارث؟ فقال: مثل حماد...»[5].

وقال أيضاً: «فالثّقفي [عبد الوهاب بن عبد المجيد]؟ فقال: ثقة، قلت: هو أحب إليك في أيّوب أو عبد الوارث؟ فقال: عبد الوارث، قلت: فابن عيينة أحبّ إليك في أيُوب أو عبد الوارث؟ فقال: عبد الوارث»[6].

وقال معاوية بن صالح بن أبي عُبيد الله الدّمشقي: قلت ليحيى بن معين: «من أثبت شيوخ البصريِّين؟ قال: «عبد الوارث بن سعيد» مع جماعة سماهم»[7].

هـ ـ وقال علي بن المديني: «... ولم يكن في القوم أثبتُ فيما روى

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٨١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥)، وانظر «التاريخ الكبير» (٦/ ١١٨)، و «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٣) «الجرح والتعديل» (في الموضع السابق).

(٤) «الطبقات» (٧/ ٢٨٩).

(٥) «تاريخ الدارمي» (ص ٥٤).

(٦) «المصدر نفسه» (ص ٥٤ ـ ٥٥).

(٧) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٦).

من إسماعيل، ووُهَيب وعبد الوارث»[1].

و ـ وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: «كان عبد الوارث أصحَّ النّاس حديثاً عن حسين المعَلّم، وكان صالحاً في الحديث»[2].

لكنّ الإمام أحمد يفضّل حمّاد بن زيد عليه لدينه، فقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «حماد بن زيد أحبُّ إلينا من عبد الوارث، حمّاد بن زيد من أئمّة المسلمين، من أهل الدّين والإسلام»[3].

ز ـ وقال فيه أبو زرعة: «ثقة»[4].

ح ـ وقال أبو حاتم الرّازي في موضع: «ثقة، هو أثبت من حمّاد بن سَلَمة»، وقال في موضع آخر: «عبد الوارث صدوقٌ ممّن يُعَدُّ مع ابن عليّة، وبِشْر بن المفضّل، ووُهيب يُعدُّ من الثقات»[5].

ولا تعارضَ بين قوليه فإنّ هؤلاء الذين سمّاهم مع عبد الوارث كلُّهم ثقات متقنون عنده[6].

ط ـ قال النّسائي: «ثقة ثبت»[7].

وقول الحافظ الذّهبي: «وتركوه وبدعته» يُوضّحه ما رواه الحسن بن الرّبيع قال: «كنّا نسمع الحديث من عبد الوارث، فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا فلم نصلّ خلفه»[8].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٣٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥).
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٣٨).
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٦).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٣٦٦، ١٥٥، و ٩/ ٣٥).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٨٣).
(٨) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٣، و ٣/ ٣٦٥).

٤ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن عَمْرو المِنْقَري أبي مَعْمَر البصريّ» (ت٢٢٤هـ) وثّقه كثيرٌ من الأئمّة مع تنبيه بعضهم إلى ما فيه من بدعة القدر:

أ ـ قال فيه يحيى بن معين: «ثبْت ثقة»[١]، وفي رواية: «ثقة نبيل عاقل»[٢]، وفي رواية أخرى: «كان لا بأس به، ثبْت، صحيح الكتاب، كان أثبتَ من عبد الصّمد...»[٣].

ب ـ وقال علي بن المديني: «قد كتبت كُتُبَ عبد الوارث عن عبد الصّمد، وأنا أشتهي أن أكتبها عن أبي مَعْمَر»[٤].

ج ـ وقال يعقوب بن شيبة: «أبو مَعْمَر كان ثقة ثبتاً، صحيح الكتابة، وكان يقول بالقدر، وكان غالباً على عبد الوارث»[٥].

د ـ وقال أبو زرعة الرّازي: «كان حافظاً، ثقةً»، قال ابن أبي حاتم: يعني: أنّه كان مُتْقِناً»[٦].

هـ ـ وقال أبو حاتم الرّازي: «صدوق، مُتْقِن، قويُّ الحديث، غيرَ أنَّه لم يكن يحفظ[٧]، وكان له قدر عند أهل العلم»[٨].

و ـ وقال أحمد بن صالح العجلي: «بصريٌّ ثقة، كان يَرَى القدر»[٩].

قال الحافظ الذّهبي: «وليس هو بالمكثر، لكنّه مُتْقِن لعلمه، وكان

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٥) عن أبي بكر بن أبي خيثمة عنه، انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٥٤).
(٢) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٣٥).
(٣) «معرفة الرجال» لابن محرز (١/ ٨٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٥).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) «الجرح والتعديل» (٥/ ١١٩).
(٧) يعني: إنما كان يعتمد على كتابه المحرر، كما تفيد بقية أقوال الأئمة.
(٨) «الجرح والتعديل» (٥/ ١١٩).
(٩) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٥)، ولم ترد هذه الترجمة في المطبوع من «الثقات» له، بترتيب السبكي والهيثمي.

عدْلاً ضابطاً، إلاّ أنّه قدري من غلمان عبد الوارث في ذلك»[1].

وقال في موضع آخر[2]: «وحديثُه في الكتب مع بدعته، نسأل الله التّوفيق».

٥ ـ وفي ترجمة «عبّاد بن يعقوب الأسدي الرّواجني الكوفيّ» (ت٢٥٠هـ) قال الحافظ الذّهبي: «الشيخ العالم الصّدوق، محدِّث الشّيعة، . . . الكوفيّ المبتدع»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «من غُلاة الشّيعة، ورؤوس البِدَع، لكنّه صادق في الحديث».

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وهو رافضيٌّ ضال، لكنّه صادق، وهذا نادر».

وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»[6]: «صدوقٌ في الحديث رافضيٌّ جَلْدٌ».

أخرج له البخاري في «صحيحه» مقروناً[7].

قال فيه أبو حاتم: «شيخ»[8].

قال الحاكم أبو عبد الله: «وكان أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «حدّثنا الصدوق في روايته، المتَّهَم في دينه: عباد بن يعقوب»[9].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٢٢).
(٢) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦٢٤).
(٣) «المصدر نفسه» (١١/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧).
(٤) (٢/ ٣٧٩).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٠٦).
(٦) (ص١٢٣). وانظر «الكاشف» (١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣).
(٧) في كتاب التوحيد ـ باب وسمّى النبي ﷺ الصلاة عملا (١٣/ ٥١٠/رقم ٧٥٣٥) مقروناً مع سليمان بن حرب.
(٨) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٨)، وفي «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٧٧) قال: «شيخ ثقة».
(٩) «المدخل إلى الإكليل» (ص٤٩)، وقد قال ـ قبل سوقه هذه العبارة ـ : «وأصحاب =

وأسند الخطيب ـ رحمه الله ـ من طريق أبي عليّ الحافظ قال: كان أبو بكر محمَّد بن إسحاق ـ يعني: ابن خزيمة ـ إذا حدّث عن عَبّاد بن يعقوب، قال: «الصّدوق في روايته، المتَّهَمُ في دينه»(١).

لكن قال الخطيب عقيب ذلك: «قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرّواية عن عبّاد، وهو أهل لأنْ لا يُرْوَى عنه»(٢).

وأسند من طريق محمَّد بن نُعيم قال: سمعت أبا أحمد الدّارمي يقول: سُئل أبو بكر محمَّد بن إسحاق عن أحاديثَ لعَبّاد بن يعقوب، فامتنع منها، ثمَّ قال: «قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإنّي أرى أنْ لا أُحدِّث عنه لغُلُوِّه»(٣).

ومن صور غلوه:

أ ـ ما أسنده الخطيب ـ رحمه الله ـ عن قاسم بن زكريا المطرّز قال: «وردتُ الكوفة، وكتبت عن شيوخها كلِّهم غيرَ عبّاد بن يعقوب، فلّما فرغت ممن سواه دخلت عليه، وكان يمتحن من سمع منه، فقال لي: «من حَفر البَحْر؟» فقلت: الله خلق البحر، فقال: «هو كذلك، ولكن من حفره؟»، فقلت: يذكر الشّيخ، فقال: «حَفَره عليُّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ»، ثمَّ قال: «من أجراه؟»، فقلت: الله مُجْرِي الأنهار، ومُنْبعُ العُيون، فقال: «هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟»، فقلت: يفيدني الشّيخ، فقال:

= الأهواء فإنّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا صادقين، فقد حدّث محمَّد بن إسماعيل البخاري في «الجامع الصحيح» عن عَبَّاد بن يعقوب الرّواجني، (وذكر من أمر ابن خزيمة معه) ثمّ قال: «وقد احتجّ أيضاً في «الصّحيح» بمحمّد بن زياد الألهاني، وحَريز بن عثمان الرّحبي، وهما مما اشتهر عنهما النّصب، واتّفق البخاريُّ ومسلم، على الاحتجاج بأبي معاوية محمَّد بن خازم، وعُبيد الله بن موسى، وقد اشتهر عنهما الغلوّ» أي في التشيع. انظر (الموضع السابق).

(١) «الكفاية» (ص ١٣١).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (ص ١٣٢).

«أجراه الحسين بن علي». قال: وكان عبّاد مكفوفاً، ورأيت في داره سيفاً مُعَلَّقاً، وحَجَفَةً[1]، فقلت: أيُّها الشّيخ، لمن هذا السّيف؟ فقال: «هذا لي أعددْتُه لأُقَاتِل به مع المهدي»، قال: فلمّا فرَغْتُ من سماع ما أردتُ أن أسمعه منه، وعَزَمْتُ على الخروج من البلد، دخلت عليه فسألني كما كان يسألني، وقال: «من حَفَرَ البحْر؟» فقلت: حَفَره معاوية، وأجراه عمرو بن العاص، ثمّ ولّيت من بين يديه، وجعلت أَعْدُو، وجعل يصيح: «أدركوا الفاسق عدوَّ الله فاقتلوه»، أو كما قال»[2].

عقّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذه الحكاية قائلاً: «إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمَّحوا في الأخذ عمّن هذا حاله؟! وإنما وثقوا بصدقه، . . . وقد وقع لي من عواليه في «البعث» لابن أبي داود، ورأيت له جزءاً من كتاب «المناقب» جَمَعَ فيه أشياءَ ساقطة، قد أغنى الله أهلَ البيت عنها، وما أعتقده يتعمَّد الكذب أبداً»[3].

ب ـ وقال عليّ بن محمَّد المروزي: سُئل صالح بن محمَّد عن عبّاد بن يعقوب الرَّواجني؟ فقال: «كان يشتم عثمان»[4].

ج ـ وقال سمعت صالحاً يقول: سمعت عبّاد بن يعقوب يقول: «الله أعدل من أن يُدخل طلحة والزّبير الجنّة» قلت: ويلك لِمَ؟ قال: «لأنّهما قاتلا عليَّ بنَ أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بعد أن بايعاه»[5].

ولذلك فسّقه بعضُ الأئمّة، ونسبه بعضُهم إلى غُلُوّ التّشيّع، بل إلى الرّفض والدّعوة إليه:

أ ـ قال الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله: سمعت عَبدان يذكره عن أبي

---

(١) حجفة: الترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب، ولا عقب. انظر «الصحاح» للجوهري (٤/١٣٤١).

(٢) «الكفاية» (ص ١٣١ ـ ١٣٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/١٧٨ ـ ١٧٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٣٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٤/١٧٨).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

بكر بن أبي شيبة، أو هنّاد بن السَّريّ[1]، أنهما أو أحدَهما فسّقه، ونسبه إلى أنه يشتم السّلف»[2].

ب ـ وقال الحافظ ابن عدي أيضاً: «وعبّاد بن يعقوب معروف من أهل الكوفة، وفيه غُلُوّ فيما فيه من التّشيع، روى أحاديث أُنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم»[3].

ج ـ وقال ابن حِبَّان ـ رحمه الله: «وكان رافضيّاً داعيةً إلى الرّفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير فاستحقّ التّرك»[4].

د ـ وقد تقدّم وصفُ الحافظ الذّهبيّ إيّاه بأنّه، رافضيٌّ ضالٌّ[5].

هـ ـ وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله: «رافضيٌّ مشهور إلاّ أنّه كان صدوقاً»[6].

وقال في «تقريب التهذيب»[7]: «صدوقٌ رافضيّ».

ومثل هذا أقلّ أحواله أن تُتجنّب مروياتُه لثبوت رفضه، وغُلُوِّه في بدعته، لا سيّما مع قول الحافظ الذّهبيّ في هذا النّوع: «وهذا النّوع لا يُحتجّ بهم ولا كَرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضّرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارُهم، والتَّقِيَّة والنّفاقُ دِثارُهم، فكيف يُقبل نقلُ من هذا حاله، حاشا وكلاّ»[8].

---

(١) أيا كان منهما فهو ثقة، كما لمح إلى ذلك الذّهبي. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٧).

(٢) «الكامل» (٤/ ٣٤٨).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٧٢).

(٥) انظر ما سبق (ص٣٨٦).

(٦) «هدي الساري» (ص٤١٢).

(٧) (ص٢٩١).

(٨) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦).

ولذلك تعجّب ـ كما سبق النقل عنه[1] ـ من تسمُّح بعض الأئمّة في الأخذ عنه. وسبق أيضاً تعليقُ الحافظ أبي بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ على ترك الإمام ابن خزيمة أحاديث عبّاد، بعد ما تبيَّن له غُلُوُّه في بدعته، بقوله: «وهو أهلٌ لأنْ لا يُرْوَى عنه»[2].

وعلى هذا فلا مبالغةَ في قول ابن حِبَّان: «... ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير فاستحقّ التّرك»، خلافاً للحافظ ابن حجر إذْ يقول: «بالغ ابن حِبَّان فقال: يستحقّ التّرك»[3]، لأنّ موقف ابن حِبَّان هنا موافقٌ لموقف غيره من الأئمّة، ولم ينفرد به فيكون مَظِنّة المبالغة. والله أعلم.

وما تقدم من حكاية قاسم بن زكريا بن مطرز، مع عباد بن يعقوب، أمرٌ منكرٌ جدّاً، فإن صحّ عن عبّاد تعمدُه له فأقل ما فيه سوءُ الأدب مع الله تعالى في مقام ربوبيّته.

وأمّا تحديث البخاريّ عنه فإنّه مقرونٌ بغيره كما تقدّم[4]، ثمَّ إنّه يحتمل أن تكون روايته عنه كرواية ابن خزيمة عنه، أي في باديء الأمر قبل أن يظهر منه غلوُّه في رفضه، أو اطّلع له على عُذْر عَذَرَهُ به، ولم يُسقطه مطلقا، وإن آثر ضمّه إلى غيره خشيةَ أن تُطرح الرّوايةُ من أجله، والحال أنّها صحيحة بمتابعة سليمان بن حرب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «والبخاري وغيره روى عنه من الأحاديث ما يعرف صحته، وإلاّ فحكاية قاسم بن المطَرِّز عنه أنّه قال: إنّ عليّاً حفر البحر، وإنّ الحسن[5] أجرى فيه الماء ممّا يقدح فيه قدحاً بَيِّناً»[6].

---

(١) انظر ما سبق (ص٣٨٨).

(٢) انظر ما سبق (ص٣٨٧).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٢٩١).

(٤) انظر ما تقدم (ص٣٨٦/ الهامش رقم٧).

(٥) الوارد في الرواية هو (الحسين).

(٦) «منهاج السنة» (٨/ ١٨٧).

٦ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن الفَرَج أبي بكر الأزْرَق» (ت٢٨١هـ) روى الحاكم أبو عبد الله، عن الدّارقطني ـ رحمهما الله ـ أنّه قال: «لا بأس به، من أصحاب الكَرابيسي، يطعن عليه في اعتقاده»(١).

قال الحافظ الذّهبي: «له أُسْوة بخلق كثير من الثّقات الذين حديثُهم في «الصحيحين» أو أحدِهما، ممّن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحيلة، نسأل الله العفو والسَّماح»(٢).

وقد تقدّم تفصيل ما يتعلق بهذ الترجمة(٣).

٧ ـ وفي ترجمة «يحيى بن إسماعيل بن يحيى بن زكريا المُزَكِّي الحرْبي» (ت٣٩٤هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وكان أديباً أخبارياً عالما، متفنّناً رئيساً، محتشماً، من أهل الصّدق والأمانة، على بدعةٍ فيه، عُمِّر دهرا، واحتُيِجَ إليه»(٤).

فالنّاظر في تصرّفات الأئمّة، وتَجْلِية الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لمواقفهم من خلال تلك التّراجم يتبيَّن له، أنّ مدار مسألة قبول رواية صاحب البدعة إنما هو على الدّين، والصّدق، والورع والأمانة، والتّحرّي في طلب الحق، والإتقان، فمتى ثبت ذلك فحديثُه مقبولٌ عندهم، موثوقٌ به في روايته، لانعدام احتمال الكذب فيه لمصلحة بدعته، وتقويتها، إذ لو قام في حقّه احتمال الكذب على رسول الله ﷺ لغلبة الهوى أو البدعة عليه لخرج بذلك عن حدّ العدْل، وعاد الأمرُ إلى اتّهامه في دينه، فدلّ ذلك على انعدام هذا الاحتمال في حقّ صاحب البدعة الموصوف بالصّدق والأمانة، وغير ذلك من الصفات المُقْتَضِية لقبول حديثه والأخذ عنه.

ويتبيَّن من كلام ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ أنّ ترْكَ من تَرَكَ رواية

---

(١) «سؤالات الحاكم» (ص ١٤٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٩٥).

(٣) انظر ما سبق (ص٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٤٣).

الدّاعية إلى بدعته وقَبِلَ لغير الدّاعية، لم يكن ذلك التّصرف منه لعلّة احتمال الكذب في الدّاعية، بل كان ذلك لأمرٍ آخر أشار إليه بقوله ـ رحمه الله ـ في «مقدّمة صحيحه»[1]: «وأمّا المنتحلون المذاهب من الرّواة، مثل الإرجاء والترفُّض، وما أشبههما، فإنّا نحتجّ بأخبارهم إذا كانوا ثقاتٍ على الشّرط الذي وصفنا، ونَكِلِ مذاهبَهم، وما تقلّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جلَّ وعلا، إلاَّ أن يكونوا دعاةً إلى ما انتحلوا فإنّ الدّاعي إلى مذهبه والذّابَّ عنه، حتى يصيرَ إماماً فيه، وإن كان ثقةً، ثمَّ رَوَيْنا عنه جعلنا للاتّباعِ لمذهبه طريقاً، وسَوَّغنا للمتعلِّم الاعتمادَ عليه وعلى قوله، فالاحتياطُ ترْكُ رواية الأئمّة الدُّعاة منهم، والاحتجاج بالرّواة الثّقات منهم على حسب ما وصفناه».

وقال في كتاب «الثقات»[2]: «.... وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلافٌ، أنّ الصّدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سَقَطَ الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلّة تركوا[3] حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدعة، ويَدْعُون إليها وإن كانوا ثقات، واحتججنا بأقوامٍ ثقاتٍ انتحالُهم كانتحالهم سواءٌ، غيرَ أنّهم لم يكونوا يَدْعون إلى ما ينتحلونَ، وانتحالُ العبد بينه وبين ربّه، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه، وعلينا قبولُ الروايات عنهم إذا كانوا ثقاتٍ على حَسَبِ ما ذكرناه في غير موضعٍ من كُتبنا».

ومن هذين النّصّين يتضح أنّ الدّاعية إلى بدعته قد يكون ثقةً في نفسه، صدوقاً في حديثه، وإنما يَتْرك بعضُ العُلماء الأخْذَ عنه، مخافةَ أنْ يغترّ من لا علمَ عنده بأخذ العلماء حديثَه فيُقَلِّدَه في بدعته، تَوَهُّماً منه أنَّ الأخذَ عنه دليلٌ على حُسْن مذهبه، وصواب طريقه، فَلِدَفْع هذه المفسدة

(١) (الإحسان ١/ ١٦٠).

(٢) (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١) ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي».

(٣) جاءت العبارة في الأصل المطبوع هكذا «ما تركوا» بزيادة «ما» النافية، والسياق يقتضي حذفها.

تركوا الأخْذ عنه، وإن كان هو في نفسه ثقةً صدوقاً، بخلاف غير الدّاعية فلا يكون الأخذ عنه مَظِنَّة تلك المفسدة لعدم إظهاره مذهبَه.

ويلاحظ أنّ الإمام ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ لم يُشَدِّدْ في التّرك، وإنما جعل المسألة احتياطيةً فقال: «فالاحتياط تَرْكُ رواية الأئمّة الدّعاة منهم. . .».

وهذا نظير قولِ الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «محمَّد بن طاهر المقدسي»: «العُمْدة في ذلك صدقُ المسلم الرّاوي، فإن كان ذا بدعةٍ أُخذ عنه، والإعراض عنه أولى، ولا ينبغي الأخْذُ عن معروفٍ بكبيرة، والله أعلم»[1].

وهذه مسألة عَوِيصة، يجد الباحثُ صعوبةً في التوفيق بين الجانب النّظري منها، والجانبِ التطبيقيّ من واقع تصرّفات الأئمّة، ممّا يُوحي بأنّ القولَ بعدم قبول رواية الدّاعية ليس على إطلاقه، بل ينقُضُ القولَ بالإطلاق روايتُهم عن صاحبِ بدعةٍ داعٍ إلى بدعته، أو مُعْلِنٍ مجاهِرٍ بها.

فمن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بن أبي نجيح يَسَار المكّي الثَّقَفِي مولاهم» (ت١٣١هـ أو بعدها) كان قدرياً من رؤوس الدّعاة إلى بدعته، ومع ذلك وثّقه بعض الأئمّة ورَوَوْا عنه، وقد تقدّم تفصيل ما فيه[2].

٢ ـ وفي ترجمة «جعفر بن زياد الأحمر الكوفي» (ت١٦٧هـ) أنّه كان شيعيّاً[3]، بلْ من رؤوس الشّيعة في خُرَاسان، فقد قال حسين بن عليّ بن جعفر الأحمر: «كان جدّي من رؤوس الشّيعة بخُراسان، فكتب

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦٨).

(٢) انظر ما تقدم في (ص٣٥٨ ـ ٣٦٠).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٠٣)، و «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٧٩)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٨٦)، و «الكامل» (٢/ ١٤٣)، و «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٠ ـ ١٥١)، و«الكاشف» (١/ ٢٩٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٤٠).

فيه أبو جعفر إلى هَرَاة، فأُشْخِصَ إليه في ساجور[1] مع جماعة من الشّيعة، فحبسوا في المطبق دهراً طويلاً، ثمَّ أطلقوا»[2].

ومع ذلك وثّقه غيرُ واحدٍ من الأئمّة، منهم: يحيى بن معين[3]، ويعقوب بن سفيان الفَسَويّ[4]، وقال الإمام أحمد: «هو صالح الحديث»[5]، وقال أبو زرعة وأبو داود: «صَدوق شيعيّ حدّث عنه عبد الرّحمن بن مَهْدي»[6]، وقال النّسائي: «ليس به بأس»[7].

وروى له أبو داود في كتاب «المسائل»، والترمذي، والنسائي في «خصائص عليّ» وفي «مسنده»[8].

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الحميد بن عبد الرحمٰن الحِمَّانيّ الكوفيّ» (ت٢٠٢هـ) قال أبو عُبيد الآجُرّي عن أبي دواد: «الحِمَّاني مرجئي»[9]، وقال في موضع آخر: «كان داعيةً في الإرجاء»[10].

ومع ذلك وثّقه الإمام يحيى بن معين في غير ما رواية[11]، وروى له

---

(١) والساجور: خشبة تجعل في عنق الكلب انظر «الصحاح» للجوهري (٢/ ٦٧٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١).
(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٨٦)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٨٦)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ١٥١)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٣٣).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٥٩، و ٣/ ١٦١).
(٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠)، و «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١).
(٧) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٨) «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١).
(٩) «سؤالات الآجري» (٣/ ١٧٧).
(١٠) «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٤).
(١١) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٣)، و «تاريخ الدارمي» (ص١٨٦)، ورواية عبدالله بن أحمد الدورقي عنه في «الكامل» (٥/ ٣٢١)، وجاء في رواية ابن أبي مريم عنه قال: «ضعيف ليس بشيء» «الكامل» (الموضع السابق)، ورواية الجمع أرجح.

مسلم في «مقدمة صحيحه»[1]، والباقون سوى النسائي[2]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[3].

٤ ـ وفي ترجمة «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد المكّيّ» (ت٢٠٦هـ)، قد صرّح عدد من العلماء بأنّه كان غالياً في بدعة الإرجاء، داعيةً إلى ذلك، ومع هذا وثّقه الإمام يحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل، وأبو داود، والنّسائي.

وقد تقدّم تفصيل الحديث عنه[4].

٥ ـ وفي ترجمة «خالد بن مخلد القَطْواني البجلي مولاهم الكوفي» قال ابن سعد: «وكان مُتشيعاً، . . . وكان منكرَ الحديث، في التّشيع مُفْرِطاً، وكتبوا عنه ضرورةً»[5].

وقال الجوزجاني: «كان شتّاماً مُعْلِناً بسوء مذهبه»[6].

ومع هذا فقد قال فيه يحيى بن معين: «ليس به بأس»[7]، وقال أبو داود: «صدوق، ولكنه يتشيّع»[8]، وقال ابن عدي: «وهو من المكثرين في محدّثي أهل الكوفة، . . . وهو عندي إن شاء الله لا بأس به»[9]، وروى له أبو داود في «حديث مالك» والباقون[10].

---

(١) (ص٢٠) روى عنه كلاماً لجابر بن يزيد الجعفي في عدد حديثه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٥)، وانظر «هدي الساري» (ص٤١٦).

(٣) (٧/ ١٢١).

(٤) انظر ما تقدم في (ص٣٠٤ ـ ٣٠٦).

(٥) «الطبقات» (٦/ ٤٠٦).

(٦) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص١٣١).

(٧) «تاريخ الدارمي» (ص١٠٥).

(٨) «سؤالات الآجري» (٣/ ١٠٣).

(٩) «الكامل» (٣/ ٣٦).

(١٠) «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٧)، وانظر «صحيح البخاري» ـ كتاب الرقاق ـ باب=

٦ ـ وفي ترجمة «عليّ بن الجعد بن عُبيد الجوهريّ البغدادي» (ت٢٣٠هـ) كان شيعيّاً غالياً في ذلك، مُجَاهراً بسبّ الصحابة وثَلْبِهِم، ومع ذلك وثّقه جماعة من الأئمّة، حتّى كان الإمام يحيى بن معين شديدَ الميل إليه، وقد تقدّم بيانُ ذلك بالتّفصيل[١].

٧ ـ وفي ترجمة «عبد الرّحمن بن صالح الأزدي العتكي الكوفيّ» (ت٢٣٥هـ):

أ ـ قال يعقوب بن يوسف المطوعي[٢]: «كان عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي رافضيّاً، وكان يَغْشَى أحمدَ بن حنبل، فيُقَرِّبُه ويُدْنيه، فقيل له: يا أبا عبد الله: عبد الرحمٰن رافضي، فقال: سبحان الله! رجلٌ أحبَّ قوماً من أهل بيت النّبي ﷺ نقول له: لا تحبّهم؟ هو ثقة»[٣].

ب ـ وقال أبو أحمد بن موسى: رأيتُ يحيى بن معين، جالساً في دهليز عبد الرّحمن بن صالح غيرَ مرّة يخرج إليه جُزَاذَاتٍ يكتُب منها عنه»[٤].

وقال الحسين بن فَهْم: «قال خلف بن سالم ليحيى بن معين: تمضي إلى عبد الرحمٰن بن صالح؟! فقال له يحيى بن معين: اغْرُب ـ لا صلّى الله عليك ـ عنده ـ والله ـ سبعون حديثاً ما سمعتُ منها شيئاً»[٥].

وقال الحسين بن فَهْم أيضاً: «ورأيتُ يحيى بن معين، وحبيش بن

= التواضع (١١/٣٤١/رقم٦٥٠٢) حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «من عادى لي ولياً...» وهو من أفراد خالد، وانظر «ميزان الاعتدال» (١/٦٤١)، و «فتح الباري» (١١/٣٤١).

(١) انظر ما تقدم في (ص٣٦٨ ـ ٣٧٦).

(٢) ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٤/٢٨٩)، ذكره الدارقطني ـ رحمه الله ـ فقال: «ثقة فاضل مأمون»، توفي سنة (٢٨٧هـ).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٦٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٨٠).

(٤) في «المصدرين السابقين» (في الموضعين المذكورين).

(٥) في «تاريخ بغداد» (٢/٢٦٢)، و «تهذيب الكمال» (١٧/١٨٠).

مبشر، وابن الرّومي، بين يَدَيْ عبد الرّحمن بن صالح جُلوساً»[1].

وقال سهل بن علي الدُّوري: سمعت يحيى بن معين يقول: «يَقْدمُ عليكم رجلٌ من أهل الكوفة، يقال له: عبد الرّحمن بن صالح، ثقة صدوقٌ شيعي، لأَنْ يَخِرّ من السّماء أحبُّ إليه من أنْ يكذب في نصف حرف»[2].

ج ـ وقال أبو داود: «لم أرَ أن أكتب عنه، وضع كتاب «مثالب أصحاب رسول الله ﷺ»[3].

وقال مرة[4]: «رجلُ سَوْء».

د ـ وقال فيه أبو علي صالح بن محمَّد جَزَرَة: «صدوق»[5]، وقال أيضا: «كوفي صالح، إلا أنه يَقْرض عثمان»[6].

هـ ـ وقال الحافظ ابن عدي: «معروف مشهور في الكوفيّين، لم يُذْكَر بالضّعف في الحديث، ولا اتُّهم فيه، إلا أنه كان محترقاً فيما كان فيه من التّشيّع»[7].

وروى له النسائي في كتاب «الخصائص» حديثاً واحداً من رواية محمَّد بن كعب عن علقمة، عن علي في الحكمين[8].

وهذه التّصرّفات كلّها تُوحي بما سبق بيانه من أنّ صدقَ الرّاوي، وإتقانه، وتحرّيه في طلب الحقّ هو مدار قبول روايته، فلا فَرْق في ذلك بين الدّاعية وغيره.

---

(١) في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٢)، و «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨٠).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٦٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨١).
(٣) «سؤالات الآجري» (٢/ ٣٠٢ ط. البستوي).
(٤) «سؤالات الآجري» (٢/ ٣٠٢ ط. البستوي).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٦٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨٢).
(٦) «في المصدرين السابقين» (في الموضعين السابقين).
(٧) «الكامل» (٤/ ٣٢٠).
(٨) «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨٣).

ولما نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قولَ الحافظ محمَّد بن البرقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيت من يُرمَى بالقدر يُكْتَب حديثُه؟ قال: نَعَم، قد كان قتادة، وهشام الدَّستوائي، وسعيد بن أبي عَروبة، وعبد الوارث ـ وذكر جماعةً ـ يقولون بالقدر، وهم ثقات، يُكْتَب حديثُهم ما لم يَدْعُوا إلى شيء».

علّق عليه بقوله: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهميّ، والرّافضي، إذا عُلِم صدقُه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثرُ العلماء قبولُ روايته، والعملُ بحديثه، وتردّدوا في الدّاعية، هل يُؤخذ عنه؟ فذهب كثيرٌ من الحُفّاظ إلى تجنُّب حديثه، وهِجْرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقَه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنّةً تفرّدَ بها، فكيف يَسُوغُ لنا ترْكُ تلك السّنّة؟.

فجميعُ تصرُّفات أئمّة الحديث تُؤْذِن بأنّ المبتدعَ، إذا لم تُبِحْ بدعتُه خروجَه من دائرة الإسلام، ولم تُبِحْ دَمَه، فإنّ قبولَ ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تَتَبَرْهَنْ لي كما ينبغي، والذي اتّضح لي منها أنّ من دخل في بدعة، ولم يُعَدَّ من رؤوسها، ولا أَمْعَن فيها، يُقبل حديثُه، كما مَثَّل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثُهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم»[1].

ويتّضح من هذا النصّ تردّدُ الحافظِ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة، فقد وصف المسألة في بداية كلامه بأنّها كبيرة، وهذا يستدعي التّأنّي والتّثبّت فيها، ثمّ حكى خلاف النقّاد في قَبُول حديثِ المبتدع، واقتصر في ذلك على ذكر قولين مشهورين هما:

الأول: قَبُولُ رواية غير الدّاعية، وردّ رواية الدّاعية.

الثاني: قَبُولُ رواية المبتدع التي يتفرّد بها، ولا تُوجَد عند غيره، إذا عُرِف صدقُه وأمانتُه، ولم تُبِحْ بدعتُه خروجَه من الإسلام، وإهدارَ دَمِه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

ثمَّ صرّح بعدم جلاء أدلّة المسألة لديْه، ووضوحِ براهينها عنده، ولعلّ سببَ ذلك عائدٌ إلى التّباين القائم بين الجانب النّظريِ في المسألة، والجانب التّطبيقي من خلال تصرّفات الأئمّة، حيث وثّقوا بعض المبتدعة الدّعاة إلى بدعتهم، وقَبِلُوا مرويّاتِهم.

ثمَّ مال إلى قَبُول رواية المبتدع بشرطين:

أ ـ أن لا يكون رأساً في بدعته.

ب ـ أن لا يُمْعِنَ فيها. ولعلّه يقصد بذلك عدمَ غُلُوِّه في معتقده.

واعتمد في هذا الميْل على كلام أبي زكريا يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ.

لكنّ ما سبق من النّماذج لتراجم بعض الدّعاة إلى بدعتهم، ومنهم الغُلاة فيها، والرّؤساء يردّ هذيْن الشّرطيْن.

والخلاصة: أنّ أنسب الأقوال في هذه المسألة ما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله السّابق: «فجميعُ تصرُّفات أئمّة الحديث، تُؤْذِن بأنّ المبتدع إذا لم تُبِحْ بدعتُه خروجَه من دائرة الإسلام، ولم تُبِحْ دَمَه، فإنَّ قَبُولَ ما رواه سائغٌ» أيْ إذا عُلِم صدْقُه وإتقانُه، وتحرِّيه في طلب الحق.

وقد سبق أيضاً قولُه: «قد لَطَخَ بالقدر جماعة، وحديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدِهما لأنّهم موصوفون بالصّدق والإتقان»[1].

وهذا بيِّنٌ في أنّ مدار توثيق الأئمّة لجماعة فيهم نوعُ بدعة، وتصحيح أحاديثهم إنّمَا هو على الصّدق والإتقان، والتّحرِّي في طلب الحق. والله أعلم.

المطلب العاشر: الضعف هو الغالب على الزهاد والصوفية:

لما كان جلّ اشتغال الزّهّاد، والصّوفية، فيما أسمَوْه مجاهدةَ النّفس والرّياضة، والسَّهر والجُوع، والانفراد في الخَلَوَات، تركوا الاهتمامَ بالعلم

---

(١) انظر ما سبق (ص٣٠٧).

وطلبه، بل أخذ بعضهم يقلِّلُون من شأن العلوم الشرعيّة، ويَغْمزون في علمائها، ويُحاولون صَدَّ النّاس عن العلم وتحصيله[1]، فصار الغالب عليهم الضّعف، ولم يخرُجْ منه إلا القليل النّادر.

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا المَغْزَى في بعض تراجم كتابه «سير أعلام النبلاء»، ومن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عليّ بن فُضَيْل بن عياض التميمي اليربوعي» (توفي قبل أبيه المتوفى سنة١٨٧هـ) قال فيه الإمام النسائي: «ثقة مأمون»[2].

وقال الحافظ المزِّي ـ رحمه الله: «وكان من سادات المسلمين علماً وزُهداً وعبادة، وخوفاً وورَعاً، وكان يُفَضَّل على أبيه في العبادة والخوف...»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «خرج هو وأبوه من الضَّعْف الغالب على الزّهاد والصّوفية، وعُدَّا في الثقات إجماعاً[4]، وكان عليٌّ قانتاً خاشعاً، وَجِلاً، ربّانياً، كبيرَ الشّأن»[5].

وأبوه: هو فُضَيْل بن عِيَاض بن مسعود بن بِشْرٍ التّميميّ اليَرْبوعيّ (ت١٨٧هـ) وثّقه جمع من الأئمّة منهم: سفيان بن عيينة[6]،

---

(١) انظر رسالة «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي» للدكتور محمد أحمد لوح (١/ ٤٣٠ ـ ٤٥٠)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢١٣) ترجمة «محمد بن منصور بن داود الطوسي»، و(١٥/ ٥٥٩) ترجمة «جعفر بن محمد بن نصير الخلدي».

(٢) «تهذيب الكمال» (٢١/ ٩٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٢١/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٤) وستأتي مناقشة جرح قطبة بن العلاء له في مبحث «لا عبرة بجرح المجروح...»، وكذلك قول الحافظ يحيى بن سعيد القطان فيه: «ليس بالحافظ» في مبحث «نفي وصف الحافظ عن الراوي لا يقتضي جرحه دائماً».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٣).

(٦) «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).

وابن سعد[1]، وأحمد بن عبد الله العجلي[2]، والنّسائي[3]، والدّارقطني[4]، وقال أبو حاتم الرّازي: «صدوقٌ»[5].

المبحث الرابع
من ضوابطه في مسألة
الكذب والتهمة به

يُطْعَن الرّاوي بالكذب في الحديث النّبوي، إذا أضاف إلى رسول الله ﷺ، ما ليس منه قولاً أو فعلاً، أو تقريراً متعَمِّداً لذلك[6].

والكذّاب: من قام في حقّه فعلُ ذلك ولو مرّةً واحدةً في حياته[7].

والتُّهمة بالكذب: هي أنْ يَرْوِيَ الرّاوي حديثاً يتفرّد به، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النّبوي، وهو دون الأوّل[8].

وقال العلاّمة المعَلِّمي ـ رحمه الله ـ: «قولُ المحدثين: «فلان مُتَّهم بالكذب» وتحرِيرُ ذلك أنّ المجتهد في أحوال الرّواة قد يثبت عنده بدليل يصحّ الاستنادُ إليه أنّ الخبر لا أصل له، وأنّ الحَمْلَ فيه على هذا الرّاوي، ثمّ يحتاج بعد ذلك إلى النّظر في الرّاوي أَتَعَمَّدَ ذلك أم غلط؟ فإذا تدبّر، وأَنْعَم النَّظر فقد يتّجه له الحكْمُ بأحد الأمريْن جزماً، وقد يميل ظنُّه إلى أحدهما إلاّ أنه لا يبلغ أنْ يجزِم به، فعلى هذا الثّاني، إذا مال ظنُّه إلى أنّ

---

(١) «الطبقات» (٥/ ٥٠٠).

(٢) «الثقات» (٢/ ٢٠٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٨٧).

(٤) «سؤالات السلمي» (ص٢٦٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).

(٦) انظر «نزهة النظر» (ص ١١٧).

(٧) انظر «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٢١).

(٨) انظر «نزهة النظر» (ص ١١٧).

الرَّاوي تعمَّد الكذب قال فيه: «متَّهَم بالكذب» أو نحو ذلك مما يؤدِّي هذا المعنى»[1].

وهذه المسألة مُقَيَّدة بضوابط أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى بعضها في تحريره لبعض تراجم منها ضوابط في مسألة الكذب، وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: قد يُحكى عن إمام رميُه راوياً بالكذب ولا تصحّ الحكاية:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «عكرمة مولى ابن عباس» (ت١٠٥هـ) قال أبو خلف عبدالله بن عيسى الخراز عن يحيى البكّاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: «اتّق الله ويحك يا نافع، ولا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، كما أحلَّ الصَّرْف، وأسْلَم ابنَه صيْرَفيّاً»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ متعقّبا هذه الرّواية ـ: «البكّاء واهٍ»[3].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «فقول ابن عمر لم يثبت عنه، لأنّه من رواية أبي خلف الخراز عن يحيى البكّاء... ويحيى البكّاء متروك الحديث...»[4].

وقال ابن حِبَّان ـ في تعليقٍ له على روايةٍ شبيهةٍ بهذه في طعن عكرمة ـ: «وَمِنْ أَمْحَل المحال أنْ يُجْرَح العَدلُ بكلام المجروح»[5].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٣٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢)، ويحيى البكاء هو ابن مسلم (على اختلاف في اسم أبيه) البصري، متروك. انظر «سؤالات الآجري» (٣/ ٣٥٤)، و «الجرح والتعديل» (٣١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥).

(٤) «هدي الساري» (ص٤٢٧).

(٥) «الثقات» (٥/ ٢٣٠).

وهناك رواياتٌ أُخرى وردت بتكذيب بعض الأئمّة لعكرمة مولى ابن عباس؛ منها ما لايصحّ سنده إلى قائله، ومنها ما هو محمول على غير الحديث النّبوي، أو على غير معناه الاصطلاحي، كما وردت رواياتٌ بوجوه طعن أخرى في عكرمة ـ رحمه الله، وقد مَدَّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ النَفَسَ في إيرادها ومناقشتها في «هدي الساري»(١).

٢ ـ وما جاء في ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطلبي مولاهم المدني ثمَّ البغداديّ» (ت١٥٠هـ) قال العُقيلي: حدّثني الفضل بْن جعفر، حدثنا عبد الملك بْن محمّد، حدثني سليمان بْن داود، قال لي يحيى بْن سعيد القطان: «أشهد أنّ محمّد بْن إسحاق كذّاب»، قال: قلت: وما يدريك؟ قال: «قال لي وهيب بْن خالد، فقلت لوُهيب: ما يُدريك؟ قال: قال لي مالكٌ بْن أنس، فقلت لمالكٍ بْن أنس: ما يُدريك؟ قال: قال لي هشامٌ بْن عروة، قال: قلت لهشام بْن عُروة: وما يدريك؟ قال حدّث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر، دخلتْ عليَّ وهي بنتُ تسع سنين، وما رآها حتى لقيت الله عزّ وجلّ»(٢).

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ متعقِّباً هذه الحكاية ـ: «معاذ الله أنْ يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناءً على أصلٍ فاسدٍ واه، ولكن هذه الخرافة من صَنْعة سليمان، وهو الشَّاذَكوني ـ لا صبّحه الله بخيرٍ ـ فإنّه مع تقدُّمه في الحفظ متَّهمٌ عندهم بالكذب. وانظر كيف سَلْسَلَ الحكاية. ويُبَيِّن لك بطلانَها أنَّ فاطمةَ بنتَ المنذر، لما كانت بنتَ تسع سنين لم يكنْ زوجُها هشامٌ خُلِقَ بعد، فهي أكبرُ منه بِنَيِّف عشرة سنة(٣)، وأسند منه، فإنَّها

---

(١) انظر (ص ٤٢٥ ـ ٤٣٠)، وللدكتور مرزوق بن هياس الزهراني رسالة بعنوان: (عكرمة مولى ابن عباس، وتتبع مروياته في صحيح البخاري)، نال بها درجة الماجستير في شعبة السنة، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٢) «الضعفاء» (٤/ ٢٤).

(٣) في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٦٦) قال هشام بْن عروة: «كانت أكبر مني بثلاث عشر سنة»، وفي «جمهرة نسب قريش» للزبير بْن بكار (ص٢٦٠) أنها أكبر من هشام باثنتي عشر سنة.

رَوَتْ ـ كما ذكرنا ـ عن أسماء بنت أبي بكر[١]، وصحّ أنّ ابن إسحاق سمع منها، وما عَرَف بذلك هشام. أَفَبِمثل هذا القول الواهي يُكَذَّبُ الصّادق؟! كلاّ والله! نعوذ بالله من الهوى والمكابرة، ولكن صدق القاضي أبو يوسف إذْ يقول: «من تَتَبّع غريب الحديثِ كُذِّب»[٢]. وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق فإنّه يَكتب عن كلّ أحد، ولا يَتَوَرَّع. سامحه الله»[٣].

وسليمان بْن داود الشَّاذَكوني راوي هذه الحكاية، عن يحيى بْن سعيد مع حفظه للحديث وسعة مروياته[٤]، فقد تكلّم فيه غيرُ واحدٍ من النُّقَّاد بجرحٍ شديد، من ذلك:

أ ـ قال أحمد بْن حنبل: كان يحيى بْن سعيد إذا ذُكر عنده سليمانُ الشَّاذَكوني قال: «ذاك الخائب»[٥].

ب ـ قال إبراهيم بْن عبدالله بْن الجنيد: سمعت يحيى بْن مَعِين وذكر ابن الشَّاذَكوني، فقال: «قد سمع إلاّ أنّه يَكذب، ويَضع الحديث»[٦].

ـ وقال أحمد بْن محمّد الحضرمي: سألت يحيى بْن مَعِين، عن سليمان الشَّاذَكوني فقال لي: «ليس بشيءٍ»[٧].

ـ وقال علي بْن الحسين بْن الجنيد: سمعت يحيى بْن مَعِين يقول ـ وقيل: إن الشَّاذَكوني روى عن حمَّاد بْن زيدٍ ـ حديثاً ذُكر له ـ فقال: «كذَّاب عدوّ الله، كان يَضع الحديث»[٨].

---

(١) انظر «الطبقات» (٨/ ٤٧٧).
(٢) انظر «الكفاية» (ص١٤٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩ ـ ٥٠).
(٤) انظر أقوال النقاد الدالة على حفظه في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١، وما بعدها).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٣٠).
(٦) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٨١).
(٧) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٢٨).
(٨) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).

ـ وقال ابن الغلابي: قال يحيى بْن مَعِين: «جرّبتُ على ابن الشَّاذَكوني الكَذِب»[1].

ج ـ وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «هو من نحو عبدالله بْن سلمة الأفطس ـ يعني: «أنّه يَكذب»[2].

د ـ وقال محمّد بْن إسماعيل البخاري: «هو عندي أضعف من كلّ ضعيف»[3].

هـ ـ وقال أبو عبد الرّحمن النَّسائي: «ليس بثقةٍ»[4].

ولما ترجم له الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» قال فيه: «العالم الحافظُ البارع. . . أحدُ الهلكى»[5].

ثمَّ لما ذكر قول عَمْرِو الناقد: «لما قدم سليمان الشَّاذَكوني بغداد، قال لي أحمد بْن حنبل: «اذهبْ بنا إلى سليمان نتعلّم منه نقدَ الرِّجال»[6].

عَلّق عليه بقوله: «كفى بها مصيبةً أن يكون رأساً في نقد الرّجال ولا ينقُد نفسَه»[7].

كان يحيى بْن سعيد سيِّءَ الرّأي جدّاً في ابن إسحاق[8]، وكان يقول: «ما تركت حديث محمّد بْن إسحاق إلا لله»[9]. ولم أقفْ على روايةِ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٩).

(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١)، وظاهر هذه الرّواية أن ذلك في أول قدومه بغداد، قبل أن ينكشف أمره للإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٩).

(٨) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٦).

(٩) «الكامل» (٦/ ١٠٣).

صريحةٍ عن يحيى القطّان في تكذيبه ابن إسحاق كما تُفيده رواية الشّاذَكوني عنه، وإنّما هي رواياتٌ رواها عن هشام بن عروة ـ رحمه الله ـ في ذلك.

وأمّا الإمام مالك بْن أنس ـ رحمه الله ـ فما بينهما من قَبِيل ما بَين الأقران من كلام بعضهم في بعض، وسيأتي التفصيلُ فيه[١].

وأمّا هشام بْن عروة، فقد صحّت عنه غيرُ ما رواية في اتّهامه محمّد بْن إسحاق بالكذب لأنّه روى عن زوجه فاطمة بنت المنذر[٢].

٣ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري» (ت ٢١٤هـ) قال فيه أبو زرعة: «مصري ثقة»[٣]، وقال محمَّد بن مسلم بن وارة: «كتبتُ عن عبدالله بن عبد الحكم، وكان شيخَ مصر»[٤]، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»[٥]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[٦]، وقال: «وكان ممن تفقّه على مذهب مالك، وفرَّع على أصوله».

وقال زكريا بن يحيى بن عبد الرّحمن السَّاجي (ت ٣٠٧هـ) في «الجرح والتعديل»: «كذّبه يحيى بن معين»[٧].

وقال محمَّد بن القاسم بن شَعبان المصري[٨] (ت ٣٥٥هـ): «لما قَدِمَ يحيى بن معين مصر حضر مجلس عبد الله، فأوّل ما حدّث به كتاب «فضائل عمر بن عبد العزيز» فقال: «حدّثني مالك، وعبد الرحمٰن بن زيد،

---

(١) انظر مبحث (كلام الأقران. . .) .

(٢) وسيأتي تفصيل ذلك.

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٠٦).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) (٨/ ٣٤٧).

(٧) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٨٩).

(٨) ولعل ذلك في كتابه «تسمية الرواة عن مالك». انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧٨ ـ ٧٩).

وفلان، وفلان»، فمضى في ذلك ورقة، ثمَّ قال: «كلٌّ حدّثني هذا الحديث»، فقال يحيى: «حدَّثك بعضُ هؤلاء بجميعه، وبعضُهم ببعْضه؟» فقال: «لا، حدّثني جميعُهم بجميعه»، فراجعه، فأَصر، فقام يحيى وقال للنَّاس: «يَكْذب»[1].

وذكر أبو الفتح محمَّد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت٣٧٤هـ) في «الضعفاء» أنّ ابن معين كذَّب عبدَ الله[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لم يثبت قولُ ابن معين: «إنّه كذّاب»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «تكذيب يحيى له لم يَصحّ».

ولعلّ سببَ ذلك جهالةُ الواسطة بين النّاقلين لهذه الحكاية، وبين يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

المطلب الثاني: قد يَرمي الإمام راوياً بالكذب بناءً على ما نُقل إليه والصّواب في خلافه:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «الإمام محمَّد بن إسحاق بن خزيمة السُّلمي النّيسابوري» (ت ٣١١هـ) قال الحاكم: «وحدّثني عبدالله بن إسحاق الأنماطي المتكلِّم، قال: لم يزل الطُّوسي بأبي بكر بن خزيمة حتى جرَّأه على أصحابه، وكان أبو بكر بن إسحاق[5]، وأبو بكر بن

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٢٢١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٢١).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٢٢١).

(٥) هو: أبو بكر الصِّبْغِي أحمد بن إسحاق النيسابوري المتوفى سنة ٣٤٢هـ، قال عنه الحافظ الذّهبي: «الإمام العلامة، المفتي المحدث، شيخ الإسلام...»، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٨٣).

أبي عثمان[1] يَرُدَّان على أبي بكر ما يمليه، ويحضران مجلسَ أبي عليّ الثّقفي[2]، فيقرؤون ذلك على الملأ، حتى استحْكمت الوَحْشة، سمعت أبا سعدٍ عبدالرّحمن بن أحمد المقرئ، سمعت ابن خزيمة يقول: «القرآن كلام الله، ووَحْيُه، وتنزيلُه، غيرُ مخلوق، ومن قال: شيءٌ منه مخلوق، أو يقول: إنّ القرآن مُحْدَث، فهو جهمي، ومن نظر في كتبي، بَانَ له أنّ الكُلاَّبية ـ لعنهم الله ـ كَذَبَة فيما يَحْكون عنّي بما هو خلافُ أصلي وديانتي، قد عرف أهلُ الشَّرق والغرب، أنّه لم يصنِّف أحدٌ في التّوحيد والقَدر، وأصولِ العلم مثلَ تصنيفي، وقد صحّ عندي أنّ هؤلاء ـ الثّقفي، والصِّبْغي، ويحيى بن منصور ـ كَذَبة، قد كَذَبُوا عليّ في حياتي، فَمُحَرَّمٌ على كلّ مقتبسِ علم أنْ يَقبل منهم شيئاً يحكونه عنّي، وابنُ أبي عثمان أكذَبُهم عندي، وأَقْوَلُهم عليّ ما لم أَقُلْه»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلِّقاً على كلام ابن خزيمة ـ: «ما هؤلاء بِكَذَبَة، بل أئمّة أثبات، وإنما الشّيخ تكلم على حَسَبِ ما نُقِل له عنهم. فقبّح الله من يَنقُل البُهتان، ويمشي بالنّميمة»[4].

المطلب الثالث: قد يُرمى الرَّاوي بالكذب وظاهره خلاف ذلك:

ومثاله ما جاء في ترجمة «عبدالله بن عبد الرّحمن بن يحيى العُثْمانيّ الإسكندرانيّ» (ت٥٧٢هـ) قال الحافظ الذّهبي: «كان ثقةً في نفسه، وقد قال حمّاد الحرّاني: رمى أبو طاهر السِّلفيُّ العثمانيَّ بالكذب، فذكر لي جماعة

(١) هو: محمد بن الإمام الزاهد أبي عثمان سعيد بن إسماعيل النيسابوري المتوفي سنة ٣٢٥هـ، قال عنه الحافظ الذّهبي: «الإمام الحافظ المجوّد، القدوة الزاهد الأديب... وكان واسع الرحلة عالماً» انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٥٨).

(٢) هو: محمّد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمٰن الثقفي النيسابوري المتوفى ٣٢٨ه، قال عنه الذّهبي: «الإمام المحدث، الفقيه العلاّمة، الزّاهد العابد، شيخ خراسان...» انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧٩)، وانظر «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٨٠).

من أعيان أهل الإسكندرية، أنّ العُثمانيّ كان صحيحَ السَّماعات، ثقة، ثبْتاً، صالحاً، متعفِّفاً، يُقرِئ النّحو واللُّغة والحديث. وسمعت جماعة يقولون: إنّه يقول: بيني وبين السِّلَفي وقفةٌ بين يدي الله»[1].

قال الحافظ في «لسان الميزان»[2]: «قرأت بخط الحُسَيني: ضعَّفه السِّلَفِي، وقال غيره: خرف بآخرة، وتغير، وربما نُسب للكذب والتّزوير».

والسِّلَفي إمام، وكان أكثرُ سماعات عبدالله العُثمانيّ بقراءة السِّلفي، كَما في «لسان الميزان»، فهو أعرف به من غَيره.

المطلب الرابع: قد يأتي إطلاق الكذب ويحمل على غير معناه الاصطلاحي:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الحارث بن عبدالله الأعور الهمْداني الكوفيّ» (ت٦٥هـ) قال المغيرة: سمعت الشّعبي يقول: «حدّثني الحارث، وأشهد أنّه أحد الكاذبين»[3].

وقال مسلم بن الحجّاج ـ رحمه الله ـ: حدّثنا قُتيبة بن سعيد، حدَّثنا جرير، عن مغيرة، عن الشّعبي قال: «حدّثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذَّاباً...»[4].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشِّيعة الأُوَل... فأمّا قول الشَّعبي: «الحارث كذّاب» فمحمولٌ على أنّه عَنَى بالكذب الخَطَأ، لا التَّعَمُّد، وإلا، فلماذا يَروي

(١) «المصدر نفسه» (٥٩٧/٢٠).

(٢) (٣٠٩/٣).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٤٣/١، ٤٩٥)، وانظر «مقدمة صحيح مسلم» (ص١٩).

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (ص ١٩)، و «المعرفة والتاريخ» (١١٧/٣)، و «الضعفاء» للعقيلي (٢٠٨/١).

عنه، ويعتقده بتعمُّد الكذب في الدِّين، وكذا قال علي بن المديني وأبو خيثمة: «هو كذَّاب»[1]. وأمّا يحيى بن معين فقال: «هو ثقة»[2]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[3]، وكذا قال الإمام النَّسائي: «ليس به بأس». وقال أيضاً: «ليس بالقويّ»[4]. وقال أبو حاتم: «لا يحتجّ به»[5].

«ثمَّ إنّ النّسائي وأربابَ السُّنن احتجُّوا بالحارث، وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به»[6].

وقد قال في بداية ترجمته: «كان فقيهاً كثيرَ العلم، على لِينٍ في حديثه»[7]. وقال في نهايتها: «... وأنا مُتَحَيِّرٌ فيه»[8].

وقال في «تاريخ الإسلام»[9] ـ متعقّباً عبارةَ الشّعبي ـ: «هذا محمولٌ من الشّعبي على أنّه أراد بالكذب الخطأ، وإلاّ فلأيّ شيءٍ يروي عنه؟! وأيضاً فإنّ النَّسائي مع تعنُّته في الرّجال قد احتجّ بالحارث».

وقال في «ميزان الاعتدال»[10]: «وحديث الحارث في السّنن الأربعة،

(١) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢١٠)، و «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، و«الشجرة في أحوال الرجال» (ص٤٢)، و «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٨).

(٢) انظر «تاريخ الدارمي» (ص٩٠)، وقال الدارمي ـ عقيب هذا القول ـ : «لا يتابع عليه» (ص٩١).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٩٣)، وهناك رواية لابن أبي خيثمة، عن ابن معين أنه قال: «ضعيف» «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، ونقل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٧) عن ابن أبي خيثمة، قيل ليحيى : يحتج بالحارث؟ فقال: «ما زال المحدثون يقبلون حديثه».

(٤) حكاهما عنه المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٩).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، ولفظه: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٣).

(٧) «المصدر نفسه» (٤/ ١٥٢).

(٨) «المصدر نفسه» (٤/ ١٥٥).

(٩) (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٩٠).

(١٠) (١/ ٤٣٧).

والنّسائي مع تعنُّته في الرّجال قد احتجَّ به، وقَوَّى أمرَه، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشّعَبي يُكَذِّبه ثمَّ يروي عنه، والظّاهر أنّه كان يُكَذِّبه في لهجته وحكاياته، أمّا في الحديث النّبوي فلا، وكان من أوعية العلم».

ويُلاحَظ في هذه النّصوص أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ حمل تكذيب الشّعبي ـ رحمه الله ـ للحارث الأعور على أحد محملين:

أ ـ ففي كتابه «سير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام» حمله على إرادة معنى الخطأ، إذْ إطلاقُ ذلك سائغٌ في لغة أهل الحجاز[١].

ب ـ وفي «ميزان الاعتدال» حمله على إرادة تكذيبه في لهجته وحكاياته، لا في الحديث النّبوي.

وقد أشار الحافظ أحمد بن صالح المصريّ ـ رحمه الله ـ إلى أن كذبَ الحارث إنما كان ذلك في اعتقاده؛ حيث يرى التّشيّع، فقال: «الحارِثُ الأعْوَر ثقة، ما أَحْفَظَه، وأَحْسَنَ ما روى عن علي» وأثنى عليه... قيل لأحمد بن صالح: فقول الشّعبي: حدّثنا الحارث، وكان كذّابا؟ فقال: «لم يكن يكْذِب في الحديث، إنما كان كَذِبُه في رأيه»[٢].

ونحوُه قول الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وقد تكلّموا فيه (يعني الحارث)، بل قد كذّبه بعضُهم من جهة رأيِه واعتقاده، أمّا أنه يتعمّد الكذب في الحديث فلا، والله أعلم»[٣].

وقد صرّح الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بالقرينة المعْتَمَدة لديه في حمل تكذيب الشّعبي للحارث، على إرادة معنىً غيرِ معناه الاصطلاحي بقوله في «سير أعلام النبلاء»: «...وإلاّ فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمُّد الكذب في الدّين...»، وقوله في «تاريخ الإسلام» «...وإلاّ فلأيّ شيء يروي عنه».

---

(١) انظر «الثقات» لابن حِبّان (٦/ ١١٤)، و«لسان العرب» (١/ ٧٠٩) مادة (كذب).
(٢) «تاريخ الثقات» لابن شاهين (ص٧١ ـ ٧٢).
(٣) «فضائل القرآن» (ص٤٦).

وهذه القرينة ضعيفة من وجهين:

الوجه الأول: أنّه استدلالٌ لا يمشي إلاّ على مذهب من يرى أنّ رواية الثّقة عن غيره تعديلٌ له، وهو مذهب منقوضٌ برواية جماعة من الثّقات «عن أقوام أحاديثَ أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنّها غيرُ مرضيّة، وفي بعضها شَهِدوا عليهم بالكَذِبِ في الرِّواية وبفساد الآراء والمذاهب»[١].

وقد ذكر الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ تكذيبَ الشَّعبي للحارث الأعور في (باب ذكر الحجة على أنّ رواية الثقة عن غيره ليس تعديلاً له)[٢]، ممّا يدلّ على أنّ الخطيب يحمِل لفْظَ الكذب في كلام الشّعبيّ ـ رحمه الله ـ على معناه الاصطلاحي.

الوجه الثاني: أنّ عبارة الشّعبي جاءت عنه بلفْظ «كذّاب» بصيغة المبالغة الدّالّة على التّكثير، وجاءت عنه بجملة: «أَشْهدُ أنه أحدُ الكاذبين»، وهذا يبعُد أنْ يُراد به الخطأ، أو الاعتقاد، وبخاصّةٍ أنَّ هذه الجملةَ الأخيرةَ مُقْتَبَسَةٌ من الحديث النّبوي الوارد في شأن الكذب على رسول الله ﷺ والتحذير منه، وهو قوله عليه الصّلاة والسّلام: «من حدّث عنّي حديثاً يرى أنه كذبٌ، فهو أحدُ الكاذبين»[٣].

---

(١) انظر «الكفاية» (ص٨٩)، وساق الخطيب في ذلك أمثلة تؤيد ما ذكره.

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) ذكره مسلم في «مقدمة صحيحه» (ص٩)، وأخرجه الترمذي في «سننه» ـ كتاب العلم ـ باب جاء فيمن يروي حديثاً وهو يرى أنه كذب ـ (٥/ ٣٦/رقم٢٦٦٢)، وابن ماجه في «مقدمة سننه» ـ باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب ـ (١/ ١١٥/رقم٤١)، والطبراني في «جزء طرق حديث من كذب علي متعمداً» (ص١١٨)، من حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ، قال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح». وذكر الطبراني في «المصدر السابق» عدداً من طرقه بهذا اللفظ من حديث المغيرة، وعلي، وسمرة بن جندب ـ رضي الله عنهم ـ. انظر فيه (ص٤٥، ٤٦، ١١٩، ١٢٠).

والمُسَوِّغُ للشّعبيّ ـ رحمه الله ـ في الرّواية عنه أنّه كان يَقْرِن التّحديث عنه ببيان حاله، فيقول: «حدّثني الحارث وكان كذّاباً»، وهذا أمر يُبْرِئُ ذمّته، ويَضَعُ عنه العُهْدة. والله أعلم.

والخلاصة: أنّه لا تُوجد قرينةٌ قويَّة تُسوِّغ حملَ تكذيب الشّعبيّ للحارث الأعور، على إرادة معنىً غيرِ معناه الاصطلاحي، بل القرائن المصاحِبَةُ لكلامه تدلّ على خلاف ذلك، وأنّه أراد تكذيبه في حديثه، ولا سيّما عندما يَقرِن البيانَ عن حاله بالتّحديث عنه. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبدالله بن الزبْرَقان البغداديّ» (ت٢٧٥هـ) قال أبو حاتم الرّازي: «محلُّه الصدق»[١].

قال الخطيب ـ رحمه الله ـ: سألت أبا بكر البرقاني عن يحيى بن أبي طالب، والحارث بن أبي أسامة، ففَضَّل يحيى، وقال: «أمَرَني أبو الحسن الدّارَقطني أنْ أُخْرِجَ عنهما في الصّحيح»[٢].

وقال الدّارَقطني: «لا بأس به، ولم يَطعنْ فيه أحدٌ بحجّة»[٣].

وقال أبو عُبيد محمّد بن علي الآجرّي: «خطّ أبو داود سليمان بن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب»[٤].

وأمّا موسى بن هارون الحمّال فقال: «أشهَدُ على يحيى بن أبي طالب أنّه يَكْذب»[٥].

فعَلَّق على هذا الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «يُريد في كلامه لا في الرواية. نسأل الله لساناً صادقاً»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٤).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢١).
(٣) «سؤالات الحاكم» (ص١٥٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٠).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦٢٠).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «عَنَى في كلامه، ولم يَغْنِ في الحديث، فالله أعلم، والدَّارَقطني فَمِنْ أَخْبَرِ النّاس به».

ولعلّ القرينةَ المعتمدة لدَى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في حَمْلِ كلام موسى بن هارون على إرادة تكذيب يحيى بن أبي طالب في كلامه، دون المعنى الاصطلاحي الذي هو الكذب في الحديث، هو مخالفةُ الدَّارَقطني له، وهو من أَخْبَرِ النّاس وأعْرَفِهم بحال يحيى، وقد أمر بإخراج حديثه في الصّحيح، غير أنّ قوله: «لا بأس به، ولم يَطْعن فيه أحدٌ بحجّة» قد يُوحي بحمل كلام موسى بن هارون على الحقيقة، فقول الدّارقطني: «لابأس به» تحديدٌ لمرتبة يحيى في الرّواية، وأنّه لا يَقِلُّ عن هذه الدّرجة، وقوله: «ولم يطعن فيه أحدٌ بحجَّة» ردٌ على تكذيب موسى بن هارون إيَّاه، وهو أمرٌ يقضي برَدِّ روايته مطلقاً، كما يحتمل الردَّ على صنيع أبي داود ـ رحمه الله ـ حيث خطَّ على حديث يحيى بن أبي طالب، كما تقدّم، أو أنّه أراد بذلك الردَّ على قول أبي أحمد الحاكم فيه: «ليس بالمتين»[2]، أو الرد عليهم جميعاً.

وفي الجملة فإنّ ما يمكن أن يكون هو القرينة المعتمَدة عند الحافظ الذّهبيّ في صنيعه هذا محتمل، وليس بظاهر، والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «أبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني» (٣١٦هـ) قال ابن عديّ ـ رحمه الله ـ: سمعت علي بن عبدالله الدّاهري يقول: سمعت أحمد بن محمَّد بن عيسى بن كركرة[3] يقول: سمعت عليَّ بنَ الحسين بن الجنيد يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: «ابني عبدُالله هذا كذّاب». وكان ابن صاعد يقول: «كفانا ما قال أبوه فيه»[4].

وقال أيضا: سمعت موسى بن القاسم بن موسى بن الحسن بن موسى

---

(١) (٤/٣٨٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/٢٢٠).

(٣) في المطبوع من «الكامل» (٤/٢٦٥ ـ ٢٦٦) (كركر) بدون الهاء، وجاء على الصواب في «تاريخ دمشق» (٩/٣٧٣)، و «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٢٨).

(٤) «الكامل» (ج٢/ق١/ الورقة ٣١٨).

الأشْيَب يقول: حدّثني أبو بكر قال: سمعتُ إبراهيم الأصبهانيّ يقول: «أبو بكر بن أبي داود كذّاب»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لعلّ قولَ أبيه ـ إن صحّ ـ أراد الكَذِبَ في لهجته، لا في الحديث، فإنّه حجةٌ فيما يَنقله، أو كان يكذب، ويُوَرِّي في كلامه، ومن زعم أنّه كان لا يكذب أبداً فهو أَرْعَن. نَسْأل الله السّلامة من عَثْرة الشّباب، ثمّ إنّه شَاخَ وَارْعَوى، ولزِمَ الصّدقَ والتُّقى»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «وأمّا قولُ أبيه فيه فالظّاهر أنّه ـ إن صحّ عنه ـ فقد عَنَى أنّه كذّابٌ في كلامه لا في الحديث النَّبوي، وكأنَّه قال هذا وعبدالله شابٌّ طَرِي، ثمّ كَبُر وسادَ».

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «ولعلَّ قولَ أبي داود لم يصحَّ سندُه، أو كذَّاب في غير الحديث».

وخُلاصة ما قاله الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في التّعليق على قول أبي دواد في ابنه عبد الله: «ابني عبدالله هذا كذَّاب»:

١ ـ أنّه شكَّكَ في نسبة هذا القول إلى أبي داود ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ حمَلَ كلامَ أبي داود ـ رحمه الله ـ على فَرْض صحَّته على أحد أمرين:

أ ـ إرادة الكذب في لهجته لا في الحديث النّبوي.

ب ـ ما يقع أحياناً في كلامه من التّورية التي ظاهرُها الكذب.

وكان ذلك كلُّه يقع في أيام شبابه، ولما كَبُر وشاخَ لَزِمَ الصّدق والتُّقَى.

---

(١) «الكامل» (٤/ ٢٦٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣١).

(٣) (٢/ ٧٧٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٣١٠ ـ ٣٢٠هـ ـ ص٥١٨).

وقد كشف العلاَّمة المعَلِّمي ـ رحمه الله ـ عن وجْه ضَعْف سَنَدِ ما نُقل عن أبي داود ـ رحمه الله ـ في تكذيب ابنه، فقال: «والدّاهري وابن كَرْكَرة، لم أجد لهما ذكراً في غير هذا الموضع. وقول ابن صاعد: «كفانا ما قال أبوه فيه» إنْ أراد هذه الكلمة، فإن كانت بلغتْه بهذا السّند فلا نعلمه ثابتاً، وإنْ كان له مستندٌ آخر فما هو؟ وإنْ أراد كلمةً أخرى فما هي؟»[(١)].

ثمَّ أشار إلى احتمال آخر يمكن حمل عبارة أبي داود عليه، إنْ صحَّتْ عنه، ولم يُشِرْ إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، فقال: «لم تثبت الكلمة، وقال ابن عديّ[(٢)]: سمعت عبدان يقول: سمعت أبا داود السِّجِسْتاني يقول: «ومن البلاء أنّ عبدالله يطلب القضاء»، كان أبو داود على طريقة كبار الأئمّة من التّباعُد عن ولاية القضاء، فلمّا طلب ابنُه كَرِهَ ذلك، ومن الجائز ـ إن صحّ أنّه قال: «كذّاب» ـ أن يكون إنما أراد الكَذِبَ في دعوى التّأهّل للقضاء والقيام بحقوقه، ومن عادة الأب الشّفيق إذا رأى من ابنه تقصيراً أن يُبالغ في تقريعه»[(٣)].

ثمَّ ناقش ما رُوِيَ عن إبراهيم الأصبهاني في تكذيبه لابن أبي داود من جهتين: ـ

الجهة الأولى: ثبوتُ ذلك عن إبراهيم الأصبهاني، فقال: «أبو بكر شيخُ الأشيب يحتمل أن يكون هو ابن أبي الدّنيا، لأنّه ممّن يَروي عن إبراهيم، وممّن يَروي عنه الأشيب، ويحتمل أن يكون غيرَه، لأنّ أصحابَ هذه الكنية في ذلك العصر ببغداد كثيرون، ولم يشتهر ابن أبي الدنيا بهذه الكنية، بحيث إذا ذُكِرتْ وحدها في تلك الطبقة ظَهَرَ أنّه المراد، فعلى هذا لا يَتَبَيَّنُ ثبوتُ هذه الكلمة عن الأصبهاني»[(٤)].

---

(١) «التنكيل» (١/٢٩٨).

(٢) «الكامل» (٤/٢٦٦).

(٣) «التنكيل» (١/٢٩٩).

(٤) «المصدر نفسه» (١/٣٠٠).

والجهة الثانية: ما يحتمل أن يكون سبباً في تكذيب الأصبهاني له إن صحّ ما نُقِلَ عنه، فقال: «وابن أبي داود إن كان سنُّه عند وفاة الأصبهاني سنة ٢٦٦هـ فوق الثّلاثين، فلم يكن قد تصدّى للرّواية في زمانه، قال الخطيب[١]: أخبرنا أبو منصور محمَّد بن عيسى الهمَذاني، حدّثنا أبو الفضل صالح بن أحمد الحافظ، قال: «أبو بكر عبدالله بن سليمان، إمام أهل العراق، وعَلَمُ العلم في الأمصار، نَصَبَ السّلطان المنبر فحدّث عليه لفضْله ومعرفته، وحدّث قديماً قبل التّسعين ومئتين، قَدِمَ هَمَذَان سنة نَيّفٍ ومئتين، وكتب عنه عامّةُ مشايخ بلدنا ذلك الوقت، وكان في وقته بالعراق مشايخُ أسْنَدُ منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بَلَغَ هو». بلى كان يُذَاكِر وربّما يتعرّض لأكابر الحفّاظ يُذاكرهم، فيتّفق أنْ يكون عنده حديثٌ ليس عندهم، فتُعْجِبه نفسُه، ويتكلّم بما يُعَدُّ جُرأةً منه وسوءَ أدب، فَيُغْضِبهم كما فعل مع أبي زرعة[٢]... فَلَعَلّه كان يتعرّض بمثل هذا لابن الأصبهاني فاتّفق أن وَهِمَ ولَجَّ، فقال الأصبهاني ما قال إن صحّت الحكاية»[٣].

٤ ـ وفي ترجمة «أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي الكوفي» (ت٢٧٢هـ) قال محمَّد بن عبدالله الحضرمي المعروف بمطيَّن: «أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي كان يكذب»[٤].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٢) انظر «تهذيب تاريخ دمشق» (٧/ ٤٣٩).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣٠٠).

وهناك احتمالان ضيعفان، قد يحمل عليهما تكذيب من كذَّب ابن أبي داود وهما:

أ ـ ما أسماه العلامة المعلمي بأخلوقة التسلق.

ب ـ ما رمي به ابن أبي داود من النصب في ابتداء أمره.

ووجه كون هذين الاحتمالين ضعيفين، أنّ أحداً ممن كذّبه لم يُشر إليهما لا تصريحاً، ولا تلميحاً مع شناعة ما في أخلوقة التسلُّق، ولو كان تكذيب من كذّبه إنما هو لأجل أحد ذيْنك الأمرين لما أغفل ذكرهما. انظر مناقشة هذين الأمرين بإسهاب وتفصيل في «التنكيل» (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٣٧٩).

فعلّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلاً: «يعني في لهجته لا أنّه يكذب في الحديث، فإنّ ذلك لم يُوجد منه، ولا تفرّد بشيء، ومما يقوّى أنّه صدوق في باب الرّواية أنّه روى أوراقاً من «المغازي» بنزولٍ عن أبيه، عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقوّاه، واحتجّ به البيهقي في تصانيفه»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٢]: «هذا إن كان كما قال فمحمولٌ على نُطقه ولهجته، لا أنّه كان يكذب في الحديث، إذ ذلك معدوم، لأنّ أبا كُريب شهد له أنّه سمع من يونس، وأبي بكر بن عيّاش، وأيضاً فإنّ أباه كان محدِّثاً، فبكَّر[٣] بسماعه.

وممّا يُقوّي صدقَه أنّه روى أوراقاً في «المغازي» عن أبيه، عن يونس، فهذا يدلّ على تحرّيه للصّدق، وقد أثنى عليه الخطيب، وقوّاه غالباً».

والقرينة المعتَمَدَة عند الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في حمل قول مطيَّن: «يكذب»، على الكذب في لهجته لا في الحديث النّبوي أمران:

أحدهما: عدم وجود حديثٍ تفرَّد به أحمد بن عبد الجبّار، يُوقع في النّفس الظنّ بوضعه إيّاه.

ثانيهما: وُجود ما يفيد صدقَه في الرّواية وهو روايته أوراقاً من «المغازي» لابن إسحاق عن أبيه، عن يونس بن بكير الشيباني، فلو كان ممن يكذب، لسَوَّغَ لنفسه حَذْفَ الواسطة وروايتَها رأساً عن يونس بن بكير، ولا سيّما أنه كان قد سمع منه أكثرَها مع أبيه، فقد قال حمزة بن يوسف السّهمي: سألت الدّارَقطني عن أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي؟ فقال: «لا بأس به، وأثنى عليه أبو كُريب، وسُئِل عن مغازي يونس بن بكير؟

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٧).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٢٦٠).

(٣) تصحفت في «تاريخ الإسلام» إلى (منكر).

فقال: مُرُوا إلى غلام بالكناس[1]، يقال له العُطاردي سمع منّا مع أبيه»[2].

وقال الدّارقطني أيضاً: «واختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان سماعُه في كتب أبيه عبد الجبّار بن محمَّد، وأبوه ثقة، ويقال: إنّ أبا كُريب لما امتنع من قراءة «المغازي» عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال لمن سأله عنها: «إنّ ابناً لعبد الجبّار العُطاردي، كان يسمعها معنا مع أبيه من يونس بن بكير فاطلبوها منه». فذكروا أنّهم جاءوه فأخرجها لهم من أبراج الحمام. والله أعلم»[3].

وفي «تاريخ بغداد»[4]: «وإذا سماعه مع أبي بالخط العتيق.....».

وهناك احتمال آخر لتكذيبه: وهو ادعاؤه السَّماع من أناس لم يلقهم:

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «رأيت أهل العراق مُجمِعين على ضعْفه، وكان أحمد بن محمَّد بن سعيد لا يحدّث عنه لضعْفه، وذكر أنّ عنده عنه قِمَطْراً. على أنّه لا يتورَّع أن يحدِّث عن كلِّ أحد»[5].

ثمَّ قال: «ولا يُعرف له حديثٌ منكرٌ رواه، وإنما ضعَّفوه أنّه لم يلق من يحدِّث عنهم»[6].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قد لَقِيَهم وله بضع عشرة سنة»[7].

وذلك أنّ أقدمَ شيوخه موتاً عبدالله بن إدريس، فقد توفي سنة ١٩٢هـ، وعُمر العُطاردي في ذلك الحين خمس عشرة سنة، لأنّ ولادته كانت سنة ١٧٧هـ على ما نصّ عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله[8] ـ، وهذه سنٌّ تحتمل

---

(١) يبدو أنه اسم لمحلة بالكوفة انظر «معجم البلدان» (٤/ ٤٨١).
(٢) «سؤالات السهمي» (ص١٥٧ ـ ١٥٨).
(٣) «سؤالات الحاكم» (ص٨٦ ـ ٨٧).
(٤) (٤/ ٢٦٤).
(٥) «الكامل» (١/ ١٩١).
(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٦).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

سماعه من ابن إدريس، ولا سيّما أنّه كان معه في بلدٍ واحد، وقد بكّر أبوه بإسماعه من مشايخ بلده.

ثمَّ إنّه قد قال محمَّد بن العلاء أبو كريب: «سمع أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي من أبي بكر عيّاش»[1].

فإذا صحّ سماعه من ابن عيّاش، وما بين وفاته ووفاة ابن إدريس إلا سنة، فإنّه قد توفي سنة ١٩٣هـ على ما ذكره الأكثر[2]، فاحتمال سماعه من ابن إدريس قويٌّ، وممن دونه موتاً أقوى، والله أعلم.

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «قال لي بعض شيوخنا: إنما طَعَن على العُطاردي من طَعَنَ عليه بأنْ قال: الكتب التي حدَّث منها كانت كتبَ أبيه فادَّعَى سماعَها معه»[3].

فقد سبق فيما ذكره الدَّارَقطني ـ رحمه الله ـ عن أبي كريب محمَّد بن العلاء أنّ أحمد بن عبد الجبّار سمع مع أبيه من يونس بن بكير «مغازي» محمَّد بن إسحاق، وهذا دليلٌ على أنّ أباه بكَّر به وسمع معه، ولا عيب بعد ذلك إنْ حدّث من كتب أبيه. والله أعلم.

وقد مدّ الخطيب البغدادي النَّفَس في بيان ضعْف ما تعلَّق به من طعن فيه[4]، فقال ـ رحمه الله ـ: «كان أبو كريب من الشّيوخ الكبار، الصّادقين الأبرار، وأبو عُبيدَة السَّريّ بن يحيى شيخٌ جليلٌ أيضاً ثقةٌ من طبقة العُطارديّ[5]، وقد شهد له أحدُهما بالسَّماع، والآخرُ بالعدالة، وذلك يفيد

---

(١) «الكامل» (١/ ١٩١).

(٢) انظر «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٣٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٣٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٠٨) ولم يحك فيه خلافه، وجزم به في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٠٣)، و«الكاشف» (٢/ ٤١٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣).

(٤) من كلامه صاغ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عبارته في الدفاع عن العطاردي.

(٥) قال محمَّد بن يعقوب الأصم: سمعت أبا عبيدة السري بن يحيى بن أخي هناد، وسأله أبي عن العطاردي أحمد بن عبد الجبار ـ فقال: «ثقة» «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣)، و «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٠).

حُسْنَ حالته، وجوازَ روايته، إذْ لم يَثْبُت لغيرهما قولٌ يوجب إسقاطَ حديثه، واطِّراحَ خبره[1]، فأمّا قول الحضرمي في العُطاردي: «إنّه كان يكذب»، فهو قولٌ مجمل يحتاج إلى كشفٍ وبيان، فإنْ كان أراد به وضعَ الحديث، فذلك معدوم في حديث العُطاردي[2]، وإن عنى أنّه روى عمّن لم يُدركه فذلك أيضاً باطل، لأنّ أبا كُريب، شهد له أنّه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضاً سماعُه من أبي بكر بن عيّاش، فلا يستنكر له من حفص بن غِياث[3]، وابن فُضيل[4]، ووكيع[5]، وأبي معاوية[6]، لأنّ أبا بكر بن عيّاش تَقدَّمَهم جميعاً في الموت، وأمّا ابن إدريس فتوفي قبل أبي بكر بسنة، وليس يمتنع سماعُه منه، لأنّ والده كان من كبار أصحاب الحديث، فيجوز أن يكون بَكّرَ به[7]، وقد رَوَى العُطاردي، عن أبيه، عن يونس بن بكير أوراقاً من «مغازي» ابن إسحاق، ويُشبه أن يكون فاتَه سماعُها من يونس، فسَمِعَها من أبيه عنه، وهذا يدلّ على تحرّيه للصّدق، وتَثَبُّته في الرّواية، والله أعلم»[8].

المطلب الخامس: قد يُرمى الرّاوي بالكذب والمراد به تركيب الإسناد:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «سليمان بن داود بن بشر المنقري الشّاذكوني»

---

(١) لا يعارض هذا القولَ قولُ أبي حاتم «ليس بقوي»، ولا قولُ ابنه: «كتبت عنه وأمسكت عن التّحديث عنه لما تكلم الناس فيه» «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٢)، لأن قوليهما لا يوجبان إسقاط حديثه واطراح خبره. والله أعلم.

(٢) يشهد لذلك قول ابن عدي السابق: «ولا يعرف له حديث منكر رواه. . .».

(٣) هو: حفص بن غياث بن طلق أبو عمر الكوفي القاضي، المتوفى سنة أربع ـ أو خمس ـ وتسعين ومئة.

(٤) هو: محمَّد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمٰن الكوفي، المتوفي سنة (١٩٥هـ).

(٥) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي أبو سفيان المتوفى سنة (١٩٧هـ).

(٦) هو: محمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي، المتوفى سنة (١٩٥هـ).

(٧) تحرفت في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٥) إلى (يكذبه)، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٢).

(٨) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(ت٢٣٤هـ) قال فيه يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «قد سمع، إلاّ أنّه يكذب ويضع الحديث»[(١)].

وقال أيضاً: «جرَّبت على الشّاذكوني الكذب»[(٢)].

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول ـ وقيل له: إنّ الشّاذكوني روى عن حمّاد بن زيد ـ حديثاً ذُكر له ـ فقال: «كذّاب عدُّو الله، كان يضع الحديث»[(٣)].

وقال أحمد بن محمَّد الأثرم: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل، وذكر الشّاذكوني فقال: «هو من نحو عبدالله بن سلمة الأفطس[(٤)] ـ يعني أنّه يكذب»[(٥)].

وقال عبد المؤمن بن خلف: سألت أبا علي صالح بن محمَّد (وهو جزرة) عن سليمان الشّاذكوني؟ فقال: «ما رأيت أحفظَ منه»، فقلت له: بأيّ شيء كان يتَّهَم؟ فقال: «في الكذب، وكان يكذب في الحديث...»[(٦)].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ في نقده لإحدى روايات الجرح رواها الشّاذكوني ـ: «...ولكن هذه الخرافة من صَنْعَة سليمان وهو الشّاذكوني ـ لا صبّحه الله بخير ـ فإنّه مع تقدُّمه في الحفظ متَّهَم عندهم بالكذب...»[(٧)].

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٨١).
(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧).
(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).
(٤) قال فيه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «ترك النّاس حديثه... كان يجلس إلى أزهر السّمان، ويحدِّث أزهر، ويكتب على الأرض، كذب، كذب، وكان خبيثَ اللسان»، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٩٤)، وانظر فيه (٣/ ١٢٧).
(٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩).

ومُقتضَى هذه الأقوال أنْ توجد روايات حديثيّة وضع الشّاذكونيُّ متونَها، ونسبها إلى رسول الله ﷺ، لكن قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «مع ضعفه لم يَكَدْ يُوجد له حديثٌ ساقطٌ بخلاف ابن حميد فإنّه ذو مناكير»[1].

فأشار الحافظ الذّهبيّ بهذا القول إلى نُدرة ما تفرّد به سليمان الشّاذكوني ممّا لا أصل له من رواية غيره، فأكثرُ ما أُنكر عليه سرقةُ الأحاديث، وتركيبُ الأسانيد لها، وقد يرويها عن أُناس لم يَسْمع منهم أصلاً، إظهاراً منه لكثرة الرّحلة، وترغيباً للنّاس في أحاديثه لغرابة أسانيدها، وظاهرُ صنيعه هذا كَذِب، ويدلُّ عليه ما يلي:

أوّلاً: قال محمَّد بن سهل بن عسكر: جاء رجل إلى عبد الرّزاق، فدفع إليه كتاباً فأخذه، فقرأه فتغيَّر وجهُه، ثمَّ قال: «العدوّ الله[2]، الكذّاب الخبيث، جاء إلى هاهنا كان يفعل كذا، ويفعل كذا، ثمَّ ذهب إلى العراق فذكر أنّي حدّثته بأحاديث، ـ والله ـ ما حدّثته بها عن مَعْمَر ولا عن الثّوري، ولا عن ابن جُريج، ولا سمعتها منهم،ثمَّ رَمَى بكتابه، ثمَّ قال: «ذاك الشّاذكوني»[3].

ثانياً: قال أبو علي صالح بن محمَّد جَزَرَة: قال لي أبو زرعة الرّازي ببغداد: «أريد أن أجتمع مع سُليمان الشّاذكوني، فأُناظره»، قال صالح: «فذهبت به إليه، فلمّا دخل عليه، قلت له: هذا أبو زرعة الرّازي أراد مذاكرتك، فتذاكرا حديثَ أستار الكعبة، وما قُطِع منها، فكان الشّاذكوني يضْنع الأسانيد في الوقت، ويُذاكره بها، فتحيّر أبو زرعة، وسكت، فلمّا قمنا من عنده، قال لي أبو زرعة: «اغتَمَمْت ـ والله ـ ممّا فعل هذا الشّيخ»، فقلت له هذه الأحاديث

---

(١) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦٨٣).

(٢) كذا وردت العبارة في المطبوع من تاريخ بغداد، ولم يتبن لي وجهها عربيةً، ولعلّ صوابها: (العدو لله).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦) بإسناد حسن.

وَضَعها السّاعة، ولو ذاكرته بشيءٍ آخر لَوَضَع مثلها»[1].

وقول صالح جَزَرة: «... هذه الأحاديث وضعها السّاعة...» يعني: «الأسانيد» بدليل قوله قبل ذلك: «فكان الشّاذكوني يصنع الأسانيد في الوقت، ويذاكر بها...».

ثالثاً: قال الحافظ أبو أحمد بن عدي: «وللشّاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفّاظ المعدودين من حفّاظ البصرة، وهو أحد من يُضَمّ إلى يحيى، وأحمد، وعلي. وأنكر ما رأيتُ له هذه الأحاديث التي ذكرتُها، بعضُها مناكير، وبعضُها سرقَة، وما أَشْبَهَ صورةَ أمرِه بما قال عبدان: إنّه ذهبت كتبُه، فكان يحدِّث حفظاً فيغلط، وإنما أُتِي من هناك، يُشتبَه عليه، فلِجُرأته واقتدَارِه على الحفظ يَمُرُّ على الحديث، لا أنّه يتعَمَّده»[2].

ويبدو من قول الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث...» أنّه استقْرَأ رواياتِ الشّاذكوني التي وقعت عنده، ونبّه إلى أَنْكَر ما وقع للشّاذكوني من الأحاديث.

وبتَتَبُّع ما ساقه الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الشاذكوني» من أحاديثه لا يتبيَّنُ منها ما ينفرد به من حيث المتن، بل كلُّها دائرةٌ بين ما أصْلُه معروفٌ برواية راوٍ، فيسرقه الشّاذكوني فيرويه عن شيخ الرَّاوي المتفرِّد به، أو تركيب إسناد لحديثٍ مشهورٍ بإسناد آخر، كَفِعْله في الجمع بين شعبة والثّوري في حديث «لا نكاح إلا بولي»[3]، أو يكون الحديث المرويّ من طريقه لا يصحُّ إسنادُه إليه أصلاً حتّى يُتَّهَم به[4].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧)، وانظر «تاريخ دمشق» (١٠/ ٦٩٥)، و «تهذيب الكمال» (١٩/ ٩٨).

(٢) «الكامل» (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٣) يُفهم من كلام الحافظ ابن عدي ـ عن هذا الحديث ـ: «وهذا بهذا التفصيل لم يجمع أحد بين شعبة والثوري، فوصل عنهما غير النعمان هذا، وعن النعمان الشّاذكوني...» أنّ الجمع المذكور جاء من قبل النّعمان وهو ابن عبد السّلام بن حبيب الأصبهاني، والظّاهر أنّ إلصاق الآفة بالشّاذكوني أولى، لأنّ عبد السّلام من أهل الثّقة والأمانة، انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤).

(٤) انظر «الكامل» (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

٢ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن وهب الدِّينوري» (ت٣٠٨) قال فيه الدّارقطني: «متروك»[١]، وقال في موضع آخر[٢]: «يضع الحديث».

وقال أبو أحمد بن عدي: «سمعت عمر بن سهل كدّو، يرميه بالكذب، ويصرِّح به»[٣].

قال الحافظ الذّهبي: «هو عبدالله بن حمدان بن وهب، وما عرفت له متناً يُتَّهَم به فأذكره، أمّا في تركيب الإسناد فلعلَّه»[٤].

ويؤَيِّد ما قاله الحافظ الذّهبيّ، أنّ الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله ـ مع شدّة اعتنائه في ترجمة الرّاوي بذكر بعض أحاديثه التي أُنكرت عليه، فإنّه لم يذكر شيئاً في ترجمة «ابن وهب» هذا بل قال في خاتمتها: «وعبدالله بن حمدان قد قَبِلَه قومٌ وصدَّقوه، والله أعلم»[٥].

لكنّه قال: سمعت أحمد بن محمَّد بن سعيد (وهو أبو العبّاس بن عُقدة) يقول: «كتب إلي ابن وهب جُزأين من غرائب الثّوري، فلم أعرف منها إلاّ حديثين، وكان قد سوَّاها عامَّتَها عن شيوخه الشّاميِّين، ويذكر عنهم، عن الثّوري ليخفى مكان تلك الأحاديث، وكنت أتّهمه بتلك الأحاديث أنّه سوَّاها على الشّاميِّين»[٦].

وظَاهرُ صنِيعه هذا، أنّه كان يَعمَد إلى أحاديثِ الثّوري الّتي اشتهرتْ بأسانيدَ معروفةٍ، فَيَفْتَعل لها أسانيدَ أخرى عن شيوخه الشّاميّين عن الثّوري، فَتَخفى معرفتُها على المحدِّث؛ إذْ أصبحت أسانيدَ غريبةً، وهذا الصّنيع هو تركيب الأسانيد، ومن أجله كُذِّب عبدالله بن حمدان. والله أعلم.

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٦٧).

(٢) «سؤالات السلمي» (ص٢١٤).

(٣) «الكامل» (٤/ ٢٦٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٠١).

(٥) «الكامل» (٤/ ٢٦٨).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

٣ ـ وفي ترجمة «أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازيّ» (ت٤٤٦هـ) قال الشّيخ الحافظ أبو محمّد عبدالله بن أحمد بن عمر بن السّمرقندي: أنا الشّيخ الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ: «أبو عليّ الأهوازي كذّاب في الحديث والقراءات جميعاً»[(١)].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «يريد «تركيب الإسناد» وادّعاء اللقاء، أمّا وضع حروفٍ أو متونٍ فحاشا وكلا، ما أُجَوِّز ذلك عليه، وهو بحرٌ في القراءات تلَقَّى المقرئون توالَيفه، ونَقْلَه للفنِّ بالقبول، ولم ينتقدوا عليه انتقادَ أصحاب الحديث، كما أحسنوا الظّنّ بالنقّاش[(٢)]، وبالسَّامُرّي[(٣)]، وطائفةٍ راجوا عليهم»[(٤)].

وقال أيضاً: «زَعم أنّه تلا على علي بن الحسين الغَضَائِري[(٥)] ـ مجهولٌ لا يُوثَق به، ادّعى أنّه قرأ على الأُشْناني[(٦)]، والقاسم ابن المطرّز[(٧)] ـ وذكر أنّه تلا لِقَالون[(٨)] في سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة، بالأهواز على

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (ص٤١٦).

(٢) هو: أبو بكر محمّد بن الحسن بن محمّد النقاش الموصلي البغدادي، المتوفى سنة (٣٥١هـ) انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨)، و«غاية النهاية» (٢/ ١١٩ ـ ١٢١).

(٣) هو: أبو أحمد عبدالله بن الحسين بن حسنون السامري البغدادي، المتوفى سنة (٣٨٦هـ) انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٢٧ ـ ٣٣٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨).

(٥) انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٣٧)، وذكر الذّهبيّ أنه بقي إلى قريب الثمانين وثلاث مئة.

(٦) هو: أبو العباس أحمد بن سهل المقرئ المتوفى سنة (٣٠٧هـ)، انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و «غاية النهاية» (١/ ٥٩ ـ ٦٠).

(٧) هو: أبو بكر القاسم بن زكريا بن عيسى البغدادي المطرّز، المتوفى سنة (٣٠٥هـ)، انظر ترجمته في «معرفة الكبار» (١/ ٢٤٠)، و «غاية النهاية» (٢/ ١٧).

(٨) هو: مقرئ أهل المدينة الإمام أبو موسى عيسى بن مينا المتوفى سنة (٢٢٠هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٥٥)، و «غاية النهاية» (١/ ٦١٥).

محمَّد بن محمّد بن فيروز، عن الحسن بن الحُباب، وأنّه قرأ على شيخ، عن أبي بكر بن سيف، وعن الشَّنَبوذي[1]، وأبي حَفص الكتاني، وجماعة، قبل التّسعين وثلاث مئة»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «قَرأ على جماعة لا يُعْرَفون إلا من جهته».

وقال الحافظ ابن عساكر: «لا يَسْتَبْعِدنَّ جاهلٌ كذبَ الأهوازيّ فيما أَوْرَدَهُ من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب النّاس في بعض ما يدّعيه من الرّوايات في القراءات...»[4].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وفي نَفْسي أمورٌ من علُوه في القراءات»[5].

والخلاصة: أنّ ما رُمِي به الأهوازيُّ من الكذب المراد به تركيب الإسناد، وادّعاء لقاء من لم يلْقَهم، لا أنّه يضع قراءاتٍ أو متوناً. والله أعلم.

المطلب السادس: لا عبرة بتكذيب الرَّاوي مجازفةً، أو مُبالغةً في جرحه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «أبي محمَّد عبدالله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوري» (ت٢٧٦هـ) قال مسعود السِّجزي: سمعت أبا عبدالله الحاكم يقول: «أجمعت الأمّة على أنّ القُتْبيَّ كذّاب»[6].

---

(١) هو: محمَّد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي غلام ابن شنبوذ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٣ ـ ١٤).

(٣) (١/ ٥١٢).

(٤) «تبيين كذب المفتري» (ص٤١٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٦).

(٦) هكذا نقل الحافظ الذّهبيّ عن الحاكم، ووردت العبارة في المطبوع من «سؤالات =

فتعقَّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «هذه مجازفة وقلّة وَرَع، فما علمتُ أحداً اتّهَمَه بالكذب قبل هذه القَوْلَة، بل قال الخطيب: «إنّه ثقة»[1]، وقد أنبأني أحمد بن سلامة[2] عن حمّاد الحرّاني، أنّه سمع السِّلَفي، يُنكِر على الحاكم في قوله: «لا تجوز الرّواية عن ابن قُتيبة»، ويقول: «ابن قتيبة من الثّقات، وأهل السنّة»، ثمّ قال: «لكنَّ الحاكم قصده لأجل المذهب».

ثمّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه ـ: «عهدي بالحاكم يميل إلى الكرّاميّة، ثمّ ما رأيت لأبي محمَّد في كتاب «مشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أنّ أخبار الصفات تُمَرُّ ولا تُتَأَوَّل، فالله أعلم»[3].

وهذا التّفسير الذي ذكره الحافظ الذّهبيّ لكلام السِّلفي، من أنه أراد بالمذهب أن الحاكم كان كراميّاً موافقٌ لتفسير عَصْرِيِّه صلاح الدّين

= السجزى للحاكم» (ص٢٤٨) هكذا: «أجمعت الأمة على أن التيمي كذاب»، وعلّق محقّق الكتاب عليها بقوله: «هو إسماعيل بن يحيى بن عبدالله بن عبيد الله التيمي، قال الذّهبيّ في «الميزان» (١/ ٢٥٣) «مجمع على تركه». ولم يُشِرْ إلى وجود العبارة كما هي عند الحافظ الذّهبيّ في إحدى النّسخ الثلاث التي اعتمدها في تحقيقه، بل لم يُشر إلى وجود خلاف بين تلك النسخ في نقل هذه العبارة، وبمراجعة مخطوط الكتاب نسخة أحمد الثالث ـ تركيا، المصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية، مجموع رقم (١٨١٨/ ق٢) (الورقة ١٩٨)، وجدت أنّ رسم العبارة لا يساعد على قراءتها القتيبي ولا بالتّيمي. كما أنّ من سبق الحافظ الذّهبيّ ممن وقفت على ترجمة ابن قتيبة عندهم، لم يذكروا هذه العبارة عن الحاكم، أمثال ابن الجوزي، وابن خِلِّكان، والقِفْطي، وكذا من جاء بعدهم إلاّ ما كان من السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٦٣) فإنّه نقلها مع تعليق الحافظ الذّهبيّ عليها، ويبدو أنّ نقله لها بواسطة «تاريخ الإسلام» للذهبي. والله أعلم.

ومما يدل على عدم صحة هذا النقل عن الحاكم، أنه لم يذكر ابن قتيبة في كتاب «المدخل» ضمن المجروحين الذين ظهر له جرحهم.

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٧٠)، ولفظه: «كان ثقة، ديناً، فاضلاً».

(٢) هو: أحمد بن سلامة بن إبراهيم الدمشقي الحنبلي أحد مشايخ الحافظ الذّهبي، ترجم له في «معجم شيوخه» (١/ ٤٤ ـ ٤٥)، وقال فيه: «روى الكثير، وكان صدوقاً، خيراً، سهل القياد، حدث بالكثير».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٩).

العلائي ـ رحمه الله ـ للمذهب، ثمَّ تعقَّبه بقوله: «وهذا لايصحّ عنه، وليس في كلامه ما يدلّ عليه، ولكنّه جارٍ على طريقة أهل الحديث في عدم التّأويل»[1].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «والذي يظهر لي أنّ مراد السّلَفي بالمذهب النّصب، فإنَّ في ابن قُتيبة انحرافاً عن أهل البيت، والحاكم على ضدٍّ من ذلك، وإلا فاعتقادهما معاً فيما يتعلق بالصّفات واحدٌ»[2].

ثمَّ إنَّه قد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى أنّ ابن قتيبة ليس مُكثراً في الحديث، حتّى يتفرّد بأشياء تكون مَظِنَّةً لاتّهامه بالكذب فضلاً عن إجماع الأمّة على تكذيبه، فقال: «والرّجل ليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمّة، وعلوم مهمّة»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «وهذه مجازفة بشعة من الحاكم، وما علمت أحداً اتّهم ابن قتيبة في نقل، مع أنّ أبا بكر الخطيب قد وثّقه، وما أَعْلم أحداً اجتمعت الأمّة على كذبه إلا مُسيلمة والدّجّال، غير أنّ ابن قتيبة كثير النّقْل من الصُّحف، كدأب الأَخباريين، وقَلَّ ما رَوَى من الحديث».

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يَخَفِ الله».

ولما ذكر اسمه في «تذكرة الحفاظ»[6] قال: «من أوعية العلم، لكنّه قليل العمل في الحديث، فلم أذكره».

٢ ـ وفي ترجمة «أبي محمَّد الفضل بن محمَّد بن المسيب بن موسى الشّعرانيّ الخراسانيّ» (ت٢٨٢هـ) قال فيه الحاكم: «لم أرَ خلافاً بين الأئمّة

---

(١) انظر «لسان الميزان» (٣/ ٣٥٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٠٠).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٨٣).

(٥) (٢/ ٥٠٣).

(٦) (٢/ ٦٣٣).

الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه ـ رضوان الله عليه ـ وكان أديباً فقيهاً، عالماً عابداً، كثيرَ الرّحلة في طلب الحديث، فَهِماً عارفاً بالرّجال...»[1].

وقال مسعود السِّجْزي: سألت الحاكم عن الفضل بن محمَّد بن المسيب فقال: «ثقة مأمون لم يُطعَن في حديثه بحجّة»[2].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيب هذا القول ـ: «وأما الحسين القبّاني[3] فرماه بالكذب فبالغ»[4].

المطلب السابع: إهدار الرّاوي بادعائه السّماع ممن لا يمكنه إدراكه:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «أبي أحمد عبدالله بن الحسين بن حسنون السّامري البغدادي» (ت٣٨٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «زعم أنّه قرأ لحفصٍ على الأُشناني[5]، وقرأ للسُّوسي[6]: على موسى بن جرير[7]، وأبي عثمان النّحوي[8]، وقرأ لِقَالون[9]، وعلى ابن

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣١٨).

(٢) «سؤالات السجزي للحاكم» (ص١٨٤ ـ ١٨٥).

(٣) هو: أبو علي الحسين بن محمَّد بن زياد القباني النيسابوري المتوفى سنة (٢٨٩هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٣/٤٩٩ ـ ٥٠٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣١٩).

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن سهل المقرئ. تقدم التعريف به. انظر (ص٤٢٦/الهامش رقم٦).

(٦) هو: الإمام المقرئ المحدث أبو شعيب صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل السوسي الرّقي المتوفى سنة (٢٦١هـ)، انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٤/٤٠٤)، و«معرفة القراء الكبار» (١/١٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٣٨٠ ـ ٣٨١)، و«غاية النهاية» (١/٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٧) هو: موسى بن جرير أبو عمران الرّقي النّحوي الضّرير أجلّ أصحاب السّوسي، توفي (في حدود سنة عشرين وثلاث مئة) انظر «معرفة القراء الكبار» (١/٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٨) هو: أبو عثمان النّحوي الرّقي، عرض على السّوسي، روى القراءة عنه عبدُ الله بن الحسين. انظر «غاية النهاية» (١/٦١٨ ـ ٦١٩).

(٩) هو: أبو موسى عيسى بن مينا المتوفى سنة (٢٢٠هـ). تقدّم التعريف به، انظر (ص٤٢٦/الهامش رقم٨).

شَنَبُوذ[١]، وللدُّوري[٢]، على ابن مجاهد[٣]، فأمّا تلاوته على هذين[٤] فمعروفة.

وزعم أنّه سمع من أبي العلاء محمَّد بن أحمد الوكيعي، والقدماء، فافتضح، ولكن كان نَافِقَ السُّوق بين القرَّاء»[٥].

وقال أيضاً: «... وَوُدِّي لو أنّه ثقة، فإنّي قرأت من طريقه عالياً»[٦].

وقال: «وذكر يحيى بن الطّحّان: ذكر أبو أحمد أنّه يروي عن ابن المعتّز»، ثمَّ قال الذّهبي: «بدون هذا يُهْدَر الرَّاوي»[٧].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٨]: «أخبر أبو أحمد أنّه وُلِد سنة ست أو خمس وتسعين ومئتين، ثمَّ زعم أنّه سمع من أبي العلاء الكوفي، وعبدالله بن المعتز، ويموت ابن المزَرِّع، حتّى إنّه ادّعى أنّه قرأ على محمَّد بن يحيى الكسائي، ولم يَلْقَ هؤلاء.

وزعم أنّه قرأ على الأُشْناني، وقد أدركه، وهو ابن إحدى عشرة سنة، فالعُهْدةُ عليه».

---

(١) هو: محمَّد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي المتوفى سنة (٣٨٨هـ). تقدّم التعريف به في (ص٤٢٧/ الهامش رقم١).

(٢) هو: الإمام الشيخ أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدّوري، المتوفى سنة (٢٤٦هـ)، انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٣)، و «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢)، و «غاية النهاية» (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧).

(٣) هو: الإمام المقرئ المحدث النحوي أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد البغدادي، المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤٤ ـ ١٤٨)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١)، و «غاية النهاية» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٢).

(٤) يعني: ابن شنبوذ، وابن مجاهد.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥١٥).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

(٧) «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

(٨) (٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

وتوضيح كلام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ أنّ أبا أحمد عبدالله بن الحسين، يذكر أنّ ولادته كانت سنة خمس أو ست وتسعين ومئتين، ثمّ ادّعى السّماع والتّلاوة على أناس هم على قسمين:

القسم الأول: من أدرك شيئاً من حياته وأمكنه السّماع منه، كـ «يموت [محمّد] بن المُزَرِّع»، فقد أدرك من حياته ثمانيَ أوتسعَ سنوات، إذ كانت وفاة ابن المزَرِّع سنة (٣٠٤هـ)، وكذلك (الأُشناني أحمد بن سهل الفيْرُزان)؛ فإنّ أبا أحمد أدرك من حياته إحدى أو اثنتي عشر سنة.

القسم الثاني: وهم من لا يمكنه السّماع منه لتَقَدُّم وفاته؛ مثل ادّعائه السّماع من عبدالله بن المعتز، وقد كانت وفاته سنة (٢٩٦هـ)(١)، أي في السنة التي ولد فيها أبو أحمد أو قبلها بسنة.

وكذلك ادّعاؤه السّماع من أبي العلاء محمّد بن أحمد بن جعفر الوكيعي، فقد قال الحافظ الخطيب البغدادي: حدّثني محمّد بن علي الصوريّ ـ حفظاً ـ قال: قال لي أبو القاسم عليّ بن عُبيد الله بن محمّد العنابي البزّاز: كنّا يوماً عند أبي أحمد المقرئ البغدادي، فحدّثنا عن أبي العلاء محمّد بن أحمد بن جعفر الوكيعي، ثمّ اجتمعت بعد ذلك مع أبي محمّد عبد الغني بن سعيد، فذكرت له ذلك، فاسْتعظمه، وكَبُرَ عليه، وقال لي: «سَلْه متى سمع منه؟ وأين سمع منه؟» فرجعنا إلى أبي أحمد فسألتُه، فقال: سمعت منه بمكّة، في موسم سنة ثلاث مئة. فَعُدْت إلى عبد الغني فأخبرته، فقال: أبو العلاء مات بمصر في أول هذه السّنة، سمع منه في الموسم في آخرها؟! ثمّ عبرت معه بعد مدة في الجامع، وأبو أحمد قاعد يقرئ، فقلت له: ألا تُسَلِّم عليه؟ فقال لي: لا أُسَلِّم على من يكذب في حديث رسول الله ﷺ، ولا أُحِبُّ أن أنظر إليه»(٢).

كما ادّعى القراءة على محمّد بن يحيى الكسائي الصّغير، قال

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥٧٨/١٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).

محمَّد بن عليّ الصّوري: «وقد ذكر أنّه قرأ علي محمَّد بن يحيى الكسائي الصّغير، وبلغني أنّه كُتب في ذلك إلى بغداد يُسأل عن وفاة الكسائي، فكان الأمر في ذلك بعيداً»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «لأنّه ماتَ قبل مولد أبي أحمد»[2].

فانْكِشافُ أمره في ادّعائه السَّماع من مثل هؤلاء جعله متَّهما في ادِّعائه السَّماع من القسم الأول الذين أمكنه إدراكُهم والسَّماع منهم، ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ: «وبدون هذا يُهدر الرّاوي».

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «وهذه أمور تُوهِن الشّخصَ». والله أعلم.

قال في «الموقظة»[4]: «وأما سرقة السَّماعِ، وادّعاء ما لم يسمع من الكُتب والأجزاء، فهذا كَذِبٌ مجرَّد، ليس من الكَذِبِ على الرّسول ﷺ، بل من الكذب على الشّيوخ، ولن يُفلح من تعاناه، وقلّ من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفْتَضح في حياته، ومنهم من يَفْتضح بعد وفاته، فنسأل الله السّتر والعفو».

وأما ضوابطه في مسألة التهمة بالكذب، فبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: لا عبرة باتهام راو لم يعرف بتعمد الكذب.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة «عُبيد الله بن محمَّد بن حمدان بن بَطَّة العُكبري» (ت٣٨٧هـ): «لابن بَطَّة مع فضله أوهامٌ وغلط»[5].

ثمَّ ساق بإسناده إلى أبي بكر الخطيب، حدّثني عبد الواحد بن علي

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٣).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٠٩).
(٣) (٢/ ٤٠٩).
(٤) (ص٥١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٣٠).

الأسدي، قال: قال لي محمَّد بن أبي الفوارس: روى ابن بَطَّة عن البغوي، عن مصعب بن عبد الله، عن مالك، عن الزّهري، عن أنس، عن النّبي ﷺ قال: «طَلَبُ العلم فريضةٌ على كلّ مسلم».

فقال الخطيب ـ عقيبه ـ: «وهذا الحديث باطلٌ من حديث مالك، ومن حديث مصعب عنه، ومن حديث البغوي عن مصعب، وهو موضوعٌ بهذا الإسناد، والحَمْل فيه على ابن بَطَّة، والله أعلم»[1].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ مُعَقِّبا كلامَ الخطيب ـ: «أفْحَشَ العبارة، وحاشى الرّجل من التعمّد، لكنّه غلط، ودخل عليه إسنادٌ في إسنادٍ»[2].

ووجه تعقّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لكلام الخطيب أنّه اتّهم ابن بَطَّة بهذا الحديث، والرّجل لم يُعْرَف عنه تَعَمّدُ الكَذِب، والوضعُ في الحديث، وإنما حصل ذلك منه لضعفٍ في حفظه.

وقد أجاب العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ عن هذا من وجه آخر، وهو الطّعن في عبد الواحد بن عليّ بن بُرهان، وحَمْلُ الوهم عليه، فقال ـ رحمه الله ـ: «تَقَدَّم أنّ ابن بُرهان ليس بعُمدة[3]، ولعلّه سمع من أبي الفوارس يقول: «بلغني عن ابن بَطَّة»، أو نحو ذلك. ولو روى ابن بَطَّة هذا الحديث لكان الظّاهرُ أن يشتهر عنه، وينتشر، ولو صحّ عنه لحُمِل على الوهم، فإنّه سمع من البغويّ وهو صغير، ولم يكن له أصول، إنما كان يَخمِل على حفظه فَيَهِمُ[4]، فيحتمل أن يكون سمع الحديث من البغوي بسندٍ آخر، وسمع منه حديثاً أو أكثرَ بهذا السّند فَوَهِم»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٣١).

(٣) عند قوله في صدد ردّه على الخطيب في موضع آخر: «... وابن برهان لا يُقبل منه ما تفرّد به...» «التنكيل» (١/ ٣٤٢)، وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٢٤).

(٤) وستاتي مناقشة هذا القول في (ص٤٧٠).

(٥) «التنكيل» (١/ ٣٤٦).

ومما يدلّ على عدم صحّة هذا الحديث من طريق مالك، ما أسنده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»[(١)] من طريق قاسم بن أصبغ، عن ابن وضّاح قال: أخبرنا محمّد بن معاوية الحضرميّ قال: سُئل مالكٌ وأنا أسمع، عن الحديث الذي يُذكَر فيه: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم» فقال: «ما أَحسنَ طلبَ العلم، ولكن فريضةٌ فلا».

وقد ذكر الخطيب ـ رحمه الله ـ أموراً انتُقِدَت على ابن بَطَّة فيما يتعلّق بالرّواية ذكرها المعلّمي ـ رحمه الله ـ وأجاب عنها[(٢)].

وقال في نهاية بحثه: «فالذي يتحصّل أنّ ابن بَطَّة مع علمه، وزهده وفضله، وصلاحه البارع، كثيرُ الوَهْم في الرّواية، فلا يُتَّهم بما يُنافي ما تواتر من صلاحه، ولا يحتجّ بما ينفرد بروايته، ولا يُشَنَّع على الخطيب فيما صنعه وفاءً بواجب فنه، وإظهاراً لمقتضَى نظره. والله الموفق»[(٣)].

المطلب الثاني: عدم اعتبار اتهام مبني على التوهّم والتخيل:

قد يَتهم الناقد أحياناً رجلاً، فيَلُوح من سياق كلامه أنّه اعتمد في اتهامه على مجرّد أمرٍ تخيّله وتوهّمه سبباً للطّعن، دون إظهار دليلٍ كافٍ يَقْضي بالجرح. فالحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لا يَعْتَدّ بمثل هذا السّبب المتخيّل، ولا يَعتَبره جارحاً لحال الرَّجل.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «فضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغداديّ» (ت٢٥٥هـ) قال فيه أبو حاتم الرازي: «صدوق»[(٤)]، ووثّقه النّسائي[(٥)].

---

(١) (١/٥٤).

(٢) انظر «التنكيل» (١/٣٤١ ـ ٣٤٧).

(٣) «المصدر نفسه» (١/٣٤٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/٦٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٢٥).

لكن روى عبدان بن أحمد الأهوازي: قال: سمعت أبا داود السِّجِسْتانيّ يقول: «أنا لا أحدِّث عن فضل الأعرج»، قلت: «لِم؟»، قال: «لأنّه كان لا يَفُوته حديث جيِّد»[(١)].

فردّ الحافظ الذّهبيّ هذا الجرح بقوله: «ما بهذا الخيال يُغْمزُ الحافظ، ثمَّ هذا أبو داود قائلُ هذا قد روى عنه في «سننه»[(٢)]»[(٣)].

ووجه تَعَقُّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: أنّ كلام أبي داود يفيد أنّ فضل بن سهل لا يقف على حديث جيّد من رواية غيره إلاّ وَيَثِبُ عليه ويَسْرقه، ويَنْسِبه لنفسه، وهذا فعلٌ يَسْقُط به حديثُ الرَّاوي لا محالة، فقد قال محمَّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: «ويحيى بن عبد الحميد الحمَّاني قد سقط حديثُه»، قيل: «فما عليه؟» قال: «لم يكن لأهل الكوفة حديثٌ جيِّد غريب، ولا لأهل المدينة، ولا لأهل بلدٍ حديثٌ جيِّد غريبٌ إلاّ رواه، فهذا يكون هكذا؟!»[(٤)].

ولا وَجْهَ لطعن أبي داود في فضل بن سهل بن إبراهيم بأنّه لا يفوته حديثٌ جيِّد إذ العبرة في ذلك بحفظ الرّجل وسِعَة معرفته، وذكائه في انتقاء أحاديثه، وقد قال ابن عدي: سمعت أحمد بن الحسين [ابن إسحاق البغدادي] الصّوفي يقول: «فضل بن سهل الأعرج كان أحد الدَّواهي»[(٥)].

فقال الخطيب البغدادي ـ عقب ذلك ـ: «يعني في الذّكاء، والمعرفة، وجودة الأحاديث. والله أعلم»[(٦)].

وقد وصفه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بأنّه «الحافظ البارع الثّقة... وكان من أعيان الحفّاظ»[(٧)].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٢٥).
(٢) روى له حديثاً واحداً في كتاب الأطعمة ـ باب في أكل لحم الحبارى (٤/ ١٥٥/ رقم٣٧٩٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢١٠).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٤).
(٥) «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٦٥).
(٦) «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٦٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٠٩).

كما أشار إلى أنّه سمع من خلق لا ينحصرون لكثرتهم[1].

ومثل هذا لا يُستغرب أنْ توجد لديه أحاديثُ جيادٌ لا تُوجد عند غيره، فهذا الحَسَن بن شُجاع بن رجاء الحافظ النّاقد يقول هذه العبارة في عبدالله بن محمد المسندي على سبيل المدح، قال خلف بن عامر: قال محمَّد بن إسماعيل البخاري: قال لي محمَّد بن شُجاع: «من أين يفوتُك الحديث، وأنت وقعت على هذا الكنز ـ يعني: المسندي»[2].

وقد يقع للرّواي لسِعَة حفظه أنْ يَتَتَبَّع الأحاديث الغرائب التي لا تُوجد عند أقرانه، فيتكلم فيه من أجلها من لا يعرف من أين جاء بها، فقد قال الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «خلف بن سالم السّندي البغدادي» (ت٢٣١هـ): «وكان لِسِعَة حفظه يتّبع الغرائب»[3].

قال أبو بكر المروذي: سألته [يعني أحمد بن حنبل] عن خلف المخَرّمي؟ فقال: «نَقَمُوا عليه تَتَبُّعَه هذه الأحاديث»، قلت: هو صدوق؟ قال: «ما أعرفه يكذب. . .»[4].

كما قد يقع منه ذلك لولوع الراوي بالغرائب وإيثاره نفسه على أقرانه، قال موسى بن هارون الحمّال: «استخرت الله سنتين حتى تكلّمت في المعمري[5]، وذلك أنّي كتبت معه عن الشّيوخ، وما افترقنا، ولما رأيت تلك الأحاديث، قلت: من أين أتى بها؟!»[6].

وقال أبو طاهر الجنابذي: وكان المعْمَري يقول: «كنت أتولّى لهم

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٠٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٦١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٤٩).

(٤) «من كلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل ـ رواية المروذي» (ص١٢٠).

(٥) هو: الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المتوفي سنة (٢٩٥هـ) وسيأتي مزيد حوله (ص٥٢٨ ـ ٥٣٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١).

الانتخاب فإذا مَرّ بي حديثٌ غريبٌ قصدت الشّيخَ وحدي فسألته عنه»[1].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «عُوقب بنقيض قصده، ولم ينتفع بتلك الغرائب، بل جرَّت إليه شرا، فقبّح الله الشَرَه»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني» (ت٣٦٠هـ) قال الحافظ أبو بكر بن مردويه: دخلت بغداد، وتَطَلَّبْت حديثَ إدريس بن جعفر العطّار، عن يزيد بن هارون، وروح، فلم أجد إلاّ أحاديثَ مَعْدودة، وقد روى الطّبراني، عن إدريس، عن يزيد كثيراً».

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا الكلام الموهِم اتّهامَ الطّبراني بقوله: «هذا لا يدلّ على شيء، فإنّ البغاددة كاثروا[3] عن إدريس للينه، وظَفِر به الطّبرانيّ، فاغتنم عُلُوّ إسنادِه، وأكثرَ عنه، واعتنى بأمره»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «هذا لا يدلّ على شيءٍ فإنّ الطّبرانيّ لما وقع له هذا الشيخ اغتنمه، وأَكْثَر عنه، واعتنى به، ولم يَعْتَنِ به أهلُ بلده».

وخُلاصة مؤيِّدات كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في دفع ما اتُّهم به ابنُ مردويه الحافظَ الطّبرانيَّ ما يلي:

أولاً: أنّ الطّبراني ورد بغداد فوجد أهل بغداد يَرغبون عن أحاديث إدريس بن جعفر، وذلك لضعفه عندهم، حتّى قال الإمام الدّارقطني ـ رحمه الله ـ: «متروك»[6].

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «ولا يعرف أصحابنا البغداديّون

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١)..

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٢).

(٣) كذا وردت هذه اللفظة هنا، ولم أجد فيما اطعلت عليه من معاجم اللغة ما يدل على معناها في مثل هذا الاستعمال. والله أعلم.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٧).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٢٠٨).

(٦) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣).

لإدريس شيئاً مسنداً سوى هذه الأحاديث، وقد روى أبو القاسم الطّبرانيّ عنه، عن يزيد بن هارون، وروحِ بن عُبادة، وعبد العزيز بن أبان أحاديثَ عدّة. . .»[1].

ولما رغب عنه البغداديّون اغتنم الحافظ الطّبرانيّ ـ رحمه الله ـ عُلُوّ اسناد هذا الشّيخ واعتنى به.

ثانياً: أنّ الطبراني معروفٌ عنه اعتناؤُه بالغرائب، والعوالي فقد كتب عمّن أَقْبلَ وأَدْبَر»[2]، «وسمع من نحو ألف شيخٍ أو يزيدون»[3]، وصنّف «المعجم الكبير». . . و«المعجم الأوسط في ستّ مجلدات كبار على معجم شيوخه يأتي فيه عن كل شيخٍ بما له من الغرائب والعجائب، ويقول عنه: «هذا الكتاب روحي»[4].

ثالثاً: أنّ ابن مردويه كان سيّئ الرّأي في الطّبراني:

أ ـ قال أحمد بن الفضل الباطَرْقاني: «دخل ابن مردويه بيت الطّبراني وأنا معه، وذلك بعد وفاة ابنه أبي ذرّ، لبيع كُتب الطّبراني، فرأى أجزاء الأوائل بها، فاغْتَمَّ لذلك، وسبَّ الطبراني، وكان سيِّئَ الرّأي فيه»[5].

ب ـ وقال سليمان بن إبراهيم الحافظ: «كان ابن مردويه في قلبه شيءٌ على الطّبرانيّ، فتَلَفَّظَ بكلام، فقال له أبو نعيم: «كم كتبت يا أبا بكر عنه؟» فأشار إلي حُزَم، فقال: «ومن رأيت مثله؟» فَلَمْ يقُلْ شيئاً»[6].

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٩).

(٣) «المصدر نفسه» (١٦/ ١٢٠)، وانظر «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٢).

(٤) انظر «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٧).

(٦) «المصدر نفسه» (١٦/ ١٢٧).

ومَنْ هذا شأنُه مع شيخه فجائزٌ أنْ يَتَعَلَّق في طعنه لشيخه بأيِّ شيء، مهما كان ضعيفاً لا يَصلُح دليلاً لغَمْز الرَّاوي واتِّهامه.

لكن قال الحافظ الضِّياء: «ذكر ابن مردويه في «تاريخه» لأصبهان جماعةً وضَعَّفهم، وذكر الطَّبرانيّ فلم يُضعِّفه، فلو كان عنده ضعيفاً لَضَعَّفه»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فدلّ على أنّه تَبَيَّن له أنّه صدوقٌ»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «الحسن بْن أحمد بْن عبدالله بْن البنّاء البغدادي» (ت٤٧١هـ) قال أبو سعد السّمعاني: سمعت أبا القاسم بْن السّمرقندي يقول: «كان واحداً من أصحاب الحديث، اسمه الحسن بْن أحمد بْن عبدالله النّيسابوري، وكان سمع الكثير، وكان ابن البنّاء يَكْشط من التّسميع (بوري) ويمد السّين، وقد صار «الحسن بْن أحمد ابْن عبدالله البناء»، قال: كذا قيل إنَّه يفعل هذا»[3].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ متعقِّباً هذا القول: «هذا جرحٌ بالظن، والرَّجل في نفسه صدوق، وكان من أبناء الثّمانين ـ رحمه الله ـ وما التَّحَنْبل بعارٍ ـ والله ـ ولكن آلُ منده وغيرهم يقولون في الشَّيخ: إلاّ أنَّه فيه تمشعر. نعوذ بالله من الشّرّ»[4].

---

(١) «المصدر نفسه» (١٦/ ١٢٧).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٦ ـ ٩١٧).

ومن أمثلة هذا أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٩١) ترجمة «قطن بن نسير البصري» قال ابن عدي: «كان يسرق الحديث»، ثمّ قال في آخر ترجمته: «أرجو أنه لا بأس به»، وذكر له حديث: «كان لا يدخر شيئاً» عن جعفر بن سليمان، ثمّ قال: «وهذا يعرف بقتيبة، سرقه قَطَن منه».

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «هذا ظنّ وتوهّم، وإلا فقطن مكثر عن جعفر بن سليمان. وقد روي هذا الحديث عن قيس بن حفص الداري، عن جعفر».

(٣) «المنتظم» (١٦/ ٢٠٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٨٢).

وقد ردَّ الحافظ ابن الجوزي قولَ أبي القاسم بْن السّمرقندي السّابق فقال: «وهذا القول بَعِيد الصّحة لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه قال: «كذا قيل» ولم يحك عن علمه بذلك، فلا يثبت هذا.

والثاني: أنّ الرَّجل مُكثرٌ لا يحتاج إلى الاستزادة لما يَسمع، ومُتَدَيِّن، ولا يحسن أن يُظَنَّ بمتديِّن الكذب.

والثالث: «أنّه قد اشتهرت كثرة رواية أبي علي بْن البنّاء، فأين هذا الرَّجل الذي يُقال له: الحسن بْن أحمد بْن عبدالله النّيسابوري[1]؟! مَن ذكره؟! ومن يعرفه؟! ومعلومٌ أنّ من اشتهر سماعُه لا يخفى، فمن هذا الرَّجل؟! فنعوذ بالله من القدح بغير حجّة»[2].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن يحيى بْن إبراهيم بْن محمّد المزكّي النّيسابوري» (ت٤٧٤هـ) قال أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ: «... قدمَ علينا بغداد في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعِ مئة، فكتبت عنه أحاديث يسيرة، وخرجَ عن البلد، ثمّ عاد إليه بعد ستين وأربع مئة، فحدث عن الحاكم أبي عبدالله بْن البيِّع، ولم يكن حدّث عنه فيما تقدّم، ولم نرَ له أصلاً وإنما كان يروي من فروع، فالله أعلم»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ متعقِّباً ـ: «هذا لا يدلُّ على شيء»[4].

ثمّ قال في آخر الترجمة: «مات في رجب سنة أربع وسبعين وأربع

---

(١) أشار صلاح الدين الصفدي، إلى ذكره في «ذيل تاريخ بغداد» لمحبّ الدين ابن النجار. انظر «الوافي بالوفيات» (١١/ ٣٨٢).

(٢) «المنتظم» (١٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٣) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٩٩).

مئة، وله ثمانون سنة. . . أدرك الحاكم وهو ابن عشر. وهو من بيت رواية، فلا يُنكر لأبيه أن يُسمِعَه من الحاكم»[1].

وأبوه هو: يحيى بْن أبي إسحاق بْن إبراهيم بْن محمّد بْن يحيى، أبو زكريا النّيسابوري، المتوفى سنة ٤١٤هـ، قال فيه الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله -: «أملى مدّة على ورع وإتقان»[2].

وقال أيضا: «وكان شيخاً ثقة، نبيلاً خَيِّراً، زاهداً، ورعاً، متقناً، ما كان يحدِّث إلاّ وأصله بيده يُعارض، حدّث بالكثير»[3].

وعذر الخطيب - رحمه الله - أنه حكى ما شاهده من حال ابن المزكي، وظنّه جرحاً، وهو:

- مجيئه بغداد سنة (٤٤٨هـ) وتحديثه فيها، إلا أنه لم يحدث في ذلك الوقت عن أبي عبدالله الحاكم، ثم لما عاد بعد ذلك بثنتي عشرة سنة حدث عنه، فلو صح سماعه من الحاكم لكان هو الأولى أن يحدث عنه في قَدْمَتِهِ الأولى؛ إذ يكون منْ كبار شيوخه.

- ثمّ إنّه لم يُخرج لهم أصلاً بسماعه؛ وإنما حدث من فرع؛ وهذا مما يُقَوّي الظنَّ بعدم صحة سماعه من الحاكم.

لكن ما ظنه الخطيب - رحمه الله - يقضي بجرح ابن المزكي ليس جارحاً في الحقيقة؛ لما يَرِدُ عليه من احتمال كون أبيه - وهو من كبار المحدثين - بَكَّرَ بِهِ وأَسمعه من الحاكم، ثمّ لا يَلزم المحدِّثَ أن يحدِّث بجميع ما عنده؛ كما يحتمل أن يكون ابن المزكي لم يقف على أصل سماعه من الحاكم في قَدمته الأولى، ثم عَثُر بعد ذلك عليه، وحدّث بِه.

أمّا كونُه حدّث من فرع، فلا يضره إذا ثبت سماعه للأصل، وكان الفرع صحيحًا متقنًا مقابلاً بالأصل.

ولهذا كُلّه تعقَّبه الحافِظ الذَّهبي بِقوله السابق: «هذا لا يدلّ على شيء».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٢٩٥).

(٣) «المصدر نفسه» (١٧/ ٢٩٦).

٥ ـ وفي ترجمة «أحمد بْن الحسن بْن أحمد بْن خَيرون البغداديّ» (ت٤٨٨هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقد تكلّم فيه ابن طاهر بكلام زَيْف، فذكر أنّه كان يُلحق بخطّه أشياءَ في «تاريخ الخطيب»». ثمّ قال: «ما ذا بإلحاق، بل هو حَواش، وقد كان شيخُه الخطيب أذن له في ذلك، وخطُّه فمشهورٌ بيِّن، لا يلتبس بغيره...»[١].

وقد نقل في «ميزان الاعتدال»[٢] نصّ كلامَ ابن طاهر في ابن خيرون فقال: «تكلّم فيه ابن طاهر بقولٍ زَيْفٍ سَمْج، فقال: حدّثني ابن مرزوق، حدّثني عبد المحسن بْن محمّد، قال: سألني ابن خَيرون، أنْ أحمل إليه الجزء الخامس من «تاريخ الخطيب» فحملتُه إليه، وردّه عليَّ وقد ألحق فيه في ترجمة محمّد بْن علي رَجليْن لم يَذكرهما الخطيب، وألحق في ترجمة قاضي القضاة الدّامغاني قولَه: «وكان نَزِهاً عفيفاً».

ثمَّ نقل كلامَ ابن الجوزي حيث قال: «قد كنت أسمع من مشايخنا، أنّ الخطيب أَمَر ابن خيرون أن يُلحق وُرَيقاتٍ في كتابه ما أحبّ الخطيبُ أن تَظهر عنه».

وعلّق الذَّهبيّ على هذه المسألة بقوله: «كتابته لذلك كالحاشية، وخطّه معروفٌ لا يلتبس بخطّ الخطيب أبداً، وما زال الفضلاء يَفعلون ذلك، وهو أوثق من ابن طاهر بكثيرٍ، بل هو ثقةٌ مطلقاً».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٣]: «وقد ذكرتُ في «ميزان الاعتدال» كلامَ ابن طاهر فيه بكلام مردود، وأنّه كان يُلحق بخطّه أشياءَ في «تاريخ الخطيب»، وبيّنا أنّ الخطيب أذن له في ذلك، وخطُّه فمشهور، وهو بمنزلة الحواشي، فكان ماذا؟!».

وأمّا العلامة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ فزاد احتمالاً آخر لصنيع ابن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/١٠٧).
(٢) (١/٩٢).
(٣) (٤/١٢٠٨).

خيرون، غير كونه قصد بكتابته الحواشي، وهو أنْ يكون وقعت له نسخةٌ أخرى لتاريخ بغداد، زاد الخطيب فيها أشياءَ على ما اقتضته عادةُ المؤلفين لا تُوجد في النّسخة التي عند عبد المحسن، فقال ـ رحمه الله ـ: «تاريخ الخطيب» قُرِيء عليه في حياته، ورواه جماعة، ويَظهر أنّها أُخذت منه عدّةُ نُسَخ في حياة الخطيب على ما جرت به عادةُ المُثْرِين من طلبة العلم، والمجتهدين منهم أن يستنسخ كلٌّ منهم الكتابَ قبل أن يَسمعه على الشّيخ، ثمَّ يَسمع في كتاب نفسه، ويُصَحِّح نسختَه، وكثيرٌ منهم يستنسخ قبل مجلسِ القطعةَ التي يتوقع أن تُقرأ في ذلك المجلس إلى أن يَتِمَّ الكتاب.

وعبد المحسن الذي روى ابن طاهر من طريقه ذِكْرَ الزّيادة، هو عبد المحسن بْن محمّد الشِّيحي، وفي ترجمته من «المنتظم»[1]: «أكثر عن أبي بكر الخطيب بِصُور، وأهدى إليه الخطيب «تاريخ بغداد» بخطّه، وقال: «لو كان عندي أعزُّ منه لأهديته له»». ومن الواضح أن الخطيب لا يُهدي نسخته الوحيدة من تاريخه الجليل، ويبقى بلا نسخة، فلا بدّ أن تكون عنده نسخة أخرى، ومن البيِّن أن العالِمَ لا يزال يحتاج إلى الزّيادة في تآليفه، فلعلّه زاد في النّسخة التي بقيتْ عنده أشياءَ ولم تكن في النّسخة التي أهداها لعبد المحسن، فإذا كانت هذه النّسخة الأخيرة صارت لابن خَيرون. . . فطلب ابن خيرون من عبد المحسن أن يَبعث إليه بالجزء الخامس من نسخته فألحق ما ألحق، فإن كان ألحق على أنّه من الكتاب، فإنما ألحق ذلك من نسخة الخطيب الأخيرة، وإن كان إنما كتب حاشيةً كما قال الذّهبيّ فالأمر أوضح»[2].

وفي الجملة؛ فإنّ ما استندَ إليه ابنُ طاهر في كلامه في ابن خيرون، أمرٌ ظَنِّيٌّ لا يَنهض سبباً للطّعن والجرح، ولا سيّما مع وجود ذَيْنك الاحتمالَيْن القويَّيْن لتفسير صنيع ابن خيرون. والله أعلم[3].

(١) (١٧/ ٣٤).

(٢) «التنكيل» (١/ ١٠٦).

(٣) من أمثلة ذلك أيضا: =

المطلب الثالث: الجمع بين قولين متنافيين في الظّاهر لإمامٍ واحدٍ أولى من اتهامه:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة «أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطّيالسيّ» (ت٢٠٤هـ) قال محمَّد بن المنهال الضّرير: قلت لأبي داود صاحبِ الطّيالسة يوما: سمعتَ من ابن عَوْن شيئاً؟ قال: لا، فتركته سنة، وكنت أَتَّهِمُه بشيءٍ قبل ذلك، حتّى نَسِيَ ما قال، فلمّا كان سنة، قلت له: يا أبا داود: سمعت من ابن عون شيئاً؟ قال: نَعَم. قلت: كم؟ قال: عِشْرون حديثاً ونَيِّف. قلت: عُدَّها علي، فَعَدَّها كلَّها، فإذا هي أحاديثُ يَزيد، ما خلا واحداً له لم أعرفه» قال ابن عدي: «أراد به يزيدَ بنَ زُرَيع»[1].

فتعَقَّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «الجمْع بين القولين: أنّه سمع منه شيئاً ما ضبطه ولا حفظه، فَصدَقَ أن يقول: «ما سمعتُ منه». وإلاّ فأبو داود أمين صادق، وقد أخطأ في عدّة أحاديثَ لكونه كان يتّكل على حفظه، ولا يَروي من أصله...»[2].

يُشير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى الجمع بين قول أبي داود الطّيالسي، بِنَفْي سماعه من عبدالله بن عَوْن تارة، والقول بسماعه منه تارةً أخرى بأنْ يُحمَل النّفيُ على اعتبار نِسْيان المسموع، وعدم ضبطه

= في «تاريخ الإسلام» «حوادث ووفيات سنة ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ ص٤٧٤ ـ ٤٧٥) ترجمة «محمّد بْن أبي معشر نجيح بْن عبد الرحمٰن» (ت٢٤٧هـ) قال ابن مَعِين: سألت حَجَّاجاً بالمصِّيصة عنه؟ فقال: طلب مني كتب أبيه مما سمعته، فأخذها فنسخها، وما سمعها مني». قال الذّهبي: «هذا لا يدل على أنّه حدث بما نسخ، فلا يضره ذلك».

وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٩) ترجمة «محمّد بْن جرير الطبري» (٣١٠هـ): «ثقة صادق فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر، أخذ عن أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: «كان يضع للروافض»، كذا قال السليماني! وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى ...».

(١) «الكامل» (٣/ ٢٨٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).

له، والإثباتُ على ما تَقَرَّر عنده من سماعه إيَّاه وإنْ لم يكن ضابطاً للمسموع.

وهذا ضابطُ جليل، وهو الجمْع بين قولين متنافيين في الظّاهر لإمام واحد، وذلك أولى من اتّهامه بالكذب في أحد قوليه، لأنّ ذلك يتعارض مع ما تقرَّر من صدقه وثقته، وما ثبت من ديانته وأمانته.

وسماعُ أبي داود الطيالسي، من عبدالله بن عون، ليس بعيداً كما قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ.[1]، لأنّ ولادته كانت سنة (١٣٢هـ) بدليل قول الإمام ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «توفي بالبصرة سنة ثلاث ومئتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنةً ولم يستكملها...»[2]، وتوفي عبدالله بن عون سنة إحدى وخمسين ومئة على الراجح[3]، فيكون عُمر الطيالسي حينئذ قرابة تسع عشرة سنة. والله أعلم.

وقد يُحمَل كلام أبي داود الطيالسي على الخطأ والغلط، فإنّه «كان يحدّث من حفظه، والحفظ خَوَّان، فكان يغلط، مع أنّ غلطه يسيرٌ في جنب ما روى على الصّحّة والسّلامة»[4]، ومحمّد بن المنهال الضّرير، قال فيه الحافظ الذّهبي: «صاحب يزيد بن زُرَيع وراويته»[5].

قال أبو زرعة الرازي: «سألت محمَّد بن المنهال أن يقرأ عليّ تفسير أبي رجاء ليزيد بن زُرَيع، فأملى عليّ من حفظه نصْفَه، ثمَّ أتيتُه يوماً آخر بعد كَمْ[6]، فأملى عليّ من حيث انتهى، فقال: «خذ». فتعجبت من ذلك،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٠).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٢٩٨)، وتحرفت فيه كلمة (سبعين) إلى (التسعين)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٨)، و «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٤).

(٣) انظر «الطبقات» (٧/ ٢٦٨)، و «الطبقات» لخليفة بن خياط (ص٢١٩)، و «التاريخ الكبير» (٥/ ١٦٣)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ١٣٧)، وقيل غير ذلك، والأول أصح، انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٤٢).

(٦) أي بعد أيام عديدة.

وكان يحفظ حديث يزيد بن زُرَيع»[1].

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي: «سمعت أبا يعلى الموصلي، يذكر محمَّد بن منهال الضّرير يُعَظِّمه، ويُفَخِّم أمرَه، ويَذْكر أنّه أحفظ من كان بالبصرة في وقته، وأثبتهم في يزيد بن زُريع وبإسناده»[2].

ومثل هذا من السّهل جدّاً عليه أنْ يَكشف خطأً (أبي داود) في هذه الأحاديث التي رواها عن ابن عَون بحذف الواسطة بينه وبينه، وهو يزيد بن زريع.

قال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وأبو داود الطيالسي له حديث كثير عن شعبة وعن غيره من شيوخه، وكان في أيّامه أحفظَ من بالبصرة، مقدَّمٌ على أقرانه لحفظه، ومعرفته، وما أدري لأيّ معنى قال فيه ابن المنهال ما قال، فهو كما قال عَمْرو بن علي: «ثقة، فإذا جاوزت في أصحاب شعبة مِن معاذ بن معاذ، وخالدِ بْنِ الحارث، ويحيى القطّان وغُندر، فأبو داود خامسُهم، وقد حدّث بأصبهان ـ كما حكى عنه بُندار ـ أحداً وأربعين ألف حديث ابتداء، وإنما أراد به مِنْ حِفْظِه، وله أحاديث يرفعها، وليس بِعَجَبٍ من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أنْ يُخطئ في أحاديث منها يَرفع أحاديث يوقفها غيرُه، ويوصل أحاديث يُرسلها غيرُه، وإنما أُتِيَ ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلاّ مُتيَقّظ ثبت»[3].

المطلب الرابع: إلزاق التّهمة بالأشدّ ضعفاً في الإسناد:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة «أبي نُعيم عبد الملك بن محمَّد بن عديّ الجرجانيّ» (ت٣٢٣هـ) أورد الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بإسناده حديثاً من طريق عيسى بن إبراهيم القرشي، عن زُهير بن محمَّد، عن

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٢).

(٢) «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٤٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥١٢).

(٣) «الكامل» (٣/ ٢٨١).

العلاء، عن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]: أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يقول أحدكم للمسجد مُسَيْجِد فإنّه بيت الله، يُذكَر الله فيه...» الحديثَ[1].

فقال ـ عَقِبَه ـ: «هذا منكر شِبْهُ موضوع، لا يحتمله زهير التّميمي، وإن كان كثيرَ المناكير، بل آفته عيسى فإنّه غيرُ ثقة»[2].

وزُهير بن محمَّد التميمي العنبري، وثّقه جماعة من الأئمّة، وإنما تُكُلِّم في رواية أهل الشّام عنه خاصةً[3]، بخلاف عيسى بن إبراهيم الهاشمي، فقد ضعّفه الأئمّة تضعيفاً شديداً، من ذلك:

أ ـ قال فيه يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «ليس حديثه بشيء»[4].

ب ـ وقال البخاري ـ رحمه الله ـ: «منكر الحديث»[5].

ج ـ وقال أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ: «متروك الحديث»[6].

ومثل هذا أولى أن تُعصَّبَ الجناية برأسه، من إلصاقها بزُهير بن محمَّد، لاسيما أنّ الإسناد إليه لا يصح. والله أعلم.

ويُستفاد من ذلك: أنّه إذا وُجد متنٌ منكرٌ، أو شِبْهُ موضوع، وفي إسناده أكثرُ من علّة أُعِلَّ المتنُ بأقواها وأشدِّها ضعفا، حذراً من أنْ يُؤدِّي الإعلالُ بالأخفِّ إلى اتّهام ثقة أو صدوق، أو من لم يبلغ حدّ الطّرح، ولا

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٣١) من طريق إسحاق بن نجيح، عن عباد بن راشد، عن الحسن، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، ثم قال ابن عدي: «وهذان الحديثان عن عباد ابن راشد عن الحسن موضوعان»، وآفته إسحاق بن نجيح الملطي، وهو أحد الضعفاء المتروكين والكذبة الوضّاعين. انظر ترجمته في «الكامل» (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤٦).

(٣) انظر استيفاء أقوال الأئمة فيه في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٤ ـ ٤١٨).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٦٢).

(٥) «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠٧)، و «الضعفاء الصغير» (ص٩١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٢).

سيّما إذا كانت العلّة الشديدة في الطَّرَف الأدنى من السّند، كما هو الشّأن في هذا المثال. والله أعلم[1].

المطلب الخامس: من روى عن ثقة حديثاً منكراً، ثمَّ توبع عليه تخلّص من التهمة به:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «أبي صالح عبدالله بن صالح المصريّ

---

(١) انطلاقاً من هذا الضّابط انتقد الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ابن عديٍّ في بعض التراجم في كتابه «ميزان الاعتدال»، ومن أمثلة ذلك:

- في (٢/ ٦٢٨ ـ ٦٢٩) ترجمة «عبد العزيز بن أبي رواد المكي» (ت١٥٦هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ عن ابن عدي أنّه ذكر حديثاً بإسناده من طريق عبدالله بن المغيرة، حدّثنا عبد العزيز بن أبي روّاد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: (وذكر الحديث) فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه ـ : «هذا من عيوب كامل بن عدي، يأتي في ترجمة الرّجل بخبر باطل لا يكون حدّث به قط، وإنما وضع من بعده، فهذا خبر باطل، وإسناد مُظلِم، وابن المغيرة ليس بثقة».
- وفيه: (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) ترجمة «غالب بن خطّاف القطّان البصري» نقل عن ابن عدي، أنّه ذكر حديثاً في ترجمة غالب برواية عمر بن مختار البصريّ عنه، فقال الحافظ الذّهبيّ ـ متعقباً صنيع ابن عدي ـ : «الآفة من عمر، فإنّه متّهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة ثقة».
- وفيه: (٣/ ١٣٧) ترجمة «علي بن عاصم بن صهيب الواسطي» (٢٠١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وساق ابن عدي له جملة أحاديث، ثمّ قال: «... حدّثنا عبد القدوس بن عبد القاهر البَاجُدائي، حدّثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس...» ثمّ ذكر حديثاً آخر بالإسناد نفسه، ثمّ قال ابن عدي: «وهذان باطلان بهذا الإسناد، فتعقّبه الذّهبيّ بقوله: «حاشى علي بن عاصم ـ رحمه الله ـ أن يحدِّث بهما، وإنّي أقطع بأنّه ما حدّث بهما، والعَجَبُ من ابن عدي مع حفظه كيف خفي عليه مثل هذا، فإنّ هذين من وضع عبد القدوس فيما أرى».

ثمّ نقل عن ابن عدي أيضاً، أنّه ذكر حديثين آخرين عن عليّ بن عاصم، برواية العلاء بن مسلمة عنه، فتعقبه بقوله: «وهذان باطلان، ولقد أساء ابن عدي في إيراد هذه البواطيل في ترجمة علي، والعلاء متّهَم بالكذب».

- وانظر أيضاً فيه (٤/ ١٢٥)، ترجمة «مطرف بن عبدالله المدني» (ت٢٢٠هـ).

كاتب الليث» (ت٢٢٢هـ): قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «روى نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين ما خلا النبيِّين والمرسلين...» الحديث بطوله. وقال ابن حِبَّان في آخره: «أخبرناه محمَّد بن يحيى قال حدّثنا الدّارمي، قال: حدّثنا عبدالله بن صالح، قال حدّثنا نافع بن يزيد»[(١)].

وللأئمة النقاد عدّة تخريجات حول هذا الحديث، منها:

١ ـ قال أحمد بن محمَّد بن سليمان التّستري: سألت أبا زرعة الرّازي، عن حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، عن النّبي ﷺ في «الفضائل»؟ فقال: «هذا باطل، كان خالد بن نَجيح المصري وَضَعَه ودلّسه في كتاب اللّيث، وكان خالد بن نَجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا، ويدلّس لهم، وله غير هذا»، قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم؟ قال: «هذا كذّاب».

قال التّستري: «وقد كان محمَّد بن الحارث العسكري، حدّثني به عن كاتب اللّيث، وابنِ أبي مريم»[(٢)].

وقال أبو زرعة أيضا: «وقد كان خالد (يعني: ابن نجيح) إذا سمعوا من الشّيخ أملَى عليهم ما لم يسمعوا فَبُلُوا به، وبُلِيَ هو أبو صالح[(٣)] أيضاً، في حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، ليس له أصل، وإنما هو من خالد بن نجيح»[(٤)].

٢ ـ وقال الإمام النّسائي ـ رحمه الله ـ: «ولقد حدّث أبو صالح عن

---

(١) «كتاب المجروحين» (٢/ ٤١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٠٥).

(٣) كذا في المطبوع، ولعلّ صوابه: (وبُلِيَ به أبو صالح أيضاً).

(٤) «تهذيب الكمال» مخطوطة دار الكتب المصرية (٢/الورقة ٦٩٤)، وتحقيق د. بشار عواد (١٥/ ١٠٤ ـ ١٠٥). =

نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله [رضي الله عنه] أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين. . .» حديث بطوله، موضوع»[1].

٣ ـ وقال الحاكم أبو عبدالله ـ مُذَيِّلاً على كلام أبي زرعة السّابق ـ: «فأقول رضي الله عن أبي زرعة لقد شفى في علّة هذا الحديث، وبَيَّن ما خفي علينا، فكلُّ ما أُتِيَ أبو صالح كان من أجل هذا الحديث، فإذا وَضَعَه غيرُه، وكَتَبه في كتاب اللّيث كان المذنبُ فيه غيرَ أبي صالح»[2].

٤ ـ وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومِنْ أَنْكَرِ ما نقموا على أبي صالح، روايتُه عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد، عن جابرٍ مرفوعا: «إنّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين. . .» بطوله.

لكن قد تابعه عليه سعيد بن أبي مريم، عن نافع، رواه علي بن داود القنطري، ومحمد بن الحارث العسكري، عن ابن أبي مريم، فتخلّص أبو صالح»[3].

ثمّ نقل كلام أبي زرعة السّابق فقال ـ عقبه ـ: «لعلّه أدخله على نافع بن يزيد، مع أنَّ نافعاً صدوق[4]، قد احتجّ به مسلم»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «وقد قامت القيامة على عبدالله بن صالح

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٠٤).

(٢) «المصدر نفسه» (١٥/ ١٠٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٤ ـ ٤١٥).

(٤) وثقه ابن معين، وأحمد بن صالح العجلي، وأبو سعيد بن يونس، والحاكم أبو عبد الله، وقال فيه أبو حاتم الرازي: «لاباس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٩/ ٢٠٩)، انظر «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٣٩)، و «الثقات» للعجلي (٢/ ٣١٠)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٨)، و «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٩٧)، و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٥).

(٦) (٢/ ٤٤٢).

بهذا الخبر» (فذكره) ثمَّ ذكر كلام أبي زرعة الرّازي، ثمَّ قال: «وقد رواه أبو العبّاس محمَّد بن أحمد الأثرم ـ صدوق ـ حدّثنا علي بن داود القنطري ـ ثقة ـ حدّثنا سعيد بن أبي مريم وعبدالله بن صالح، عن نافع فذكره».

وقال ـ مُتَعَقِّباً أبا زرعة في نفيه، أن يكون أحدٌ تابع أبا صالح في هذا الخبر ـ: «وقد تابعه ثقة[1]، عن الشيخين[2]، فلعلَّه مما أُدْخِل على نافع، مع أنّ نافع بن يزيد صدوق يَقِظ فالله أعلم»[3].

وخلاصة تخريجات الأئمّة كما يلي:

١ ـ: الإمام أبو زرعة ـ رحمه الله ـ:

أ ـ أنّ الحديث باطلٌ موضوع، لا أصل له.

ب ـ أنّه من وضع خالد بن نجيح، وكان من عادته وضعُ الأحاديث في كُتُب الشّيوخ.

ج ـ أنّ أبا صالح حدّث بهذا الحديث من كتاب اللّيث، وهو ممّا وضعه فيه خالد بن نجيح، فَبُلِيَ به أبو صالح.

د ـ أنّ من ادّعى متابعةَ أبي صالح في هذا الحديث فهو كذّاب.

لكن الذي يَلفت النّظر أنّ أبا زرعة ـ رحمه الله ـ جعل مدار هذا الحديث على اللّيث بن سعد برواية كاتبه أبي صالح عنه وجادة، مع أنّ الخبر إنما هو من طريق أبي صالح، عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد به، وليس لليث ذكرٌ في إسناده، هكذا ذكره كلُّ من سبق كلامه عليه.

٢ ـ الإمام النسائي ـ رحمه الله ـ:

ذكر الحديث من طريق أبي صالح، عن نافع بن يزيد، وحَكَم عليه

---

(١) يعني: علي بن داود القنطري.

(٢) يعني: أبا صالح، وسعيد بن أبي مريم.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٣).

بالوضع، ولم يُبيِّن المُتَّهَم به، والظّاهر أنّه يتّهم به أبا صالح، ولا سيّما أنّه جَرَحه جرحاً شديداً، حيث قال فيه «ليس بثقة»[1].

ويُومِئُ صنيعُ ابن حِبّان إلى هذا حيث ذكر الحديث في ترجمة «أبي صالح»، وإن كان أبو صالح عنده لا يتعمّد الكذب.

٣ ـ الإمام أبو عبدالله الحاكم ـ رحمه الله ـ:

اعتمد تخريج أبي زرعة الرّازي في تبرئة ساحة عبدالله بن صالح من التّهمة بهذا الخبر، وقد تقدّم ما يُلاحَظ على تخريج أبي زرعة ـ رحمه الله ـ.

٤ ـ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ:

أ ـ أنّ الحديث منكر، بل هو أشدُّ ما أُنكِر على أبي صالح.

ب ـ أنّ أبا صالح لم يتفرّد به، بل تابعه عليه سعيد بن أبي مريم، برواية داود القنطري، وهو ثقة، ومحمّد بن الحارث العسكري عنه.

ج ـ أنّ متابعة من تابع عبدَ الله بن صالح على هذا الحديث، دليلٌ على أنّ عبدالله حفظه عن نافع بن يزيد، فَيَتَخَلَّص بذلك من التُّهمة به.

د ـ احتمال أن يكون خالد بن نجيح قد أَدخَل هذا الحديثَ على نافع بن يزيد، فَحَفِظه عنه أبو صالح، وسعيدُ بن أبي مريم، لكن يُضَعِّف هذا الاحتمالَ كونُ نافع بن يزيد صدوقاً احتجّ به مسلم، وهو يَقِظٌ يَبْعد أنْ يخفى هذا الصنيعُ على مثله.

فالحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وإن كان قد خَلّص أبا صالح من التّهمة بهذا الخبر إلاّ أنّه لم يجزم بمناط العلّة في الحديث عنده، مع اعترافه ببُطلانه.

وفي الجملة: فإنّ الرّاوي ـ وإن كان في حفظه مقالٌ ـ إذا روى خبراً

---

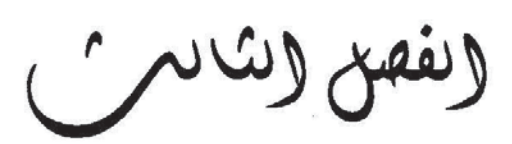
(١) «الضعفاء» (ص٢٠١).

باطلاً عن ثقة ممّا قد يُسَبِّبُ اتّهامه به، ثمَّ تابعه فيه ثقة، أو أكثرُ، تخَلَّص من الاتّهام، وعاد النّظر في علّة الحديث إلى أسبابٍ أُخرى. و إذا كان هذا فيمن فيه مقالٌ من قِبَل حِفْظه، فالأمر في حقّ الثّقة آكدُ وأَقْوَى.

لكنّه يُشترط في مراعاة هذا الضّابط أن تكون المتابعة ثابتة، وإلى ذلك لَمَّح الحافظ ـ رحمه الله ـ بذكره مراتبَ توثيق رواة الإسناد المتابِع لعبدالله بن صالح في كتابه «ميزان الاعتدال» كما تقدّم، وبقوله أيضاً ـ ردّاً على أبي زرعة ـ: «وقد تابعه ثقة عن الشّيخين». والله أعلم.







الفصل الثالث

ما يتعلق بالضبط

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما يتعلق بضبط الكتاب وحده.

المبحث الثاني: ما يتعلق بضبط الصدر وحده.



المبحث الأول
ما يتعلق بضبط الكتاب وحده

ضبط المحدّث كتابه: هو صيانتُة لديه عن تطرُّق التّزوير والتّغيير إليه، منذ سمع فيه وصحّحه إلى أنْ يُؤدِّي منه، وذلك إذا كان يروي منه[١].

وهذا الأصل يُراعى فيه وجهان، لمحّ إليهما الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في بعض تراجم كتابه «سير أعلام النبلاء»، وبيانهما في المطلبين التالين:

المطلب الأول: من تحمّل أصله بطريقة السّماع أو العرض على الشّيخ:

نبّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ فيه إلى أمور:

أولاً: من كان أصلُه صحيحاً، ولكن حَفَّظه غيرُه منه لعلّة العَمَى:

في ترجمة «يزيد بن هارون بن زادان السُّلمي الواسطي» (ت٢٠٦هـ)، قال أحمد بن زهير: سمعت أبي يقول: «كان يُعاب على يزيد بن هارون حيث ذهب بصره أنّه ربما سُئل عن الحديث لا يعرفه، فيأمر جاريةً له، فتُحَفِّظُه من كتابه»[٢].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما بهذا الفعل بأسٌ مع أمانة من يُلَقِّنُه، ويزيدُ حجّة بلا مَثْنَوِيَّة»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «ما بهذا من بأس، فيزيدُ حجّةٌ حافظٌ بلا مَثْنَوِيّة».

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «هدي الساري»[٥]: **«كان المتقدمون يحترزون عن الشّيء اليسير من التساهل لأنّ هذا يلزم منه اعتمادُه على جاريته وليس عندها من الإتقان ما يُمَيِّزُ بعض الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل، وهذا في الحقيقة لا يلزمُ منه**

(١) انظر «نزهة النظر» (ص٨٣)، و «فتح المغيث» (٢/٢).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/٣٣٨ ـ ٣٣٩).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣٦٣).
(٤) (١/٣١٩).
(٥) (ص٤٥٣).

الضّعفُ ولا التّليينُ. وقد احتجَّ به الجماعة كلهُّم».

وقد اعتذر الخطيب البغدادي ليزيد بن هارون في صنيعه هذا فقال: «قد وَصَف غيرُ واحدٍ من الأئمّة حِفْظَ يزيد بن هارون كان لحديثه وضَبْطه له، ولعلّه ساء حِفْظُه لمَّا كفَّ بصَرُه وعَلَتْ سنُّه، فكان يَسْتَثْبِتُ جاريته فيما شكّ فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك»[1].

ثمَّ ذكر الرّوايات الدالّة على حفظه، وثناء الأئمّة عليه بذلك، ومنها:

أ ـ قال يحيى بن أبي طالب: سمعت محمَّد بن قدامة الجوهري يقول: سمعت يزيد بن هارون يقول: «أَحْفَظُ خمسةً وعشرين ألف إسنادٍ ولا فخر، وأنا سيِّد من روى عن حمّاد بن سَلَمة ولا فَخْرَ»[2].

وقال عليّ بن شعيب بن عديّ السّمسار البغدادي: سمعت يزيد بن هارون يقول: «أَحْفَظ أربعةَ وعشرين ألف حديثٍ [بإسناده] ولا فخر...، أحفظ للشّاميين عشرين ألف حديث، ولا أُسأل عنها»[3].

وقال أحمد بن خالد الخلاّل البغدادي: سمعت يزيد يقول: «أَحْفَظ عشرين ألفاً، فمن شاء فَلْيُدخِلْ فيها حرفاً»[4].

ب ـ وقال زياد بن أيوب بن زياد الملَقَّب بدَلّويه البغدادي: «ما رأيت ليزيد بن هارون كتاباً قط، ولا حديثاً إلاّ حفظاً، وكنتُ رأيتُه قبل أن يذهب بصَرُه بوَاسط»[5].

ج ـ وقال عليّ بن عبدالله المديني: «ما رأيتُ رجلاً قطُّ أَحْفَظَ من يزيد بن هارون»[6].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٦٨).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) وبين المعقوفتين زيادة من «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٦٧).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٤٠).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) «المصدر نفسه» (١٤/ ٣٣٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٦٧).

وقال في موضعٍ آخر: «ما رأيتُ أحداً أَحْفَظَ عن الصّغار والكبار من يزيد بن هارون»[1].

د ـ وقال أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: «كان يزيد بن هارون حافظاً، مُتْقِناً للحديث، صحيحَ الحديث عن حجّاج بن أَرْطأة، قاهراً لها حافظاً لها»[2].

وغير ذلك مما قيل في الثّناء على حفظه وتَثَبُّته في حديثه.

وتوضيحُ هذه المسألة: أنّ الضّرير الذي لا يحفظ من فم من حدَّثه، وإنّما يعتمد على الثّقة المرضيّ يَضْبط له ما سمعه، ثمَّ يحفظ كتابه عن التّغيير بحَسَب حاله، ولو بثقة غيره إلى أن يُؤَدّيَ مستعيناً حين الأداء أيضاً بثقةٍ في القراءة منه عليه، بحيث يغلب على الظنّ سلامتُه من الزّيادة والنّقص والتّغيير، ونحوِهما من حين التّحمّل، إلى انتهاء الأداء تصحُّ روايتُه بهذه الصّورة، ولاسيّما إذا انضمّ إلى ذلك مِنْ مَزيد حفظه ما يَأْمَن معه من الإدخال عليه ما ليس من حديثه[3].

وهذا معنى قول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما بهذا الفعل بأسٌ مع أمانة من يُلَقّنه...».

ثمَّ أشار إلى ما يَدْعَم جوازَ الرّواية بهذه الصّفة بقوله: «فيزيدُ حجّة حافظٌ بلا مَثْنَويَّة».

وهذا الصّنيع قد فعله بعض الأئمّة الحفّاظ غير يزيد بن هارون، فقد كان عبد الرّزاق أيضاً يُلَقّنه أصحابُ الحديث، فإذا اختلفوا اعتمد على من عَلِمَ بإتقانه منهم فيصير إليه[4].

فقد روى إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: كان أصحابُ الحديث يُلَقّنون عبدَ الرّزّاق مِن كتبهم فيختلفون في الشّيء فيقول لي: كيف في كتابك؟ فإذا أخبرتُه صار إليه لما يَعْرِف أنّي كنت أَتْعَبُ في تصحيحها»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩٥).

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (٣/ ١٣٢).

(٥) «الكفاية» (ص٢٥٩).

وقد كان إسحاق بن أبي إسرائيل ممن يَعْتني بكتبه وألواحه ضبطاً وإتقاناً، لأنّه ما كان يكتب عن أحدٍ إلاّ منها، قال علي بن الحسين بن حِبّان: وجدتُ في كتاب أبي بخطّ يده، قال: قال أبو زكريا (وهو يحيى بن معين): «وابن أبي إسرائيل من ثقات المسلمين، ما كَتَبَ حديثاً قطُّ عن أحدٍ من النّاس، إلاّ ما ضَبَطَه هو في ألواحه، أو كتابه»[1].

ومَن منع ذلك من الأئمّة، إنّما منعه إذا لم يكن الضّرير قد حَفِظَه وقتَ سماعه ممّن حدثّه به[2]، ومن هؤلاء الأئمّة:

١ ـ الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: قال عبدالله بن أحمد، سألت يحيى بن معين قلت: رجل ضَرير البصر ـ وسمّيت رجلاً ـ وهو يحفظ أحاديث، وأحاديثُ لا يحفظها؟ قال: «لا تكتب إلاّ ما يحفظ، يعني: الذي يُحَفَّظ ليس بشيء، فعاوَدْتُه، فقال: ليس بشيء، فقلت: إنْ أخذتُه من رجل ثقة، ثمّ أسأله؟ فقال: ليس بشيءٍ»[3].

وقال عبّاس بن محمّد الدُّوري: سمعت يحيى بن معين، وقيل له: «الرّجل الضّرير يُكْتَب له، ويُلَقَّن بعد، ويحَفَّظ؟» قال: «لا، إلاّ أن يكون قد حفظ من فيه[4] ـ يعني: مِن في المحدِّث».

وقال العبّاس في موضع آخر: قيل ليحيى بن معين: الرّجل يُلَقَّن حديثُه؟ قال «إذا كان يعرف إن أُدْخِلَ عليه شيءٌ فليس بحديثه بأس، وإن لم يكن يعرف إذا أُدْخِلَ عليه، فكأنّ يكرهه[5]، قال يحيى هذا الكلام، أو معنى هذا الكلام»[6].

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: قال عبدالله بن أحمد: سألت

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/٣٥٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٠١).
(٢) «الكفاية» (ص٢٥٨).
(٣) «المصدر نفسه» (ص٢٢٨).
(٤) «تاريخ الدوري» (٢/٦٥٧).
(٥) كذا في «تاريخ الدوري»، وفي «الكفاية» (ص٢٢٩): (وكأن يحيى كرهه).
(٦) «تاريخ الدوري» (٢/٦٥٨).

أبي، قلت: «ما تقول في سماع الضّرير البصر؟» قال: «إذا كان يحفظ من المحدِّث فلا بأس، وإذا لم يكن يحفظ فلا»، قال أبي: «قد كان أبو معاوية الضّرير إذا حدّثنا بالشّيء الذي يَرَى أنّه لم يحفظه يقول: «في كتابنا» أو «في كتابي عن أبي إسحاق الشّيباني» فلا يقول: «ثنا»، ولا: «سمعت»». قلت: فالأُمِّي؟ قال: «هو كذلك بهذه المنزلة، إلاّ ما حفظ من المحدِّث»[1].

وعلَلَّ الحافظ الخطيب البغدادي المَنْعَ بقوله: «ونَرَى العلَّةَ التي لأجلها منعوا صحَّةَ السَّماع من الضَّرير، والبصيرِ الأمِّي هي جوازُ الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما، وهو العلّة التي ذكرها مالكٌ فيمن له كُتُبٌ وسَمَاعُه صحيحٌ فيها، غيرَ أنّه لا يحفظ ما تضمَّنت، فمن احتاط في حفظه كتابَه، ولم يقرأ إلاّ منه، وسَلِمَ من أنْ يُدخَل عليه غيرُ سَمَاعه جازت روايتُه»[2].

ثانياً: من كان أصله صحيحاً وحدّث من غيره:

الأصل في المحدِّث إذا كان يعتمد على كتابه عند الأداء أنْ يَرْوي من أصل تحمُّله، أو من الفرع المقابل المقابَلَةَ المتْقَنَةَ بالأصل، ولا يجوز له التّساهلُ في هذا[3].

ولكن يتقيَّد هذا الأصل بصورتين:

الصورة الأولى: إذا تشاركَ راويان في السَّماع من أصل واحد، جاز لكل واحد منهما أن يحدث من ذلك الأصل:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «هُدْبة بن خالد القيسي البصري» (توفي سنة بضع وثلاثين ومئتين) قال عَبدان الأهوازي: سمعت عبّاس بن عبد العظيم يقول: «كُتُبُ أُمَيَّة بن خالدٍ ـ يعني: التّي يحدِّث بها هُدْبة»[4].

وقال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: سمعت بعض أصحابنا يحكي عن الفضل بن الحُباب قال: مرَرْنا بهُدْبة في أيَّام أبي الوليد، وهو قاعدٌ على

(١) «الكفاية» (ص٢٢٨).
(٢) «المصدر نفسه» (ص٢٢٩).
(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٣٤).
(٤) «الكامل» (٧/ ١٣٨).

الطّريق، فقلنا لو سألناه أن يحدِّثنا، فسألناه فقال: «الكُتُب كُتُبُ أُمَيَّة، الكُتُبُ كُتُبُ أُمَيَّة»[1].

علَّق على ذلك الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «رافق أخاه في الطّلب، وتشاركا في ضَبْطِ الكُتُب، فساغ له أن يَرْوِيَ من كتُب أخيه. فكيف بالماضين لو رأونا اليومَ نسمع من أيِّ صَحيفةٍ مُصَحَّفة، على أَجْهل شيْخ له إجازة، ونروي من نسخةٍ أُخرى بينهما من الاختلاف والغَلَط ألوان، فَفَاضِلُنا يُصحِّحُ ما تيَسَّر من حفظه، وطالبُنا يتشاغل بكتابة أسماء الأطفال، وعالمنا يَنْسَخ، وشيخنا ينام، وطائفةٌ من الشَّبيبة في وادٍ آخر من المشاكلة والمحادثة، لقد اشتفى بنا كلُّ مبتدع، ومَجَّنا كلُّ مؤمن، أفهؤلاء الغُثاء هم الذين يحفظون على الأمّة دينَها؟! كلاّ والله، فرحم الله هُدْبة، وأين مثلُ هُدْبة؟ نعَمْ ما هو في الحفظ كشُعبة»[2].

وهذا الصّنيع ـ كما هو واضح من كلام الحافظ الذّهبيّ ـ لم يَضُرّ هدبةَ في حديثه والطّعنُ به غيرُ مُتَوَجِّه، إذْ روايته لم تتجاوز أصلَ سماعه الذي تَحَمَّل به وشارك أخاه في ضَبْطه وتصحيحه، بل لعلَّه يكون أتقنَ مما لو انفرد أحدُهما بالتّصحيح لقوّة اجتماعهما على ضَبْطه. والله أعلم.

قال الحافظ ابن عدي: «وهدبة استغنيت أنْ أُخرج له حديثاً عن من كان من شيوخه، لأنّني لا أعرف له حديثاً منكراً فيما يرويه، وهو كثير الحديث، وقد وثّقه النّاس، وروى عنه الأئمّة، وهو صدوق لا بأس به»[3].

والصورة الثانية: من حدّث من غير أصل سماعه بشرطه:

ومن أمثلة هذه الصورة ما يلي:

١ ـ في ترجمة «أبي بكر محمَّد بن إسماعيل بن العبّاس البغدادي الورّاق» (ت٣٧٨هـ) قال محمَّد بن أبي الفوارس ـ رحمه الله ـ: أبو بكر بن

---

(١) «الكامل» (٧/ ١٣٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٩).

(٣) «الكامل» (٧/ ١٣٩).

إسماعيل مُتَيَقِّظ، حَسَنُ المعرفة، وكانت كتبُه ضاعت، واستحدث من كتب النّاس، فيه بعض التَّساهل»[1].

وقال عُبيد الله الأزهري: «كان إسماعيل حافظاً، إلاّ أنّه لَيِّنٌ في الرّواية، قال: وذلك أنّ أبا القاسم ابن زوج الحرّة، كان عنده صُحُفٌ كثيرة، عن يحيى بن صاعد من «مسنده»، وجموعه، وكان ابن إسماعيل شيخاً فقيراً، يحضر دار أبي القاسم كثيرا، فقال له: «إن هذه الكتبَ كلَّها سماعي من ابن صاعد»، فقرأها عليه أبو القاسم من غير أنْ يكون سماعه فيها، ولا له أصولٌ بها»[2].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وقد اشتريت قطعةً من تلك الكُتب فوجدتُ الأمرَ فيها على ما حكى لي الأزهري، لأنّي لم أجد لابن إسماعيل سماعاً فيها، ولا رأيت علاماتِ الإصلاح، والمعَارَضَةِ في شيءٍ منها»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «التَّحديث من غير أَصلٍ قد عَمَّ اليومَ وطَم، فنرجو أن يكون واسعاً بانضمامه إلى الإجازة»[4].

٢ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن أحمد بن محمَّد السّاوي الكامخي» (غاب سنة ٤٩٥هـ) قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «... وسمع من القاضي أبي بكر أحمد بن الحسن الحِيري، وكان سَمَاعُه منه صحيحاً، غيرَ أنّه أَفْسَدَ نَفْسَه، بكونه يتساهل بالتّحديث من غير أصلٍ، قال محمَّد بن طاهر المقدسي في كتاب «المنثور»: «لما دخل الشّيخ أبو عبدالله السّاوي المعروف بالكامخي إلى الرَّي، أرادوا أن يقرأوا عليه «مسندَ الشّافعي»، فسألت أبا بكرِ بن مخاطرٍ عن أصله، وقلت: أَرِنيه، فقال: «لم يكن له أصل، وإنما بَعَثَ إليّ من ساوة؛ أنّني قد سمعت الكتاب بنيسابور من القاضي أبي بكر الحِيري فاشْتَرِ لي نسخة، فاشتريت له هذه النّسخة، فمنها يُقرأ عليه، فلما

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٤).

(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٥٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٨٩).

سمعت ذلك لم يقرأ[1] عليه الكتاب، وكان سَماعه فيما سِواه صحيحاً»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مُلَخّصاً هذه الحكاية ـ: «حدّث بمسند الشافعي من غير أصلٍ»[3].

وأبان عن حكم ذلك في «ميزان الاعتدال»[4]، فقال: «ترّخص المتأخرون في هذا كثيراً».

٣ ـ وفي ترجمة «عمر بن عبد الكريم بن سعدويه الدِّهستاني الرَّوّاسي» (ت٥٠٣هـ) وصفه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في مطلع ترجمته بأنّه «الشّيخ، الإمام، الحافظ، المكثر، الرحّال،... طوّف في هذا الشّأن خراسان، والحرمين، والعراق، ومصر، والشّام، والسّواحل، وكان بصيراً بهذا الشّأن محقّقاً»[5].

قال الدّقّاق في «رسالته»: حدّث عُمَر بطُوس «بصحيح مسلمٍ»، من غير أصله، وهذا أقبحُ شيءٍ عند المحدّثين»[6].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا قائلاً: «قد توسّعوا اليومَ في هذا جداً، وفي ذلك تفصيلٌ»[7].

ويُلاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أشار في هذه الأمثلة إلى أنّ التّحديث من غير أصلٍ فاشٍ لدى المحدِّثين المتأخِّرين، وأنّه ليس فيه حرج، ولا سيّما عند الالتزام بشروطه التي أشار إلى بعضها بقوله: «... بانضمامه إلى الإجازة»، وبقوله: «وفي ذلك تفصيلٌ».

وبيان ذلك: أنّ الرَّاوي إذا روى كتاباً كـ «صحيح البخاري» مثلاً، عن

---

(١) كذا في المطبوع، (لم يقرأ)، ولعل الصواب: (لم نقرأ).
(٢) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (١/ ٣٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٨٤).
(٤) (٣/ ٤٦٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣١٧).
(٦) «المصدر نفسه» (١٩/ ٣١٨ ـ ٣١٩).
(٧) «المصدر نفسه» (١٩/ ٣١٩).

شيخ، ثمّ وجد نسخةً به ليس فيها سماعُه، ولا هي مقابلة بنسخةِ سماعه، غيرَ أنّه سمع منها على شيخه[١] فعامّة أصحاب الحديث يمنعون من الرّواية بذلك[٢]، إذ لا يُؤمَن أن تكون فيها زوائدُ ليست في نسخة سماعه[٣].

ولكن قال الخطيب البغداديّ ـ رحمه الله ـ: «والذي يوجبه النَّظرُ أنّه متى عَرَف أنّ الأحاديث التي تضمَّنَتْها النُسخة هي التي سمعها من الشّيخ، جاز له أن يرويَها إذا سكنت نفسُه إلى صحّة النّقل بها، والسّلامة من دُخول الوهم فيها»[٤].

وقد جاء عن أيوب السَّختياني[٥] ومحمّد بن بكر البرساني[٦] الترخُّصُ فيه.

وجنح إلى ذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ[٧]، وذلك «لأنّ العبرة في الرّواية بالثّقة واطمئنان النّفس إلى صحّة ما يروي»[٨]، وهي حاصلةٌ هنا.

وقد توسّط الشيخ تقيُّ الدّين ابن الصَّلاح فقال: «اللّهم إلاّ أن تكون له إجازةٌ من شيخه عامّةٌ لمروياته أو نحوُ ذلك فيجوز له حينئذٍ الرِّوايةُ منها؛ إذْ ليس فيه أكثرُ من رواية تلك الزِّيادات بالإجازة بلفظ «أخبرنا»، أو «حدّثنا»، من غير بيانٍ للإجازة فيها، والأمرُ في ذلك قريب، يَقَع مثلُه في محلِّ التَّسامُح»[٩].

وكأنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يميل إلى هذا الرّأي بقوله: «فنرجو أن يكون واسعاً بانضمامه إلى الإجازة».

وقد أبان العلاّمة يحيى المعلّمي ـ رحمه الله ـ عن الأسباب الحاملة

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص١٨٧)، و «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٣٩٥).
(٢) انظر «الكفاية» (ص٢٥٧).
(٣) انظر «علوم الحديث» (ص١٨٧).
(٤) «الكفاية» (ص٢٥٧).
(٥) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٨).
(٦) «الكفاية» (ص٢٥٧).
(٧) انظر «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٣٩٦).
(٨) «الباعث الحثيث» (٢/ ٣٩٦).
(٩) «علوم الحديث» (ص١٨٧ ـ ١٨٨).

لبعض الرُّواة على التّحديث من غير أصله، وأثره في الجرح، فقال «... وذلك كأن يكونَ سمع شيئاً فحفظه ولم يُثْبِته في أصله، ثمَّ رآه في كتاب غيره كما حفظه فحدَّث به، أو يكونَ حضر سماعَ ثقةٍ غيرِه في كتابٍ ولم يُثبت اسمُه فيه، ثمَّ رأى ذلك الكتاب وهو واثقٌ بحفظه، فحدّث منه بما كان سمعه، أو تكونَ له إجازةٌ بجزءٍ معروف ولا أصل له به، ثمَّ رأى نسخةً موثوقاً بها منه، فحدّث منها. نعم كان المبالغون في التَّحفُّظ في ذاك العصر لا يحدِّث أحدُهم إلاَّ بما في أصوله، حتّى إذا طولِب أبْرَزَ أصلَه، ولا ريب أنّ هذا أحوطُ وأحزم، لكنَّه لا يَتَحَتَّم جرحُ من أخلَّ بذلك، إذا كانت قد ثَبَتَتْ عدالتُه، وأمانتُه وتيقُّظه، وكان ما وقع منه محتمِلاً لوجهٍ صحيح...»[1].

وقال في موضع آخر: «واعلم أنّ المتقدِّمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النُقَّاد يعتمدون في النَّقد عدالةَ الرَّاوي، واستقامةَ حديثه، فمن ظهرت عدالتُه وكان حديثُه مستقيماً وثَّقوه، ثمَّ صاروا يعتمدون الكتابةَ عند السَّماع، فكان النُقَّاد اذا استنكروا شيئاً من حديث الرَّاوي طالبوه بالأصل. ثمَّ بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقْييدِ السَّماع، فشدَّد النُقَّاد، فكان أكثرُهم لا يسمعون من الشَّيخ حتَّى يُشاهدوا أصلَه القديمَ الموثوقَ به، المقيَّد سماعُه فيه، فإذا لم يكن للشَّيخ أصلٌ لم يعتمدوا عليه، وربّما صرّح بعضُهم بتضعيفه، فإذا ادّعى السَّماع ممن يَستبعدون سمَاعَه منه كان الأمر أشد. ولا ريب أنّ في هذه الحال الثالثة احتياطاً بالغاً، لكن إذا عُرِفتْ عدالة الرّجل وضبطه، وصدقه في كلامه، وادّعى سماعاً محتمِلاً ممكناً، ولم يُبرزْ به أصلاً، واعتذر بعُذْرٍ محتَمَلٍ قريب، ولم يأت بما يُنكَر فبأيِّ حجَّةٍ يُرَدُّ خبرُه؟!...»[2].

ثالثاً: من تحمّل أصلَه بقراءة ضعيف:

مثال ذلك ما جاء في ترجمة «عمر بن محمَّد بن معَمَّر بن أحمد

---

(١) «التنكيل» (١/ ١١١).

(٢) «االمصدر نفسه» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

البغدادي الدارَقَزّي، ويُعرف بابن طَبَرْزَذ» (ت٦٠٧هـ) قال ابن الدّبيثي: «كان سماعُه صحيحاً على تخليطٍ فيه...»[١].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «يشير ابن الدبيثي بالتّخليط إلى أن أخا ابن طَبَرْزَذ ضعيف، وأكثرُ سماعات عُمَر بقراءة أخيه، وفي النّفس من هذا»[٢]، يعني: أنّ النّفس لا تطمئنّ إلى مثل هذا التحمُّل، لاحتمال حدوث خللٍ فيه من قِبَل هذا القارئ الضّعيف.

وقال في آخر ترجمته: «وأمّا التّخليط من قبيل الرّواية، فغالب سماعاته منوطٌ بأخيه المفيد أبي البقاء وبقراءته وتسميعه له، وقد قال ابن النّجّار: قال عُمر بن المبارك بن شعلان: «لم يكن أبو البقاء بن طَبَرْزَذ ثقة، كان كذّاباً، يضع للنّاس أسماءَهُم في الأجزاء، ثمّ يذهب فيقرأ عليهم، عَرَفَ بذلك شيخُنا عبدُ الوهّاب، ومحمّد بن ناصر وغيرُهما»، ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «...فَمَعَ مَا أَبْدَيْنا من ضعفه قد تكاثر عليه الطَّلبة، وانتشر حديثُه في الآفاق، وفَرِحَ الحفّاظ بعواليه، ثمّ في الزّمن الثّاني تزاحموا على أصحابه، وحملوا عنهم الكثير، وأحسنوا به الظن، والله الموعد، ووثّقه ابن نقطة[٣]»[٤].

فقول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومع ما أبدينا من ضعفه...» يدلّ على أنّ ابن طَبَرْزَذ ضعيف عنده، وذلك لضعف مصدر سماعه، وهو أخوه محمّد بن محمّد بن معَمّر بن طَبَرْزَذ الذي قال عنه في «ميزان الاعتدال»[٥]: «اتُّهم بتزوير السّماعات... سمع أخوه الكثيرَ بقراءته». ثمّ نقل ما يُبَرْهن اتّهامه بالتّزوير في السّماع[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥١٠).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) انظر «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (٢/ ١٨١)، وعبارته: «وهو مكثر صحيح السّماع، ثقة في الحديث».
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥١٢).
(٥) (٤/ ٣٠).
(٦) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠ ـ ٣١).

رابعاً: من دخل الخللُ في أصوله ولم يستطع تبيُّنَه:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عبيد الله بن محمَّد بن محمَّد بن حمدان بن بَطَّة العُكْبريّ» (ت٣٨٣هـ) قال الخطيب البغداديّ ـ رحمه الله ـ: كتب إليّ أبو ذرّ عبدُ بن أحمد الهروي ـ من مكّة ـ يَذكر أنّه سمع نصراً الأندلسي ـ قال: وكان يحفظ، ويفهم، ورحل إلى خراسان ـ قال: خرجت إلى عُكْبرا، فكتبتُ عن شيخ بها عن أبي خليفة، وعن ابن بَطَّة، ورجعتُ إلى بغداد، فقال أبو الحسن الدّارقطني: «أين كنت؟» قلت: بعُكبرا، فقال: «وعمّن كتبت؟» فقلت: عن فلان صاحب أبي خليفة، وعن ابن بَطَّة، فقال: «وأَيشٍ كتبت عن ابن بَطَّة؟» قلت: «كتاب السُّنن» لرجاء بن مُرَجَّى، حدّثني به ابن بَطَّة، عن حفص بن عمر الأردبيلي، عن رجاء بن مُرَجَّى، فقال: «هذا محال، دخل رجاء بن مُرَجَّى بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر الأردبيلي سنة سبعين ومئتين، فكيف سمع منه؟!»[١].

ثمّ ساق الخطيب الحكاية من وجهٍ آخر وفيه: «فأنكر ذلك أبو الحسن الدّارقطني، وزعم أنّ حفصاً ليس عنده عن رجاء، وأنّه يَصغُر عن السّماع منه، فأَبْرَدُوا بريداً إلى أردبيل وكان ابن حفص بن عمر حيّاً هناك، وكتبوا إليه يستخبرونه عن هذا الكتاب، فعاد جوابُه بأنّ أباه لم يَرْوِ عن رجاء بن مُرَجّى، ولا رآه قط، وأنّ مولدَه كان بعد موته بسنين.

قال أبو القاسم (عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي): فتتبَّعَ ابن بَطَّة النُّسخ التي كُتِبَتْ عنه، وغَيَّرَ الرّواية، وجعلها عن ابن الرّاجيان[٢]، عن فتح بن شخرف[٣] عن رجاء...»[٤].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٢) هو: شعيب بن محمَّد بن عبيد الله بن خالد الراجيان، أبو الفضل الكاتب، المتوفى سنة ٣٢٦هـ، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٦).

(٣) هو: الفتح بن شخرف بن داود بن مزاحم الكسي الزاهد، سكن بغداد، وحدث بها عن رجاء بن مُرَجَّى المروزي (كتاب السنن)، توفي سنة ٢٧٣هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٨).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٣).

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وكذا غلط ابن بَطَّة في روايات عن حفص بن عمر الأردبيلي...».

ثمّ ساق القصّة السّابقة باختصار، ثمّ قال ـ عَقِبَها ـ: «فبدون هذا يضعف الشّيخ...»[1].

ونحوه قوله في «تاريخ الإسلام»[2]: «ـ رحم الله ـ ابن بَطَّة فبدون ما أوردنا يُضَعّف المحدّث[3]».

وقد أجاب ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ عمّا وقع في القصّة السّابقة بأنّ أباذرٍّ أَشْعَرِي، وأنَّ ابن برهان مبتدعٌ[4].

فردّ العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ هذا الجواب، وأبان عن حقيقة ما وقع لابن بَطَّة، والسّبب المؤدي إليه، فقال: «ولا يخفى سقوطُ هذا الجواب، فإنّ أبا ذرٍّ ثقةٌ كما مر، وابن برهان يدلّ سياقُه للحكاية على أنّه صادقٌ فيها، ورواية ابن بَطَّة عن الأردبيلي ثابتةٌ، كمّا تقدّم أنّ الخطيب روى عن الحسن بن شهاب عن ابن بَطَّة، بهذا السّند[5]، والحسن بن شهاب حنبليٌّ ثقة، ورجاء توفيّ ببغداد، وكان قد أقام بها آخرَ عُمره مدّة، والأردبيلي توفي سنة ٣٣٩هـ، وبين وفاتيهما تسعون سنة[6]، يُضاف إليها مدّةَ إقامة رجاء ببغداد آخرَ عمره، لأنّ الأردبيلي إنما سمع منه ـ إنْ كان سمع ـ بسَمَرْقَند ـ على ما رواه الخطيب عن الحسن بن شهاب، وأضفْ إلى ذلك

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٥٣٣).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٤١٤هـ الورقة ١٧٧/أ).

(٣) في المطبوع من (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ ص١٤٩). جاءت العبارة فيه هكذا: «... فيدون ما يضعف المحدث...».

(٤) انظر «المنتظم» (١٤/٣٩١).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٠/٣٧١).

(٦) لأن وفاة رجاء بن مُرَجّى كانت سنة ٢٤٩هـ، على ما نصّ عليه الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/٣٥٧).

مقدارَ سنّ الأردبيلي الذي مكّنه أن يَرحل من بلده إلى سمرقند، حيثُ سمع رجاء، وهذان المقداران يمكن حَزْرُهما بعشرين أو ثلاثين سنة تُضاف إلى التّسعين التي بين الوفاتين، وعلى هذا يكون الأردبيلي بلغ من العمر مئةً وبضعَ عشرةَ سنةً على الأقل، فيكون مولدُه قريباً من سنة ٢٢٠هـ على الأقل، وهذا باطلٌ حتماً[1]. وبيانُه: أنّ عادة الذّهبيّ في «تذكرة الحفاظ» أنْ يَذْكر من مشايخ الرّجل أقْدَمَهم، وإنما قال في ترجمة الأردبيلي: «سمع أبا حاتم الرّازي، ويحيى بن أبي طالب، وعبد الملك بن محمَّد الرقّاشي، وإبراهيم بن دِيزِيل»[2]، وهؤلاء كلُّهم ماتوا بعد سنة ٢٧٤هـ فهل رَحَلَ الأردبيلي، وسمع سنة ٢٣٠هـ، فسمع من رجاء بسمرقند، ثمّ رَقَد بعد ذلك أربعين سنة، ثمّ استيقظ، فسمع من الذين سمّاهم الذّهبي؟!.

فالوهم لابن بَطّة حتماً، وسببه: أنّه ساح في أول عُمره[3]، فكان يسمع ولا يكتب، ولم يكن يؤمّل أنْ يحتاجَ آخرَ عُمره إلى أنْ يَرْوِيَ الحديث، ولهذا لم تكن له أصول، وفي «لسان الميزان»[4]: قال أبو ذرٍّ الهروي: «جَهدت على أن يُخرِجَ لي شيئاً من الأصول فلم يفعل، فزَهِدْتُ فيه». وبعد رجوعه من سياحته انقطع في بيته مدّة[5]، ثمّ احتاج النّاس إلى أن يسمعوا منه، فكان يتذكّر ويروي على حسب ظنّه فيهم، وكأنّه سمع «سُنن رجاء بن مُرَجّى» من الأردبيلي عن رجل، فَتَوَهَّم بآخره أنَّ الأردبيلي رواها عن رجاء نفسِه، وقد رجع ابن بَطّة عن هذا السّند، لما تبيَّن له أنّه وهم. والله أعلم»[6].

(١) يؤيده قول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «توفي (الأردبيلي) في سنة تسع وثلاثين ومئة، وقد نيف على الثمانين» «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٣٤).
(٢) (٣/ ٨٥٠ ـ ٨٥١)، ونحوه أيضاً في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٣٤).
(٣) هذا مخالف لقول الحافظ الذّهبي: «ورحل في الكهولة...» «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٢٩).
(٤) (٤/ ١١٥).
(٥) انظر ما يدلّ على ذلك في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٢).
(٦) «التنكيل» (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

وقول المعلِّمي ـ رحمه الله ـ في هذا الموضع: «... فكان يَسمع ولا يكتب... ولهذا لم تكن له أصولٌ» ثمَّ استدلاله على ذلك بقول أبي ذرٍّ الهروي: «جَهَدْتُ على أنْ يُخرِجَ لي شيئاً من الأصول فلم يفعل...» محلُّ نَظَر؛ فإنّ مجرَّد عدم إخراج ابن بَطَّة أصولَه لأبي ذرٍّ لا يدلّ على أنّه لم يكن يكتب، أو ليس لديه أصلٌ يعتمده، إذْ يجوز أن يمتنع من إخراج أصله لما يَعْرف من حدوث خللٍ فيه، كما يجوز أن يكون أصلُه قد ضاع، أو تلف، وقد أشار المعلِّميّ نَفسُه إلى هذا الاحتمال في موضع آخر[1]، وإلاّ فابن بَطَّة لم يُوصف بكثرةِ الحفظ وقوَّته، وقد كتب النّاس عنه «كتاب رجاء بن مرجّى»، و«معجم البغوي»، وليس هو بمنزلة من يمكن القولُ في حقّه بأنّه حفظ هذين الكتابين، وحدّث بهما عن ظهر قلب، وهذا يدلّ على أنّه كان قد كتب، أو لديه أصولٌ ولو بسَماع غيره من أهل طبقته. والله أعلم.

خامساً: من ألحق أو أُلحق له ما ليس منه:

وهذا يشتمل على قسمين:

القسم الأول: من ألحق بنفسه في أصله:

وله حالان:

الحال الأولي: أن يتيقّن سماعَه للأصل فيُلْحِقَ سماعَه في نُسخةٍ وهو محلٌّ للثّقة والعدالة، فهذا مقبول، وإن ألحق في نسخته أنسابَ المحدّثين في الأسماء المهلمة في الأصل:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «الحسن بن عليّ بن محمَّد بن علي بن مُذهب التّميمي البغدادي» (ت٤٤٤هـ) قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالكٍ القَطيعي «مسندَ» أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلاَّ أجزاءَ منه، فإنّه ألحق اسمه فيها، وكذلك فعل في أجزاءٍ من «فوائد» ابن مالك، وكان يروي عن ابن مالكٍ أيضاً «كتاب الزّهد»، لأحمد بن

(١) انظر «التنكيل» (١/ ٣٤٤).

حنبل، ولم يكن له به أصلُ عتيق، وإنما كانت النّسخة بخطّه، كتبها بآخرة، وليس بمحلٍّ للحجّة»[1].

وقال أيضاً: «وكان كثيراً يَعْرض عليّ أحاديثَ في أسانيدها أسماءُ قوم غيرُ منسوبين، ويسألني عنهم، فأذكر له أنسابهم، فَيُلْحِقُها في تلكَ الأحاديث، ويزيدها في أصوله موصولةً بالأسماء، وكنتُ أُنْكِر عليه هذا الفعل فلا يَنْثَني عنه»[2].

وقد تعقّب الحافظ أبو بكر بن نُقْطة الخطيب البغدادي ـ فيما ذكره من إلحاق ابن مُذهب أجزاءً لم يسمعْها في روايته «لمسند الإمام أحمد» عن القَطيعي ـ قائلا: «ولم ينبّه الخطيب من أيّ مُسندٍ هي، ولو فعل ذلك لكان قد أتى بالفائدة، وقد ذكرنا في صدد هذه الترجمة، أنّ مُسْنَدَيْ فضالة بن عُبيد، وعَوف بن مالكٍ لم يكونا في كتاب أبي علي، وكذلك أحاديثُ من مسند جابر بن عبدالله، لم تُوجَدْ في نسخته رواها الحرّاني عن أبي بكر بن مالك، ولو كان يُلحِق اسمه كما زعم لألحق ما ذكرناه أيضاً»[3].

ثمّ قال: «والعجب أنّ الخطيب يردُّ قولَه بفعله، وذلك أنّه قال: «إنّه روى كتاب الزّهد من غير أصل، وليس بمحلّ للحجّة»، ويروي عنه من الزّهد في مصنّفاته»[4].

لكن الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قد تَعَقَّبَ تَعَقُّبَ ابن نقطة ـ رحمه الله، فقال: «. . . وأمّا قول ابن نقطة: «ولو كان ممن يُلحق اسمَه. . .» لا شيءَ فإنّ إلحاق اسمه من باب نَقل ما في بيته إلى النّسخة، لا من قَبيل الكذب في ادّعاء السّماع، وفي ذلك نزاع، وما الرّجل بمتّهم»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٩١).

(٣) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (١/ ٢٨٠).

(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٢٨١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٤٣).

وأمّا في «ميزان الاعتدال»[1] فقال: «الظاهر من ابن المُذهب أنّه شيخٌ ليس بالمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثَمَّ وقع في «المسند» أشياءُ غيرُ محكمَة المتن ولا الإسناد. والله أعلم».

وقد أجاب الحافظ ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ عمّا ذكره الخطيب في حقّ ابن المذهب فقال: «وقد ذكر الخطيب عنه أشياء لا تُوجِب القدْح عند الفقهاء، وإنما يَقْدَح بها عوامُّ المحدِّثين»[2]، ثمَّ ذكر ما تقدّم نقلُه عن الخطيب ـ رحمه الله ـ.

وقال ـ جواباً عن إلحاق اسمه في أجزاءٍ من «مسند أحمد» لم يسمعها ـ: «وهذا لا يُوجب القدْح، لأنّه إذا تيقّن سماعه للكتاب، جاز أنْ يكتب سماعه بخطِّه لإجلال الكتب، والعجب من عوامّ المحدثين كيف يجيزون قولَ الرّجل: «أخبرني فلان»، ويمنعون إنْ كتب سماعَه بخطِّ نفسه، أو إلحاقَ سماعه فيها بما يَتَيَقَّنُه، ومن أين له أنّ ما كتب لم يُعارض به أصلاً فيه سماعُه...»[3].

وأجاب عن إلحاق ابن المُذهب أنسابَ الرّواة في الأسانيد قائلاً: «هذه قلّة فقهٍ من الخطيب، فإنّي إذا انتقيت[4] في الرّواية عن ابن عمر أنّه عبدالله جاز أنْ أذكر اسمه، ولا فرقَ بين أنْ أقول: «حدّثنا ابن المُذهب» وبين أن أقول: «أخبرنا الحسن بن عليّ بن المذهب».

وقد كان في الخطيب شيئان: أحدُهما: الجَرْيُ على عادة عوامّ المحدِّثين من قَبْله من قلّة الفقه. والثّاني: التّعصّب في المذهب، ونحن نسأل الله السّلامة»[5].

---

(١) (١/ ٥١٢).

(٢) «المنتظم» (١٥/ ٣٣٧).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

(٤) كذا، ولعل صوابها: (إذا تَيَقَّنتُ).

(٥) «المنتظم» (١٥/ ٣٣٧).

وهذا الكلام من ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ فيه تحاملٌ زائدٌ على الخطيب ـ رحمه الله ـ وإجحافٌ بحقّه، بل إنّ ما ذكره الخطيب في هذه المقام دليلٌ على فقهه، وتمام معرفته بهذا الشّأن، وبمذاهب الأئمّة النقّاد فيه؛ فقد ذهب بعض الأئمّة من المحدثين إلى أنه ليس للرّاوي أن يزيد في نسب من فوق شيخه، مُدرِجاً عليه من غير فَصْلٍ مميّزٍ[1]، وممّن ذهب هذا المذهب الإمامُ أحمد بن حنبل، وعليّ بن عبدالله بن المديني، رحمهما اللّه[2].

وإن أتى الرّاوي بفصلٍ جاز، ولهم في ذلك طريقان:

الأولى: أن يقول: «هو ابن فلان الفلاني»، أو: «يعني ابن فلان»، ونحو ذلك[3]، وهذا ما رواه حنبل بن إسحاق، قال: «كان أبو عبدالله (أحمد بن حنبل)، إذا جاء اسمُ الرّجل غيرَ منسوب قال: «يعني: ابن فلان»[4].

وهذا الصّنيع في «الصحيحين» وغيرهما كثيرٌ[5].

الثانية: أن يجيء بـ (أنَّ) وهذا صنيع عليّ بن المديني ـ رحمه الله، فقد أسند أبو بكر البرقاني، عن عليّ بن المديني أنّه قال: «إذا حدّث الرّجل فقال: ثنا فلان، ولم يَنْسِبْه، فقل: حدّثنا فلان، أنّ فلان بن فلان حدّثه»[6].

قال البرقاني: «وهكذا رأيتُ أبا بكر أحمد بن علي بن محمّد الأصبهاني، نزيلَ نيسابور يفعل، وكان أحدَ الحُفّاظ

(١) انظر «علوم الحديث» (ص١٩٥).
(٢) انظر «الكفاية» (ص٢١٥ ـ ٢١٦).
(٣) انظر «علوم الحديث» (ص١٩٥).
(٤) «الكفاية» (ص٢١٥).
(٥) انظر «فتح المغيث» (١٨٨/٣).
(٦) «الكفاية» (ص٢١٥ ـ ٢١٦).

المجوّدين، ومن أهل الورع، والدّين...»[1].

ولكن استعمال الطريقة الأولى أنفى للظنّة[2]، وإن كان المعنى في العبارتين واحداً، على ما ذكره أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله[3] ـ.

وقد أجاز أكثر أهل العلم للرّاوي أن يزيد في نسب شيخِ شيخِه على ما ذكره شيخُه، ولو مع عدم البيان، لكن حكاية الخطيب هنا مع ابن المُذهب، تدلُّ على أنّه يميل في هذه المسألة إلى مذهب الإمام أحمد وغيره، فلا يجوز مع ذلك أن يُرْمى بقلّة الفقه، والتَّعَصُّب، وغير ذلك. والله أعلم.

وقول الحافظ الذّهبي: «... فإنّ إلحاق اسمه من باب نقل ما في بيته إلى النّسخة...» الخ قَصْدُه بذلك ما عبّر به ابن الجوزي رحمه الله: «أنّه تيقّن سماعَ تلك الأجزاء فجاز أن يكتب سماعَه بخطّه»، فيكون معنى عبارة الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: أنّ ابن المذهب قد ثبت سماعُه لتلك الأجزاء، ثمَّ ضاعت عنه أصولُه، أو غاب عنها، ولما احتاج إلى التّحديث ووجد نسخةً تيقّن سماعَه لها ألحق اسمه عليها، وحدّث بها، ولهذا قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لا من قبيل الكذب في ادّعاء السّماع...» والله أعلم.

والخلاصة: أنّ الرّاوي إذا ثبتت عدالتُه وصدقُه، ثمَّ وُجِدَ منه إلحاقُ اسمِه في طِبَاق سماع، فالظّاهر أنّه سمعه في نفس الأمر، ولا يجوز أنْ يقدح بذلك في عدالته، ولا سيّما إنْ عُرف بالرّحلة وكثرة السّماع. ويدلّ على ذلك ما جاء في ترجمة «عبد الرّحيم بن عبد الكريم بن منصور أبي المُظَفَّر السّمعاني»، قال فيه ابن النجّار: «وكان فاضلاً جليلاً، نبيلاً، متديِّناً، محباً لرواية العلم، ذا أخلاقٍ حسنةٍ، وسيرةٍ جميلة، وكانت سماعاته التي بخطّ والده، وخُطوط المعروفين من المحدِّثين صحيحة، فأمّا ما كان بخطه

---

(١) «الكفاية» (ص٢١٦).

(٢) ذلك أنّ قوماً من الرواة، كانوا يقولون فيما أجيز لهم: «أخبرنا فلان أنّ فلاناً حدّثهم» فاستعمال «هو ابن فلان» أبعدُ من احتمال وقوع الإجازة. انظر «االكفاية» (ص٢١٦).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (ص٢١٦).

فلا يُعتمد عليه، فإنّه كان يُلحق اسمَه في طِبَاقٍ لم يكن اسمُه فيها إلحاقاً ظاهراً، ويدَّعي سماع أشياء لم يُوجَد سماعُه منها، وكان مُتسامحاً»[1].

قال ابن حجر: «وهذا الذي قاله ابن النجار فيه لا يَقدح بعد ثبوت عدالته وصدقه. أمّا كونه كان يُلحِق اسمَه في الطِّباق، فيجوز أنّه كان يوجد اسمُه فيه. أمّا فُقْدان الأصول فلا ذنب للشّيوخ فيه»[2].

ثمّ نقل وصفَ ابن النّجار له بالرّحلة وكثرة السَّماع[3]، ثمّ قال: «ومن كان بهذه الكثرة، لا يُنكَر عليه أن يُلْحق اسمَه بعد تحقُّق سماعه. والله أعلم»[4].

والحال الثانية: أنْ يُلحق اسمَه في كُتُبٍ، أو أجزاءٍ، لم يتقدَّم له سماعُها كَذِباً وزُوراً:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «الحسن بن محمَّد بن أحمد الشَّيْرَجاني الكَرمانيّ الصّوفي» (ت٤٩٥هـ) قال ابن السّمعاني: «أحدُ من عُنِيَ بجمع الحديث، ونَقَل بخطِّه ما لايدخلُ تحت الحصْر، إلاّ أنّه ادّعى سَمَاع ما لم يسمعْه، وأفْسد سماعَ جماعةٍ من الشُّيوخ، فَحَمَلَهُم إلى أن حدَّثوا بما لم يسمعوا، منهم أبو بكر الطُّرَيْثِيثي، ورأيتُ أنّه في عِدَّة أجزاءٍ من تصانيف الخطيب سماعُه، إمَّا مُلْحَقاً، وإمَّا مصلَّحاً، وكان مع ذلك له ورع، وَزُهْدٌ، وتَنَسُّك، وصحبةٌ للمشايخ»[5].

وقال ابن ناصر الدّين: «كان ظاهره الصّلاح، والخبر منكر[6]، ولو

---

(١) «المستفاد» (ص١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) «لسان الميزان» (٤/٦).

(٣) قال ابن نقطة: «وكان واسعَ الرواية، اعتنى به أبوه، وسمّعَه الكثير، وأُوتيت له مسموعاته في جزءٍ كبير» «التقييد» (٢/١١٩).

(٤) «لسان الميزان» (٤/٧).

(٥) «لسان الميزان» (٢/٢٥٤).

(٦) كذا في المطبوع من اللسان ولعل صوابه: (كان ظاهره الصلاح والخير، فَبكَّر...) يعني: بالسّماع. ولم ترد اللفظة في «المخطوط» (ج١/الورقة ٢٣٤/ب)، وكذلك المطبوع بتحقيق محمد عبد الرحمٰن المرعشلي (٢/٤٧٠). والله أعلم.

قنع بما رزقه الله من السّماع كان أصلح، لأنّ الرّجل ينتفع بالقليل مع الصّدق»[١].

وقال أيضاً: «كان يكذب»[٢].

وقال الحافظ الذّهبي: «تعب، وكتب الكثير، وتَغَرَّب»[٣]، ثمّ قال: «وكان ذا عبادةٍ ونُسُك،... ولاح كذبُه، وتزويرُه»[٤].

القسم الثّاني: من أُلحق له في أصله ما ليس منه:

وقد لا يكون الرّاوي ممّن يفعل ذلك بنفسه، لكن يُوجد من يُزَوِّرُ له في أصوله، فهذا حكمُه أن لا تُقبل روايتُه، إلا ما حدّث به من أصله العتيق الذي كتبه وقتَ سماعه، ففي ترجمة «أبي الفضل عبدالله بن أحمد بن محمّد الموصلي الشّافعي خطيب الموصل» (ت٥٧٨هـ) قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «... وكان ثقةً في نفسه، وكان أبو بكر الحازميّ إذا روى عنه قال «أخبرنا من أصله العتيق»، يحترز بذلك مما زَوَّر له، وغَيَّره محمّد بن عبد الخالق اليوسفي، فلمّا بيَّن المحدِّثون للخطيب[٥] ذلك رجع عمّا رواه بنقْل محمّد، وخَرَّج لنفسه تلك المَشْيَخَة من أصوله»[٦].

وقال في محمّد بن عبد الخالق اليوسُفِي: «طلب الحديث، وسمع، ولَحِقَه الإدبار، ولاح كذبُه، وهو الذي زَوّر لخطيب الموصل أبي الفضل الطُّوسي سماع أجزاء، فلمّا ظهر أمرُه لخطيب الموصل أَبْطل كلّ ما نقله له، وانهتك محمّد، وسقط نقْلُه، وجمع الخطيبُ مَشْيَخَتَه بنفسه»[٧].

---

(١) «لسان الميزان» (٢/ ٢٥٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٩٠).

(٣) «المصدر نفسه» (١٩/ ١٨٩).

(٤) «المصدر نفسه» (١٩/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٥) هو: عبدالله بن أحمد نفسُه، فإنّه كان قد تولّى الخِطَابة بالموصل زماناً، فعرف بـ (خطيب الموصل). انظر «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٨٧).

(٦) «المصدر نفسه» (٢١/ ٨٧ ـ ٨٨).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦١٣).

المطلب الثاني: من تحمّل أصلَه بطريقة الإجازة.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: صحة الرواية بالإجازة المجردة بشروط:

الإجازة: إِذْنٌ في الرّواية لفظاً أو كَتْباً، يُفيد الإخبارَ الإجماليَّ عُرفاً[١].

ففي ترجمة «عبدالله بن وهب بن مسلم القرشيّ الفِهْريّ المصريّ» (ت١٩٧هـ) قال عبّاس بن محمَّد الدّوري: سمعت يحيى بن معين يقول: إنّ عبدالله بن وهب قال لسُفيان بن عيينة: يا أبا محمَّد، الذي عرض عليك أمس فلانٌ أَجِزْها لي، قال: «نعم»[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله -: «هذا الفعل مذهبُ طائفة[٣]، وأنّ الرّواية سائغةٌ به، وبه يقول الزهري[٤]، وابن عيينة[٥]»[٦].

وقد نصّ - رحمه الله - على ضابط تصحيح الرّواية بالإجازة والاحتجاج بها، فقد نقل في ترجمة «شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم الكوفيّ الحمصيّ» (ت١٦٢هـ) قول أبي زرعة الدمشقي: قال أبو اليمان: «كان شعيب بن أبي حمزة عَسْراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرتْه الوفاة، فقال: «هذه كتبي قد صحَّحْتُها، فمن أراد أنْ يأخذَها فَلْيأخذْها، ومن أراد أن يَعرض فلْيَعْرِض، ومن أراد أنْ يسمعَها من ابني فليسمعْها، فإنّه قد سمعها منّي»[٧].

---

(١) «فتح المغيث» (٢/ ٢١٤).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٣٦).

(٣) قال الخطيب البغدادي: «والذين قبلوها (أي الإجازة) أكثرُ». «الكفاية» (ص٣١١)، ثمّ ساق أسماء من قبلها واستعملها من الأئمة. انظر (ص٣١٣ - ٣١٤، ٣١٧ - ٣٢٥).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (ص٣١٨).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (٣٢٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣١).

(٧) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٣٤، ٢/ ٧١٦).

وعلّق عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قائلاً: «فهذا يدلُّك على أنّ عامّة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة، ويُعَبِّر عن ذلك بـ «أخبرنا»، ورواياتُ أبي اليمان عنه ثابتةٌ في «الصحيحين»، وذلك بصيغة «أخبرنا»»[١].

ومن روى شيئاً من العلم عن مثل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه، وضبطه، فذلك حجّة عند المحقِّقين، مع اشتراط أن يكون الرّاوي بالإجازة ثقةً ثبتاً أيضاً، فمتى فُقِد ضبطُ الكتاب المُجَازِ وإتقانُه، وتحريرُه، أو إتقانُ المُجِيز أو المُجَازِ له، انحطّ المرويُّ عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فُقِدت الصّفات كلُّها لم تصحّ الرّواية عند الجمهور.

وشعيب ـ رحمه الله ـ فقد كانت كُتُبه نهايةً في الحُسْن، والإتقان والإعراب، وعرف هو ما يجيز، ولمن أجاز، بل رواية كتبه بالوجادة كافٍ في الحجة...»[٢].

وقال في ترجمة «أبي اليمان الحكم بن نافع البهرانيّ الحِمْصيّ» (ت٢٢٢هـ): «وفي «الصّحيحين» نحوٌ من أربعين حديثاً عند البخاري، عن أبي اليمان قد أخرجها مسْلم عن الدّارمي، عن أبي اليمان، وجميعها يقول فيها: «أخبرنا شعيب» ما قال قط: «حدثنا»، فهذا يُوَضِّح لك أنّها بالإجازة، وهي منقولة جزماً من خطّ شعيب، وكان من أثبت أصحاب الزّهري...»[٣].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[٤] ـ في شعيب بن أبي حمزة ـ: «وكان مليحَ الضّبط، أنيقَ الخط، فكتب للخليفة هشامٍ شيئاً كثيراً، بإملاء الزُّهري عليه».

---

(١) ناقش د. صالح الرفاعي، مسألة كيفية تحمل أبي اليمان الحديث من شعيب بن أبي حمزة، ودفع القول بأنه لم يسمع من شعيب إلا حديثاً واحداً والباقي إجازة. انظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٣٠ ـ ١٣٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٣) «المصدر نفسه» (١٠/ ٣٢٥).

(٤) (١/ ٢٢١).

وقال ـ في أبي اليمان ـ: «ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة، فاحتجّ به صاحبا «الصّحيحين» لثقته وإتقانه»[١].

وخلاصة ما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ من شروط تصحيح الرّواية بالإجازة ما يلي:

أوّلاً: ضبط الكتاب المجاز، وإتقانه وتحريره، ويعرف ذلك من منزلة كاتبه إتقاناً وخطأً، كما هو الشّأن في شعيب بن أبي حمزة، ـ رحمه الله ـ.

وأيضاً يُعرف بنظر المجيز في الكتاب، وتأكُّده من صحّته وسلامته من التّغيير، والزّيادة والنّقص، ويَشهد لذلك صنيعُ الأئمّة المتقدِّمين، فمن ذلك:

أ ـ ما رواه عبيد الله بن عمر بن حفص، قال: أَشهد على ابن شهاب، أنّه كان يُؤْتى بالكتاب من كتبه، فَيَتَصَفَّحه، وينظر فيه، ثمّ يقول: «هذا حديثي أعرفه خذه عنيّ»[٢].

وَلَمَّا أَسند الخطيب عن ابن عُيينة أنّه قال: «كنت عند ابن شهاب، فجاء ابن جُرَيْج ومعه ثُلُثُ قِرطاسٍ فيه حديثٌ ظهراً وبطناً، فقال: يا أبا بكر، أروي هذا عنك؟ قال: نعم، قال ابن عيينة: «والله ما أدري أيّهما أعجب؛ ابن شهاب، أو ابن جُرَيْج، يقول له: أَروي هذا عنك؟ فيقول: نعَم»[٣].

علَّق الخطيب على هذه الحكاية قائلاً: «عَجِب سفيان كيف لم يَنظرْ ابن شهابٍ إلى المكتوب في القرطاس، أَهُوَ من حديثه أم لا، وكيف استجاز ابن جُرَيج أنْ يسأله إجازةَ ذلك، ولعلّ ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه، فأغناه ذلك عن النّظر فيه، أو كان

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤١٢).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٢٣).

(٣) «الكفاية» (ص٣١٩).

يعتقد أنّ ابن جريج لا يستجيزه إلاّ ما كان من حديثه لأمانة ابن جُريج عنده»[1].

ب ـ وروى عباد بن حمزة بن عبدالله بن الزّبير قال: طلبتُ من هشام بن عروة أحاديث أبيه، قال: فأخرج إليّ دفتراً فقال: في هذا أحاديث أبي صحَّحتُه، وعَرفتُ ما فيه، فخُذْه عني، ولا تَقُلْ كما يقول هؤلاء: «حتّى أَعْرِضَه»[2].

ج ـ وقال عُمر بن عبد الواحد: دفع إليّ الأوزاعيُّ كتاباً بعد ما نَظَر فيه فقال: «ازوِه عنِّي»[3].

وقال محمَّد بن شعيب بن شابور: لقيتُ الأوزاعي، ومعي كتابٌ كنت كتبتُه من أحاديثه، فقلت: يا أبا عَمْرو، هذا كتاب كتبتُه من أحاديثك، قال: هاته... وأخذه، وانصرف إلى منزله وانصرفتُ أنا، فلمّا كان بعد أيّام لقيني به... فقال: «هذا كتابُك قد عَرَضْتُه وصحَّحته، قلت: يا أبا عَمْرو فأروي عنك؟ قال: نَعَمْ، فقلت: أَذْهَبُ فأقول: «أخبرني الأوزاعيّ؟» قال: «نعم...»[4].

د ـ وقال: أحمد بن عمر بن هارون البخاري: «كنت عند أحمد بن حنبل، فنَاوَلَه رجلٌ مصريٌّ كتاباً، وقال له: يا أبا عبد الله، هذه أحاديثُك أرْويها عنك؟ فنظر في الكتاب، وقال: «إن كان عنِّي فارْوِه»[5].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «ما أجاز أحمد لأحدٍ شيئاً إلاً جُزْئَين لعبّاس المديني فجعل ينظر فيهما ثمَّ أجازهما له»[6].

---

(١) «الكفاية» (ص٣١٩).
(٢) «المصدر نفسه» (ص٣٢١).
(٣) «المصدر نفسه» (ص٣٢٢).
(٤) «المصدر نفسه» (ص٣٢٢).
(٥) «المصدر نفسه» (ص٣٢٤ ـ ٣٢٥).
(٦) «المصدر نفسه» (ص٣٢٥).

هـ ـ وقال الخطيب البغدادي: «فمذهب أحمد بن صالح أنّ المحدِّث إذا قال للطالب: «أجزتُ لك أن تروي عنّي ما شئتَ من حديثي» لا يصحُّ ذلك دون أن يدفع إليه أصولَه أو فروعاً كُتبتْ منها ونَظَر فيها وصحَّحَها»، وذكر روايةً عن أحمد بن صالحِ في ذلك[1].

ثانياً: إتقان المجيز وثقته، وتثبته.

ثالثاً: ثقة المجاز له، وتثبته.

ويدلّ على هذين الشّرطين، ما نقله الوليد بن بكر أبو العبّاس المالكي، عن الإمام مالكٍ ـ رحمه الله ـ حيث قال: ولمالكٍ شرطٌ في الإجازة، وهو أنْ يكون المجيز عالماً بما يجيز، ثقةً في دينه، وروايته، معروفاً بالعلم، والمجاز به مُعارَضاً بالأصل حتّى كأنّه هو، والمجاز له من أهل العلم أو مُتَّسِماً بسمته، حتَّى لا يوضعَ العلمُ إلاّ عند أهله، وكان يَكره الإجازةَ لمن ليس من أهل العلم...»[2].

وردّ الخطيب البغدادي على من اعْتَلَّ عدمَ قَبُولِ أحاديث الإجازة بأنها تجري مَجْرَى المراسيل، والرّواية عن المجاهيل بأنّ ذلك «غير صحيح لأنّه يَعرف المجيز بعينه، وأمانته، وعدالته فكيف يكون بمنزلة من لا يعرفه، وهذا واضحٌ لا شبهة فيه»[3].

وقال ابن الصّلاح: «إنما تُستَحْسَن الإجازةُ إذا كان المجيز عالماً بما يجيز، والمجاز له من أهل العلم، لأنّها توسُّع وترخيصٌ يتَأَهَّل له أهلُ العلم لمسيس حاجتهم إليها، وبَالَغَ بعضُهم في ذلك فجعله شرطاً فيها»[4].

وكلُّ ذلك لدفع احتمال وقوع الخلل في الكتاب من جهة التَّصحيف،

(١) «الكفاية» (ص٣٣٢).

(٢) «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٠)، انظر «الكفاية» (ص٣١٧).

(٣) «الكفاية» (ص٣١٧).

(٤) «علوم الحديث» (ص١٦٠).

والتّحريف لا سيّما في ذلك العصر حيث لم يكن بعدُ شَكْلُ الكُتُب ونَقْطُها أمراً مألوفاً لدى النّاس. وثمّة نصوصٌ عدّة من كلام الحافظ الذّهبيّ دالّةٌ على هذا المعنى:

١ ـ قال في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن عبدالله بن عَمرو بن العاص» (ت١١٨هـ): «وأمّا تعليل بعضهم بأنّها[١] وجادةٌ بلا سماع، فمن جهة أنّ الصُحف يدخل في روايتها التّصحيف، لا سيّما في ذلك العصر، إذْ لا شَكْلَ بعدُ في الصُحُف، ولا نَقْطَ، بخلاف الأخذ من أفواه الرّجال»[٢].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج القرشيّ المكيّ» (ت١٥٠هـ): «وكان ابن جُرَيج يروي الرّواية بالإجازة، وبالمناولة، ويتوسّع في ذلك، ومن ثمّ دخل عليه الدّاخل في رواياته عن الزُّهري، لأنّه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التَّصحيف، ولا سيّما في ذلك العَصْر لم يكن حَدَث في الخطّ بعد شكل، ولا نَقْطٌ»[٣].

٣ ـ وقال في ترجمة «عبد الرحمٰن بن عَمرو الأوزاعي» (ت١٥٧هـ): «ولا ريب أنّ الأخذ من الصُّحف، وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيّما في ذلك العصْر، حيثُ لم يكن بعدُ نقط، ولا شكلٌ فتتَصَحَّفُ الكلمة بما يَحِيلُ المعنى، ولا يَقَع مثلُ ذلك في الأخذ من أفواه الرّجال، وكذلك التّحديث من الحفظ يَقَع فيه الوَهْم، بخلاف الرّواية من كتاب محرَّر»[٤].

فمتى ثبتت ثقة المجيز والمجاز له، وكان الكتاب المجاز محرَّراً مضبوطاً، فقد انزاحت العلّة، وصحَّت الرّواية حينئذٍ بالإجازة، إذْ المقصود من الرّواية العلمُ الحاصلُ بأنّ الخبر حدّث به المحدِّث بهذه الصِّفة، فإذا ثبت ذلك فلا ضير بعدُ أن يكون أداؤه بأيِّ صِفَةٍ من صفات الأداء كان،

---

(١) يعني: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٤).

(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٣١).

(٤) «المصدر نفسه» (٧/ ١١٤).

وهذا ما صرّح به الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «والمقصود من الرّواية إنّما هو العلم الحاصل بأنّ هذا الخبر حَدَّث به فلانٌ على أيّ صفة كان من صفات الأداء»[1]. والله أعلم.

المسألة الثانية: من تُرُدِّدَ في صحّة إجازته يُستدرَك ذلك بالقرائن:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة «عبد الخالق بن الأنجب بن معمر بن حسن العراقي النِّشْتِبْري ثمّ الماrديني» (ت٦٤٩هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في بداية ترجمته: «الشّيخ الإمام، الفقيه الجليل، المحدّث المعمَّر...»[2].

ثمَّ قال: «ورأيتُ إجازةً صحيحةً في قَطْع لطيف فيها اسْمُ عبد الخالق هذا من وجيه الشَّحامي[3]، وعبدالله بن الفَراوي[4]، و عبد الخالق بن زاهر[5]، وأبي الأسعد القشيري[6]، والحسين بن علي الشَّحامي[7]، وشهردار بن شيرويه[8]، وعبد الخالق اليوسفي[9]، ونصر بن نصر

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٢٥).

(٢) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٣٩).

(٣) هو: وجيه بن طاهر بن محمَّد بن محمَّد الشَّحامي النيسابوري المتوفي سنة ٥٤١هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٠٩ ـ ١١١).

(٤) هو: عبدالله بن محمَّد بن الفضل بن أحمد الفُراوي النيسابوري، المتوفى سنة ٥٤٩هـ، انظر ترجمنه في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٥) هو: عبد الخالق بن زاهر بن محمَّد الشَّحامي النيسابوري، المتوفى سنة ٥٤٩هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٦) هو: هبة الرحمٰن بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن، المتوفى سنة ٥٤٦هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ١٨٠ ـ ١٨٢).

(٧) هو: الحسين بن علي بن الحسين بن محمَّد الشَّحامي النيسابوري، المتوفى سنة ٥٤٥هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٢٣).

(٨) هو: شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فنّا خسره الديلمي الهمذاني، المتوفى سنة ٥٥٨هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٩) هو: عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن محمَّد بن يوسف البغدادي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

العُكبري[١]، وهبة الله ابن أخت الطّويل[٢]، وموهوب بن الجواليقي[٣]، وعبد الملك الكَروخي[٤]، وطبقتهم، فاستبعدت ذلك، ولم أحتفل بأمرها إذْ ذاك، وتوقّفنا في شأنها»[٥].

ثمَّ نقل قول الحافظ عزّ الدّين الشّريف: «كان يَذكر أنّه ولد في سنة سبعٍ وثلاثين وخمسٍ مئة، وأنّه أجاز له جماعةٌ منهم أبو الفتح الكروَخي»[٦].

ثمَّ علّق عليه قائلاً: «التردّد موجودٌ في هذه الإجازة؛ هل هي له أو لأخ له باسمه مات قديماً، فإنِّي رأيتُ شيوخنا كالدّمياطي[٧]، وابن الظّاهري[٨]، فقد ارتحلوا إليه، وسمعوا منه من روايته عن ابن شاتيل[٩]، وسمعوا بهذه الإجازة، ورأيت «جامع أبي عيسى» قد قرأه شيخنا ابن

---

(١) هو: نصر بن نصر بن علي بن يونس العُكبري الشافعي، المتوفى سنة ٥٥٢هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٢) هو: هبة الله بن الفرج ابن أخت الطّويل الهمذاني المتوفى سنة ٥٤٢هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٣) هو: موهوب بن أحمد بن محمَّد بن الخضر الجواليقي النحوي اللغوي، المتوفى سنة ٥٤٠هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٨٩ ـ ٩١).

(٤) هو: عبد الملك بن عبدالله بن أبي سهل بن القاسم الكروخي الهروي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٤٠).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٤٠).

(٧) هو: عبد المؤمن بن خلف التوني أبو محمَّد الدمياطي، قال فيه تلميذه الحافظ الذّهبي: «أحد الأئمة الأعلام، وبقية نقاد الحديث»، توفي سنة ٧٠٥هـ، انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٤٢٤).

(٨) هو: أحمد بن محمَّد بن عبدالله الظاهري الحلبي، قال فيه تلميذه الذّهبي: «. . .وانتقى على عدد من الشيوخ، ونسخ شيئاً كثيراً، وعني بفنّ الرّواية أتمّ عناية مع التّزهد والوقار، والجلال والمعرفة» انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٩٣).

(٩) هو: الشيخ الجليل، المسند المعمر أبو الفتح عبيد الله بن عبدالله بن محمَّد بن نجا بن شاتيل، البغدادي الدباس، المتوفى سنة ٥٨١هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١١٧ ـ ١١٨).

الظّاهري عليه، ولولا صحّة الإجازة عنده لما أتعب نفسه، وقد قال الدّمياطي: إنّه جاوز المئة، وقال: كان فقيهاً عالماً... وقد قال ابن النجار: «بلغني أنّه ادّعى الإجازة من موهوب بن الجواليقي، والكروخي، وجماعة وروى عنهم، وما أظنُّ سنَّه تحتمل ذلك»(١).

ثمّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قرأ عليه السَرَّاج عمر بن شحانة «الأربعين» لعبدالخالق الشَّحامي، في سنة إحدى وأربعين وست مئة بآمد بإجازته منه، فالله أعلم.

ولا ريب أنّه رجلٌ فقيه النَّفس، يدري من نفسه أنّه كان أدرك ذلك الزّمان أو لا، وقد ادّعى أنّه وُلِد سنة سبعٍ وثلاثين، فعلى هذا يكون قد عاش مئةً واثني عشر عاماً»(٢).

وقال في موضع آخر: «وقد كان النَّشْتِبْري بعث الإجازة إلى ابن الوليد في سنة ستٍّ وثلاثين وستٍّ مئة، فتكلَّم له على أكثرهم، وما رأيناه أنكر ذلك، وكان عالماً صاحبَ حديث، والنَّشْتِبْري من كبار العلماء، معروفاً بالسّتر والصّيانة، وما كان ليستحلَّ مع ذكائه، وفهمه وطلبه للحديث، ورحلته فيه أن تكون الإجازة لأخٍ له باسمه قد مات صغيراً، وسُمِّيَ الضّياء باسمه فيَدَّعيها، ويُؤَكِّد ذلك بقوله: «إنّني وُلِدْتُ سنة سبعٍ وثلاثين»، ويحدِّث بها من سنة أربعٍ وعشرين وستٍّ مئة، وإلى أنْ مات. وهذا علوٌّ مُفْرِطٌ يقتصر منه العجبُ، ويَهَابه صاحبُ الحديث في البديهة، ثمَّ يترجَّح عنده بالقرائن صحَّة ذلك، والله أعلم»(٣).

ويمكن تلخيص كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذه النّصوص فيما يلي:

أوّلاً: أسباب التردُّد في إجازة عبد الخالق النَّشْتِبْري:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٢) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٤١).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

١ ـ أنّ أقدم من ادّعى الإجازة منه هو موهوب بن أحمد بن الجواليقي المتوفَّى سنة ٥٤٠هـ، وعلى ما ذكره النَّشْتِبْري من أنّ ولادته كانت سنة ٥٣٧هـ، يكون قد أدركه وعمره ثلاثُ سنين فقط. ثمَّ وجيه بن طاهر بن محمَّد الشَّحامي المتوفَّى سنة ٥٤١هـ، ويكون قد أدركه النَّشْتِبْري وعمره أربعُ سنين فقط، ولاشكّ أنّ هذه سنٌّ لا تحتمل السَّماع منه، أو استجازته.

٢ ـ أنّه انفرد في عصره بالرّواية عن هذه الطبقة.

٣ ـ احتمال أن تكون الإجازة لأخٍ له باسمه تُوُفِّي صغيراً.

٤ ـ ما في الإجازة من عُلُوٍّ مُفْرطٍ يقتصر منه العَجب، ويهابه صاحب الحديث في البديهة.

ثانياً: القرائن الدالّة على صحّة إجازاته:

١ ـ أنه ثقةٌ معروفٌ بالسّتر والصّيانة، وكان فقيهاً عالماً، وما كان ليستحلّ لنفسه ادّعاءَ إجازةٍ لأخٍ له باسمه مات صغيراً، ويحدّث بها مُدَّة حياته.

٢ ـ أنّه رجلٌ فقيه النَّفس، ذكي، يدري من نفسه أنّه أدرك من ادّعى الإجازة منهم أوْ لا، ولا سيّما وقد أخبر بسنة ولادته أنّها كانت سنة ٥٣٧هـ، فيجب تصديقُه في ذلك.

٣ ـ رحلة العلماء الكبار إليه لاستجازته، والقراءةِ عليه من تلك الإجازات دون نكير، ومنهم عبدُ المؤمن بن خَلَف الدّمياطي، وقد كان إماماً عالماً أحدَ نُقَّاد الحديث في عصره، قال فيه تلميذه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «العلاَّمة الحافظ الحجّة، . . . أحدُ الأئمَّة الأعلام، وبقيَّة نقّاد الحديث»، وقال: «وله تصانيف مُتْقَنَة في الحديث، والعوالي، واللغة، والفقه، وغير ذلك. . .»[1].

---

(١) «معجم الشيوخ» (١/ ٤٢٤).

ومنهم أيضاً أحمد بن محمّد بن عبدالله الظّاهري، وقد قال فيه الحافظ الذّهبي: «خرّج بنفسه «الأربعين البَلَديّة»، و «الموافقات»، وانتقى على عدد من الشُّيوخ، ونَسَخَ شيئاً كثيراً، وعُني بفنّ الرّواية، مع التّزهُّد والوقار، والجلالة والمعرفة...»[1]. ولولا صحّة هذه الإجازة عندهم لما أتعبوا أنفسهم بالرّحلة إليه.

وهنا أمر آخر لم يذكره الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله، وهو احتمال أن تكون روايته بالإجازة عن مثل موهوب الجواليقي، ووجيه الشّحامي، وسنّه لا تحتمل ذلك، أن تكون باستدعاء والده له وهو صغيرٌ على سُنَّة المحدِّثين. والله أعلم.

وهذا التّحرير من الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في أمر إجازات عبد الخالق النّشْتِبْري، واستدراكه صحّتها بالقرائن التي أشار إليها، يقضي على توقّفه الوارد في شأنها من بداية ترجمته حيث قال: «فاستبعدت ذلك، ولم أحتفل بأمرها إذْ ذاك، وتوقَّفْنا في شأنها»[2].

فقوله: «إذْ ذاك...» إحالةٌ على رأيٍ له قد سبق قبل أن تَتَبَيَّنَ له قرائنُ صحّة هذه الإجازة.

وقد ورد عنه هذا التوقُّف في كتابه «أهل المئة فصاعداً»[3] إذْ قال: «ما زال المحدِّثون يتردَّدون، ويتوقَّفون في سنّ هذا الرَّجل، ويظنُّون أنّ الإجازة لأخ له باسمه، فأنا رأيتُها عتيقةً سالمةً من كَشط، فيها خطُّ وجيه الشَّحامي والكبار، فالله أعلم بحقيقة حاله».

المبحث الثاني
ما يتعلق بضبط الصدر وحده

وضبطُ الصَّدر هو: أن يُثبتَ الرّاوي ما سمعه، بحيث يَبْعُدُ زوالُه عن

---

(١) «معجم الشيوخ» (١/ ٩٣).
(٢) انظر ما تقدم (ص٤٨٤).
(٣) (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

القوّة الحافظة، ويتمكّنُ من استحضاره متى شاء.

وهو شرطٌ فيمن يحدِّث من حفْظه[1].

الوجه الأول: سوء الحفظ:

وهو أنْ لا يترجَّحَ جانبُ إصابة الرَّاوي على جانب خطئه[2].

وهو على قسمين:

١ ـ ما كان لازماً للرَّاوي في جميع حالاته.

٣ ـ ما كان طارئاً على الرَّاوي إمّا لِكِبَره أو لذَهَابِ بصَرِه، أو احْتراقِ كتبه أو عدمِها، بأنْ كان يعتَمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلِط.

والحُكْم فيه أنّ ما حدَّث به قبل الاختلاط إذا تميَّزَ قُبِل، وإذا لم يتميَّزْ تُوُقِّفَ فيه، وكذا من اشتبه الأمرُ فيه، وإنما يُعرَف ذلك باعتبار الآخذين عنه[3].

وهذه القاعدة عامَّةٌ في جميع من رُمي بالاختلاط، ولكنْ هناك ضوابطُ ينبغي مراعاتُها، نبَّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إليها في بعض التراجم وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: مراعاة الفرق بين الاختلاط والتغيُّر:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمْرو بن عبدالله بن عُبيد الله أبي إسحاق

(١) انظر «نزهة النظر» (ص٨٢)، و «فتح المغيث» (٢/٢).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص١٣٨).

(٣) «المصدر نفسه» (ص١٣٩)، وانظر تقرير هذه القاعدة في «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٥).

السَّبيعي الكوفيّ» (ت١٢٩هـ): قال أبو زرعة الدّمشقي ـ رحمه الله ـ: «حدّثني عبدالله بن جعفر، عن عُبيدالله بن عُمر قال: جئت محمَّد بن سُوقة معي شفيعاً عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذِنْ لنا الشّيخ. فقال لنا: «صلّى بنا الشَّيخ البارحةَ فاخْتَلَط»، قال: فدخلنا عليه وسلَّمْنا وخَرَجنا»[١].

وقال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: سُئِل أبو زرعة عن زُهير بن معاوية؟ فقال: «ثقة، إلاّ أنّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ردّاً على القول باختلاطه ـ: «وهو ثقةٌ حجَّةٌ، بلا نزاع، وقد كَبُرَ وتغيَّر حفْظُه تَغَيُّرَ السِّن، ولم يختلط»[٣].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «من أئمّة التّابعين بالكوفة وأثْباتهم، إلاّ أنّه شاخ ونسيَ ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تَغَيَّر قليلاً».

وقال في ترجمة «عبد الملك بن عُمير اللَّخميّ» (ت١٣٦هـ): «الرّجل من نُظَرَاء السَّبيعيّ أبي إسحاق وسعيدِ المقبري، لَمّا وقعوا في هَرَمِ الشَّيخوخة نَقَص حفْظُهم، وساءتْ أذهانُهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلِّها»[٥].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٦] في ترجمة «زُهير بن مُعاوية القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٦هـ): «ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنّما يعني[٧] بذلك التَّغَيُّرَ ونَقْصَ الحفْظ».

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٦٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٤).

(٤) (٣/ ٢٧٠).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٦١).

(٦) (١/ ٢٣٣).

(٧) أي أبو زرعة الرازي ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ وفي ترجمة «هشام بن عروة بن الزّبير بن العوّام الأسَديّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٦هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الرّجل حجّة مطلقاً، ولا عبرةَ بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطّان[١]، من أنه هو وسُهيلَ بن أبي صالح اختلطا وتغيّرًا؛ فإنّ الحافظَ قد يَتغيّر حفظُه إذا كَبُر، وتَنقص حِدّةُ ذهنه، فليس هو في شَيْخوخته كهُو في شبيبته، وما ثَمَّ أحدٌ بمعصوم من السّهو والنّسيان، وما هذا التّغيُّرُ بضارٍّ أصلاً، وإنّما الذي يضرُّ الاختلاط، وهشامٌ فلمْ يختلط قط. هذا أمرٌ مقطوعٌ به، وحديثه محتجٌّ به في «الموطّأ» و«الصّحاح» و «السُّنن»، فقول ابن القطّان: «إنّه اختلط» قولٌ مردودٌ مرذول، فأَرِني إماماً من الكبار سَلِمَ من الخطأ والوهم، فهذا شعبةُ وهو في الذِّرْوة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك، ـ رحمة الله عليهم ـ»[٢].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «أحدُ الأئمّة الأعلام، حجّة إمام، لكنْ في الكِبَرِ تناقصَ حفظُه، ولم يختلطْ أبداً، ولا عبرةَ بما قاله أبو الحسن بن القطّان من أنّه وسهيلَ بْنَ أبي صالح اختلطا وتغيّرًا. نَعَمْ الرَّجل تغيَّر قليلاً، ولم يبقَ حفْظُه كهو في حال الشَّبيبةِ، فنسي بعضَ محفُوظِه، أو وهم، فكان ماذا؟ أَهُو معصومٌ من النّسيان؟!.

ولما قدم العراق في آخر عمره حدَّث بجملةٍ كثيرةٍ من العلم، في غُضون ذلك يَسِيرُ أحاديثَ لم يُجوِّدْها، ومثْلُ هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ولكبار الثّقات، فدَعْ عنك الخَبْط، وذَرْ خَلْطَ الأئمّةِ الأثباتِ بالضُّعفاء والمُخَلِّطِين، فهشامٌ شيخُ الإسلام، ولكنْ أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطّان...»[٤].

---

(١) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٥/٥٠٤) وعبارته: «... وكذلك أحاديث كثير من المختلطين، وقد تقدم التنبيه على طائفة منهم، وأن سهيل بن أبي صالح، وهشام بن عروة لمنهم؛ لأنهما تغيرا، وهو لا يتجنب شيئاً مما يجد لهما، ولا ينبه على كونه من روايتهما إذا كان من عند البخاري ومسلم، أو ممن صحح له الترمذي، وهو مختلف فيه...».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٥ ـ ٣٦).

(٣) (٤/٣٠١ ـ ٣٠٢).

(٤) من ذلك أيضاً قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/١٣٦) ترجمة «عبد الملك بن عمير=

ويمكن توضيحُ كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بما يلي:

أولاً: أشارَ في كلامه في التَّرجمتين السَّابقتَيْن، إلى أنَّ هناك فرقاً بين الاختلاط والتغيُّر، وأنَّ الاختلاطَ أشدُّ من التغيُّر.

ويؤيِّد هذا الفرقَ ما جاء في ترجمة «سعيد بن إياس أبي مسعود الجُرَيريّ» سأل أحمدُ بنُ حنبل، إسماعيلَ بْنَ عُلَيّة، عن الجُرَيْري كان اختلط؟ فقال: «لا، كَبُرَ الشَّيخُ فَرَقَّ»[1].

وقال أبو عبدالله الحاكم ـ في شيخه أبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم (ت٣٧٨هـ) ـ: «تغيَّرَ حفظ أبي أحمد لما كُف، ولم يختلطْ قطّ»[2].

وهذا بَيِّنٌ في التَّفريق بين الاختلاط الذي يُتَوقَّف من أجله في رواية الرَّاوي حتى يتميَّز ما حدَّث به قبل الاختلاط، وما حدّث به بعده، وبَين ما يصيب الرَّاوي عادةً من رقَّةِ الحفظ وخفَّته، لأجل كِبَرِ السِّن والشَّيْخوخة، ولا يؤثِّر ذلك على مرويّات الرَّاوي لنُدْرَة ما يحصل له في ذلك من أوهام وأغلاط، فَنَفَى ابنُ عُلَيّة ـ رحمة الله عليه ـ الاختلاط عن الجُرَيْري، وأثبتَ له رِقَّةً في الحفظ، لِكِبَرِ سنِّه وشَيْخوخته، وكذلك فعل أبو عبدالله في بيان حال شيخه، حيث أثبت في حقه التَغَيُّر، ونفى عنه الاختلاط، فدلَّ ذلك على أنهما أمران متباينان.

وهذا دليلٌ على أصالة هذا الضَّابط عند المحدِّثين القُدماء، ومراعاته في الحكم على رجلٍ بالاختلاط أو نفيه.

ثانياً: أشار إلى أنَّ التَّغيُّرَ هو نقصٌ في الحفظ قليلاً، ونسيانُ الرَّاوي بعضَ ما حفظه، أو حصولُ خطئه فيه للشَّيخوخة والكِبَر، وهو أمرٌ لم

= اللخمي الكوفي» (ت١٣٦هـ): وقال يحيى بن معين: «هو مختلط»، فتعقبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «ما اختلط الرجل، ولكنه تغير تغير الكبر».

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٧٣).

يَسْلَم منه أحدٌ من الحفّاظ الكِبار كأمثال شُعبة، ومالك، وأبي زرعة، ونحوهم.

ثالثاً: أنّ التّغيُّر ليس بضارٍّ أصلاً، و إنّما الذي يضرُّ هو الاختلاط، يوضِّحُ ذلك قولُ يعقوب بن شيبة: «هشام بن عُروة، ثَبْت، ثقة، لم يُنْكر عليه شيء، إلاّ بعد ما صار إلى العراق، فإنّه انبسط في الرِّواية [عن أبيه] فأَنْكَرَ ذلك عليه أهلُ بلده... والذي يرى أنّ هشاماً يَتَسَهَّلُ لأهل العراق، أنّه كان لا يُحَدِّث عن أبيه إلاّ بما سمعه منه، فكان تَسَهُّلَه أنْ أرسلَ عن أبيه ممّا كان يَسمعه من غير أبيه عن أبيه»[1].

وبيان ذلك: أنّ هشاماً ـ رحمه الله ـ لما كان بالمدينة لم يكن يرضى لنفسه أنْ يحدِّثَ عن أبيه عُروةَ بواسطةِ غيرِه، بل لا يَقْنَعُ إلاّ بما سمعَ من أبيه مشافهة، ولما جاء العراق تساهل في تطبيق هذا المنهج، فصار يحدِّث بأحاديثَ عن أبيه عروة، وهو قد كان سمعها بواسطة غيره، وذلك على سبيل النِّسيان والوهم، لا على سبيل التّدليس المتعمَّد.

وفي رواية أخرى عن يعقوب بن شيبة[2] قال: «هشام مع تَثبُّته ربما جاء عنه بعضُ الاختلاف، وذلك فيما حدَّث بالعراق خاصّة، ولا يكادُ يكون الاختلاف عنه فيما يَفْحُش، يُسْنِد الحديثَ أحياناً، ويرسله أحياناً، لا أنه يَقْلِبُ إسنادَه، كأنّه على ما يَذكر من حفظه يقول: «عن أبيه عن النبي ﷺ»، ويقول: «عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ»؛ إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله».

قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ معلِّلاً لما سبق ـ: «وهذا فيما نرى أنّ كُتُبَه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم»[3].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٠)، انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٣٨)، وما بين المعقوفتين منه.

(٢) نقلها عنه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٩).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٩).

وهذا بَيِّنٌ في أنَّ ما يحصل لهشام ـ رحمه الله ـ إنمّا هو وهْمٌ يسيرٌ في الأسانيد، لا من جهة قَلْبِ رُواته، وتبديل راوٍ ثقةٍ بضعيف، أو العكس، أو تركيبِ إسنادِ متنٍ لمتنٍ آخر، أو غيرِ ذلك مما يؤثِّر في مروياته، بل هو من جهة تردُّدِه بين الوصل والإرسال، فحيث نسي الإسنادَ أرسله، وحيث تَذَكَّره أسنده، وهذا أمرٌ لا يضرُّ في ثقة الرَّاوي وضبطه. والله أعلم.

وأمّا التغيُّر الذي يصل إلى حدّ الاختلاط، فقد أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ:

أ ـ في ترجمة «عفَّان بن مسلم الصّفار» (ت٢٢٠هـ) حيث قال: «... وإنمّا المحذور أنْ يقع الاختلاط بالثّقة، فيُحدِّث في حال اختلاطه، بما يضطرب في إسناده، أو متنه، فيُخالَف فيه»[١].

ب ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الفضل عارم أبي النعمان السدوسي البصري» (ت٢٢٤هـ) قال: «لم يأخذ عنه أبو داود لتغيُّره[٢]، والذي ينبغي أنّ من خلَّط في كلامه كتخليط السَّكران أنْ لا يُحْمَلَ عنه البتة، وأنَّ من تغيَّر لكثرة النِّسيان أن لا يُؤْخَذَ عنه»[٣].

وهذا هو الاختلاط الذي يُتوقَّف في رواية من وُصف به، وهو الذي تجري عليه القاعدة العامَّة في التّمييز بين من سمع منه قبل الاختلاط، ومن سمع بعده على ما تقدّم ذكرُه.

رابعاً: قد يُطلِق بعضُ الأئمَّة «الاختلاط» ويريد به «التغيُّر اليسير» كما

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٤).

(٢) في «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٢١)، قال: حدثني الحسين بن عبدالله الذّارع، قال: حدثنا أبو داود، قال: «بلغنا أن عارماً أُنكر سنة ثلاث عشرة، ثمَّ راجعه عقله، واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومئتين».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٩).

هو الشّأن في قول أبي زرعة الرّازي في زهير بن معاوية: «ثقة، إلا أنّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»[1].

ففسَّر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مراده بالاختلاط هنا بقوله: «ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك: التغيُّر ونقص الحفظ»[2].

كما قد يأتي إطلاقُ «التغيُّر» على «الاختلاط» أو « سوء الحفظ»، فقال في ترجمة «سعيد بن أبي عروبة العدوي البصري» (ت١٥٦هـ): «وكان من بحور العلم إلا أنه تغير حفظه لما شاخ»[3].

يُوضِّح مرادَه بقوله «تَغَيَّر حفظه» ما جاء في ترجمة «يزيد بن هٰرون الواسطي» (٢٠٦هـ) حيث نقل قول الإمام أحمد: «سماع يزيد من ابن عروبة ضعيف؛ أخطأ في أحاديث».

ثم علّق عليه الحافظ الذهبي قائلاً: «إنما الضّعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة؛ لأنه سمع منه بعد التغير»[4].

وهذا واضح أنه يقصد بـ«التغير» هنا الاختلاط الذي يحصل بسببه الخطأ في مريات الرّاوي.

وفي ترجمة «عُبيدة بن مُعَتّب الضبّي الكوفيّ» قال أبو داود الطيالسي: حدّثنا شعبة، قال: «أخبرني عُبيدة قبل أن يتغير»[5].

فقال سبط ابن العجمي: «والظاّهر أنّه أراد بتغيره الاختلاط، وقد يُريد أنّه ساء حفظه. والله أعلم»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٩).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٣).
(٤) «المصدر نفسه» (٩/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ١٢٩).
(٦) «الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط» (ص٣٦٧)، وانظر تضعيف الأئمة لعُبيدة هذا في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦).

وتتمايز للنّاقد معاني هذه الإطلاقات باستيفاء كلامِ الأئمّة النُّقّاد في الرَّاوي، وبالقرائن المستوحاة من استقراء أحاديثه، وموازنتها بغيرها من أحاديث الثقات الأثبات. والله أعلم.

المطلب الثاني: قد يروى عن إمام رميُه الرَّاوي بالاختلاط ولا يصحُّ ذلك عنه:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «سفيان بن عُيينة بن ميمون الهلاليّ الكوفيّ ثمَّ المكيّ» (ت١٩٨هـ) قال محمَّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «اشهدوا أنّ سفيان بن عيينة اختلط سنة سبعٍ وتسعين، فمن سمع منه في هذه السّنة وبعدها فسماعُه لا شيء»[(١)].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مُعَلِّقاً ـ: «فأمّا ما بلغنا عن يحيى بن سعيد القطّان، أنّه قال: «اشهدوا أنّ ابن عيينة اختلط سنة سبعٍ وتسعين ومئة...» فهذا منكرٌ من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم؛ فإنّ يحيى القطّان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين، مع قدوم الوَفْد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أنْ يقول هذا القول وقد بلغت التّراقي؟!.

وسفيانُ حجَّةٌ مطلقاً، وحديثُه في جميع دواوين الإسلام...»[(٢)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٣)]: «أنا أَسْتبعد صحَّة هذا القول؛ فإنّ القطّان مات في صفر سنة ثمان وتسعين، بُعَيْد قُدوم الحاجّ بقليل، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لَحِقَ من يقول هذا القول؟!.

فسفيانُ حجَّةٌ مطلقاً بالإجماع من أرباب الصّحاح».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٤)]: «سمع منه فيها محمَّد بن عاصم

---

(١) «تهذيب الكمال» (١١/١٩٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٩٩).

(٤) (٢/١٧١).

صاحب ذاك الجزء العالي[1]، ويغلب على ظنّي أنّ سائرَ شيوخ الأئمَّة السّتة سمعوا منه قبل سنة سبع، فأمّا سنة ثمانٍ وتسعين ففيها مات، ولم يَلْقَه أحدٌ فيها، لأنّه توفّي قبل قدوم الحاجّ بأربعة أشهرٍ.

وأنا أَستبعد هذا الكلام من القطّان، وأَعُدُّه غلطاً من ابن عمّار، فإنّ القطّان مات في صفر من سنة ثمانٍ وتسعين، وقت قُدوم الحاج، ووقت تحدُّثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكَّن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان، ثمّ يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، فلعلّه بلغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أنّ يحيى متعنِّتٌ جدّاً في الرِّجال، وسفيانُ فثقةٌ مطلقاً. والله أعلم».

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد في استبعاده صحّةَ هذا الحكاية عن يحيى القطّان على قرينةٍ زمنيَّة، وهي أنّ موت يحيى القطّان كان في صفر سنة ١٩٨هـ في أثناء قُدوم الحُجَّاج، أو بُعيد قُدومهم، فكيف يُمْكِنُه أن يسمع من أحد القادمين خبَرَ اختلاط سفيانَ بنِ عيينة حتى يحدّث به محمَّدَ بْنَ عمّار وهو في حالة احتضار، ولذلك خَطَّأَ ابْنَ عمَّارٍ في سماعه لتلك الحكاية.

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لا يرى ضرورة تخطئة ابن عمَّار فيما نقله عن يحيى القطّان مع ثقته وتثبُّتِه، ومع احتمال أن يكون الخبرُ بلغه في وسط السَّنة، فعلّق على هذا الاحتمال قائلاً: «وهذا الذي لا يتَّجه غيرُه؛ لأنَّ ابن عمَّار من الأثبات المتقنين، وما المانع أنْ يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة، ممّن حجَّ في تلك السَّنة، واعتمد قولَهم، وكانوا كثيراً، فشهد على استفاضتهم؟».

ثمَّ ذكر ما يمكن أنْ يكون سبباً لرمي يحيى بن سعيد، ابنَ عيينة بالاختلاط فقال: «وقد وجدت عن يحيى بن سعيدٍ شيئاً، يصلُح أنْ يكون

---

(١) انظر «جزء محمَّد بن عاصم الثقفي الأصبهاني» (ص١٤٢/رقم ٥٥)، وعبارته: «وسمعت سفيان بن عيينة سنة سبعٍ وتسعين ومئة، وأنا محرم لبعض النساء، ومن حج بعدي لم يره، مات سنة ثمان وتسعين ومئة».

سبباً لما نقله عنه ابن عمّار في حقّ ابن عُيينة، وذلك ما أورده أبو سَعْد بن السّمعاني في ترجمة «إسماعيل بن صالح المؤذن» من «ذيل تاريخ بغداد»، بسندٍ قوي، إلى عبد الرّحمن بن بِشْر بن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيدٍ يقول: قلت لابن عُيينة: «كنتَ تكتب الحديثَ وتحدِّث اليوم، وتَزيد في إسناده أو تنقص منه؟» فقال: «عليك بالسّماع الأوّل، فإنّي [سئمت[1]]».

وقد ذكر أبو معين الرّازي في زيادة «كتاب الإيمان» لأحمد، أنَّ هارون بن معروف قال له: إنَّ ابن عيينة تغيَّر بأخرة. وإنّ سليمان بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامّة حديثه عن أيوب»[2].

وقال العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ: «كان ابن عيينة بمكّة، والقطّان بالبصرة، ولم يحجّ القطّان سنة سبع، فلعلَّه حجَّ سنة ست، فرأى ابن عيينة قد ضَعُفَ حفظُه قليلاً، فربّما أخطأ في بعض مَظَانِّ الخطأ من الأسانيد، وحينئذٍ سأله فأجابه كما أخبر بذلك عبدالرّحمن بن بشر، ثمَّ كأنّه بلغ القطّان في أثناء سنة سبعٍ أوْ أوائل سنة ثمانٍ، أنّ ابن عُيينة أخطأ في حديثين، فعدّ ذلك تغيُّراً، وأطلق كلمة «اختلط» على عادته في التّشديد، وقد كان ابن عُيينة أشهرَ من نارٍ على عَلَم، فلو اختلط الاختلاط الاصطلاحي لَسَارَتْ بذلك الرُّكبان، وتناقلَه كثيرٌ من أهل العلم، وشاعَ وذاع، وهذا «جزء محمَّد بن عاصم» سمعه من ابن عيينة[3] في سنة سبع، ولا نعلمهم انتقدوا منه حرفاً واحداً، فالحقُّ أنَّ ابن عُيينة لم يختلط، ولكن كبر سنُّه، فلم يبقَ حفظُه على ما كان عليه، فصار

---

(١) هذه الكلمة غير واضحة في المطبوع من التهذيب، لكن رأى المحقق للكتاب احتمال أن تكون (سئمت) وكذا ذكرها المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٦٣)، ويحتمل أن تكون: (سَنَنْتُ) أي: كبرت. والله أعلم.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٣) إنما فيه حديث واحد فقط، سمعه من ابن عيينة، وقد تقدمت الإحالة إليه، انظر (ص٤٥٣/ الهامش٤).

ربّما يخطئ في الأسانيد التي لم يكن قد بالغ في إتقانها، كحديثه عن أيوب. والذي يظهر أنَّ ذلك خطأ هيِّن، ولهذا لم يعبأ به أكثر الأئمة، ووثّقوا ابن عيينة مطلقاً»[1].

المطلب الثالث: التّغير الحاصل للرّاوي في مرض الموت لا يقدح في ثقته:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عفّان بن مسلم الصفّار» (ت٢٢٠هـ) قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت أبي، ويحيى بن معين، يقولان: «أنكرنا عفّان في صفر لأيّام خلون منه سنةَ تسعَ عشر ومئتين، ومات عفّان بعد أيّام»[2].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا القول قائلاً: «كلُّ تغيُّرٍ يُوجد في مرض الموت فليس بقادحٍ في الثّقة؛ فإنّ غالب النّاس يَعْتريهم في المرض الحادِّ نحوُ ذلك، ويتمُّ لهمَ وقتَ السّياق وقبله أشدُّ من ذلك، وإنّما المحذور أنْ يقع الاختلاط بالثّقة، فيحدِّث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه، فيخالف فيه»[3].

ثمَّ قال: «وأما قوله: «فتوفي بعد أيّام من سنة تسع عشرة» فوهم؛ فإنّه قد رُوِي في الحكاية بعينها أنّ ذلك كان في سنة عشرين، وهذا هو الحق، فإنّ عفّان كاد أبو داود أنْ يَلحقه، وإنّما دخل أبو داود بغداد في سنة عشرين؛ وقد قال: «شهدت جنازة عفّان»»[4].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٤).

(٤) «المصدر نفسه» (١٠/ ٢٥٤)، ونص عبارة أبي داود: «مات عفّان سنة عشرين ببغداد، وشهدت جنازته» «سؤالات الآجري» (٣/ ٢٣٦)، قال الخطيب: «وهذا أصحّ» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٧).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «هذا التّغيُّرُ هو من تغيُّر مرض الموت، وما ضرّه؛ لأنّه ما حدَّث فيه بخطأ».

٢ ـ وفي ترجمة «إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التّميمي ثمَّ الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه» (ت٢٣٨هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فائدةٌ لا فائدة فيها، نحكيها لِنُلِيشها: قال أبو عبيد محمَّد بن علي الآجرِّي صاحبُ كتاب «مسائل أبي داود» ـ وما علمت أحداً ليَّنه ـ سمعت أبا داود السِّجستاني يقول: إسحاق بن راهويه تغيَّر قبل موته بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيَّام فرميتُ به»[2].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيب هذا ـ: «فهذه حكاية منكرة. وفي الجملة، فكلّ أحد، يتعلَّل قبل موته غالباً، ويمرض، فيبقى أيَّامَ مرضه متغيِّرَ القوَّة الحافظة، ويموت إلى ـ رحمة الله ـ على تغيُّره، ثمَّ قبل موته بيسيرٍ يختلط ذهنُه، ويتلاشى علمُه، فإذا قضى زال بالموت حفظُه[3]، فكان ماذا؟ أفبمثل هذا يُلَيَّنُ عالِمٌ قط؟!، كلا، والله، ولا سيّما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه»[4].

المطلب الرابع: قد يختلط الرَّاوي ولا يظهر له حديث منكر:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري اللّيثي

---

(١) (٣/ ٨٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٣) هذه العبارة غير متينة؛ لأن الرواية إنما تتعلق بحال الحياة.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

ومن ذلك أيضاً ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٩) ترجمة «إبراهيم بن العباس السامري» قال محمد بن سعد: «إبراهيم بن العباس اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله حتى مات». قال الحافظ الذهبي: «فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه».

مولاهم المدني» (ت١٢٥هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «وكان سعيد بن أبي سعيد ثقةً كثير الحديث، ولكنّه كَبُر، وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين»[(١)].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «ما أحسبه روى شيئاً في مدَّة اختلاطه، وكذلك لا يُوجَد له شيءٌ منكرٌ»[(٢)].

٢ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الفضل أبي النُّعمان السّدوسي البصري الملقَّب بعارم» (ت٢٢٤هـ)، رماه غير واحد من الأئمّة بالتّغيُّر والاختلاط في آخر عمره، منهم الإمام البخاري[(٣)]، والإمام أبو داود[(٤)]، والإمام أبو حاتم[(٥)]، والحافظ العقيلي[(٦)] رحمهم الله تعالى.

وقال الحافظ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «اختلط في آخر عمره وتغيرّ، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا عُلِمَ أنَّ سماعهم عنه كان قبل تغيُّره، فإن احتجَّ به محتجٌّ بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يُحَرَّجَ في فعله ذلك.

وأمّا رواية المتأخرين عنه فيجب التنكُّب عنها على الأحوال. وإذا لم يُعلم التّمييز بين سماع المتقدِّمين والمتأخِّرين منه يُترَكُ الكل، ولا يحتجُّ بشيءٍ منه، هذا حكم كلِّ من تغيَّر آخرَ عمره، واختلط، إذا كان قبل الاختلاط صدوقاً، وهو مما[(٧)] يُعْرف بالكتابة والجمع والإتقان...»[(٨)].

---

(١) «الطبقات» (القسم المتمم ص ١٤٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢١٧/٥)، وسياتي الحديث عن هذه الترجمة بتفصيل.
(٣) انظر «التاريخ الكبير» (٢٠٨/١).
(٤) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١٢١/٤ ـ ١٢٢)، و «تهذيب الكمال» (٢٩١/٢٦).
(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٥٨/٨ ـ ٥٩).
(٦) «الضعفاء» (١٢٣/٤).
(٧) كذا في المطبوع من المجروحين، وصوابه: «ممن يعرف بالكتابة...».
(٨) «كتاب المجروحين» (٢٩٤/٢ ـ ٢٩٥).

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فرّج عنّا الدّارقطني في شأن عارم، فقال: «تغيّر بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ منكر، وهو ثقة»[1].

ثمّ قال الذّهبي: «فانظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذلك الخسّاف المتفاصح، أبي حاتم بن حبان في عارم، فقال: «اختلط في آخر عمره وتغيّر...» فذكر كلامه، ثمّ قال: «فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟! فلم يَذكر منها حديثاً. بلى له عن حمّاد، عن حُميد الطّويل، عن أنس، عن النبي ﷺ: «اتّقوا النّار ولو بشقِّ تمرة»، وقد كان حدَّث به من قبلُ عن الحسن بدلَ أنسٍ مرسلاً، وهو أشبه[2]، وكذا رواه عفّان وغيره عن حمّاد»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4] ـ بعد أن ذكر قول الدّارَقطني ـ رحمه الله ـ: «فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأتِ بعد النّسائي مثلُه، فأين هذا القول من قول ابن حِبّان الخسّاف المتهوِّر في عارم، فقال: (فذكر كلامه السّابق)، ثمّ قال: «ولم يقدر ابن حِبّان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟! بل مفرداته عن حمّاد، عن حُميد، عن الحسن ـ مرفوعاً ـ: «اتقوا النّار ولو بشقّ تمرة، وقد كان حدَّث به قبلُ عن حماد، عن حميد، عن الحسن ـ مرسلاً ـ وهو أصح؛ لأنّ عفّان وغيرَه هكذا رووه عن حمّاد».

---

(١) «سؤالات السلمي» (ص٣١٦)، وعبارته: «ثقة، وتغير بأخرة، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث منكر».

(٢) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١٢٢/٤)، و «مسند البزار» (كشف الأستار) (٤٤٢/١/ رقم ٩٣٤)، وقال البزار: «لا نعلم رواه هكذا إلا محمَّد بن الفضل»، وقد صحّ هذا الحديث عند البخاري في كتاب الزكاة ـ باب اتقوا النار ولو بشق تمرة... (٢٨٣/٣/ رقم١٤١٧)، ومسلم ـ في الزكاة ـ باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة... (ج٢/ ٧٠٣/ رقم ١٠١٦)، من حديث عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٦٧/١٠ ـ ٢٦٨).

(٤) (٨/٤).

وقال في «تاريخ الإسلام»[(١)]: «فهذا قول الدّارقطني الذي لم يَأْتِ بعد النّسائي مثلُه، فأين هو من قول ابن حِبّان الخسّاف في عارم»، (فذكر قوله ثمّ قال: «ثمّ لم يَقْدِر ابن حِبّان أنْ يسوق لعارمٍ حديثاً منكراً».

المطلب الخامس: قد يختلط الرّاوي ولا يحدث بشيء حال اختلاطه:

ومن ذلك: ما جاء في ترجمة «سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري الليثي مولاهم المدني» (ت١٢٣هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «ثقةٌ كثير الحديث، ولكنّه كبر وبقيَ حتّى اختلط قبل موته بأربع سنين»[(٢)].

وذكره بالاختلاط أيضاً يعقوبُ بن شيبة[(٣)]، وابنُ حِبّان[(٤)]، وكان شعبةُ يقول: «حدّثنا سعيد بعد ما كبر»[(٥)].

لكنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عَقَّب قولَ ابن سعدٍ بقولِه: «ما أحسبه روى شيئاً في مدّة اختلاطه، وكذلك لا يُوجد له شيءٌ منكرٌ»[(٦)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٧)]: «ما أظنُّه روى شيئاً في الاختلاط، ولذلك احتجَّ به مطلقاً أربابُ الصّحاح».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٨)]: «ثقةٌ حجّة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط».

وقال أيضاً: «ما أحسب أنّ أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإنَّ ابن عيينة أتاه فرأى لُعَابَه يسيل فلم يحمل عنه...»[(٩)].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩).
(٢) «الطبقات» (القسم المتمم ص١٤٧).
(٣) «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٤٥).
(٤) «الثقات» (٤/ ٢٨٥).
(٥) «الكامل» (٣/ ٣٩١).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢١٧).
(٧) (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١١٧).
(٨) (٢/ ١٣٩).
(٩) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٠).

وكلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[1] يُفيد أنَّ من رمى سعيدَ بْنَ أبي سعيد المقبري بالاختلاط، إنما تبع في ذلك الواقدي، فقال: «وزعم الواقدي أنّه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حِبّان، وأنكر ذلك غيرهم».

وكأنه لم يعتبر قولَ شعبة: «حدَّثنا سعيد المقبري بعد ما كَبُرَ» دليلاً على اختلاطه، بدليل إيراده كلامَ شعبة أوّلاً، ثمَّ تعقيبَه بقوله: «وزعم الواقدي...».

ونسبة حكاية اختلاط سعيد المقبري إلى الواقدي لم أجدها مُسْندة، وإنما ذكرها الكلاباذيّ بلا إسناد، ونصُّه: «قال ابن سعد: قال الواقدي: كان قد كبر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين...»[2].

وروى هذا القول الحافظ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[3] عن الكلاباذي، أنّه ذكره عن الواقدي، ولم يذكره عن غير الكلاباذي. ويظهر أنّ المزيَّ ـ رحمه الله ـ لما ذكر هذه الحكاية منسوبةً إلى الواقدي[4] إنما اعتمد على الكلاباذي في ذكرها عنه.

وهذه العبارة عينُها جاءت في «الطبقات» لابن سعد من مقوله هو، لا من منقوله عن الواقدي كما سبق ذكره، وكذلك الحافظ ابن عساكر ـ رحمه الله ـ إنما أسندها إلى ابن سعد من طريقين، إحداهما برواية أبي بكر بن أبي الدّنيا عنه، والأخرى برواية الحارث بن أبي أسامة عنه[5].

---

(١) (ص ٤٠٥).
ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٣) ترجمة «محمد بن المبارك بن مشق» قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وقد اختلط قبل موته بثلاثة أعوام، فما حدث فيها بشيء».

(٢) «الهداية والإرشاد» (١/ ٢٩١).

(٣) (٧/ ٣٤٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٧٠).

(٥) انظر «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤). =

ويؤيّد كونَها من مقول ابن سعد ما يلي:

١ ـ أنّ ابن سعد لم يكن ينقل كلامه في الجرح والتّعديل عن شيخه الواقدي، وإنما يروي عنه كلامه في المغازي والسّير وأيّام النّاس، ووفياتهم ونحوِ ذلك، ويجتهد بنفسه في الحكم على من أورده في كتابه جرحاً أو تعديلاً في غالب الأحيان، ونَقْلُه عن غيره قليل، ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وكذا تكلّم محمَّد بن سعد الحافظ في كتاب «الطبقات» له بكلامٍ جيِّدٍ مقبولٍ»[1].

٢ ـ أنّ أحداً ممن تكلّم على الواقدي لم يذكره بالعناية بالجرح والتّعديل، بل هذا تلميذه وكاتبه ابن سعد لما ترجم له في موضعين من طبقاته، إنما وصفه فقط بعلم المغازي والسّير وأيّام النّاس، وأخبارهم، وأحاديثهم، والأحكام، وتوابع ذلك[2]، ولم يذكر عنه الاعتناء بالتجريح والتّعديل، فلو كان ابن سعد، أخذ غالب مادّته في الجرح والتّعديل من الواقدي ـ كما قاله الحافظ ابن حجر[3] ـ لما أغفل إدراج هذا الفنّ من بين الفنون التي اشتهر بها الواقدي.

٣ ـ أنَّ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ ساق القول باختلاط سعيد المقبري على نَسَقِ عبارة ابن سعد مَسَاقَ المسلَّمات، فلو كان عنده أنّ ذلك من كلام الواقدي لم يكن ليعتمده في كتابه «الثّقات» لجرح ثقة، وهو القائل: «ومن أَمْحَلِ المحال أن يُجْرَحَ العدلُ بكلام المجروح»[4]، وقد ترجم للواقدي في «كتاب المجروحين»[5] وذكر ما قيل من تكذيبه واتّهامه بالوضع.

= وورودها من هاتين الطريقين، موافِقَةً لما في القسم المحقَّق من كتاب الطبقات، يدفع احتمال أن يكون المزي اعتمد على نسخة متقنة في ذلك. والله أعلم.

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧٢).

(٢) انظر «الطبقات» (٥/ ٤٢٥، ٣٣٥).

(٣) انظر «هدي الساري» (ص٤١٧).

(٤) «الثقات» (٥/ ٢٣٠).

(٥) (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

٤ ـ ويَبعد أيضاً أن يُقلِّد يعقوب بن شيبة كلام الواقدي في تجريح الثِّقة، وموقف شيخه علي بن المديني من الواقدي مشهور، فقد رماه بالوضع في الحديث[(١)].

٥ ـ كما أنّ يعقوب بن شيبة مجتهدٌ في علم الجرح والتّعديل؛ فقد قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ وهو يصف عمل يعقوب بن شيبة في «مسنده» ـ: «ويُوضِّح عللَ الحديث، ويتكلَّم على الرّجال، ويُجَرِّح ويُعَدِّل، بكلامٍ مفيدٍ عَذْبٍ شاف، بحيث إنّ النّاظر في «مسنده» لا يملّ منه»[(٢)]، وذكَره في رسالته «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[(٣)]. ومثل هذا فبعيدٌ منه أنْ يقلِّد مثلَ الواقدي في الجرح، وبخاصَّةٍ في حقّ الثِّقة الثَّبْت سعيد المقبري ـ رحمه الله ـ.

والخلاصة: أنّ نسبة هذه العبارة إلى الواقدي محلّ نظرٍ لعدم وجود إسنادٍ إليه يفيد صحَّة ذلك، ولأنّ العبارة مسطورةٌ في كتاب «الطبقات» من مقول ابن سعد نفسه، ومرويةٌ عنه من طريقين. وقال نحوها يعقوب بن شيبة، وابن حِبَّان، ويستبعد في حقّهما تقليدُ الواقدي في جرح الثّقة، وهما إمامان مجتهدان عارفان بحال الواقدي، وبما رمي به من كذبٍ ووضعٍ في الحديث. والله أعلم.

وقول الحافظ ابن حجر: «. . . وأنكر ذلك غيرهم» لم أقف على كلام أحدٍ من المتقدِّمين صرَّح بإنكار ذلك. ولعلَّه عَنَى به تصريح الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بالإنكار ـ كما مرّ ذلك عنه ـ في «ميزان الاعتدال»، وكلامه في ذلك مضطرب حيث قال في «الميزان»[(٤)] نفسه: «ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في وقت الاختلاط»، وقال في «سير أعلام النبلاء»[(٥)]: «ما

---

(١) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٧٧).
(٣) انظر (ص١٧٩).
(٤) (٢/ ١٤٠).
(٥) (٥/ ٢١٧).

أحسبه روى شيئاً في مدة اختلاطه»، وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[1]: «ما أظنه روى شيئاً في الاختلاط»، والله أعلم.

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قال في «تقريب التهذيب»[2]: «ثقة من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين».

وهذه عبارة ابن سعد ومن معه، إلاّ أنّ ابن حجر قال: «تغيَّر» بدل «اختلط»، ولعلّه قصد بذلك حملَ كلام من قال باختلاطه على التّغيّر الذي يعتري الرّاوي من أجل السّن، ولم يصل إلى الاختلاط، وهذا ما عبّر عنه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «... شاخ ونسي ولم يختلط».

وفي الجملة، فإنّ ما ذكره ابن سعد وغيره، من اختلاط سعيد بن أبي سعيد المقبريّ ـ رحمه الله ـ إنما يُحْمل على التَّغيُّر من أجل الكبر والشّيخوخة، وعلى فرض صحّة القول باختلاطه فإنّه لم يحدِّث في زمن الاختلاط، ولم يوجد له حديثٌ منكر. والله أعلم.

ولعدم تحديث الرّاوي المختلط في حال اختلاطه سببان:

الأول: أن يأنس الرَّاوي من نفسه تغيُّراً فيترك الرّواية تورُّعاً:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «جعفر بن محمَّد بن الحسن بن المستفاض الفريابي» (ت٣٠١هـ) قال الحافظ أبو علي النيسابوري: «دخلت بغداد والفريابي حي، وقد أمسك عن التّحديث، ودخلنا عليه غير مرّة، ونكتب بين يديه، كنّا نراه حسرةً».

فعلّق على هذا الذّهبيّ قائلاً: «نِعْمَ ما صنع، فإنّه أنس من نفسه تغيُّرا، فتورَّع وترك الرّواية»[3].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة٢١١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩).
(٢) (ص٢٣٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٩٩).

الثاني: أن يحجبه أهله فلا يسمع منه أحدٌ في حال اختلاطه:

ومن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصّلت الثقفي البصري» (ت١٩٤هـ) رماه غير واحدٍ من الأئمة بالاختلاط والتغيُّر منهم: يحيى بن معين[١]، وعقبة بن مكرم العمّي البصري، وقال: «قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين»[٢]، وأبو زرعة الرازي[٣]، والعقيلي[٤].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لكن ما ضرَّ تغيُّرُه؛ فإنه لم يحدِّث زمنَ التّغيُّر بشيءٍ»[٥]، واستدلّ على قوله هذا بما رواه العقيلي قال: حدثنا الحسين بن عبدالله الذّارع، قال: حدثنا أبو داود، قال: «جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، تغيَّرَا فحُجِبَ النَّاس عنهم»[٦].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٧]: «عبد الوهاب ثقة، والثقة يهم في الشيء بعد الشيء، وأمّا اختلاطه فما ضرّ حديثَه؛ لأنّه حُجِب فبقي بمنزلة من مات[٨]».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٩]: «لكنّه ما ضرّ تَغَيُّرُه حديثَه؛ فإنّه ما حدّث بحديثٍ في زمن التَّغيُّر».

---

(١) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٧٨).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٠٦).
(٣) «سؤالات البرذعي» (ص٤٤٤).
(٤) «الضعفاء» (٣/ ٧٥).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣٩).
(٦) «الضعفاء» (٣/ ٧٥).
(٧) (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ٢٠٠هـ الورقة ٣٤٠/ب).
(٨) في المطبوع من (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٠١) جاءت العبارة هكذا: (فبقي بمنزله من مات) بالهاء المهملة.
(٩) (٢/ ٦٨١).

وأمّا ما جاء عن عَمْرو بن عليّ الفلاّس أنّه قال: «اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو يقول: «حدثنا محمَّد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان» باختلاطٍ شديدٍ»[1]. فلا يناقض القول بأنّه حُجب عن التَّحديث، لأنَّ قوله هذا يحتمل أحد الاحتمالات التّالية:

أ ـ أن يكون ذلك قبل معرفتهم باختلاطه، فلمّا سمع الفلاّس ما هو فيه من اختلاط شديد، وأخبر به حجبوه، ولم يدخل عليه أحدٌ لأخذ الحديث منه.

ب ـ أو يكون أهلُه منعوا من الدّخول عليه من يعرفون أنّه يدخل عليه للتّحمّل فقط، ولم يمنعوا من لم يُردْ ذلك، فحضر عنده الفلاّس فسمعه يقول ذلك اتّفاقاً.

ج ـ وقد يكون المراد حجبوه عن الجلوس في مجلسه لقصد التّحديث فقط. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «حجاج بن محمَّد المِصِّيصي الأعور» (ت٢٠٦هـ) قال ابن سعد: «. . . وكان من أهل بغداد، فتحوَّل إلى المصِّيصَة بعياله، فنزلها سنين كثيرةً[2]، ثمَّ رجع إلى بغداد فمات بها. . . وكان ثقةً كثيرَ الحديث عن ابن جريج وغيره، وقد كان تغيَّر حين قدم بغداد، فمات على ذلك»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما هو تَغَيُّرٌ يضر؛ وقد قال إبراهيم الحربي الحافظ[4]: «أخبرني صديقٌ لي قال: لما قدم حجاج بغداد

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٠).

(٢) وقع في موضع آخر من «الطبقات» (٧/ ٣٣٣) هكذا: «فأقام بها سنتين» بالتثنية، وصوابه: «سنين» بالجمع، ويؤيد ذلك قوله هنا: «سنين كثيرة»، وقد نقله عنه على الصواب الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٥٦).

(٣) «الطبقات» (٧/ ٤٨٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٨)، انظر بقية القصة، ففيها ما يدل على تخليطه، لكن في سندها صديق إبراهيم الحربي لم يسم، لكن ذكر ابن سعد أنه تغير لما قدم بغداد كما تقدم.

في آخر مرّة، خلّط، فرآه يحيى يخلّط، فقال لابنه: لا تُدخِل على الشّيخ أحداً».

ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم شيئاً أُنكِر عليه مع سعة علمه»(١).

المطلب السادس: صاحبا الصحيحين لم يخرجا من رواية المختلطين إلا على سبيل الانتقاء:

قال الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «سعيد بن إياس الجُرَيْري البصريّ» (ت١٤٤هـ): «قد رويا له في «الصّحيحين» وتحايدا ما حدّث به حالَ تغيُّر حفظه، فجرى له في الشّيخوخة نظيرُ ما تمَّ لسعيد بن أبي عروبة»(٢).

ويُبَيِّن هذا قولُ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وما أخرج البخاري من حديثه إلاّ عن عبد الأعلى، وعبد الوارث، وبِشْر بن المفضَّل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط. نعم وأخرج له البخاريّ أيضاً، من رواية خالد الواسطي عنه، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضّل كلاهما عن أبي بكرة عن أبيه...»(٣).

ومعنى إخراج الشّيخين لحديث المختلطين على سبيل الانتقاء، هو إخراجهما أحاديثَهم من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط، أو حيث يُتَابع المختلطُ في روايته بعد الاختلاط من ثقةٍ آخر، بحيث يُعلَم أنّه ضبط ذلك الحديث، وليس مما وقع فيه تخليط، وكذلك الشّأن في رواية من لم يتميّز حديثُه أكان قبل الاختلاط أم بعده.

وقد جرى الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» في توجيه إخراج البخاري لبعض من رمي بالاختلاط على هذا الضّابط في عدّة مواضع(٤).

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٤٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/١٥٥ ـ ١٥٦).

(٣) «هدي الساري» (ص٤٠٥).

(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ (ص٣٩٨) ترجمة «حصين بن عبد الرحمٰن السلمي»، =

الوجه الثاني: الخطأ والوهم:

الوهم نوعٌ من الخطأ: وهو أن يَروي الرّاوي، أو يحدث علي سبيل التوهُّم فيصل المرسل، أو المنقطع أو يُدخل حديثاً في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة[1].

وتحصل معرفةُ ذلك بكثرة التّتبُّع وجمعِ الطُّرق[2]، والموازنة بينها، قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: «فاعْلم ـ أرشَدك الله ـ أنّ الذي يدور به معرفةُ الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن ينقل النّاقل حديثاً[3] بإسنادٍ، فينسب رجلاً مشهوراً بِنَسبٍ في إسناده خبره خلافَ نسبته التي هي نسبتُه، أو يُسمِّيه باسْم سوى اسمه، فيكون خطأُ ذلك غيرَ خفيٍّ على أهل العلم حين يَرِد عليهم»[4].

وبعد أن بيّن الأمثلة على الخطأ في الإسانيد، قال: «وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأِ الأسانيد فموجودٌ في متون الأحاديث ممّا يَعرف خطأَه السامعُ الفَهِمُ حين يَرِد على سمعه»[5].

وذكر أمثلةً على هذه الصُّورة، ثمّ قال: «فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد، ومتن الحديث، هي أظهرُ الجهتين خطأ، وعارفوه في النّاس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يَرويَ نفرٌ من حفّاظ النّاس حديثاً عن مثل

= و(ص٤٠٥) ترجمة «سعيد بن أبي سعيد المقبري»، و(ص٤٠٦) ترجمة «سعيد بن أبي عروبة»، و(ص٤١٩ ـ ٤٢٠) ترجمة «عبد الرزاق بن همام الصنعاني»، و(ص٤٢٣) ترجمة «عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي»، و(ص٤٣١) ترجمة «أبي إسحاق السبيعي».

(١) انظر «نزهة النظر» (ص١١٧ ـ ١٢٣).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص١٢٣).

(٣) في المطبوع من التمييز: (جدّاً)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) «التمييز» (ص١٢٤).

(٥) «المصدر نفسه» (ص ١٢٥).

الزّهري، أو غيره من الأئمّة بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخرُ سواهم عمَّن حدَّث عنهم النَّفرُ الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يَقْلب المتن، فيجعلُه بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفّاظ، فيُعْلَم حينئذٍ أنّ الصّحيح من الرّوايتين، ما حدَّث الجماعةُ من الحفّاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يَحْكون في الحديث مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن بن مَهدي، وغيرِهم من أئمّة أهل العلم»[1].

و على هذا المنهج الأصيل انتقد الحافظُ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ الإمامَ ابنَ حِبّان في قوله في «بهز بن حكيم بن معاوية البصري»: «كان يخطئ كثيراً»[2]، فردّ عليه الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «وإنمّا يُعرف خطأُ الرّجل بمخالفة رِفَاقه له، وهذا فانفرد بالنُّسخة المذكورة، وما شاركه فيها، ولا في عامَّتها رفيق، فمِنْ أين لك أنّه أَخطأ»[3].

والحكم في الرّاوي الذي يَهم، أو يخطئ قد سَفَرَ عنه الإمام ابن حِبّان بقوله: «إن الشّيخ إذا عُرف بالصّدق، والسّماع ثمّ تبيَّن منه الوهم، ولم يَفْحُش ذلك منه لم يستحقّ أنْ يُعدلَ به عن العدول إلى المجروحين إلاّ بعد أنْ يكون وهمُه فاحشاً وغالباً، فإذا كان كذلك استحق الترك، فأمّا من كان يُخطئ في الشّيء اليسير فهو عَدْل، وهذا ممّا لاينفكُّ عنه البشر، إلاّ أنّ الحكم في مثل هذا إذا علم خطأه تجنّبه واتبَّع مالم يخطئ فيه.

هذا حُكْم جماعةٍ من المحدِّثين العارفين الذين كانوا يخطئون...»[4].

والتّعويل في المسألة على كلام النقّاد من أئمّة الجرح والتّعديل في الرّاوي، وما ذكروا فيه بعد استقرائهم، وتتبُّعهم لمروياته، فنسْبة الخطأ

---

(١) انظر «التمييز» (ص١٢٥ ـ ١٢٦).

(٢) «كتاب المجروحين» (١/ ١٩٤).

(٣) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص٨٠ ـ ٨١).

(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

والوهم في حديث الرَّجل قلّةً وكثرةً، تختلف تبعاً لاختلاف أحاديث كلّ راو؛ فمن روى ألوفاً، وأخطأ في ثلاثين أو أربعين حديثاً لا يؤثّر ذلك في ثقته، ولكن يُؤثّر في ضبط الرَّاوي خطؤُه في حديثين إذا لم يكن له إلا ثلاثة أحاديث مثلاً. وهكذا.

ولضرورة مراعاة هذه الأمور أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى ضوابط هذه المسألة في كثير من التراجم وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: ليس من شرط الثقة أن لا يغلط ولا يهم:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام الأسديّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ «... وما ثمَّ أحدٌ بمعصوم من السَّهو والنِّسيان. فأَرِنِي إماماً من الكبار سَلِمَ من الخطأ والوهم، فهذا شعبة، وهو في الذِّروة له أوهامٌ[(١)]، وكذلك معمر[(٢)]، والأوزاعي، ومالك[(٣)] رحمة الله عليهم»[(٤)].

(١) شعبة يَهم في أسماء الرجال قليلاً، كما نبّه إلى ذلك الإمام أحمد و أبو داود، وأحمد بن صالح العجلي، انظر «رواية المروذي» (ص٤٤)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٩٤)، و «الثقات» (١/ ٤٥٧). وسبب حصول قليل من الوهم لشعبة في ضبط الأسماء، هو تَشاغُله بحفظ المتون، وضَبْطِ صِيَغ الأدَاء؛ قال الدّارقطني في «العلل» (انظر تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٨): «كان شعبة يُخطِئ في أسماء الرِّجال كثيراً لِتَشاغُلِه بحفظ المتون» ، وقد أفاد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «الأمالي المطلقة» (ص٢٥٥) بأنّ ذلك قد يحصل لشعبة لاشتغاله بتصريح شيخه بالسماع عن ضبط اسم شيخ شيخه، فقال ـ وهو يتكلم على إسناد خولف فيه شعبة في ضبط اسم شيخ شيخه ـ : «وأظن أن شعبة لاهتمامه بتصريح أبي إسحاق بسماعه من شيخه لم يتشاغل بضبط اسمه، لكن حصلنا منه بذلك على قاعدة جليلة. والله أعلم».

(٢) أوهامه فيما حدث به في البصرة، لأن كتبه لم تكن معه. انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٧)، و «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٧ ـ ٧٦٨).

(٣) قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «وكان مالك من أثبت الناس، وقد كان يخطئ» (رواية أبي الحسن الميموني» (ص١٦٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦).

٢ ـ وفي ترجمة «حسين بن ذَكْوان المعلِّم العَوْذي البصريُّ» (ت١٤٥هـ) قال: «وثقَّه أبو حاتم الرّازي[١]، والنّسائي[٢]، والنّاس[٣]، وقد ذكره العُقيليّ في كتاب «الضعفاء» له[٤] بلا مستند، وقال: «هو مضطرب الحديث، وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سعيد القطّان ـ وذكر حُسين المعلِّم ـ فقال: «فيه اضطراب»[٥].

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الرّجل ثقة، وقد احتجَّ به صاحبا «الصّحيحين»... وذكر له العُقيلي حديثاً واحداً تفرَّدَ بوصله، وغيره من الحفَّاظ أرسله، فكان ماذا؟! فليس من شرط الثّقة أنْ لا يغلط أبداً، فقد غلط شُعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً، وحُسين المعلّم ممّن وثَّقه يحيى بن معين، ومن تقدَّم مطلقاً، وهو من كبار أئمّة الحديث. والله أعلم»[٦].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٧]: «وذكر له العُقيليّ حديثاً واحداً غيرُه يُرسله، فكان ماذا؟ فمن الذي ما غلط في أحاديث، أَ شعبة؟ أَ مالك؟!».

٣ ـ وفي ترجمة «حَنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرَّحمٰن بن صفوان الجُمحي المكّي» (ت١٥١هـ) قال ابن عدي: ثنا أحمد بن عبدالله بن سابور الدقّاق، ثنا الفضل بن الصبّاح، ثنا إسحاق بن سليمان الرّازي، عن حَنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر، أنّ رسول الله ﷺ قال: «اغسلوا قتلاكم».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٣).

(٣) منهم ابن سعد، وابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وغيرهم. انظر «الطبقات» (٧/ ٢٧٠)، و«تاريخ الدارمي» (ص٩٠)، و «رواية ابن طهمان» (ص٨٢)، و «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢)، «والعلل الكبير» (٢/ ٩٧٢).

(٤) (١/ ٢٥٠).

(٥) عبارته: «وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: «فيه اضطراب».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).

(٧) (١/ ٥٣٥).

قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلاّ عن ابن سابور»[(١)].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا الحديث ـ: «غريبٌ جداً، ورواته ثقات. وهذا محمولٌ على من قُتل في غير مصاف، ولعلّ الغلطَ فيه من شيخ ابن عديّ[(٢)]، أو شيخ شيخه[(٣)]، والثّقة قد يَهم»[(٤)].

٤ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن آدم بن سليمان الأُمويّ الكوفيّ» (ت٢٠٣هـ): «وله حديثٌ منكر، رواه عليّ بن المديني، والحُلْوَاني[(٥)]، والفضل بن سهل، والمخرّمي[(٦)]، حدثنا ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حُدِّثتم عنِّي حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه فصدِّقوه...».

أخرجه الدارقطني[(٧)]، ورواته ثقات.

---

(١) «الكامل» (٢/ ٤٢١).

(٢) هو: أحمد بن عبدالله بن سابور الدقاق البغدادي، قال فيه الدارقطني: «ثقة». «سؤالات السهمي» (ص١٤٤).

(٣) هو: الفضل بن الصباح البغدادي السمسار، وثقه يحيى بن معين، كما في رواية عبد الخالق بن منصور، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه. انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦١)، وقال في «رواية ابن محرز» (١/ ١٠٦، و ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠): «ذاك الفتى صاحبنا، ليس به بأس».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٥) هو: الحسن بن علي بن محمَّد الهذلي الخلال الحلواني الريحاني نزيل مكة، المتوفى سنة (٢٤٢هـ) ترجمته في «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣).

(٦) هو: محمَّد بن عبدالله المخرّمي البغدادي، المتوفى سنة (٢٥٥هـ) ووقعت رروايته في المطبوع من «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٠٨) بواسطة علي بن المديني، ولعله غلط، فلم يذكروا من شيوخه علي بن المديني، وإنما نص المزي على روايته عن يحيى بن آدم، ورواية ابن صاعد عنه. ويؤيد كَونَ الدارقطني جمع بين رواية المخرمي، وعلي بن المديني، عن يحيى بن آدم ما ذكره الحافظ الذّهبيّ هنا. والله أعلم انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦)، ثم رأيته في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٤٧٨) كما في «سنن الدارقطني» فالله أعلم.

(٧) «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٠٨)، ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٢) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩١) من طريق الفضل بن سهل به.

قال ابن خزيمة: «في صحّة هذا الحديث مقال، لم نر في شرق الأرض، ولا غَرْبها أحداً يعرف هذا من غير رواية يحيى، ولا رأيت محدِّثاً يُثبت هذا عن أبي هريرة».

وقال البيهقي: «وجاء عن يحيى مرسلاً لسعيد المقبري»[(١)].

ثمَّ قال الذّهبي: «وَصْلُه قويّ والثّقة قد يغلط»[(٢)].

٥ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن أحمد بن موسى الأهوازي الجواليقي أبي محمَّد عبدان» (ت٣٠٦هـ) قال الحاكم: سمعت أبا عليٍّ يقول: ورد العسكر أبو العباس بن سُريج وأنا بها، فقصدته، فقال لي: «سل إذا حضرت عبدان» قال: فدخل، فسألت أبا محمَّد عن حديث؟ فقال: حدثنا به القُطَعي[(٣)]: أخبرنا محمَّد بن بكر البرساني، حدثنا ابن عون، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه في رفع اليدين في الصلاة إذا ركع ورفع[(٤)].

قال الحاكم: فقلت لأبي علي: «ما علّة هذا؟» قال: «لا أدري»، قلت: «لعلّه ابن جريج بدل ابن عون» قال: «ليس ذا عند البُرساني عن ابن جُريج»، ثمَّ قال: «وعبدان ثَبْت، وحدّث به من أصْل كتابه. قيل: وسرقه الحسن بن عثمان التُّستُري، فرواه عن القُطَعي»[(٥)].

---

(١) انظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣١٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥).

(٣) هو: محمَّد بن يحيى القطعي المتوفى سنة (٢٥٣هـ) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٢١).

(٤) هذا الحديث رواه جمع من أصحاب الزهري بهذا الإسناد، منهم: الإمام مالك بن أنس، وسفيان ابن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، وشعيب بن أبي حمزة، وابن جريج برواية عبد الرزاق عنه، وعقيل بن خالد، أخرجه البخاري في «صحيحه» في الصلاة ـ باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء (٢/ ٢١٨/رقم ٧٣٥)، وفي باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع ـ (ص٢١٩/رقم ٧٣٦)، وفي باب إلى أين يرفع يديه؟ (ص٢٢١/رقم ٧٣٨)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» ـ باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ـ (١/ ٢٩٢/رقم٣٩٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧١ ـ ١٧٢).

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «عبدان حافظٌ صدوق، ومن الذي يَسْلَم من الوهم؟!...»[1].

وهذا الضّابط الذي تضمّنه كلام الحافظ الذّهبيّ، منصوصٌ عليه عن عدد من الأئمّة المتقدمين، من ذلك:

أ ـ قال سفيان بن سعيد الثّوري ـ رحمه الله ـ: «ليس يكاد يُفلِت من الغلط أحدٌ»[2].

ب ـ وقال عبدالله بن المبارك ـ رحمه الله ـ: «ومن يَسْلَم من الوهم...؟»[3].

ج ـ وقال عبد الرحمٰن بن مهدي ـ رحمه الله ـ: «الذي يُبَرِّئُ نفسَه من الغلط مجنون»[4].

د ـ وقال يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «من لم يخطئ فهو كذّاب»[5].

وقال مسلم بن الحجّاج ـ رحمه الله ـ: «ليس من ناقلِ خبر، وحاملِ أثرٍ من السّلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ النّاس، وأشدّهم

(١) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٧٢).
ومن أمثلة ذلك ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٥) ترجمة «عبد العزيز بن مسلم القسملي» (ت١٦٧هـ) قال العقيلي: «في حديثه بعض الوهم». قال الذهبي ـ معلقاً عليه ـ «هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة...».
وفي «نقده لبيان الوهم والإيهام» (ص٨٦) لما نقل عن ابن القطان أنه علق على رفع عفيف بن سالم لحديث يقفه ثقات بقوله: «الثقة عفيف، فرفع الثقة لا يضر»، علق عليه الذهبي قائلاً: «بل يضر لمخالفته ثقتين فأكثر، لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط».
(٢) «الكفاية» (ص١٤٤).
(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣٦).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢١).
(٥) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣٦).

تَوَقِّياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلاّ والغلط والسّهو ممكنٌ في حفظه ونقله»[1].

هـ ـ قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، . . . فأما عند الوهم يهم، أو الخطأ يخطيء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحّة سَماعه»[2].

المطلب الثاني: ندرة الوهم في رواية مكثر دليل على حفظه وإتقانه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري مولاهم المصريّ» (ت١٩٧هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «أكثر في تواليفه من المقاطيع والمعضلات، وأكثر عن ابن سمعان[3]، وبابته، وقد تمَغْقَل بعضُ الأئمّة على ابن وهب في أخذه للحديث، وأنّه كان يترخّص في الأخذ، وسواءٌ ترخَّص ورأى ذلك سائغاً، أو تشدَّد، فمن يَروي مئةَ ألف حديث، ويَندُر المنكرُ في سِعة ما روى فإليْه المنتهى في الإتقان»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وما من يروي مئة ألف حديث، ولا يستلحق عليه في شيءٍ إلاّ وهو ثبت حافظ، والله لو غلط في المئة ألف في مئتي حديثٍ لما أثّر ذلك في ثقته».

وقول الحافظ الذّهبي: «ومن يروي مئة ألف حديث، ويَندُر المنكر في سِعة ما روى فإليه المنتهى في الإتقان» يدلّ عليه ما يلي:

---

(١) «التمييز» (ص١٢٤)، وانظر زيادة بسط وتحرير حول هذا الضابط في رسالة «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٢٦ ـ ٣٠).

(٢) «الثقات» (٧/ ٦٦٩).

(٣) كما قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «ورأيت أروى الناس عنه عبدالله بن وهب. . .» «الكامل» (٤/ ١٢٧)، وابن سمعان هو عبدالله بن زياد بن سليمان المخزومي المدني، كذبه عدد من الأئمة. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٢٦ ـ ٥٣٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٢٨).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٢٦٩).

أ ـ قال الحافظ أحمد بن صالح المصري: «حدّث ابن وهب بمئة ألف حديث، ما رأيت حجازيّاً ولا شامياً، ولا مصريّاً أكثرَ حديثاً من ابن وهب، وقع عندنا عنه سبعون ألف حديثٍ»[1].

ب ـ وقال أبو زرعة الرّازي: «نظرت في نحو ثمانين[2] ألف حديثٍ من حديث ابن وهبٍ بمصر ولا أعلم أنّي رأيتُ حديثاً له لا أصل له، وهو ثقة»[3].

وقولُ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقد تَمَعْقل بعضُ الأئمّة على ابن وهبٍ في أخذه للحديث. . .» يُوَضِّحه ما يلي:

قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: «عبدالله بن وهب صحيحُ الحديث، يَفْصل السَّماع من العَرض، والحديثَ من الحديث، ما أصحَّ حديثَه وأثبتَه»، قيل له: أليس كان يُسِيءُ الأخذَ؟ قال: «قد كان يُسِيءُ الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدتَه صحيحاً»[4].

والمراد بسُوء الأخذ هنا التّرخُّص في الرّواية بالإجازة المطلقة، والعرض على الشَّيخ وهو في حالةٍ لا يأمن معها الذُّهول والسَّهو:

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يذكر عن بعض أصحابه، قال: جاء عبدالله بن وهب المصريّ إلى سفيان بن عُيينة، فقال له: «ابن أختي ـ أو ابن أخي ـ الذي عَرَضَ عليك أمسِ الأحاديث، أَرْوِيها أنا عنك؟»

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٨٣).

(٢) وقع في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٨٣) «ثلاثين»، وأشار العلامة المعلمي في حاشيته على «الجرح والتعديل» إلى أن ذلك وقع في بعض نسخ «الجرح والتعديل». ولعل «ثمانين» هو الصّواب لاتفاق بقية النسخ عليه، ووروده هكذا في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٣٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٩٠).

(٤) «المصدر نفسه» (٥/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، انظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٨٢).

قال أبي: «بلغني أنّه لم يكن يدخل في تصنيفه من تلك شيئاً»[1].

وقال عبّاس بن محمَّد الدُّوري، عن يحيى بن معين ـ رحمهما الله ـ: سمعت عبدالله بن وهب قال لسفيان بن عُيينة: «يا أبا محمَّد، الذي عرض عليك أمسِ فلانٌ أَجِزْها لي؟» قال: «نعم»[2].

وقال ابن معين أيضاً: «رأيتُ عبدَ الله بن وهب يعرض له على سفيان بن عيينة وهو قاعدٌ ينعس، أو قال يحيى: «وهو نائم»، قلت ليحيى (القائل الدوري): «إنّهم يقولون: إن عبدالله بن وهب قال لسفيان بن عيينة: «السَّماع الذي كان أولّ من أمسِ أجِزْه لي؟» فقال يحيى: «أنا سمعته يقول لسفيان ـ يعني هذا»[3].

٢ ـ وقال في ترجمة «إسحاق بن مخلد بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي» (ت١٣٨هـ): «ومع حال إسحاق وبراعته في الحفظ، يُمكن أنّه لكونه كان لا يحدِّث إلا من حفظه جرى عليه الوَهْم في حديثين من سبعين ألف حديث. فلو أخطأ منها في ثلاثين حديثاً، لما حطَّ ذلك رتبتَه عن الاحتجاج أبداً، بل كونُ إسحاق تُتُبِّع حديثُه، فلم يُوجدْ له خطأٌ قطُّ سوى حديثين، يدلّ على أنه أحفظُ أهلِ زمانه»[4].

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي القاسم عبدالله بن محمَّد بن عبد العزيز البغويّ البغداديّ» (ت٣١٧هـ): «قد أسرف ابن عدي وبالغ[5]، ولم يقدر أن يُخرج له حديثاً غلط فيه سوى حديثين، وهذا مما يَقْضِي له بالحفظ والإتقان، لأنه روى أَزْيَدَ من مئة ألف حديثٍ لم يهم في شيءٍ منها، ثمَّ عَطَف وأَنْصف، وقال[6]: «وأبو القاسم كان معه طَرَفٌ من معرفةِ الحديث،

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٠٧).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٣٦).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٣٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٩).

(٥) انظر كلامه في «الكامل» (٤/ ٢٦٧).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (٤/ ٢٦٨)، ذكره الحافظ الذهبي مختصراً.

وطال عُمُره، واحتاجوا إليه، وقَبِلَه النّاس، ولولا أنّي شرطت أنّ كلّ من تَكَلَّم فيه متكلِّمٌ ذكرتُه ـ يعني في «الكامل» ـ وإلاّ كنتُ لا أذكره»[1].

المطلب الثالث: يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه:

قد يكون الرَّاوي مُكثراً روى أحاديثَ تُعَدُّ بالآلاف، أو المئات، ويكون قد ضبط جُلَّ مرويّاته، وأخطأ في قدرٍ يسيرٍ منها، لا يُعَدُّ شيئاً في جانب ما أصاب فيه، فالعِبْرةُ في حقِّ هذا الرَّاوي بالغالب الكثير، لا بالنَّادر اليسير، ولا يُزَحْزَح عن مرتبة الثّقة لخطئه النّادر، وإن كان أصحاب هذه المرتبة متفاوتين فيها تبعاً لتفاوتهم في نُدرة الخطأ وقلّته، وبحسب ما لكل منهم من كثرة الرّوايات، ويدلُّ على ذلك ما يلي:

أ ـ وقال عليّ بن المديني ـ رحمه الله ـ في شبابة بن سَوَّار الفزاري ـ: «كان شيخاً صدوقاً، إلاّ أنّه كان يقول بالإرجاء، ولا يُنْكَرُ من رجلٍ سمع من رجلٍ ألفاً و ألفين أنْ يجيءَ بحديثٍ غريبٍ»[2].

ب ـ قال ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ: «... وليس خطأُ الإنسان في شيءٍ يَهِمُ فيه ما لم يَفْحُشْ ذلك منه بِمُخْرِجِه عن الثّقات إذا تقدّمت عدالتُه»[3].

وقد يكون الرَّاوي مُكثراً، ويحصل له من الخطأ والوهم في بعض مرويّاته ما ينزل به عن رتبة الثّقة إلى رتبة الصّدوق، أو من يُقبَل في الاعتبار للمتابعات والشّواهد، ولا ينحطّ عن ذلك، لسِعَة ما رَوَى وغَلَبَةِ إصابته على خطئه، فيحتملُ قليلُ خطئه في كثير صوابِه، وذلك أنَّ ما حصل له من الخطأ لو حصل لغيره من الرُّواة ممّن لم يبلغْ مَبْلَغَه في الكثرة، وسِعَة العلم لتُرِكَتْ روايتُه، واطُّرِح حديثُه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٩٧).

(٣) «الثقات» (٩/ ٢٨٥) ترجمة «يعقوب بن حميد الكاسب» وهو صدوق ربما وهم.

فالمقياس في الصنفين ـ الثّقة، ومن دونه ـ عائدٌ إلى غلبة الصَّواب على الخطأ، إلاّ أنّه في الأوّل أقلّ وأَنْدَر. والمرجِعُ في معرفة ذلك كلامُ الأئمّة النّقاد، الذين عليهم التعويل في معرفة كثرة أحاديث الرَّاوي، ومقدار إصابته من خطئه. والله أعلم.

وقد سلك الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذه الجادة في تحرير تراجم من كتابه «سير أعلام النبلاء»، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

الصنف الأول: من أخطأ وقلّ خطؤه بحيث لم ينزل عن مرتبة الثقة:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسديّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٦هـ): «في حديث العراقيين عن هشامٍ أوهامٌ[(١)] تحتمل، كما وقع في حديثهم عن مَعْمر أوهامٌ»[(٢)].

وقال في نهاية الترجمة: «وحديث هشام لعلّه أَزيد من ألف حديث»[(٣)].

٢ ـ وقال في ترجمة «هشام بن حسّان الأزدي القُردوسي البصريّ» (ت١٤٨هـ): «هشامٌ قد قفز القنطرة، واستقرّ توثيقُه، واحتجَّ به أصحابُ الصِّحاح، وله أوهامٌ مغمورةٌ في سِعَة ما روى. ولا شكَّ أنّ يُونس وابنَ عَوْنٍ أحفظُ منه وأتقن، كما أنّه أحفظ من ابن إسحاق، ومحمّد بن عمرو وأتقن»[(٤)].

٣ ـ وقال في ترجمة «حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ» (ت١٦٧هـ):

---

(١) تقدم بيان جهة هذه الأوهام وسببها.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٦).
(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ٤٧).
(٤) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٦٢).

«كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سِعَة ما روى، وهو صدوقٌ حجّةٌ - إن شاء الله -، وليس هو في الإتقان كحمّاد بن زيد، وتحايد البخاريّ إخراجَ حديثه إلا حديثاً خرّجه في الرقاق[1]... ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن، ومسلم روى له في الأصول عن ثابت، وحُميد لكونه خبيراً بهما»[2].

قال عنه في «ميزان الإعتدال»[3]: «وكان ثقة، له أوهام».

وقولُ الحافظ الذّهبي: «كان بحراً من بحور العلم...» يدلّ عليه ما يلي:

أ - قال أبو حاتم الرّازي: «وكان عند يحيى بن ضريس عن حماد بن سلمة عشرةُ آلاف حديث...»[4].

ب - وقال إسحاق بن سيّار النّصيبي - عن عَمْرو بن عاصم: «كتبت عن حمّاد بن سلمة بضعةَ عشر ألفاً»[5].

وقوله: «ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحُميدٍ، لكونه خبيراً بهما»،تدلّ عليه أقوالُ الأئمة في ذلك:

أ - قال عبد الرّحمن بن مهدي - رحمه الله -: «حمّاد بن سلمة أروى النّاس عن ثلاثة: ثابت، وحُميد، وهشامِ بْنِ عُروة الرأي»[6].

ب - قيل ليحيى بن مَعين: أيما أحبُّ إليك في ثابت: سليمانُ بن

---

(١) انظر «صحيح البخاري» كتاب الرقاق - باب ما يتقى من فتنة المال...(١١/٢٥٣/ رقم٦٤٤٠) معلّقاً من روايته عن ثابت عن أنس - رضي الله عنه -.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/٤٤٦).

(٣) (١/٥٩٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/١٤١ - ١٤٢)، (٩/١٥٩)، علّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلا: «يعني بالمقاطيع والآثار» «سير أعلام النبلاء» (٧/٤٤٥).

(٥) «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٣).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢٢٨).

المغيرة، أو حمّاد بن سلمة؟ قال: «كلاهما ثقةٌ ثبت، وحمّاد بن سلمة أعرفُ بحديث ثابتٍ من سليمان، وسليمانُ ثقةٌ»[(١)].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعين يقول: «أثبتُ النّاس في ثابتٍ، حمّادُ بْنُ سلمة»[(٢)].

وقال أيضاً: «وحمّاد بن سلمة أعلم النّاس بثابتٍ»[(٣)].

ج ـ وقال علي بن عبدالله بن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابتٍ أثبتُ من حمّاد بن سلمة»[(٤)].

د ـ وقال الإمام أحمد بن حنبل: «حماد بن سلمة أثبت النّاس في ثابتٍ البُناني»[(٥)].

وقال أيضاً: «ليس أحدٌ أثبتُ ولا أعرفُ بحديث ثابتٍ من حمّاد...»[(٦)].

وقال عبد الملك الميموني: سمعت أبا عَبدالله أحمد بن حنبل يقول: «حمّاد بن سلمة أثبتُ في ثابت من مَعمر»[(٧)].

وقال أيضاً: «حمّاد بن سلمة أثبتُ النّاس في حُميد الطّويل، سمع منه قديماً، وأثبتُ في حديث ثابتٍ من غيره»[(٨)].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد» (ص٣١٦).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١).
(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ١٣١).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٢).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٣١).
(٦) «رواية المروذي» (ص٣٥).
(٧) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

هـ ـ وقال أبو حاتم الرّازي: «حمّاد بن سلمة في ثابتٍ، وعليّ بن زيد، أحبُّ إليَّ من همّام، وهو أضبطُ النّاس، وأعلمُه بحديثهما، بيَّن خطأَ النَّاس، وهو أعلمُ بحديث عليّ بن زيدٍ من عبدِ الوارث»[1].

٤ ـ وفي ترجمة «جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي ثمَّ العَتكي البصريّ» (ت١٧٠هـ) قال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي، قلت ليحيى (وهو القطان): «أيمَّا أحبُّ إليك: أبو الأشهب، أو جرير بن حازم؟» قال: «ما أقربهما، ولكن جرير كان أكثَرَهما وهماً»[2].

فعلَّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا بقوله: «اغتفرت أوهامه في سِعَة ما روى، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر، وحمل الكثير، وحدّث بها»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «يحيى بن الضُّريس بن يسار القاضي البجلي مولاهم الرّازي» (ت٢٠٣هـ) قال أبو حاتم الرّازي: «كان عنده عن حمّاد بن سلمة عشرةُ آلاف، وعن الثَّوري عشرةُ آلاف أو نحوُه»[4].

وقال عبدالله بن عمران الأصبهاني: سمعت وكيعاً يقول: «يحيى بن

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١).
ومن أمثلة هذا الوجه أيضاً ما جاء في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٧) ترجمة «أحمد بن عمير بن جوصا» قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: سألت الدارقطني عن ابن جوصا؟ فقال: «تفرد بأحاديث ولم يكن بالقوي». قال الذهبي: «الرجل صدوق حافظ، وهم في أحاديث مغمورة في سعة ما روي...».

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨).
وقد تكلم بعض الأئمة في حديث جرير عن قتادة، وأنه كان يهم في أشياء منه، منهم: عبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيى بن معين، وأبو أحمد بن عدي. انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٢٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٩٨)، و«الكامل» (٢/ ١٣٠). وانظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٢٠٠ ـ ٢٠٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٠٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٩).

الضُّريس من حفَّاظ النّاس، لولا أنّه خَلَّط في حديثين، وذكر حديثاً لمنصور»[1].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيب هذا القول ـ: «لو خَلَّط في عشرين حديثاً في سِعَة ما روى لما عُدَّ إلاَّ ثقةً»[2].

٦ ـ وقال في ترجمة «رَوْح بن عبادة بن العلاء بن حسّان بن عَمْرو القيسيّ البصريّ» (ت٢٠٥هـ): «وقيل: إنّ عبد الرحمٰن تكلّم فيه: وهم في إسنادِ حديثٍ»، ثمَّ قال الذّهبي: «وهذا تَعنّت، وقلَّةُ إنصاف في حقّ حافظٍ قد روى ألوفاً كثيرةً من الحديث، فوهم في إسناد. فَرَوْحٌ لو أخطأ في عدّة أحاديثَ في سِعَة عِلْمه، لاغْتُفر له ذلك أسوةَ نُظرائِه، ولسنا نقول: إن رُتبة رَوْح في الحفظ والإتقان كرُتبة يحيى القطّان، بل ما هو بدون عبد الرَّزاق، ولا أبي النّضر»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «وقيل: إنّ عبد الرّحمن تكلّم فيه لكونه وهم في إسنادٍ فلا ضيرَ».

وقال في موضع آخر[5]: «نعم، عبد الرحمٰن بن مهدي أقوى منه، وأمّا هو فصدوقٌ صاحبُ حديثٍ».

٦ ـ وفي ترجمة «قُتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثّقفي مولاهم البَلْخيّ البغلانيّ» (ت٢٤٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ في صدد بيان مصدر وهم في حديث جمع تقديمٍ برواية قتيبة عن الليث بن سعد[6] ـ: «. . . وإنّما

(١) «الجرح التعديل» (٩/ ١٥٩). انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٠٠).
(٣) «المصدر نفسه» (٩/ ٤٠٦).
(٤) (٢/ ٥٩).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٩).
(٦) انظر الحديث في «سنن أبي داود» ـ في الصلاة ـ باب الجمع بين الصلاتين ـ (٢/ ١٨ ـ ١٩/ رقم١٢٢٠) و«سنن الترمذي» ـ في الصلاة ـ باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ـ (٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩/ رقم٥٥٣)، قال أبو داود: «ولم يرو هذا الحديث إلا =

الغفلة وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخَ صدقٍ، وقد روى نحواً من مئة ألف، فيغتفر له الخطأ في حديثٍ واحدٍ»[1].

الصنف الثاني: من نزل إلى مرتبة الصدوق، أو الاعتبار في المتابعات، والشواهد ولم يترك:

أولاً: من نزل إلى مرتبة الصدوق:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «شهر بن حوشب الأشعريّ الشاميّ» (ت١٠٠هـ، وقيل: غير ذلك) ذكر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ طرفاً من الأحاديث التي أُنكِرت عليه، ثمَّ قال: «فَهذا ما اسْتُنكِر من حديث شَهْرٍ في سِعَة روايته، وما ذا بالمنكر جدّاً»[2].

وقال في نهاية الترجمة: «الرّجل غيرُ مدفوع عن صدقٍ وعلم، والاحتجاج به مترجِّحٌ»[3].

٢ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب بن مسلم بحشل القرشيّ مولاهم المصريّ» (ت٢٦٤هـ): «... وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحّة، فخَمْسة أحاديثَ منكرةٍ في جنب ذلك ليستْ بموجِبةٍ لتركه، نعم، ولا هو في القوّة كيونس بن عبدالأعلى، وبُنْدار»[4].

ولعلّ الخمسةَ الأحاديث التي يشير إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذا السّياق هي التي أوردها ابنُ عديّ في ترجمة «بحشل» مثالاً لما أُنكِر عليه، إلاّ أنّ عبارةَ ابن عديّ، تُفيد أنّه لم يستوفِ ذكرَ جميعِ ما أُنكِر على

= قتيبة وحده». وقال الترمذي: «وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، ...». وانظر «معرفة علوم الحديث» (ص١١٩ ـ ١٢١).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٤).

(٢) «المصدر نفسه» (٤/ ٣٧٨).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٢٣).

بحشل من الأحاديث، فقد قال: «ومِنْ ضَعْفه أُنكِر عليه أحاديث أنا ذاكرٌ منها البعض»(١).

٣ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحيّ المدني» (ت٢٢٦هـ) قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالكٍ أحاديثَ غيرَ أنّه لا يُتابِعه أحدٌ عليها، وعن سليمانَ بن بلال، وغيرِهما من شيوخه، وقد روى عنه النّاس، وأثنى عليه ابنُ مَعين وأحمد، والبخاريّ يحدِّث عنه الكثيرَ، وهو خيرٌ من أبيه أبي أويسٍ»(٢).

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ معلِّقاً على هذا ـ: «الرّجل قد وثب إلى ذاك البَر، واعتمده صاحبا «الصّحيحين»، ولا ريب أنّه صاحبُ أفرادٍ ومناكيرَ تنغمر في سِعَةِ ما روى، فإنّه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبدالله كاتب اللّيث»(٣).

وقال عنه في كتابه «من تكلم فيه وهو موثق»(٤): «صدوق مشهور».

ثانياً: من نزل إلى مرتبة الاعتبار في المتابعات والشواهد:

مثاله: ما جاء في ترجمة «أبي صالح عبدالله بن صالح بن محمَّد الجهنيّ مولاهم المصري» (ت٢٢٣هـ) قال: «قد شرحت حاله في «ميزان الاعتدال»(٥) وليّناه، وبكلّ حالٍ فكان صدوقاً في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داءُ شيخه ابنِ لهيعة، وتهاون بنفسه حتّى ضَعُفَ حديثُه، ولم يُتْرَكْ بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودةٌ في سِعَة ما روى»(٦).

---

(١) «الكامل» (١/ ١٨٥).
(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٣٢٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٩٣).
(٤) (ص٤٤).
(٥) (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٧).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٥).

المطلب الرابع: ينحط الرَّاوي عن رتبة الاحتجاج إذا أُخذ عليه رفع الموقوفات ووصل المراسيل دون العكس:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المعمري» (ت٢٩٥هـ) قال ابن عدي: «... وكان المَعْمريُّ كثيرَ الحديث، صاحبَ حديثٍ بحقِّه كما قال عبدان[١]: «إنّه لم يَرَ مثلَه». وأمّا ما ذُكر عنه أنّه رفع أحاديثَ وزاد في المتون، فإنّ هذا موجودٌ في البغداديين خاصّة، وفي حديثهم، وفي حديثِ ثقاتهم، فإنّهم يَرفعون الموقوفَ، ويُوصِلون المرسَل، ويَزيدون في الأسانيد، ولولا التّطويلُ لذكرت شيئاً من ذلك، والمَعْمريُّ كما قال عبدالله بن أحمد: لا يتعمّد الكذب، ولكن صحب قوماً من البغداديِّين يَزيدون ويُوصلون. والله أعلم»[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معقّباً على كلام ابن عَديّ ـ: «بئست الخصالُ هذه، وبمثلِها يَنحَطُّ الثّقة عن رُتبة الاحتجاج به، فلو وقف المحدِّث المرفوع، أو أرسل المتّصل لساغ له، كما قيل[٣]: «انقص من الحديث ولا تزد فيه»»[٤].

وأمّا في «تذكرة الحفاظ»[٥] فقال: «ربّما فعلوا ذلك إذا ثبت عندهم الرّفعُ أو الوصْلُ، ولا ريب أنّ هذا ترخُّصٌ لا ينبغي».

وكلامُ الذهبيّ هذا إن كان عُذراً للبغداديين في صنيعهم بأنّهم ربما فعلوا ذلك لثُبوت الأمرين عندهم: الوصل والرفع، فلا وجه لقوله بعد ذلك: «إنّ هذا ترخُّصٌ لا ينبغي»، إذْ لا يمكن القولُ بأنّهم ترخّصوا طالما ثبت عندهم الأمران، فضلاً أنْ يُوصف ذلك بكونه «لا ينبغي»، بل هو فعلٌ يدلّ على الاحتياط والتّثبُّت، والإتيان بالحديث على الوجوه التي وقع بها

---

(١) انظر «الكامل» (٢/ ٣٣٧).

(٢) «الكامل» (٢/ ٣٣٨).

(٣) قائل هذا هو مجاهد بن جبر، انظر «الكفاية» (ص١٨٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥١٣).

(٥) (٢/ ٦٦٧).

عندهم، وهو فعلٌ لا يختصُّ به البغداديُّون وحدهم، فكم من حافظٍ روى الحديث موقوفاً، ثمَّ رواه مرفوعاً، أو رواه مرسلاً من وجهٍ ثمَّ أسنده من وجهٍ آخر لثبوت الوجهين لديه.

ولعلَّ أحسنَ ما يُعذَر به المعمريّ في صنيعه، هو أنّه كان رجلاً مُولَعاً بجمع الغرائب وتصيُّدِها لقصد الإغراب بها على أقرانه، فإنّه كان يتولّى لهم الانتخابَ من مسموعات الشّيوخ، فإذا مرّ به حديثٌ غريبٌ قصد الشّيخ وحده ليَسمعه منه، فكان من نتيجة ذلك أن انفرد بأشياء لا تُوجد عند زملائه وأقرانه فتُكُلِّم فيه لأجلها:

قال عبدان: سمعت فَضْلَك الرّازي، وجعفرَ بْنَ الجنيد يقولان: «المعمريُّ كذّاب» ثمَّ قال عبدان: «حسداً[1] لأنّه كان رفيقَهم فأنا معهم، فكان المَعْمَرِيّ إذا كتب حديثاً غريباً لا يُفيدهما»[2].

وقال أبو طاهر الجنابذي: سمعت موسى بنَ هارونَ يقول: «استخرت الله سنتين حتّى تكلَّمت في المَعْمَرِي، وذاك أنّي كتبت معه عن الشّيوخ، وما افترقنا، فلمّا رأيتُ تلك الأحاديثَ قلت: من أين أتى بها؟!».

قال أبو طاهر: كان المعمري يقول: «كنتُ أتولّى لهم الانتخاب، فإذا مرّ بي حديثٌ غريبٌ قصدتُ الشّيخ وحدي فسألتُه عنه»[3].

وقال محمَّد بن إسحاق الموصلي: سمعت المَعْمَريّ يقول: أمَا تَعْجبون من موسى بن هارونَ يَطلب لي مُتابِعاً في أحاديثَ خَصَّني بها الشّيوخ، وقَطَعْتُها من كُتبهم؟!»[4].

ولعلّ من هذه الجهة تفرّد بأحاديثَ يَرويها رُفقَاؤه في الطَّلب مرسلَة، ويُسْنِدها هو، أو يُوقفونها ويَرفعُها، أو يَنفرد بزيادةٍ في متنِ حديثٍ لا تُوجد

---

(١) في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١): «حسداه...».

(٢) «الكامل» (١/ ٣٣٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

عند غيرِه، فطُولب بأصولِ سماعه فلم يقدر أن يُخْرِجَ أصلاً[1]، فتكلّم فيه من تكلّم، ورماه بالزّيادة في المتون ورفعِ الموقوفات، ووَصْلِ المراسيل، وكذَّبه بعضُهم لهذا الصّنيع، وليس له في ذلك ذنبٌ سوى الشَّره في جمع الغرائب وتتبُّعها، لذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فَعُوقِب بنقيض قَصْده، ولم ينتفع بتلك الغرائب، بل جرَّتْ إليه شرا، فقَبَّحَ الله الشَّرَه»[2].

ويُلاَحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قال عن الراوي الذي يرفع الموقوفات ويوصل المراسيل: «بمثلها ينحطُّ الثّقة عن رتبة الاحتجاج به»[3].

وبيان ذلك: أنّ الرّواة الذين حصل لهم ذلك ينقسمون إلى خمسة أقسامٍ[4] تبعاً لانقسام الأسباب المؤدّية إلى ذلك، وهم كما يلي:

القسم الأول: قومٌ فقهاءُ ثقات في رواياتهم، لكنّ الغالب عليهم حفظُ المتون، دون الأسانيد، فإذا حدّثوا من حفظهم فربّما صحّفوا الأسماء، وقَلَبُوا الأسانيد، ورفعوا الموقوف، أو وقفوا المرسل، وهم لا يعلمون لقلّة عنايتهم بالحديث[5].

القسم الثاني: قومٌ اختلطوا بأَخَرة، فَوَقَع منهم هذا الفعلُ[6].

القسم الثالث: قوم ساء حفظُهم واختلَّ ضبطُهم فأخطؤوا كثيراً من غير تعمُّد، حتى صاروا يَرفعون المراسيل، ولا يَعلمون لمكان اعتمادهم على حفظهم[7].

---

(١) انظر ما حكاه علي بن حمشاذ في «تاريخ دمشق» (٤/ ٨٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٢).
(٣) انظر ما سبق.
(٤) اعتبرت «كتاب المجروحين» لابن حِبّان وبنيت عليه هذا التقسيم، وذلك لكثرة ما له من تفسير سبب الجرح. والله أعلم.
(٥) انظر «كتاب المجروحين» (١/ ٩٣).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٨) ترجمة «عبدالله بن عبد العزيز الليثي».
(٧) انظر ـ على سبيل المثال ـ «المصدر نفسه» (١/ ١٧٩) ترجمة «أسامة بن زيد بن=

القسم الرابع: قومٌ غلب عليهم الصّلاحُ والعبادة، وغفلوا عن الحفظ والتّمييز، فإذا حدّثوا رَفعوا المرسل، وأسندوا الموقوف، وقَلَبُوا الأسانيد[1].

القسم الخامس: قومٌ تعمَّدوا ذلك تزيُّداً للأحاديث، وتشويهاً لروايات الآخرين[2].

والأقسامُ الأربعةُ الأولى: لا حجّة في انفرادهم؛ إما لقلّة عنايتهم بالأسانيد، أو الغفلة عن الحفظ والتّمييز لغلبة العبادة عليهم، أو لعلّة سُوء حفظهم، أو اختلاطهم، ويُستشهد بهم، ويُغتفر في إيرادهم في المتابعات.

وأمّا القسم الأخير: فلا اعتبار بمن ثبت في حقّه تعاطي هذا الفعل على وجه التعمّد لظُهور كذبه وتزويره، والله أعلم.

الوجه الثالث: التفرد:

المراد بالتفرُّد هو: أن يَروي الرّاوي حديثاً عن شيخه لا يُعرف عنه إلاّ من جهته، ولو كان أصْلُ الحديث معروفاً من وجهٍ آخر[3].

ويقالُ فيمن روى حديثاً من وجهٍ لا يُشاركه فيه غيره: «روى ما لا يتابَع عليه»[4]، أو: «يروي الغرائب»، أو: «تفرّد بأحاديث»، أو: «له مفاريد»، وشبه هذه العبارات.

= أسلم»، و(١/ ٢٤٦) ترجمة «حسين بن حسن بن عطية»، و (١/ ٢٤٨) ترجمة «حكيم بن نافع الرقي»، و(١/ ٣٦٧) ترجمة «صالح بن محمّد بن زائدة»، و (١/ ٣٧٩) ترجمة «الضحاك بن زيد الأهوازي»، و(٢/ ١٢٥) ترجمة «عاصم بن ضمرة السلولي»، و (١/ ٢١٦) ترجمة «قابوس بن أبي ظبيان»، و(٢/ ٢٨٣) ترجمة «محمّد بن سليم أبي هلال الراسبي».

(١) انظر «كتاب المجروحين» (١/ ٦٧).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) ترجمة «خالد بن القاسم المدائني».

(٣) انظر «نزهة النظر» (ص٧٨ ـ ٨٠)، و «فتح المغيث» (١/ ٢٥٣، وما بعدها).

(٤) قد أكثر العقيلي من هذه العبارة في كتابه «الضعفاء».

وإطلاقُ هذه العبارة على الرّاوي، لا يعني الحكم بضعفه مطلقاً، بل يختلف الحكم فيها من راوٍ لآخر.

ولهذا نبّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى ضوابط يَتَقَيَّد بها هذا الوجه، وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: من كان في سعة علم فلا يُنكَر عليه تفرده:

تَقع الغرائب في حديث الرّاوي لأسباب منها:

أولاً: أن يكون الرّاوي أكثر من السّماع، ورحل وكتب كثيراً، ووقف على ما لم يقف عليه أقرانه، فتفرد بأسانيد أو متون لا توجد عند غيره، فمثله لا يضره التفرد من هذا النّوع، بل هو دليل رفعته، وآية علوّ كعبه في هذا الشأن، وما يضره أن يقال: تفرّد، أو أغرب على غيره لسعة علمه، وكثرة أحاديثه:

من أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي مولاهم المصري» (ت٢٢٤هـ): «كان من أئمَّة الحديث»[(١)].

ثمَّ قال في موضع[(٢)]: «يقع في حديث سعيدٍ غرائبُ لِسِعة علمه».

وهذه عبارة تقال في معرض المدح والثناء.

وأما قول الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[(٣)]: «كان ثقةً كثيرَ الحديث، له غرائبُ وأفرادٌ مغمورةٌ في سِعَة ما روى» فهو من النوع الثاني من أسباب إغراب الرّاوي على أقرانه وسيأتي.

٢ ـ وقال في ترجمة «سعيد بن كثير بن عُفير بن مسلم المصريّ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٢٨).

(٢) «المصدر نفسه» (١٠/٣٢٩).

(٣) (١/٣٩٢).

(ت٢٢٦): «وقال ابن يُونس في مكانٍ آخر من «تاريخه»: «هذا حديثٌ أُنكر على سعيد بن عُفير، فما رواه عن ابن لهيعة غيره»[(١)]، قال: «وكذا أنكر عليه حديثٌ آخر رواه عن ابن لهيعة».

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «من كان في سِعَة علم سعيد فلا غَرْوَ أن ينفرد، ثمَّ إن ابن لهيعة ضعيف الحديث فالنَّكارة منه جاءت»[(٢)].

٣ ـ وفي ترجمة «إبراهيم بن محمَّد بن عَرْعرة القرشيّ السَّامي البصريّ» (ت٢٣١هـ) قال الأثرم: قلتُ لأبي عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: «تَحْفظ عن قتادة، عن أبي حسّان، عن ابن عباس، أنّ النّبي ﷺ «كان يزور البيت كلّ ليلة؟» فقال: «كتبوه من كتاب مُعاذٍ ولم يسمعوه»، فقلت: «ههنا إنسانٌ يَزعُم أنّه قد سمعه من معاذ. فأنكر ذلك، قال: «من هو؟» قلت: إبراهيم بن عَرْعَرة، فتغيّر وجهُه، ونفض يديْه، وقال: «كذبٌ وزور، ـ سبحان الله ـ ما سمعوه منه، إنمّا قال فلان[(٣)]: «كتبنا من كتابه»، ولم يسمعه، سبحان الله!» واستعظم ذلك منه»[(٤)].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وما الذي يمنع أنْ يكون إبراهيم بن محمَّد بن عرعرة سمع هذا الحديث من معاذ مع سماعه منه غيرَه؟ وقد قال ابنُ أبي حاتم الرّازي في كتاب «الجرح والتعديل»[(٥)]: سُئل أبي عن إبراهيم بن عرعرة فقال: «صدوقٌ»[(٦)].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مؤيِّداً كلامَ الخطيب ـ: «صدق

---

(١) لم يذكر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ نص الحديث، وأما في «الكامل» (٣/ ٤١١ ـ ٤١٢) فإنه من روايته عن مالك، لا عن ابن لهيعة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦).

(٣) يقصد بـ (فلان) علي بن المديني ـ رحمه الله ـ ، فإنه نسخ هذا الحديث من كتاب معاذ، ولم يسمعه منه، كما ذكر ذلك عن نفسه. انظر «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٠).

(٥) (٢/ ١٣٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٩).

أبو بكر، ولا سيَّما وإبراهيمُ من كبار طلبة الحديث المعْنِيِّين به»[1].

٤ ـ وفي ترجمة «علي بن عبدالله بن جعفر المعروف بابن المديني البصريّ» (ت٢٣٤هـ) ساق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ما رواه الحسين بن فهم عن أبيه في قصة مناظرة الإمام أحمد بن حنبل مع ابن أبي دُؤاد المعتزلي، في مسألة رؤية الله في الآخرة، وما حكاه ابن أبي دؤاد ـ لتضعيف حديث في الرؤية ـ عن علي بن المديني أنّه قال: «في هذا الإسناد من لا يُعْمل عليه، ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم، إنما كان أعرابيّاً بوّالاً على عَقبيه»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ تعقيباً على هذه الحكاية ـ: «إنْ صحَّت الحكاية فلعلّ عليّاً قال في قيس ما عنده عن يحيى القطان، أنّه قال: «هو منكر الحديث»، ثمَّ سمّى له أحاديثَ استنكرها[3]، فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتة، فلا يُنكَر له التّفرُّد في سِعَة ما روى...»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5] ترجمة «قيس بن أبي حازم» (ت٩٨هـ):

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨٢).

(٢) انظر الحكاية في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).
قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «أما ما حكي عن علي بن المديني في هذا الخبر من أن قيس بن أبي حازم لا يُعمل على ما يرويه لكونه أعرابياً بوّالاً على عقبيه، فهو باطل، وقد نزه الله علياً عن قول ذلك، لأن أهل الأثر ـ وفيهم علي ـ مجمعون على الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم وتصحيحها، إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المقدمين، وروى عنهم غير قيس، مع روايته عن خلق من الصحابة سوى العشرة، ولم يحك أحد ممن ساق خبر محنة أبي عبدالله أحمد بن حنبل أنه نوظر في حديث الرؤية، فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهم محفوظاً، فأحسب أن ابن أبي دؤاد تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الحديث، وعزا ذلك إلى علي بن المديني. والله أعلم». «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣).

(٥) (٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣). =

«ثقة حجّة، كاد أن يكون صحابياً، . . . وقال عليّ بن عبدالله عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثمّ سمّى له أحاديثَ استنكرها، فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتة، لا يُنكَر له التّفرّد في سعة ما روى».

ثانياً: أن تَقع الغرائبُ في مرويّاته بسبب أوهام حصلت منه، إلا أنّ ذلك لا يضرّ الرّاوي إذا كان واسعاً العلم، كثيرَ الرّواية؛ لأنّ من أكثر من السّماع فلا بد أن يقع في حديثه بعضُ ما يُنكر عليه، إذ الكثرة مَظِنَّة الوهم والغلط، ولم يسلم منها أحد، لكنها هنا مغمورة في سعة علم الراوي، ومثال ذلك:

ما جاء في ترجمة «عثمان بن محمّد بن أبي شيبة العَبْسي مولاهم الكوفيّ» (ت٢٣٩هـ): «لا ريب أنّه كان حافظاً مُتقناً، وقد تفرّد في سِعَة علمه بخبرين مُنكَرَيْن عن جرير الضبّي، ذكرتُهما في كتاب «ميزان الاعتدال»[١] غضب أحمد بن حنبل لكونه حدَّث بهما[٢]، . . .»[٣].

= ومن ذلك أيضاً:

● قال في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٦) ترجمة «سليمان بن موسى الأشدق» (ت١١٩هـ): «كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته، قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها».

● وفيه (٢/ ٦١٨) ترجمة «عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي» (ت١٩٤هـ) ذكر من أفراده حديث جابر: قضى باليمين مع الشاهد، ثم قال: «الثقفي لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة».

● وفيه (٢/ ٣٠٦) نقل قول العقيلي: في «صَبَّاح بن محارب التميمي»: «يخالف في بعض حديثه»، فتعقبه قائلاً: «هكذا سائر الثقات يتفردون».

● وقال فيه (٢/ ١٩٥) ترجمة «سليمان بن أحمد الطبراني» (ت٣٦٠هـ): «لا ينكر له التفرد في سعة ما روى».

● وقال فيه (٣/ ٦٠١) ترجمة «محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري البصري» (ت٢١٥هـ): «ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل، حديث تفرد به، فإنه صاحب حديث».

(١) انظر (٣/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٥٢).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1] ـ تعليقاً على قول الأزدي: «رأيتُ أصحابنا يذكرون أنّ عثمان روى أحاديثَ لا يُتابَع عليها» ـ: «عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا يُنكَر له أن ينفردَ بأحاديثَ لِسِعَة ما رَوَى، وقد يَغْلَط، وقد اعتمده الشَّيخان في «صحيحيهما»، روى عنه أبو يعلى والبغوي، والنّاس، وقد سُئل عنه أحمد فقال: «ما علمت إلا خيراً»، وأثنى عليه. وقال يحيى: «ثقة مأمون»»[2].

ثالثاً: أن يكون الرّاوي واسع المحفُوظ، ومع ذلك فإنّه ولوعاً بِتَصَيُّدِ الغَرَائِبِ وَتَتَبّعِهَا:

من أمثلة ذلك: ما جاء في ترجمة «خَلَف بن سالم أبي محمَّد السّندي المهلَّبي البغداديّ» (ت٢٣١هـ): «الإمام الحافظ المجوِّد... من كبار الحفاّظ»[3].

ثمَّ قال: «وكان لِسِعَة حفظه يَتبعُ الغرائب»[4].

وهذه الأمثلةُ ونظائرُها تفيد أنَّ الرَّاوي إذا أَكثرَ من الرّواية، واشتهر بطلب الحديث والرّحلة فيه، والاعتناء بجمعه وكَتْبِه، فلا يُنكَر عليه أن ينفرد بأحاديثَ لا تُوجد عند غيره ولا يكون ذلك قدحاً في ثقته، وضبطِه، لأنَّ من أكثر، ورَحَل، وكَتَبَ الكثيرَ فلا بُدَّ أن يقف على ما لم يَقِفْ عليه أقرانُه، فإنَّ كثرةَ السَّماع والكتابة: مَظِنَّةُ التَفَرُّد والإغراب[5].

يوضح هذا ما يلي:

---

(١) (٣/ ٣٧).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٨٧)، و «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

(٤) «المصدر نفسه» (١١/ ١٤٩).

(٥) لذلك قال في «ميزان الاعتدال» (١/ ١١٨) ترجمة «أحمد بن عتاب المروزي»: «ما كلّ من روى المناكير يُضَعَّف، وإنما أوردتُ هذا الرجل لأنّ يوسف الشيرازي ذكره في الجزء الأول من الضعفاء من جمعه».

أولاً: قال الحافظ أبو أحمد بن عدي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «أحمد بن الأزهر النيسابوري» (ت٢٦٣هـ): «وأبو الأزهر هذا كَتَبَ الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بدّ من أنْ يقع في حديثه الواحد والاثنين[١] والعشرة ممّا يُنكَر»[٢].

ثانياً: قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «ميزان الاعتدال»[٣] ـ وهو يردّ قولَ العُقيلي في بعض الثّقات ـ: «لا يُتَابَع عليه» ـ: «. . .وأنا أشتهي أن تُعَرِّفَني من هو الثّقة الثّبْت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابَع عليه، بل الثّقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفعَ له، وأكملَ لرُتبته، وأدلَّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضَبْطِه دون أقرانه لأشياءَ ما عَرفوها، اللّهم إلاّ أنْ يَتَبَيَّن غَلَطُه ووَهْمُه في الشّيء فيُعرف ذلك، فانظر أوّلَ شيءٍ إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصّغار، ما فيهم أحدٌ إلاّ وقد انفرد بسنّة فيُقالُ له: هذا الحديث لا يُتَابَعُ عليه، وكذلك التّابعون، كلٌّ واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم. . .».

وفي «تاريخ الإسلام»[٤]: نقل قول العُقيلي في فُلَيح بن سُليمان: «لا يُتابَع على بعض حديثه» فتعقَّبه قائلاً: «كثير من الثّقات قد تفرَّدوا فيصحُّ أنْ يُقال فيهم: لا يُتابَعون على بعض حديثهم».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٥]: «ما زال الثّقاتُ يتفرَّدون».

ثالثاً: قال العلاّمة المعلمي ـ رحمه الله ـ: «وكثرة الغرائب إنما تضر الرّاوي في أحد حالين:

الأولى: أنْ تكون مع غرابتها منكرةً[٦] عن شيوخٍ ثقات بأسانيدَ جيّدة.

---

(١) كذا: وفي «سيرأعلا النبلاء» (١٢/ ٣٦٥): «الواحد والاثنان».

(٢) «الكامل» (١/ ١٩٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠).

(٤) (حوادث ووفيات سنة١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٧٧).

(٥) (٤/ ٥٤٣).

(٦) يعني: متونَها.

الثانية: أنْ يكون مع كثرة غرائبه غيرَ معروفٍ بكثرة الطَّلب.

وفي الحال الأولى: تكون تَبِعَة النَّكارة على الرَّاوي نَفْسه لظهور براءة من فوقه عنها.

وفي الحال الثانية: يُقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلَّة طلبه؟ فَيُتَّهم بسرقة الحديث، كما قال ابن نمير في أبي هشام الرّفاعي[1]: «كان أضعفَنا طلباً وأكثرَنا غرائبَ..»[2].

وقال في موضع آخر[3]: «من كَثُر حديثُه لا بدّ أن تكون عنده غرائب، وليس ذلك بموجِبٍ للضّعف، وإنما يضرّ أن تكون تلك الغرائب منكرةً».

وقال أيضاً: «إنما يُجرَح بالمناكير إذا كان الرُّواة عن الرَّجل ثقات أثباتا، يَبْعدُ نسبةُ الغَلَطِ إليهم، وكذا مشايخُه، وَمَنْ قَبْلَهم، ثُمَّ كَثُرَ ذلك في روايته، ولم يكنْ له من الجلالةِ والإمامةِ ما يُقَوِّي تَفَرُّدَه»[4].

المطلب الثاني: من لازم شيخه مدة فلا يُنكَر تفرُّده عنه بحديث:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «داود بن حصين القرشيّ المدنيّ» (ت١٣٥هـ) قال عليّ بن المديني: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث»[5].

وقال أبو داود: «أحاديثُه عن عكرمة مناكير، وأحاديثُه عن شيوخه مستقيمة»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٢٩/٨)، وأبو هشام الرفاعي هو: محمَّد بن يزيد بن محمَّد العجلي الكوفي المتوفى سنة ٢٤٨هـ، قد اتهمه عثمان بن أبي شيبة بسرقة الحديث. انظر «تاريخ بغداد» (٣٧٦/٣)، و «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٧ ـ ٢٩).

(٢) «التنكيل» (١/٩٨ ـ ٩٩).

(٣) «طليعة التنكيل» (ص٤٠).

(٤) «البناء على القبور» (ص٨٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣/٤٠٩).

(٦) «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨١).

وقد بيّن الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ سببَ وَضم الأئمّة رواياتِ داود بن حصين عن عكرمة بالنّكارة، فنقل عن مصعب بن عبدالله الزبيري، أنّه قال في عكرمة: «كان يَرى رأيَ الخوارج، فطلبه بعضُ وُلاةِ المدينة، فتغيَّبَ عند داود بن حصين حتى مات عنده»[1].

ثمّ علّق عليه بقوله: «ولهذا ينفرد عنه داود بأشياء تُسْتَغرب، وكثيرٌ من الحفَّاظ عدُّوا تلك الإفرادات مناكير، ولا سيَّما إذا انفرد بها مثلُ ابن إسحاق، ونحوه»[2].

وعلى هذا فلا وجه لاستنكار هذه المفاريد، ولا مُسوِّغ لردِّها، وعدم قَبولها منه إذا ثبت السَّند إليه، طالما هناك سببٌ اقتضى أن تكون هذه الرّوايات لا تُوجد إلاّ عنده، فمن ردَّها، وعدّها مناكيرَ فعُذْرُه أنّه لم يقف عليها عند أصحاب عكرمة غيرِ داود بن حصين، فلو صحّت عن عكرمةَ لبادر غيرُه من ثقات أصحاب عكرمة إلى نَقْلِهَا عنه، أمثال أيوب السّختياني، وسلمة بن كُهيل، وأبي الشَّعثاء جابر بن زيد البصري، وعامر الشّعبي، وعبد العزيز بن أبي روَّاد، وغيرِهم من كبار أصحابه وهم كُثر.

وأمّا من وثَّق داود مطلقاً كالإمام ابن سعد[3]، والإمام يحيى بن معين[4]، والحافظ أحمد بن صالح المصري[5]، وغيرهم، دون تقييدِ ذلك بما رواه عن غير عكرمة، فلعلّه اطّلع على سبب تفرُّد داود عن عكرمة بما لا يُوجد عند غيرِه، وهو لُزومُه عكرمةَ مدَّة اختفائه عنده.

ولعلّ أعدلَ الأقوال في حقّ داود قولُ أبي أحمد بن عدي ـ

---

(١) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٩٠)، وانظر: «المعارف» لابن قتيبة (ص٤٥٧)، وفي «التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/الورقة ١٠٩/أ) قال: وأخبرني مصعب بن عبدالله قال: «مات عكرمة مولى ابن عباس وهو مُخْتَفٍ عند داود بن الحصين...».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٣).

(٣) انظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٣١٨).

(٤) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ١٥٢)، و «رواية ابن طهمان» (ص١٠٧).

(٥) انظر «تاريخ أسماء الثقات» (ص٨١).

رحمه الله ـ: «وداودُ هذا له حديثٌ صالح، وإذا رَوَى عنه ثقةٌ فهو صحيح الرّواية، إلاّ أن يَرويَ عنه ضعيفٌ فيكون البلاءُ منهم[1]، مثل ابن أبي حبيبة هذا[2]، وإبراهيم بن أبي يحيى. كان عند إبراهيم عنه نسخةٌ طويلةٌ»[3].

وكأنّ الحافظَ ابن عدي ـ رحمه الله ـ راعى ذلك السّبب، ولذلك لم يَتَكلّم في روايته عن عكرمة، فإنّه نصّ على مثل هذه المراعاة كما سيأتي عنه.

وممّن وثق داود بن الحصين في عكرمة وغيره العلاّمةُ، ابنُ القيّم ـ رحمه الله ـ، فقد قال: «وأمّا تضعيف حديثِ داود بن الحُصين، عن عكرمة، فممّا لا يُلتَفَت إليه، فإنّ هذه الترجمة عند أئمّة الحديث صحيحة لا مطعن فيها...»[4].

وقال أيضاً: «وقد احتجّ أحمد بإسناده في مواضع، وقد صحّحَ هو وغيره بهذا الإسناد بعينه (أنّ رسول الله ﷺ ردّ زينب على زوجها أبي العاص بن الرّبيع بالنّكاح الأوّل، ولم يُحْدِثْ شيئاً)[5] وأما داود عن

---

(١) كذا في المطبوع، وفي «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨١): (منه) على الجادة.

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم المدني، ضعيف. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٣) «الكامل» (٣/ ٩٣).

(٤) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ١٥٤).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٦٩/رقم١٨٧٦، و ٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣/رقم٣٢٩٠ ط. المحققة)، وأبو داود في «سننه» كتاب الطلاق ـ باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها (٢/ ٦٧٥/رقم٢٢٤٠)، والترمذي في «سننه» كتاب النكاح ـ باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٣/ ٤٤٨/رقم١١٤٣)، وابن ماجه في «سننه» كتاب النكاح ـ باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (١/ ٦٤٧/رقم٢٠٠٩)، وغيرهم.
وصححه الإمام أحمد، والدارقطني، والحاكم، والذهبي، وابن القيم، وغيرهم، انظر «المسند» (١١/ ٥٣٠ ط. المحققة)، و«سنن الدارقطني» (٣/ ٢٥٣)، و«المستدرك» (٣/ ٦٣٩)، و«تلخيص المستدرك» للذهبي (٢/ ٢٠٠)، و«تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ١٥١ ـ ١٥٤).
وانظر دراسة مفصلة عن رواية داود بن الحصين، عن عكرمة في رسالة «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٥٤ ـ ١٥٩).

عكرمة فلم تزل الأئمة تحتج به»[1].

٢ ـ وقال في ترجمة «خالد بن خِداش بن عجلان المهلَّبي مولاهم البصريّ» (ت٢٢٣هـ): «أَبْلَغُ ما نقموا عليه أنّه يَنْفرد بأحاديثَ عن حمّاد بن زيد، وهذا لا يدلّ على لِينِه، فإنّه لازمه مدّة »[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «أكثرُ ما نقموا عليه أنّه ينفرد بأحاديثَ عن حمّاد بن زيد، ولا يُنكَر عليه ذلك، فإنّه كان ملازِماً له».

ودليلُ ذلك، قولُ سليمانَ بنِ حرب: «هو صدوقٌ لا بأس به، كان يختلف معنا إلى حمّاد بن زيد»، وأثنى عليه خيراً، وقال: «كان كثيرَ الاختلاف إلى حمّاد بن زيدٍ ـ أو كثيرَ اللُّزوم له»[4].

وقال زكريا بن يحيى السّاجي: «خالد بن خِداش المهلَّبي فيه ضَعْف. قال يحيى: «قد كتبت عنه، تفرّد عن حمّاد بن زيد بأحاديثَ»[5].

فتعقَّبه أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ بقوله: «لم يُورد زكريا في تضعيفه حجة، سوى الحكاية عن يحيى بن معين أنّه تفرَّد برواية أحاديث، ومثلُ هذا موجودٌ في حديث مالكِ بْنِ أنس، والثّوري، وشعبة، وغيرِهم من الأئمّة، ومع هذا فإنّ يحيى بن معين[6]، وجماعةً غيرَه[7] قد وصفوا خالداً بالصّدق، وغيرُ واحد من الأئمّة قد احتج بحديثه»[8].

---

(١) «زاد المعاد» (٥/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٨٩).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص١٤٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٧).
(٥) «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٦).
(٦) انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٧)، و «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٧).
(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٧)، و «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٨) «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٦).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٩) ترجمة «موسى بن عامر بن عمارة المري الدمشقي» (ت٢٥٥هـ): «تكلم فيه بعضهم بغير حجة، ولا ينكر له تفرده عن الوليد فإنه أكثر عنه»، وانظر «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٨٤).

وقد سبق إلى تطبيق هذا المنهج الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله، وذلك في تحرير ترجمة «حرملة بن يحيى التُّجيبي» حيث قال في نهايتها: «وحَرملة روى عن ابن وهب، والشّافعيّ ما لم يروه أحد، فأمّا ابن وهب فكان متوارياً في دارهم، طُلِبَ للقضاء فتوارى عندهم[١]، فسمع منه ما لم يسمعه أحد...»[٢].

وقال أيضاً: «... وقد تبحّرت حديثَ حرملة، وفتّشته الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله، ورجلٌ يتوارى ابنُ وهبٍ عندهم، ويكون عنده حديثُه كلُّه، فَليس ببعيدٍ أن يُغرِبَ على غيره من أصحاب ابن وهب، كتب، ونسخ، وإفرادات ابن وهب...»[٣].

المطلب الثالث: من جاء بالغرائب عمن يحتملها فلا يضره ذلك:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عليّ بن معبد بن نوح البغدادي ثمّ المصريّ الصغير» (ت٢٥٩) قال أبو بكر بن الجِعابي: «علي بن معبد بن نوح، نزل مصر... عند عليّ عجائب»[٤].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا بقوله: «قول أبي بكر: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتليين، فلا تُقبَل إلاّ مفسّرة، والرَّجل فثقةٌ صادق، صاحبُ حديث، ولكنّه يأتي بغرائب عمّن يحتملها»[٥].

---

(١) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٩٠) عن أبي عمر الكندي قال: «كان حرملة فقيهاً، لم يكن بمصر أحد أكتب عن ابن وهب منه، وذلك أن ابن وهب أقام في منزله سنة وأشهراً، مستخفياً من عباد إذ طلبه ليوليه القضاء بمصر، أخبرني بذلك يحيى بن أبي معاوية».

(٢) «الكامل» (٢/ ٤٦٠).

(٣) «الكامل» (٢/ ٤٦١)، وفي «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٥١): «...يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتباً ونسخاً وأفراد ابن وهب...». وما في المطبوع من «الكامل» موافق للنسخة الخطية منه. انظر الجزء الأول، القسم الثاني (الورقة ٢٠٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٤).

وقولُه: «ولكنّه يأتي بغرائب عمّن يحتملها» يحتمل أن يُراد به معنيان:

الأول: أنه أتى بالغرائب عمّن يحتملها لكثرة سماعه، وسِعَة حفظه، وذلك أنّه روى عن شيوخٍ مكثرين في الرّواية والرِّحلة، الذين يحتمل منهم التّفرُّد والإغراب، لكثرة ما كتبوا من الأحاديث، فقد روى عليّ بن معبد، عن الإمام أحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون، ورَوْح بن عُبادة، ويعلى بن عُبيد، وأمثالِ هؤلاء ممن كتب وسمع الكثير، وتفرّد بأشياء احتُملتْ عنه، لأنّ من أكثر من الحديث، فلا بدّ أن ينفرد، فرواية عليّ بن معبد أفراداً وغرائب عن مثل هؤلاء محتملة، لاحتمال كون الغرابة جاءت منهم، لا منه، اللّهم إلاّ أن تكون ثمّة قرينةٌ مُسْفِرةٌ عن خطئه ووهمه في تلك الرواية.

الثاني: أنّه يأتي بالغرائب عمّن يحتملها لضعفه وخفّة ضبطه، وذلك أنّه يَروى الغرائب عن شيوخٍ ضعفاء، أو من لا يُقْبَل تفرُّدُهم، مثل منصور بن سُقير البغدادي، وعَمرو بن هاشم البيروتي، وغيرِهما ممّن يَسبق إلى الذهن إلصاقُ الوهم والخطأ بهم لمكان ضعفهم، وخفَّة ضبطهم.

ولعلّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أراد الأوّل وذلك بالنّظر إلى شيوخ علي بن معبد الذين سرد المزّي أسماءهم في ترجمته[١]، فإنّ أغلبهم ثقات يحتمل تفردهم. والله أعلم.

المطلب الرابع: قد تقع المناكير في حديث الرّاوي والحمل على من فوقه أو من دونه:

أولاً: وقوع المناكير في حديث الرّاوي والحمل على من فوقه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مروان بن معاوية بن الحارث بن عثمان

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

الفزاري الكوفي ثمّ الدمشقيّ» (ت١٩٣هـ) قال عبدالله بن علي بن المديني: سألته ـ يعني أباه ـ عن مروان بن معاوية الفزاري فقال: «ثقةٌ فيما روى عن المعروفين»، وضعّفه فيما روى عن المجهولين»[(١)].

وتعقَّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «إنمّا الضّعف من قِبَلهم، كان يروي عن كل ضرب، وقد كان سفيان الثّوري مع جلالته يفعل كذلك»[(٢)].

وهذا واضح في بيان أنَّ الضَّعف، إنمَّا جاء من قبل شُيوخه الذين حدَّث عنهم لا من قِبَله، وذلك لأنّه لا يُبالي بانتقاء الشُّيوخ، بل يحدِّث عن كلِّ أحد كما قال ابن نمير: «كان مروان بن معاوية الفزاري، يلتقط الشُّيوخ من السِّكك»[(٣)].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوقٌ لا يُدفَع عن صدق، وتكثر روايته عن الشُّيوخ المجهولين»[(٤)].

وليس هذا الصّنيع مقتضياً تضعيفَ الرّاوي، لحصوله من كبار الأئمة كسفيان الثّوري ـ رحمه الله، وذلك لأن «التّحديث بالمناكير، إنمّا يضرُّه إذا كانت النّكارةُ من جهته»[(٥)].

٢ ـ وفي ترجمة «سعيد بن عُفير بن مسلم المصريّ» (ت٢٢٦هـ) تقدّم تعليق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على قول ابن يونس: «هذا حديثٌ أُنكِر على سعيد بن عُفير، فما رواه عن ابن لهيعة غيرُه...» بقوله: «من كان في سِعَة علم سعيدٍ فلا غرو أن ينفرد، ثمّ إن ابن لهيعة ضعيف الحديث، فالنّكارة منه جاءت»[(٦)].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٥١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٣).
(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٣).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) «التنكيل» (١/ ٢٣٧).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦)، وانظر ما سبق (ص٥٣٢ ـ ٥٣٣).

٣ ـ وقال في ترجمة «كامل بن طلحة الجحدري البصريّ نزيل بغداد» (ت٢٣١هـ): «هو صدوقٌ إن شاء الله، وما أدري وجهُ قول أبي داود: «رميت بكتبه»[١]، ولا ريب أنّ له عن ابن لهيعة ما يُنكَر، ولا يُتابَع عليه، فلعلّه حفظه»[٢].

وقول الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ولعلّه حفظه» مراده التّنبيه إلى أنّ النّكارة إنّما جاءت من ابن لهيعة، لسُوء حفظه واختلاطه، وكاملٌ إنّما أدّى ما حفظه عنه. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «الحسين بن إدريس الأنصاري المعروف بابن خُرَّم الهروي» (ت٣٠١هـ) قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: «روى عن خالد بن الهيّاج بن بسطام، كتب إليّ بجزءٍ من حديثه عن خالد بن الهيّاج بن بسطام، وأوّل حديثٍ منه باطل، وحديث الثّاني[٣] باطل، وحديث الثّالث، ذكرتُه لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال لي: «أَحلِفُ بالطّلاق أنّه حديثٌ ليس له أصل، وكذا هو عندي، فلا أدري منه أو من خالد بن هيّاج بن بِسطام»[٤].

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «بل إنّه من خالد، فإنّه ذو مناكير عن أبيه، والحسين فثقةٌ حافظٌ»[٥].

ونحوه قوله في «تاريخ الإسلام»[٦]: «خالد له مناكير عن أبيه، والحسين فثقةٌ حافظٌ».

---

(١) انظر «سؤالات الآجري» (٤/ ٢٤٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠٩).
(٣) كذا في الأصل، ولعله من باب إضافة الموصوف إلى صفته، كقولهم: حبة الحمقاء، ومسجد الجامع. انظر «أوضح المسالك» (ج٢/ ٣٣٨).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٤).
(٦) (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص٦٤).
ومن أمثلة هذا القسم أيضاً:
● ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٩) ترجمة «إسحاق بن إبراهيم الدمشقي» (ت٢٢٧هـ) قال ابن عدي: «وله عن يزيد بن ربيع الدمشقي عن أبي الأشعث عن=

ثانياً: وقوع المناكير في حديث الرّاوي والحمل على من دونه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «عبدالله بن دينار، مولى ابن عمر المدني» (ت١٢٧هـ): «وقد أساء أبو جعفر العُقيلي بإيراده في «كتاب الضعفاء»[(١)] له، فقال: «في رواية المشايخ عن عبدالله بن دينار اضطراب»، ثمَّ إنّه أورد له حديثين مضطربي الإسناد، ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرّواة عنه، وقد وثّقه جماعةٌ»[(٢)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٣)]: «أحد الأئمّة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العُقيلي في «الضعفاء»، وقال: «في رواية المشايخ عنه اضطرابٌ»، ثمَّ ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنّما الاضطراب من غيره، فلا يُلتَفَت إلى فعل العقيلي، فإن عبدالله حجة بالإجماع...».

وما استدركه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على العُقيلي ـ رحمه الله ـ من أنّ الاضطراب الحاصل في بعض روايات عبدالله بن دينار إنّما مصدره

= ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة. وله أحاديث صالحة». قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «شيخه يزيد ساقط فالعهدة على يزيد».

● وفي (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص١١٨) ترجمة «بيان بن عمرو أبي محمد البخاري» قال ابن أبي حاتم: «بيان بن عمرو أبو محمد البخاري، روى عن سالم بن نوح ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي. سمعت أبي يقول ذلك. وهو مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح حديث باطل» فقال الذهبي: «قوله: «مجهول» ممنوع، وأما في الحديث الذي رواه، فسالم له مناكير، لعل هذا منها».

● وفيه (٣/ ٣١) ترجمة «عثمان بن أحمد بن السماك» (ت٣٤٤هـ) قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «صدوق في نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن الطيوري كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق، أما هو فوثقه الدارقطني».

(١) انظر (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٣) (٢/ ٤١٧).

الرّواة عنه، قد نبّه عليه العُقيلي نفسُه حيث قال: «روى موسى بن عُبيدة ونظراؤه، عن عبدالله بن دينار، أحاديثَ مناكيرَ إلاّ أنّ الحَمْلَ فيها عليهم»(١).

وهذا ظاهر قوله: «... وأمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب» فنسب الاضطراب إلى الرّواة عنه لا إليه»(٢).

٢ ـ وفي ترجمة «حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمٰن بن صفوان بن أمية الجمحيّ المكيّ» (ت١٥١هـ) قال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «ثنا أحمد بن عبدالله بن سابور الدَّقّاق، ثنا الفضل بن الصباح، ثنا إسحاق بن سليمان الرّازي، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر [رضي الله عنهما]، أنّ رسول الله ﷺ قال: «اغسلوا قتلاكم».

قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلاّ عن ابن سابور»(٣).

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «غريبٌ جداً ورواتُه ثقات. وهذا محمولٌ على من قُتل في غير مصاف، ولعلّ الغلط فيه من شيخ ابن عدي، أو شيخ شيخه، والثّقة قد يَهِم»(٤).

٣ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن لهيعة بن عُقبة الحَضْرمي المصريّ» (ت١٧٤هـ) نقل الحافظ الذهبي عن ابن حبّان أنّه قال: أخبرنا أبو يعلى قال: حدّثنا كامل بن طلحة، قال: حدّثنا ابن لهيعة، قال: حدّثني حييّ بن عبدالله المعافري، عن أبي عبدالله الحُبْلي، عن عبدالله بن عَمرو أنّ رسول الله ﷺ قال في مرضه: «ادعوا لي أخي»، فدُعي له عُمر فأعرض عنه، ثمّ قال: «ادعوا لي أخي»، فدُعي له أبو بكر فأعرض عنه، ثم قال:

---

(١) «الضعفاء» (٢/٢٤٩).
(٢) سيأتي مزيد بيان عن هذه القضية في (ص٩١٩ ـ ٩٢١).
(٣) «الكامل» (٢/٤٢١).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٣٧ ـ ٣٣٨).

«ادعوا لي أخي»، فدُعِي له عثمان فأعرض عنه، ثم دعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوبه وأكبّ عليه، فلّما خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال: «علّمني ألف بابٍ، كلُّ بابٍ يفتح ألف بابٍ»[1].

ثمّ نقل الذّهبيّ في موضع آخر[2] قولَ ابن عدي: «فلعلّ البلاءَ فيه من ابن لهيعة فإنّه مفرطٌ في التّشيُّع»[3].

فتعقّبه قائلاً: «فما سمعنا بهذا عن ابن لهيعة، بل ولا علمتُ أنّه غيرُ مفرطٍ في التّشيُّع، ولا الرّجل متَّهَمٌ بالوضع، بل لعلّه أُدخل على كامل، فإنّه شيخٌ محلُّه الصّدق، لعلّ بعضَ الرّافضة أدخله في كتابه، ولم يَتَفَطَّنْ هو، فالله أعلم»[4].

واحتمال أن يكون الحديث أُدخل على ابن لهيعة أقرب، لأنّ كاملاً أقوى منه، ولأنّ ابن لهيعة يقبل التّلْقين. والله أعلم.

٤ ـ وقال في ترجمة «عليّ بن عاصم بن صُهيب القرشيّ التميميّ الواسطيّ» (ت٢٠١هـ): «ساق الحافظ ابن عديّ في ترجمة عليّ عدَّة أحاديث ـ إلى أن قال ـ: «حدّثنا أحمد بن عبدالله بن سالم الباجُدَّائي، حدَّثنا عبد القدّوس بن عبد القاهر الباجُدَّائي، حدّثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس [رضي الله عنه]، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أكل من الطّين وقيّة فقد أكل من لحم الخنزير وقيّة...».

وبه: «من أكل الطّين، واغتسل به، فقد أكل لحم أبيه آدم، واغتسل بدمه».

ثمّ قال ابن عدي «هذان باطلان»[5]. ثمّ قال الذهبي: «أَجزم بأنّ

---

(١) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٦).
(٣) «الكامل» (٢/ ٤٥٠) وعبارته: «وهذا هو حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة، فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف».
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٦).
(٥) «الكامل» (٥/ ١٩٢ ـ ١٩٣) وعبارته: «وهذان الحديثان، باطلان بهذا الإسناد».

عليّ بن عاصم ما حدّث بهما، فقد تناكد ابن عدي حيث أوردهما هنا، وإنّما هما موضوعان من الباجدّائي، قبّحه الله»[١].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٢]: «حاشى عليّ بن عاصم - رحمه الله - أن يحدّث بهما، وإنّي أقطع بأنّه ما حدّث بهما، والعجب من ابن عدي مع حِفْظه كيف خفي عليه مثل هذا، فإنّ هذين من وضع عبد القدّوس فيما أرى».

وقال أيضاً: «ثمّ قال ابن عدي: حدّثنا الفضل بن عبدالله بن مخلد، حدثنا العلاء بن مسلمة، حدثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ: «من قرأ (يس) كلّ ليلة ابتغاء وجه الله غُفر له».

وبه: «خلق الله الجنّة وغرس أشجارها بيده، وقال لها: تَكلّمي، قالت: «قد أفلح المؤمنون»[٣].

ثمّ قال الذهبي: «وهذان باطلان، ابن عاصم بريءٌ منهما، والعلاء متّهم بالكذب»[٤].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٥]: «وهذان باطلان، ولقد أساء ابن عدي في إيراد هذه البواطيل في ترجمة علي، والعلاء متّهم بالكذب»[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٥٩).
(٢) (٣/ ١٣٧).
(٣) «الكامل» (٥/ ١٩٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٠).
(٥) (٣/ ١٣٧).
(٦) من هذا القسم أيضاً:
● ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٢٥) ترجمة «مطرف بن عبدالله بن مطرف» (ت٩٥هـ) نقل ابن عدي رواياته من طريق تلميذه: أحمد بن داود بن أبي صالح، فتعقبه الذهبي بقوله: «هذه أباطيل حاشا مطرفاً من رواياتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى ، كما روى عنه ابن حبيب في «الواضحة» عن ابن أبي حازم =

ثالثاً: وقوع المناكير في حديث الراوي والحمل على غيره، مع احتمال أن يكون من فوقه أو من دونه:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «القاسم بن إبراهيم القنطريّ السّامرّيّ» (حدث في سنة٣٤٦هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «والغالبُ على حديثه المناكير والموضوعات» ثمَّ قال: «ما علمت أنّ أحداً ضعَّفه، والكلام المذكور فيه عبارة ابن النجّار، فلعلّ الضعفَ في تلك الرّوايات من غيره»[1].

= عن أبيه، عن سهل مرفوعاً: «جعلت الصلوات في خير الساعات، فاجتهدوا فيها بالدعاء»، فهذا الحمل فيه على ابن حبيب».

- وقال فيه (٢/ ٥٦٠) ترجمة «عبد الرحمٰن بن رافع» (ت١١٣هـ): «حديثه منكر... ولكن لعل تلك النكارة جاءت من قبل صاحبه عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي».
- وفيه (٤/ ٥٨) ترجمة «محمد بن واسع البصري» (ت١٢٣هـ) قال الذهبي: «ثقة احتج به مسلم. وقال أبو حاتم: روى حديثا منكراً عن سالم، عن ابن عمر»، قال الذهبي: «النكارة إنما هي من قبل الراوي عنه...».
- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٤٥٠) ترجمة «عباد بن كثير البصري» (توفي بعد الأربعين ومئة): «وساق له ابن حِبَّان عدة مناكير، لكن بعضها من الرواة عنه».
- وقال في (الحوادث نفسها ص٥٠٥) ترجمة «عبد العزيز بن أبي رواد» (ت١٥٩هـ) قال ابن حِبَّان: روى عن نافع، عن ابن عمر، نسخة موضوعة كان يحدث بها توهماً لا تعمداً». فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «الشأن في صحة تلك الأحاديث عن عبد العزيز».

وفي (الحوادث نفسها ص٥١٨) ترجمة «عثمان بن زائدة الكوفي نزيل الري» قال العقيلي: «حديثه عن نافع غير محفوظ، رواه عنه عبد الملك بن مهران، ثمَّ قال: وعبد الملك متروك»، فقال الحافظ الذهبي: «فبرئ عثمان من عهدته، وهو بقية عن عبد الملك بن مهران».

- وقال في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٧٩) ترجمة «شقيق بن إبراهيم البلخي» (ت١٩٤هـ): «منكر الحديث»، ثم قال: «وكان من كبار المجاهدين، استشهد في غزوة كولان سنة أربع وتسعين ومئة، ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف، لأن نكارة تلك الأحاديث من جهة الرواة عنه».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤٧).

وقد سبق غيرُ واحدٍ من الأئمّة إلى مراعاة هذا الضّابط في الحكم على الرّواة جرحاً، أو تعديلاً من ذلك:

أ ـ قد تقدم قول الحافظ العقيلي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عبدالله بن دينار مولى ابن عمر»: «روى موسى بن عُبيدة ونظراؤه، عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير إلا أنّ الحمل فيها عليهم»[١].

ب ـ وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في ترجمة «أصبغ بن نباتة»: «وإذا حدَّث عن الأصبغ ثقةٌ فهو عندي لا بأس بروايته، وإنّما أتى الإنكار من جهة من روى عنه، لأنّ الرَّاوي عنه لعلّه يكون ضعيفاً»[٢].

وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن القطامي البصريّ»: «وأبو المهزّم الذي يروي عنه عبد الرحمٰن، وعليّ بن زيد وهما جميعاً في عداد الضّعفاء الذين ذكرتهم في كتابي هذا، ولعلّ إنكار هذه الأحاديث بعضه منهما لا من عبدالرحمٰن»[٣].

ج ـ وقال أبو حاتم البستي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «علي بن يزيد الألهاني»: «يروي عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، روى عنه عبيد الله بن زحر، ومطرح بن يزيد، منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في روايته ممّن؟ هؤلاء في إسناده ثلاثةٌ ضعفاءُ سواه، وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر من روى عنه عبدالله بن زَحَر، ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان فلا يتهيّأ إلزاقُ الجرح بعلي[٤] بن يزيد وحده، لأن الذي يروي عنه ضعيف، والذي روى عنه واهٍ، ولسنا ممن يستحلّ إطلاق الجرح على مسلمٍ من غير علم، عائذٌ بالله من ذلك. . .»[٥].

---

(١) «الضعفاء» (٢/ ٢٤٩).

(٢) «الكامل» (١/ ٤٠٨).

(٣) «المصدر نفسه» (٤/ ٣١٣).

(٤) في المطبوع من المجروحين: [من علي بن يزيد] والتصويب من (ط. حمدي السلفي) (٢/ ٨٦).

(٥) «كتاب المجروحين» (٢/ ١١٠).

وقال في ترجمة «موسى بن سيّار الأسواري»: «وإذا احتجّ في إسناد خبر راويه من لا يعرف بالعدالة عن إنسانٍ ضعيف، لا يتهيّأ إلزاقُ الوهن بأحدهما دون الآخر، ولا يجوز القدح من هذا الرّاوي إلا بعد السّبر والاعتبار بروايته عن الثّقات غير ذلك الضّعيف، فإن وُجد في روايته المناكير عن الثّقات، أُلزق الوهنُ به لمخالفته الأثبات في الرّوايات، وهذا حُكم الاعتبار بين النّقلة في الأخبار»[1].

ولاحظ أيضاً الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذا الضابط حيث قال في ترجمة «عيسى بن طهمان»: «أفرط ابن حِبَّان، والذّنب فيما استنكره من حديثه لغيره»[2].

وقال في «هدي الساري»[3] ترجمة «غالب القطّان أبي سليمان البصريّ»: «وأمّا ابن عديّ فذكره في «الضعفاء»[4]، وأورد له أحاديث الحَمْلُ فيها على الرّاوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي. والكمال لله».

المطلب الخامس: تفرُّد الثقة يعدُّ صحيحاً غريباً ما لم يتبين وهمُه:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «يونس بن يزيد بن أبي النّجاد الأيلي» (ت١٥٩هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «وكان حُلْوَ الحديث، كثيرَه، وليس بحجَّة، وربّما جاء بالشّيء المنكر»[5].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «قد احتجّ به أرباب الصّحاح أصلاً وتبعاً» (ثمَّ ذكر كلام ابن سعد) ثمَّ قال: «ليس ذلك عند أكثر الحفاظ منكراً بل غريبٌ»[6].

---

(١) «المصدر نفسه» (٢/ ٢٤٠).
(٢) «تقريب التهذيب» (ص٤٣٩).
(٣) (ص٤٣٤).
(٤) انظر «الكامل» (٦/ ٦ ـ ٧).
(٥) «الطبقات» (٧/ ٥٢٠).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٠٠).

ومثلُ ذلك: قولُه في «ميزان الاعتدال»[1] ترجمة «عليّ بن عبدالله بن المدينيّ»: «وإن تفرُّدَ الثّقة المتقن يُعَدُّ صحيحاً غريباً. . .».

وقال قبل هذا بأسطر: «بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، . . . اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك»[2].

وفي كتابه «الموقظة»[3]: سَرَدَ طبقاتِ الحفاظ، ثمَّ قال: «فهؤلاء الحفّاظ الثقات إذا انفرد الرّجل منهم من التّابعين فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع قيل: صحيحٌ غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل: غريبٌ فرد، ويَندُر تفرُّدُهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة. ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به، ما علمته، وقد يوجد.

ثمَّ ننتقل إلى اليَقِظِ الثّقة المتوسِّط المعرفة، والطّلب، فهو الذي يُطلق عليه أنّه ثقة، وهم جمهور رجال «الصّحيحين» فَتَابِعِيُّهم، إذا انفرد بالمتن خُرِّج حديثُه ذلك في «الصّحاح» وقد يتوقّف كثيرٌ من النّقاد في إطلاق (الغرابة) مع (الصّحة) في حديث أتباع الثقات، وقد يوجد بعضُ ذلك في «الصّحاح» دون بعض.

وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفّاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشيم، وحَفص بن غِيَاث منكراً.

وإن كان المنفرد من طبقة مَشْيَخة الأئمّة، أطلقوا النّكارة على ما انفرد به، مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التَّبوذَكي، وقالوا: «هذا منكر».

قولُ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفّاظ

---

(١) (٣/ ١٤٠).

(٢) «ميزان الاعتدال» (الموضع السابق).

(٣) (ص٥٧).

الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ، هشيم وحفص بن غياث منكراً» فبخصوص ما يتعلّق بهُشيم بن بشير كأنَّ مرادَه ما ينفرد به ولم يصرح بالتحديث؛ فإنه مدلس رمي بذلك[1] أو ما ينفرد به عن الزّهري، فإنّه كتب حديثَه في صحيفة فجاءت الرّيح فرمتْ بالصّحيفة، فلم يحفظ منها إلا تسعة أحاديث[2].

وأما حفص بن غياث فهو ثقةٌ ثبتٌ إذا حدّث من كتابه، وإنما عُدَّ ما انفرد به ممّا حدّث به من حفظه منكراً، لأنّه ساء حفظه لما اسْتُقْضِيَ بالكوفة[3].

وقد ذُكر عن الإمام يحيى بن سعيد، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام النّسائي، وغيرهم إطلاقُ النّكارة على مجرّد التّفرُّد[4].

وأمّا بخصوص يونس بن يزيد، فليس إطلاق المنكر على بعض مروياته من هذا القبيل، بل المراد بذلك أنّه أخطأ في بعض أحاديث حدّث بها من حفظه، وتفرّد بها، يدلّ على ذلك ما يلي:

أ ـ قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: «لم يكن يَعرف الحديث، يكتب أولَّ الكتاب: الزُّهري عن سعيد، وبعضه: الزّهري[5]، فيشتبه عليه»[6].

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ٣١٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٨٣وما بعدها).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٧)، وذكر الإمام أحمد أن الذي صحّ لهشيم عن الزهري أربعة أحاديث. انظر «رواية الميموني عنه» (ص٢٠٠) و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٠١)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٧٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٦)، و «تاريخ بغداد» (٨/ ١٩٨)، و «تهذيب الكمال» (٧/ ٦٠).

(٤) انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٢ ـ ٦٥٩)، و«هدي الساري» (ص٣٩٢، و ٤٣٧، و٤٥٣)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٧٤)، وقيّد الحافظ ابن حجر ذلك بقوله: «. . .لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده».

(٥) يعني: «قوله» كما في النص الآتي.

(٦) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٤٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥٥).

وقال أيضاً: «وكان يونس ربّما رفع الشّيء من رَأي الزّهريّ يُصَيِّرُه عن ابن المسيب»[1].

ب ـ وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: «يونس بن يزيد الأيلي عن غير الزّهري؟ قال لي: «ليس بالحافظ»[2].

وقال أيضاً: «كان صاحبَ كتابٍ فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيءٌ»[3].

ج ـ وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «...وإنّما ضعّفوا بعضَ روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدّث من حفظه، فإذا حدّث من كتابه فهو حجّة»[4].

المطلب السادس: تَفَرُّد الصّدوق يُعدّ منكراً:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «محمّد بن إسحاق بن يسار القرشيّ المطّلبيّ المدنيّ» (ت١٥٢هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «...وأمّا في أحاديث الأحكام فينحطّ حديثُه فيها عن رتبة الصّحة إلى رُتبة الحسن، إلاّ فيما شذّ فيه فإنّه يُعَدّ منكراً، هذا الذي عندي من حاله. والله أعلم»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «...وإن تفرُّدَ الصّدوق ومن دونه يُعَدّ منكراً».

---

(١) «رواية المروذي» (ص٤٦).

(٢) «سؤالات البرذعي» (ص٦٨٤).

(٣) «المصدر نفسه» (ص٦٨٥).

(٤) «هدي الساري» (ص٤٥٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/٤١).

(٦) (٣/١٤٠ ـ ١٤١). وقال فيه (١/٤١٠) ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي»: «...وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها، منها:...» فذكر عدداً من تلك الأحاديث.

وقال في «الموقظة»[1]: «وقد يُعَدّ مُفرد الصّدوق منكراً».

ويمكن حمل كلام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ على وجهين:

الوجه الأول: إذا انفرد الصّدوق عن حافظٍ كبيرٍ مكثرٍ له جمعٌ من التلاميذ الثقات مثل ابن شهاب الزّهري، وهشام بن عروة، وقتادة، ونظرائهم عُدّ ما تفرّد به هذا الصّدوق من دونهم منكراً، إذْ يَبْعُدُ أنْ يحفظ هذا الصّدوق عن هذا الحافظ الكبير شيئاً دون بقيّة تلاميذه الثّقات المعتنين بجمع حديثه، فيُلقِي تفرُّده في ذهن النّاقد، قرينةً قويةً تَحملُه على الحكم على ما تفرّد به دونهم بالنّكارة، ويَقْضي عليه بالغلط والوهم.

فأساسُ الحكم ـ في هذا الوجه ـ على الحديث بالنّكارة اجتماعُ الأمرين: التّفرُّد عن الحفّاظ، مع نزول درجة إتقان الرّاوي. والله أعلم.

الوجه الثاني: قد تقدم قول الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في بيان تفرُّد ثقات أتباع التّابعين: «... ويَندُر تفرُّدهم، فتجد الإمامَ منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة، ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟ ما علمتُه، وقد يُوجد»[2].

فإذا كان من هم في هذه المرتبة من الثّقة، والإتقان وكثرة الحديث يَندُر وجودُ ما تفرّدوا به فَلأن لا يُوجد ذلك عند من لم يكن مثلَهم في الثّقة، والإكثار أولى وأحرى، وحيثُ وُجد تفرُّده بحديثٍ ليس له في أصله متابِع، انقدح في ذهن النّاقد احتمالٌ قويٌّ لغلطه ووهمه فيه فيحكم بنكارته.

فأساسُ الحُكم ـ في هذا الوجه ـ على الحديث بالنّكارة التّقسيمُ الطّبقي، والواقع العملي. والله أعلم.



---

(١) (ص٣٤).

(٢) انظر ما تقدم (ص٥٥٣).



الفصل الرابع

ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التدليس.

المبحث الثاني: الإرسال.



المبحث الأول
التدليس

وهو أنْ يَرويَ الرَّاوي عمّن لقيه، وسمعَ منه ما لم يَسمَعْ منه، مُوهِماً سَمَاعَه منه[1].

وفي ذلك مطلبان:

المطلب الأول: قواعدة عامة في التدليس:

أوّلاً: إطلاق (التدليس) على (الإرسال):

لم يُفرّقْ بعضُ العُلماء بين (التّدليس) و (الإرسال الخَفِيّ) فسَمَّوْا كلا الأمرين تدليساً[2]. .

قال ابن معين: «لم يَلْقَ يحيى بن أبي كثيرٍ، زيدَ بْنَ سَلام، وقَدم معاويةُ بن سلاَّم عليهم، فلَمْ يسمعْ يحيى بْنَ أبي كثير، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يَسْمَعْه فدلَّسَه عنْه»[3].

وقال أيضاً: «دَلَّس هُشَيم عن زاذان أبي منصور، ولم يَسْمعْ منه»[4].

وقال البخاريُّ ـ رحمه الله ـ: «لا أَعْرِفُ لابن أبي عَرُوبةَ سماعاً من الأعمش، وهو يُدَلِّس، ويَروِي عنه»[5].

وقال يعقوب بن شيبة: «التَّدليس جماعةٌ من المحدِّثين لا يَرون به

---

(١) «الكفاية» (٣٥٧)، و «النكت» (٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥)، و «نزهة النظر» (ص١١٣ ـ ١١٤)، «فتح المغيث» (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) قد يحصل العكس فيأتي من إمام إطلاق (الإرسال) على (التدليس) كما في قول الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٨٦): «ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث الواحد ـ يعني حديث الوضوء مما مسته النار ـ والباقي يرسلها عنه»، فأطلق الإمام أحمد على الأحاديث التي يرويها سفيان عن أبي عون محمد بن عبيد الثقفي على وجه التدليس لفظ (الإرسال).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٢).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ٦٢٠).

(٥) «العلل الكبير» (٢/ ٤٦٢).

بأساً، وكَرِهَهُ جماعةٌ منهم، ونحن نَكْرَهُه، ومن رأي التَّدليس منهم فإنما يُجَوِّزُه عن الرَّجل الذي قد سمع منه، ويَسمَعُ من غيره عنه ما لم يَسْمعْه منه، فيُدَلِّسُه، يُرِي أنّه قد سمعه منه، ولا يكون ذلك عندهم إلاّ عن ثقة، فَأَمّا من دلَّسه عن غير ثقة، وعمّن لم يَسمعْ هو منه، فقد جاوز حدَّ التّدليس الذي رَخَّصَ فيه من رَخَّص من العُلماء»[1].

وهذا النَّصُّ صريحٌ في عدم التَّفريق بين التَّدليس والإرسال الخفي، حيث سمَّى الأمرَيْن تدليساً.

وكلامهم بنحو هذا كثير[2].

وهو صريح كلام ابن الصَّلاح في تعريفه للتّدليس[3]، وقال العراقي: «هو المشهور بيْن أهل الحديث. . .»[4].

وتعقَّب الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قولَ العراقي بأنّ فيه نظراً[5]، وذلك لأن «الذي يَظهر من تصرُّفات الحُذَّاق أنّ التَّدليس مختصٌّ باللُّقِيِّ»[6].

ويبدو من تصرُّفات الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عدمُ التّفريق بين الأمْرَيْن أحياناً ـ فقد عرّف الحديثَ المدلَّسَ بأنّه: «ما رواه الرَّجل عن آخرَ ولم يَسْمعْه منه، أوْ لم يُدْرِكْه»[7].

ومُرادُه بعدم الإدْراك هنا، عَدَمُ اللُّقاء، بدليلِ أنّه سمَّى روايةَ منْ رَوَى عمَّن لا يُمْكنُهُ إدْراكُه بالمنقطعة، ولم يُسَمِّ ذلك تدليساً، فقال: « . . . وإن قال: (عن) احتمل ذلك، وَنُظِرَ في طَبَقته هلْ يُدرِكُ من هو فوقه؟ فإنْ كان

---

(١) «الكفاية» (ص٣٦٢).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ «مقدمة كتاب المجروحين» (١/ ٨٠)، و «كتاب المجروحين» (١/ ٢٢٦)، و«الثقات» (٦/ ٩٨) ترجمة «بشير بن المهاجر الغنوي»، و (٧/ ٥٩٢) ترجمة «يحيى بن أبي كثير اليامي»، و«الناسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس (١/ ٥٥٧).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٧٨).

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص٨٠).

(٥) انظر «النكت» (٢/ ٦١٥).

(٦) «المصدر نفسه» (٢/ ٦٢٦).

(٧) «الموقظة» (ص٣٨).

لَقيَه فقد قرَّرْناه، وإنْ لم يكن لَقِيَه، فَأَمْكن أنْ يَكُون مُعَاصِرَه فهو محلُّ تَرَدُّد، وإنْ لم يُمْكنْ فَمُنْقَطعٌ»[1].

ومن الأمثلة التطبيقيّة على ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «قَتادة بن دَعامة السَّدوسي البَصريّ» (ت١١٨هـ) قال شعبة: «لَمْ يسمع قتادةُ من أبي رافع شيئاً...»[2].

وقال يحيى بن مَعين: «لم يَسْمَعْ قتادةُ من سعيد بن جُبير، ولا من مجاهد، ولا من سليمانَ شيئاً، رُبَّما أدخل بينهم رجلاً، ورُبَّما أَرْسل، وأكثرُ ذلك لا يُدْخِل، يُرْسلُها»[3].

وقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عَقِبَ ذِكْره أقوالَ بعض الأئمَّة في هذا ـ: «قد عَدُّوا روايةَ قتادةَ عن جماعةٍ هكذا من غير سَماع، وكان مُدَلِّساً»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «قد دَلّس قتادةُ عن جماعةٍ» ثمَّ ذكر قولَ شُعْبة: «ولا يُعرَفُ لقتادةَ سماعٌ من أبي رافع»، وقولَ ابن معين: «لم يَسمَعْ قتادةُ من سعيد بن جُبير...الخ»، وغيرَ ذلكَ.

ومِثْلُهُ في «تذكرة الحفاظ»[6] حيث قال: «وكان قَتادةُ معروفاً بالتَّدليس...» ثمَّ ذكر قولَ ابن مَعين، وشعبةَ، في عدم سماعه من أُناس.

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «عطاء بن أبي مسلم الخُراساني» (ت١٣٥هـ): «أَرْسَل عنْ أبي الدَّرداء، وابن عبّاس، والمغيرةَ بن شُعبة، وطائفةٍ»[7].

---

(١) «الموقظة» (ص٣٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٥٢٨/١)، رواية قتادة عن أن أبا رافع حدثه في «صحيح البخاري» (١٣/ ٥٢٢/ رقم٧٥٥٤)، وانظر: «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٩٨ ـ ١٠٥).

(٣) «رواية ابن الجنيد» (ص٣١٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٧٧).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٥٥).

(٦) (١/ ١٢٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٤٠).

ونَقَلَ قولَ الإمام الدَّارَقطنيّ ـ رحمه الله ـ: «هو في نفسه ثقة، لكنَّه لم يَلْقَ ابنَ عبَّاسٍ»[1].

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ مُعَلِّقاً ـ: «يَعْني أنَّه يُدَلِّس»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «سُليمان بن مِهران أبي محمَّد الأعمش الأسَديّ الكاهليّ مولاهم الكوفيّ» (ت١٤٨هـ) قال يحيى بن مَعين: «كلّ ما رَوَى الأعمشُ عن أنسٍ فهو مرسلٌ، وقد رَأى الأَعْمشُ أَنساً»[3].

وقال أبو حاتم الرَّازي: «رَأى أَنَسَ بنَ مالكٍ يُصَلِّي، ولم يَسْمَعْ منه، ولم يَسْمَعْ من ابن أبي أوْفَى، روايتُه عنه مُرْسَل...»[4].

قال الحافظ الذهبي: «قَدْ رَأى أَنَسَ بنَ مالك، وَحَكَى عنه، وَرَوَى عنه، وعن عبدالله بْنِ أبي أَوْفى على مَعْنَى التَّدليس، فإنّ الرَّجلَ مع إمَامَتِه كان مُدَلِّساً»[5].

لكنَّه يميلُ إلى احتمال سماعه من عبدالله بنِ أبي أَوْفَى فقال: «وقد طلب الأعمش، وكتبَ العلمَ بالكوفة قبلَ موت عبدالله بْنِ أَوْفَى بأعوام، وهو معه بِبَلَدِه، فما أُبْعِد أن يكون سمع منه»[6].

٤ ـ وفي ترجمة «عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج المكّي» (ت١٥٠هـ) نقل قولَ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «لم يَلْقَ عَمْرَو بْنَ شُعيب، ولا أبا الزّناد»، ثمَّ قال: «الرّجلُ في نفسه ثقة، حافظ، لكنّه يُدَلِّس بلفظةِ «عن»، «قال»[7]، ...»[8].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١١٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٤١).
(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٢٣٤).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٦).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٢٧).
(٦) «المصدر نفسه» (٦/ ٢٤٢).
(٧) انظر ما يدلّ على ذلك في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٥).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٦).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «كان ابن جُريج ثَبْتاً لكنَّه يُدَلِّس، قال أحمد: لم يَسْمَعْ من عَمْرِو بْن شُعيب زكاةَ مالِ اليتيم، ولا من أبي الزِّناد».

٥ ـ وقال في ترجمة «سعيد بن أبي عَرُوبة مِهْران العَدويّ مولاهم البصريّ» (١٥٦هـ): «وكان من المدلِّسين، قال أحمد بن حنبل[2]: لم يَسْمَعْ سعيد بن أبي عَروبة من الحَكَم، ولا من الأعمش، ولا من حمّاد، ولا من عَمْرو بن دينار، ولا من هشام بن عُروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عُبيد الله بن عُمر، ولا من أبي بِشر، ولا من ابن عقيل، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عُمر بن أبي سَلَمة، ولا من أبي الزِّناد، وقد حدّث عن هؤلاء على التّدليس، ولم يسمعْ منهم»[3].

فعبارة «عَلَى التّدليس» من كلام الحافظ الذهبي، وليست ضِمْنَ سياق كلام أحمد، أَدْرَجَها تفسيراً لِقول الإمام أحمد: «وقد حدَّث عن هؤلاء...» يُوضِّح ذلك: ما في «ميزان الاعتدال»[4] حيث جاءت العبارة فيه هكذا: «... وقدْ حدَّث عنهم كلِّهم ـ يعني يقول: «عن» ويدلِّس».

٦ ـ وقال في ترجمة «هُشيم بن بشير بن أبي خازم السُّلمي مولاهم الواسطي» (ت١٨٣هـ): «كان رأساً في الحفظ، إلاَّ أنَّه صاحبُ تدْليسٍ كثير، قد عُرِف بذلك»[5].

ثمَّ نَقَلَ قولَ الإمام أحمد: «لم يَسْمعْ هُشيمٌ من يزيدَ بن أبي زياد، ولا من الحسن بن عُبيد الله، ولا من أبي خالد، ولا من سيَّار، ولا من موسى الجُهني، ولا من علي بن زيد بن جُدعان» قال الذهبي: «ثمَّ سمَّى جماعةً كثيرةً[6] ـ يعني: فروايته عَنْهم مُدَلَّسَة»[7].

---

(١) (١/ ١٧٠).

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٣١)، ولم يرد فيه ذكر عدم سماعه من الأعمش، ولا من ابن عقيل، ولا من عمر بن أبي سلمة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

(٤) (٢/ ١٥٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٨٩).

(٦) انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٨٩).

والخلاصة: أنّ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ قد أشار إلى أنَّ بين التّدليس والإرسال عُموماً وخُصوصاً مُطْلقاً، فكلُّ تدْليسٍ إرسال، وليس كلّ إرسالٍ تدليساً، فقال ـ رحمه الله ـ: «التّدليس. . . متضمِّنٌ للإرسالِ لا مَحَالَة من حيث كان المُدَلِّس مُمْسِكاً عن ذِكْرِ من بينه وبين من دلَّس عنه، وإنما يُفَارِقُ حَالُه حالَ المرسل بإيهامه السَّماع ممّن لم يَسْمَعْ منه فقط، فهو المُوهِنُ لأمره، فَوَجَبَ كوْنُ هذا التّدليس متضمِّناً للإرسال، والإرسالُ لا يَتضمَّن التّدليسَ؛ لأنّه لا يقتضي إيهامَ السَّماع ممّن لم يَسْمَعْ منه، ولهذا المعنى لم يَذُمَّ العلماءُ من أرْسَلَ الحديث، وذَمُّوا من دَلَّسه. . .»[1].

قال ابن رشيد البُسْتي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا المعاصر غير الملاقي إذا أطلق «عن» فالظّاهر أنّه لا يُعَدُّ مُدَلِّساً، بل هو أَبْعَدُ عن التَّدليس؛ لأنّه لم يُعْرَفْ له لِقَاءٌ ولا سَماع، بخلاف من عُلِمَ له لقاء، أوْ سَماعٌ»[2].

ثانياً: حُكْمُ التَّدليس:

«التّدليس للحديث مكروهٌ عند أكثر أهل العلْم، وقد عَظَّمَ بعضهم الشَّأن في ذمّه، وتَبَجّح بعضُهم بالبراءة منه»[3].

وقد بيَّن الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ حُكم التَّدليس عنده فقال: «هو داخل في قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ. . .﴾[4]. . . والمدلِّس فيه شيءٌ من الغِش، وفيه عدمُ نُصْحٍ للأمّة لا سيَّما إذا دَلَّس الخَبَرَ الواهي، يُوهِمُ أنّه صحيح، فهذا لا يَحِلُّ بوجه، بخلاف باقي أقسام التّدليس، وما أَحْسَنَ قولَ عبدِ الوارث بن سعيد[5]،: «التَّدليس ذلّ»[6].

---

(١) «الكفاية» (ص٣٥٧ ـ ٣٥٨).

(٢) «السنن الأبين» (ص٦٥).

(٣) «الكفاية» (ص٣٥٥).

(٤) [سورة آل عمران: جزء من الآية ١٨٨].

(٥) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٠٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٦٠).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «والمدلِّس داخلٌ في عُموم قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا...﴾ وهو داخلٌ في قوله عليه الصلاة والسَّلام: «من غَشَّنا فليس منَّا»[2]، لأنَّه يُوهِم السَّامعين أنَّ حديثَه مُتَّصل، وفيه انقطاع، هذا إذا دَلَّسَ عن ثقة، وأمَّا إذا دَلَّس خَبَرَه عن ضَعيفٍ يُوهِم أنَّه صحيح، فهذا قد خان الله ورسوله، وقد قال عبد الوارث بن سعيد: «التَّدليس ذلٌّ».

وقد قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «التّدليس يشتمل على ثلاثةِ أحوالٍ تقتضي ذمَّ المدلِّس وتَوْهِينَه:

فأحدها: ما ذكرناه من إيهامه السَّماع ممّن لم يَسْمعْ منه، وذلك مقاربُ الإخبار بالسَّماع ممّن لم يَسْمع منه.

والثانية: عُدولُه عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلافُ مُوجَبِ الوَرَعِ والأمانة.

والثالثة: أنّ المدلِّسَ إنما لم يُبَيِّن من بينه وبين من رَوَى عنه لِعِلْمِه بأنَّه لو ذَكَره لم يَكنْ مَرضيّاً مقبولاً عند أهل النّقل، فلذلك عَدَلَ عن ذِكْرِه.

وفيه أيضاً: أنّه إنما لا يَذْكر من دَلَّس عنه طلباً لتَوْهيم عُلُوِّ الإسناد والأَنَفَةِ من الرِّواية عمَّن حدّثه، وذلك خلافُ مُوجَبِ العدالَة، ومُقْتَضى الدِّيانة من التّواضع في طلب العلم، وتركُ الحميَّة في الإخبار بأخذ العلم عمّن أخذه...»[3].

ثالثاً: أمثلُ ما يعتذر به عن المدلسين:

قد اعتذر الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ عن المدلِّسين إزاءَ ما ذَكَره من

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٩٧).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ في الإيمان ـ باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» ـ (ج١/٩٩/رقم١٠١)، والترمذي في «سننه» ـ في البيوع ـ باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ـ (٣/٦٠٦/رقم١٣١٥)، وابن ماجه في «سننه» في التجارات ـ باب النهي عن الغش ـ (٢/٧٤٩/رقم٢٢٢٤) كلهم من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) «الكفاية» (ص٣٥٨).

أنَّ فِعْلَهم غِشٌّ، وَعَدمُ نُصْحٍ للأمَّة، وأنَّ من دَلَّس خبراً واهياً فقد خان الله عَزَّ وجل، ورسولَه ﷺ، فالْتمسَ لهم عُذراً ومَخْرَجاً على سبيلِ الإنصاف والاعتدال، إذْ هو فِعْلٌ وقع فيه بعضُ كبار الأئمَّة، ممَّن لا يَشُكُّ أحدٌ في عدالتهم، واستقامة طريقتهم، مع ما تواتر عنهم من الاجتهاد في طلب الحقّ وتحرِّيه.

١ ـ قال في ترجمة «بقية بنِ الوليد بن صائدِ الحمْيرِي، الكِلاعِي الحمْصي» (ت١٩٧هـ): «وكان من أَوْعيةِ العلم، لكنَّه كَدَّر ذلك بالإكثار عن الضُّعفاء، والعَوَام، والحَمْلِ عمَّن دَبّ ودَرَجَ»[١].

ثمَّ نَقَلَ قولَ الحافظ أبي الحسن بْنِ القطَّان: «... رُميَ بقيةُ باسْتباحة التَّدليس بإسقاط الضّعفاء، وهو مُفْسِدٌ لعدالته إنْ صَحَّ ذلك عنه، بخلاف التّدليس بإسقاط الثِّقات»[٢].

فعلَّق على ذلك بقوله: «نَعَمْ تَيقَّنا أنه كان يَفعلُه، وكذلك رَفِيقُه الوَليدُ بْنُ مُسلم، وغيرُ واحد، ولكنّهم ما يُظَنُّ بهم أنَّهم اتُّهمُوا من حدَّثهم بالوضْع لذلك. فالله أعلم»[٣].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «نَعَم، ـ والله ـ صحَّ هذا عنه، أنَّه يَفعله، وصحَّ عن الوليد بنْ مُسلم، بلْ وعن جماعةِ كِبارٍ فِعْلَه، وهذه بَلِيَّةٌ منهم، ولكنَّهم فَعَلُوا ذلك باجتهاد، وما جَوَّزُوا على ذلك الشَّخص الذي يُسْقِطُون ذكرَه بالتَّدليس أنَّه تَعمَّد الكذب. هذا أَمْثَلُ ما يُعْتَذَرُ به عنهم».

٢ ـ وقال مغيرة: «ما أَفْسَدَ أحدٌ حديثَ الكوفة إلاّ أبو إسحاقَ ـ يعني ـ السَّبيعيّ ـ وسليمانُ الأعمش»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥١٩/٨).
(٢) «بيان الوهم والإيهام» (١٦٨/٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥٢٨/٨ ـ ٥٢٩).
(٤) (٣٣٩/١).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٤٤، ٤٤٢).

قال الحافظ الذهبي ـ مُعَلِّقاً على هذا القول ـ: «كأنه عَنَى الرِّوايةَ عمَّن جاء، وإلاّ فالأعمش عدْلٌ صادقٌ ثبت، صاحبُ سنّة، وقرائن، يُحْسِن الظَّنَّ بمّن يحدِّثه، ويَرْوي عنه، ولا يُمكنُنا أنْ نَقطعَ عليه بأنَّه عَلِمَ ضعْفَ ذلك الذي يُدَلِّسه، فإنَّ هذا حرامٌ»[1].

والخلاصة: أنَّ مَدارَ الاعتذار عن المدلِّسين على أنّ المدلِّس إنما كان يُدلِّس عمَّن يَظُنُّ فيه الصِّدق، والأمانةَ ـ وإنْ كان على خلاف ذلك عند سائر النّقاد ـ فَخَوْفُه من أنْ تُرَدَّ روايتُه لَوْصَرَّح باسْمه حَمَلَهُ على تَدْليسه، وإخفاء عَيْبِه، ولم يكن قاصداً بذلك الغِشَّ والخيانةَ للأمّة.

لكنَّ هذا يَصْدُقُ على منْ كان تدليسُه عن الضُّعفاء، أمّا من كان تدليسه عن الثّقات فلعلَّ مطلبَه فيه الفِرارُ من النّزول في تلك الرِّوايات بعينها، ولا سيَّما إنْ عُرف بملازمة شيخه والإكثارِ عنه، فتَشْمَئِزُّ نفسُه أنْ يَرويَ عنه بواسطةِ غيره مِن أقرانه ما لم يَسْمَع منه، فَيَحْمله ذلك على إِظْهار تلك المرويات في صُورة السَّماع، على وجهٍ لا يقع مِنْه في الكذب. والله أعلم.

رابعاً: الأصل في قبول حديث المدلِّس تصريحُه بالسَّماع:

١ ـ قال في ترجمة «قَتادة بن دعامة السَّدوسيّ البصريّ» (ت١١٨هـ): «وهو حجَّة بالإجماعِ إذا بيَّن السَّماع، فإنَّه مُدلِّس مَعروفٌ بذلك...»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «الوليد بن مسلم الدّمشقيّ» (ت١٩٥هـ): «وكان من أوعية العلم ثقةً حافظاً، لكنْ رديءُ التّدليس، فإذا قال: «حدَّثنا» فهو حجَّة، هو في نفسه أوْثَقُ من بقيَّة وأعلمُ»[3].

وقال في «تذكرة الحفَّاظ»[4]: «لا نزاعَ في حفْظِه وعِلْمِه، وإنما الرَّجلُ

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٢٧١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢١٢).

(٤) (١/ ٣٠٤).

مدَلِّسٌ فلا يحتجُّ به إلاّ إذا صرَّحَ بالسَّماع».

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «إذا قال: «حدَّثنا» فهو ثقة...».

٣ ـ وفي ترجمة «بَقيّة بن الوليد بن صائد الحِمْيَريّ الكلاعيّ الحِمصيّ» (ت١٩٧هـ) قال ابن سعد: «وكان ثقةً في روايته عن الثِّقات، وكان ضعيفَ الرِّواية عن غير الثِّقات»[2].

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وهو أيضاً ضعيفُ الحديث إذا قال: «عن» فإنّه مدلِّسٌ»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4] ـ معلِّقاً على قول الجوزجاني ـ: «فإذا حدّث عن الثِّقات فلا بأس»[5]: «شَرْطَ أنْ يُصرِّح بالإخبار، ولا يقول: «عن فلان» فإنّه يُدلِّس عن ابن جريج، وعن الأوزاعي بطامّات»[6].

ووجه ذلك: أنَّ التَّدليس ضَعْفٌ في رواية المدلِّس، وليس ضعفاً مُطلقاً فيه، ففي ترجمة «محمَّد بن مُسلم بن تَدْرس أبي الزُّبير المكِّي»

---

(١) (حوادث ووفيات سنة١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٦١).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٤٦٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٢٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٢٧).

(٥) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٢٩٨) ولفظه: «...فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به».

(٦) من أمثلة ذلك أيضاً قوله:

- قال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٢) ترجمة «الحسن بن أبي الحسن البصري» (ت١١٠هـ): «وهو مدلس فلا يحتج بقوله: (عن) في من لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه. والله أعلم...».
- وقال فيه (١/ ١٢٧) ترجمة «أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي» (ت١٢٦هـ): «وقال غير واحد: هو مدلس، فإذا صرح بالسماع فهو حجة».
- وقال في تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٦٧) ترجمة «سليمان بن مهران الأعمش الكوفي» (ت١٤٨هـ): «وللأعمش عن أنس، أحاديث ساقها صاحب الحلية، لكن الأعمش مدلس، فقال فيها: «عن» فلا تحمل على الاتصال».

(ت١٢٦هـ) قال الحافظ ابن عدي ـ ـ رحمه الله ـ: «وهو في نفسه ثقة، إلاّ أنْ يَرويَ عنه بعضُ الضُّعفاء، فيكون ذلك من جهة الضَّعيف، ولا يكون من قِبَلِه...»[١].

فتعقَّبه الحافظ الذَّهبي ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا القولُ يَصْدُق على مثل الزُّهري، وقتادة. وقد عِيبَ أبو الزّبير بأمورٍ لا تُوجب ضَعْفَه المطلق، منها التَّدليس»[٢].

فإذا كان الرّاوي يُدلِّس، ولا سيَّما إنْ كان ذلك منه عن الضُّعفاء والتَّلْفَى، فقبول روايته في الأصل مقيَّدٌ بحالِ تصريحه بالسَّماع. وعليه فالتَّدليس ضَعْفٌ في رواية صاحبه إذا عنعن، وليس ضعفاً مطلقاً في الرّاوي. والله أعلم.

قال أبو حاتم البستي ـ رحمه الله ـ: «وأمَّا المدلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعُدُول، فإنّا لا نحتجّ بأخبارهم إلاّ ما بيَّنوا السَّماع فيما رَوَوْا، مثلُ الثّوريّ[٣] والأعمش، وأبي إسحاقَ، وأضرابِهم من الأئمَّة المتَّقين[٤]، وأهل الورع في الدّين؛ لأنّا متى قَبِلنا خبرَ مدلِّس لم يُبَيِّن السَّماع فيه وإن كان ثقة، لَزِمَنا قَبولُ المقاطيعِ والمراسيل كلِّها؛ لأنه لا يُدرَى لعلَّ هذا المدلِّسَ دلَّس هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهِي الخبَرُ بِذكره إذا عُرِف. اللّهم إلاّ أنْ يكونَ المدلِّس يُعلم أنّه ما دلَّس قطُّ إلاّ عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبِلتْ روايتُه وإن لم يُبَيِّن السَّماع، وهذا ليس في الدُّنيا إلا سُفيانُ بن عيينة وحده، فإنّه كان يدلِّس ولا يدلِّس إلاّ عن ثقةٍ متقن، ولا يَكادُ يُوجد لسفيانَ بْنِ عيينةَ خَبَرٌ دَلَّسَ فيه إلاّ وُجد ذلك الخبرُ بعينه، قد بيَّن سماعَه عن ثقةٍ مثلِ نَفْسِه...»[٥].

---

(١) «الكامل» (٦/ ١٢٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨١).

(٣) تدليس سفيان الثوري محتمل لندرته في جنب ما روى. انظر «تعريف أهل التقديس» (ص٢٣).

(٤) كذا في النسخة المطبوعة، وكأن الأولى أن تكون: (المتقنين).

(٥) «مقدمة صحيح ابن حِبَّان» (الإحسان ـ ص١٦١).

المطلب الثاني: ضوابط قاعدة اشتراط التصريح بالسماع:

تقدّم أنّ الأصلَ في قَبول رواية المدلِّس تصريحُه بالسّماع، لكن هذا الأصل مقيَّدٌ بضوابطَ أشار إليها الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في بعض التراجم، منها:

الأول: لا عيب في تدليس الصحابة لثبوت عدالتهم:

جاء في ترجمة «عبد الرحمٰن بن صخر أبي هريرة الدّوسي اليماني ـ رضي الله عنه ـ» (ت٥٧هـ) قال شعبة بن الحجاج: «أبو هريرة كان يدلس».

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «تدليس الصّحابة كثير، ولا عيبَ فيه، فإنّ تدليسهم عن صاحبٍ أكبرَ منهم، والصَّحابةُ كلُّهم عدولٌ»(١).

وما ذكره الذَّهبي عن شعبةَ وبَنَى عليه تعليقَه، إنما رواه ابنُ عدي في كتابه «الكامل» قال: أخبرنا الحسن بن عثمان التستري، أخبرنا سلمة بن شبيب، [قال سمعت يزيد بن هارون] يقول: سمعت شعبة يقول: (فذكره)(٢).

وهذا إسناد تالف؛ فشيخُ ابن عديّ هو الحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم أبو سعيد التُّستري، قال فيه ابن عدي: «كان عندي يضع، ويَسرق حديث النّاس، سألت عبدان الأهوازيّ عنه فقال: كذّابٌ»(٣).

ومَقْصِدُ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بتدليس الصّحابة إرسالُ بعضِهم عن بعضٍ؛ إذْ لا يَصْدُق مسمَّى التّدليس لغةً واصطلاحاً على صنيعهم، فليس في فعلهم إخفاءُ العَيْب عن النّاظر، فغالبُ إرسالهم عن الصّحابة أمثالِهم، وهم كلُّهم عدولٌ صادقون.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢/٦٠٨).

(٢) «مقدمة الكامل» (ص٦٨)، وما بين المعقوفتين ساقط من مطبوع كتاب الكامل، والنسخة المصورة من مكتبة أحمد الثالث (ج١/ق١/الورقة ٣٧). والتصويب من «تاريخ دمشق» (١٩/٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٣) «الكامل» (٢/٣٤٥)، وانظر «لسان الميزان» (٢/٢١٩ ـ ٢٢٠).

قال محمّد بن عمر بن رُشَيْد الفِهري ـ رحمه الله ـ: «فإن قيل: قد وُجد الإرسالُ من الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ وممّن بعدهم ممّن يُعلم أو يُظنّ أنّه لا يُدلِّس عمّن لقيه، وسمع منه. قلنا: أمّا حال الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ في ذلك، الذين وجبت محاشاتُهم عن قصد التّدليس، فتَحْتَمِل وجوهاً:

منها: أن يكونوا فعلوا ذلك اعتماداً على عدالة جميعِهم، فالمَخُوفُ في الإرسال قد أُمِن؛ يدلّ على ذلك ما قاله أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ذَكر أبو بكر بن أبي خيثمة في «تاريخه» قال: «نا موسى بن إسماعيل، وهُدْبة، قالا: نا حمّاد بن سلمة، عن حميد، أنّ أنساً حدّثهم بحديثٍ عن رسول الله ﷺ، فقال له رجل: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب غَضَباً شديداً، وقال: «والله ما كلّ ما نحدِّثُكم سمعنا من رسول الله ﷺ، ولكن كان يحدِّث بعضُنا بعضاً، ولا يتّهم بعضُنا بعضاً»[(١)].

ثمَّ قال: «ولذلك قَبِلَ جُمهور المحدِّثين ـ بل جميعُ المتقدِّمين، وإنما خالف في ذلك بعضُ ما تأصّل من المحدِّثين المتأخِّرين ـ مراسيلَ الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وعلى القَبول محقِّقُوا الفقهاءِ والأَصْليين[(٢)].

ومنها: أن يكونوا أتَوْا بلفظ «قال» أو «عن»، ولفظ «قال» أظهر، إذْ هو مَهْيَعُ الكلام قبل أن يغلبَ العُرفُ في استعمالها للاتصال.

ومنها: أنْ يكونوا فعلوا ذلك عند حصول قرينةٍ مُفْهِمَةٍ للإرسال، مع تحقُّق سلامة أغراضهم وارتفاعِهم عن مقاصد المدلِّسين وأغراضهم.

ومنها: أن يكونوا أتَوْا بلفظ مُفْهِم لذلك، فاختصره مَنْ بعدهم لثقة جميعهم، ولعلَّ قولَ كثيرٍ من التّابعين عمّن يَرْوُون عنه من الصّحابة: «يَنمي الحديثَ إلى رسول الله ﷺ»، أو «يَبلُغُ به النبيَّ عليه السّلام»، أو «يَرفعُه» أو ما أشبه هذا من الألفاظ عبارةٌ عن ذلك»[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢١).
(٢) لعلها: والأصوليين.
(٣) «السنن الأبين» (ص٦٣ ـ ٦٤).

«وأمّا من روى منهم عن غير الصّحابة، فقد بيّن في روايته ممّن سمعه، وهو أيضاً قليلٌ نادر، فلا اعتبار به...»[١].

وقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «كعب الأحبار بن ماتع الحميري اليماني» (توفي في آخر خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ): «حدَّث عنه أبو هريرة، ومعاوية، وابنُ عبّاس، وذلك من قَبِيل روايةِ الصّحابي عن التّابعي، وهو نادرٌ عزيزٌ»[٢].

ثمَّ إنّ ما حدّث به هؤلاء الصّحابة عن كعبٍ، إنّما هو ما كان من الإسرائيليّات، فقد قال الحافظ الذهبي: «...فجالس أصحابَ محمّد ﷺ، فكان يحدِّثهم عن الكتب الإسرائيليّة...»[٣].

والخلاصة: أنّ سببَ تسميةِ إرسال الصّحابة تدليساً مُنتف، إذ المقتضي للاحتجاج بروايتهم قائم، لأنّ غالبَ رواية الصّغار منهم عن الصّحابة... ولا شكَّ أنّهم عدولٌ لا يَقدحُ فيهم الجهالةُ بأعيانهم...إذْ ما يرويه الصّحابيّ الصّغير منهم عن التّابعي غالبُه، بل عامَّتُه إنما هو من الإسرائيليّات، وما أشبهها من الحكايات، وكذلك الموقوفات[٤].

الثاني: مراعاة مراتب المدلسين[٥]:

---

(١) «الكفاية» (ص٣٨٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٩٠).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٨٩).

(٤) انظر «فتح المغيث» (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

وفي «الكفاية» لأبي بكر الخطيب البغدادي (ص٣٨٥): «...وأما من روى منهم عن غير الصحابة، فقد بين في روايته ممن سمعه وهو قليل نادر فلا اعتبار به». قال الخطيب: «وهذا هو الأشبه بالصواب عندنا».

(٥) ذكر الحافظ العلائي ـ رحمه الله ـ مراتب المدليسن في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، ثمّ جاء الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فاعتبر تقسيم العلائي أساساً لتصنيفهم، فرتبهم في جزء سماه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» كما فعل ذلك أيضاً في «النكت على ابن الصلاح»، مع اختلافٍ في اجتهاده في عدد من الرواة بين ما في «تعريف أهل التقديس» ـ وهو المتقدم ـ وما في «النكت».

١ ـ من احتمل الأئمة تدليسه، فقبلوا منه وإن لم يصرح بالسماع:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم البصريّ» (ت٢٩٠هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «...وكان ثقة، وكان يدلِّس تدليساً شديداً، وكان يقول: «سمعت»، و «حدّثنا»، ثمَّ يسكت، ثمَّ يقول: «هشام بن عروة»، «الأعمش...»»[١].

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ عقيبه ـ: «قد احتمل أهل الصِّحاح تدليسه، ورضوا به»[٢].

وكذا قال في «تذكرة الحفاظ»[٣]: «قد احتج به الجماعة واحتملوا له تدليسه».

ونحوه في «تاريخ الإسلام»[٤]: «قد احتمل تدليسه الناس، واحتجوا به في الكتب الستة...».

قال الحافظ ابن حجر: «وَلَم أَرَ له في الصّحيح إلاّ ما تُوبع عَليه»[٥].

٢ ـ من كان لا يدلس إلا عن ثقة:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثمَّ المكي» (ت١٩٨هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وقد كان سفيان مشهوراً بالتَّدليس، عَمَد إلى أحاديثَ رُفعتْ إليه من حديث الزُّهري، فيحذف اسم من حدّثه، ويُدلِّسها، إلاّ أنّه لا يدلِّس إلاّ عن ثقةٍ عنده»[٦].

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٢٩١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥١٤).

(٣) (١/ ٢٩٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ٢٠٠هـ الورقة ١١٨/ب)، وقد تحرفت كلمة (احتمل) إلى (أهمل) في المطبوع من (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٣١٦)،.

(٥) «هدي الساري» (ص٤٣١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٦٥).

وقال في موضعٍ آخر: «...وكان سفيان بن عيينة مدلِّساً، لكن ما عُرف له تدليسٌ عن ضَعيفٍ»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «ابن عيينة معروفٌ بالتّدليس، لكنّه لا يُدلِّس إلاّ عن ثقةٍ».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «اتفقت الأئمّة على الاحتجاج بابن عيينة لحفظه وأمانته،...وكان مدلِّساً لكن على الثّقات».

وقال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ ـ وهو يحدِّث عن قاعدة تصريح المدلِّس بالسَّماع لقَبول روايته ـ: «اللّهم إلاّ أن يكون المدلِّس يُعلَم أنّه ما دلّس قطّ إلاّ عن ثقة، فإذا كان كذلك، قُبِلتْ روايتُه، وإن لم يُبَيِّن السَّماع، وهذا ليس في الدّنيا إلاّ سفيان بن عيينة وحده، فإنّه كان يدلّس ولا يدلِّس إلاّ عن ثقةٍ متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبراً دلَّس فيه، إلاّ وُجد ذلك الخبرُ بعينه قد بَيَّن سَماعه عن ثقةٍ مثلِ نَفْسِه»[4].

٣ ـ من كان يدلّس عن قومٍ ضعفاء، فلا بدّ للاحتجاج به من تصريحه بالسَّماع:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «الحسن بن أبي الحسن البصري» (ت١١٠هـ): «اختلفت النّقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن، عن سمرة، وهي نحو خمسين حديثاً، فقد ثبت سَماعُه من سمرة، فذكر أنّه سمع منه حديث العقيقة».

فذكره ثمَّ قال عقبه: «قال قائل: إنما أَعرض أهلُ الصّحيح عن كثيرٍ ممّا يقول فيه الحسن «عن فلان»، وإن كان ممّن قد ثبت لقيُّه فيه لفلانٍ

(١) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٤٢).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٢٠٠).
(٣) (١/ ٢٦٤).
(٤) «مقدمة صحيحه» (الإحسان ـ ص١٦١).

المعيّن، لأنّ الحسن معروف بالتّدليس، ويدلِّس عن الضعفاء، فيبقى في النّفس من ذلك: فإنّنا وإن ثبّتنا سماعَه من سمرة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالبَ النّسخة التي عن سمرة. والله أعلم»[1].

وفي ترجمة «عبدالله بن زيد بن عمرو أبي قلابة الجرمي البصري» (ت١٠٤هـ) قال أبو حاتم الرازي: «. . .وأبو قلابة لا يعرف له تدليسٌ»[2].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ عقيب هذا القول ـ: «معنى هذا أنّه إذا روى شيئاً عن عمر أو أبي هريرة مثلاً مرسلاً، لا يَدري من الذي حدثّه به، بخلاف تدليس الحسن البصري، فإنّه كان يأخذ عن كل ضرب، ثمّ يُسقطهم كعليّ بن زيد تلميذه»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «إمامٌ شهير من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس».

٢ ـ وقال في ترجمة «سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي» (ت١٦١هـ): «. . .وكان يدلس في روايته، وربما دلس عن الضعفاء. . .»[5].

وقال في موضع آخر[6]: قال محمد بن عبدالله بن نمير في قول سفيان[7]: «ما كان أخاف على نفسي غير الحديث» قال: «لأنه كان يحدث عن الضعفاء».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨).
(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٧٣).
(٤) (٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٤٢).
(٦) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٧٤).
(٧) انظر «مقدمة الكامل» (ص٨١).

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «ولأنه كان يدلس عنهم، وكان يخاف من الشهوة، وعدم النية في بعض الأحايين»[(١)].

وفي ترجمة «أبي النضر محمد السائب بن بشر الكلبي» (ت١٤٦هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «...المفسر، وكان أيضاً رأساً في الأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث... وكان الثوري يروي عنه، ويدلسه فيقول: «حدثنا أبو النضر»»[(٢)].

٣ ـ وقال في ترجمة «الوليد بن مسلم الدّمشقي» (ت١٩٥هـ): «وكان من أوعية العلم، ثقة حافظا، لكن رديء التدليس، فإذا قال: «حدثنا» فهو حجة...»[(٣)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٤)]: «وكان الوليد مع حفظه وثقته قبيح التدليس، يحمل عن أناس كذابين وتلفى عن ابن جريج وغيره، ثمَّ يسقط الذي سمع منه، ويقول: «عن ابن جريج»...».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٥)]: «إذا قال الوليد: «عن ابن جريج» أو: «عن الأوزاعي» فليس بمعتمد، لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال: «حدثنا» فهو حجة».

٤ ـ وقال في ترجمة «بقية بن الوليد بن صائد الحميري الحمصي» (ت١٩٧هـ): «وكان من أوعية العلم، لكنّه كدّر ذلك بالإكثار عن الضّعفاء والعوام، والحمل عمّن دبّ ودَرَج»[(٦)].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٧)]: «كان يدلس كثيرا فيما يتعلق بالأسماء،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٧٤).
(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).
(٣) «المصدر نفسه» (٩/ ٢١٢).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٦٠).
(٥) (٤/ ٣٤٨).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥١٩).
(٧) (١/ ٢٨٩).

ويدلس عن قوم ضعفاء وعوام، يسقطهم بينه وبين ابن جريج، ونحو ذلك، ويروي عمن دب ودرج».

وقال في «الموقظة»[(١)]: «ثمَّ إن كان المدلس عن شيخه ذا تدليس عن الثقات فلا بأس، وإن كان ذا تدليس عن الضعفاء فمردود.

فإذا قال الوليد، أو بقية: «عن الأوزاعي» فواه؛ فإنهما يدلسان كثيراً عن الهلكى، ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد، فما جاء إسناده بصيغة «عن ابن جريج»، أو «عن الأوزاعي» تجنبوه».

الثالث: انتقاء صاحبي الصحيحين حديث المدلس:

ففي ترجمة «الوليد بن مسلم الدمشقي» (ت١٩٥هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «البخاري ومسلم قد احتجا به، ولكنهما ينتقيان حديثه، ويتجنبان ما ينكر له...»[(٢)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٣)]: «وصاحبا «الصحيح» يُنَقِّبان حديثَه، إذا أخرجا له».

وقد تقدم قوله في «الموقظة»: «ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد، فما جاء إسناده بصيغة «عن ابن جريج»، أو «عن الأوزعي» تجنبوه»[(٤)].

ثمَّ قال: «وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث؛ فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم، وأبي داود، عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه،

(١) (ص٣٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢١٦/٩).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ٤٦١).
(٤) «الموقظة» (ص٣٨).

دخل الدَّخل على الحاكم في تصرفه في «المستدرك»».

فكأنّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ بهذا السّياق يشير إلى وعورة سلوك هذا المسلك للمتأخّرين من المحدّثين، والتجاسر على ادّعاء انتقاء صحيح حديث المدلِّس من غيره، وذلك لفُقدان أصول أولئك المدّلسين، مما يجعل القولَ بمعاينتها وسبرِها، أمراً متعذِّراً أو متعسِّراً، مع ما طرأ على الأسانيد من قوّة احتمال حدوثِ القَلْب، والتّغيير في صِيَغ الأداء، لطول الأسانيد ونزولها، فالإسناد كلّما ازداد نزولاً ازداد فيه احتمالُ حصول الخطأ والوهم، فينحصر تسليمُ القول للقائل بالانتقاء، والتّنقيب في حديث المدلِّس، دون الاعتماد على الأصول العامّة، والتّعويل على القواعد الكليّة للطبقات المتقدِّمة من النّقاد الأئمّة، ويبقى النّقدُ والاعتراضُ وارداً على صنيع غيرهم كالحاكم ومن بعده. والله أعلم(١).

---

(١) انظر «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٦) لمزيد من البيان حول حديث المدلسين في «الصحيحين».

وهناك ضابط آخر في المدلسين وهو: (**عنعنة المدلس عمن أكثر عنه من شيوخه محمولة على الاتصال، ما لم يُعلَم إعلالُ النّقاد بها**):

وهذا الضابط مأخوذ من قول الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤) ترجمة «سليمان بن مهران الأعمش» (ت١٤٨هـ): «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يُدرى به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السّمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

وقيد (ما لم يُعلَم إعلالُ النقاد بها) ضروري؛ إذ وجد إعلال النقاد أحاديث بعض المدلسين إذا عنعن عن شيخ له لازمه مدة طويلة؛ ويكفي في ذلك الإشارة إلى ترجمتين أعلهما النقاد مع ما فيهما من ملازمة التلميذ لشيخه وهما:

الأولى: أبو الزبير عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ.

قال عطاء بن أبي رباح: «كنا نكون عند جابر بن عبدالله ويحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه... فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث». «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٨١)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢، ٢٣)، و«العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

بل قد كان عطاء يقدمه إلى جابر بن عبدالله ليحفظ لهم الحديث. انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣). =

الرابع: إطلاق (حدّثنا) و(أخبرنا) في الرّواية بالإجازة ضربٌ من التّدليس:

قولُ المحدِّث: (حدّثني) أو: (أخبرني فلان) لفظٌ موضوعٌ ظاهرٌ للمخاطبَة، وإن استُعمل ذلك فيما قُرِيءَ على المحدِّث والطالبُ يَسمعُ[1].

لكن تَوَسَّع بعضُ الرُّواة في إطلاق «الصِّيغتين» على ما تحمَّلُوه إجازة، وهذا ضَرْبٌ من التَّدليس، قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا المغاربة فيُطلقون (أخبرنا) على ما هو إجازة، حتّى إنّ بعضَهم يُطلقُ في الإجازة (حدَّثنا)، وهذا تدليس...»[2].

«فكأنَّهم رَأَوْا الإجازةَ إخباراً في الجملة زمنَ الإجازة»[3]، فَسَوَّغُوا بهذا ذلك الإطلاق. والله أعلم.

ومن أمثلة من تعاطى ذلك ممّن ذكره الحافظ الذهبيّ ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» ما يلي:

= ومع ذلك أعل النقاد حديثه عن جابر، إلا ما صرح بسماعه منه، أو ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، عن جابر. انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٢)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٣١)، و «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٠٩)، و «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩٣).

الثانية: ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح ـ رحمهما الله ـ:

قال عبد الرزاق عن ابن جريج: «اختلفت إلى عطاء ثماني عشرة سنة...» «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٤٧).

ونص غير واحد على أنه أثبت الناس في عطاء، منهم يحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل. انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٧٢)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٧).

ومع ذلك أطلقوا القول باحتمال وقوع التدليس فيما رواه بالعنعنة. انظر «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٥)، و «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٤٨)، ولم يخرج من هذا العموم، إلا ما رواه عن عطاء بصيغة «قال» لتنصيصه على إطلاقها على ما كان سماعه من عطاء. انظر «تاريخ ابن أبي خيثمة» (أخبار المكيين ص٤٥٦).

(١) «الكفاية» (ص٣٦٣).

(٢) «الموقظة» (ص٤٩).

(٣) انظر «السنن الأبين» (ص٧٢).

١ ـ قال في ترجمة «شعيب بن أبي حمزة الأُموي مولاهم الحِمْصي الكاتب» (ت١٦٢هـ): «... وفي رواية أبي اليمان (الحكم بن نافع) عنه بذلك دليلٌ على إطلاق (أخبرنا) في الإجازة كما يَتَعَانَاه فُضلاء المحدِّثين بالمغرب، وهو ضَرْبٌ من التَّدليس؛ فإنَّه يُوهِم أنَّه السَّماع. والله أعلم»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن عِمران بن موسى بن عُبيد المرزبانيّ البغداديّ الكاتب» (ت٣٨٤هـ): «وكان راويةً جمّاعة، مُكثراً، صنَّف أخبارَ الشُّعراء، لكن غالب رواياته إجازة، فيُطلقُ في ذلك (أخبرنا) كالمتأخِّرين المغاربةِ»[٢].

٣ ـ وفي ترجمة «أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق أبي نعيم المهراني الأصبهاني» (ت٤٣٠هـ) قال الخطيب البغدادي: «قد رأيت لأبي نُعيم أشياءَ يَتساهل فيها، منها: أن يقول في الإجازة: (أخبرنا)، من غير أن يُبيِّن»[٣].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «قولُ الخطيب: «كان يَتساهَل... إلى آخره، هذا شيءٌ قلَّ أنْ يَفْعله أبو نُعيم، وكثيراً ما يقول: «كتب إليّ الخُلْديّ»، ويقول: «كتب إليّ أبو العبَّاس الأصمّ»، و «أخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه»، ولكني رأيتُه يقول في شيخه عبدالله بن جعفر بن فارس الذي سمعَ منه كثيراً، وهو أكبرُ شيخٍ له: «أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قُرِيء عليه»، فَيُوهِمُ أنَّه سمعه، ويَكون مِمّا هو له بالإجازة. ثمَّ إطلاق الإخبار على ما هو بالإجازة مذهبٌ معروفٌ قد غَلَبَ اسْتعماله على محدِّثي الأندلس، وتَوَسَّعوا فيه، وإذا أطلق ذلك أبو نُعيم في مثل الأصمّ

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩١)، قارن بما في «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٣٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٦/ ٤٤٨)، وانظر «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦٠)، وانظر «علوم الحديث» (ص١٦٣).

وأبي الميمون البَجَلِي، والشُّيوخ الذين قد علم أنّه ما سمع منهم بل له منهم إجازة، كان له سائغاً، والأحوطُ تجنبُه»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «وقولُ الخطيب: كان يتساهل في الإجازة. . .إلى آخره، فهذا ربّما فعله نادراً، فإنّي رأيتُه كثيراً ما يقول: «كتب إليَّ جعفر الخُلْدي»، و«كتب إليّ أبو العباس الأصمّ»، و«أنا أبو الميمون بن راشدٍ في كتابه»، ولكنيّ رأيتُه يقول: «أنا عبدالله بن جعفر فيما قُرِيء عليّ» فالظّاهر أنّ هذا إجازةٌ. . .».

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «هذا مذهبٌ رآه أبو نُعيم وغيرُه، وهو ضربٌ من التّدليس. . .».

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «إنّهم وإن عابوه بذلك، فيُجابُ عنه بأنّه اصْطلاحٌ له خالف فيه الجُمهور، فإنّه كان يرى أنْ يقولَ في السَّماع مُطلقاً، سواءٌ قرأ بنفسه، أو سمع من لفظ شَيْخِه، أو بقراءة غيره على شيخه: «ثنا» بلفظ التّحديث في الجميع، ويخصّ الإخبارَ بالإجازة، يعني كما صرّح هو باصطلاحه حيث قال: «إذا قلت: «أنا» على الإطلاقِ من غير أن أذكرَ فيه «إجازةً»، أو «كتابةً»، أو «كتب لي»، أو «أَذِنَ لي» فهو إجازة، أو «ثنا» فهو سَمَاعٌ»[4]. ويُقَوّي التزامَه لذلك أنّه أورد في «مستخرجه على علوم الحديث» للحاكم، عدّة أحاديثَ رواها عن الحاكم بلفظ الإخبار مطلقا، وقال في آخر الكتاب: «الذي رَوَيْتُه عن الحاكم بالإجازة»، فإذا أطلق الإخبارَ على اصْطلاحه عُرف أنّه أراد الإجازة، فلا اعتراض عليه من هذه الحيثيّة، بل ينبغي أن يُنبِّهَ على ذلك لئلاّ يُعْترضَ عليه»[5].

لكن قال العلاّمة المعلِّميّ ـ رحمه الله ـ: «وإذا عُرف اصْطلاحُه فلا

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦١).

(٢) (٣/١٠٩٦).

(٣) (١/١١١).

(٤) انظر «علوم الحديث» (ص١٦٣).

(٥) «فتح المغيث» (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

حرج، ولكن من أقسام الإجازة الإجازةُ العامّةُ ـ بأن يُجيزَ الشَّيخُ للطّالب جميعَ مرويّاتِه أو جميعَ عُلومِه، فينبغي التثبّت في روايات العاملين بهذه الإجازة، فإذا ثبت في أحدهم أنّه لا يَروي بها إلاّ ما ثبت عنده قطعاً أنّه من مرويّات المجيز، فهذا ممّن يُوثق بما رواه بالإجازة، وإن بَانَ لنا، أو احتمل عندنا أن الرّجلَ قد يروي بتلك الإجازة ما يسمع ثقةً عنده يُحدِّث به عن المُجيز، فينبغي أن يُتوقَّف فيما رواه بالإجازة لأنه بمنزلة قوله: «حدّثني ثقةٌ عندي». وإن بان لنا في رجل أنّه قد يَروي بتلك الإجازة ما يَسمع غيرَ ثقةٍ يُحدِّث به عن المُجِيز، فالتَّوقف في المرويِّ أوْجب، فأمّا الرَّاوي فهو بمنزلة المدلِّس عن غير الثِّقات، فإنْ كان قد عُرف بذلك فذاك، وإلاّ فهو على يَدَيْ عدْلٍ»[1].

٤ ـ وقال في ترجمة «عمر بن حسن بن علي المعروف بابن دحية الكلبي الدَّاني ثمّ السَّبْتي» (ت٦٣٣هـ): «وكان ممّن يترخّص في الإجازة، ويُطلِق عليها (حدّثنا)...»[2].

ثمّ قال: «وقد قرأتُ بخطّ الحافظ علم الدّين القاسم[3] أنّه قرأ بخطّ ابن الصّلاح: سمعتُ «الموطأ» على ابن دِحْية، وحدّثنا به بأسانيدَ كثيرةٍ جداً، وأقربُها ما حدّثه به الفقيهان: أبو الحسن علي بن حُنين الكِنَاني[4]، والمحدِّثُ أبو عبدالله محمّد بن عبدالله بن خليل القيسي[5]، قالا: حدّثنا

(١) «التنكيل» (١/١١٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٩٣).

(٣) هو: القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي الأصل، الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، ترجم له الحافظ الذهبي في «معجم شيوخه» (٢/١١٥ ـ ١١٧).

(٤) هو: الإمام الكبير مسند المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن حنين الكناني القرطبي المالكي نزيل مدينة فاس، توفي سنة (٥٦٩هـ). انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥٦ ـ ٥٧).

(٥) هو: أبو عبدالله بن محمد عبدالله بن محمد بن خليل الفقيه المعمر القيسي اللبلي المالكي، المتوفى سنة (٥٧٠هـ). انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥١٧).

محمّد بن فرج الطَلاَّع[١]، وأبو بكر خازم بن محمّد[٢]، قالا: حدّثنا يونس بن عبدالله بن مغيث»[٣].

ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «لم يَلْقَ ابنُ دحية هذيْن، وبالجَهْدِ أن تكون روايتُه عنهما إجازة، وكانا ببلاد العُدْوة، لم يكونا بالأندلس، فكان القيسي بمرّاكش، وكان ابن حنين بفاس. ولمتأخري المغاربة مذهبٌ في إطلاق (حدّثنا) على الإجازة، وهذا تدليسٌ»[٤].

المبحث الثاني

الإرسال

المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره[٥].

ويطلقون الفعل المشتق من الإرسال، فيقولون: «أرسله فلان» سواء كان مرسلاً أو منقطعاً[٦].

وفي هذا مطلبان:

المطلب الأول: مراعاة مراتب المراسيل من حيث القوة وعدمها:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي

---

(١) هو: الشيخ الإمام العلامة، مفتي الأندلس، ومحدثها أبو عبدالله محمد بن فرج، مولى محمد بن يحيى البكري، المعروف بابن الطلاع القرطبي، المالكي، المتوفى سنة (٤٩٧هـ) انظر ترجمته في «كتاب الصلة» (٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥).

(٢) هو: أبو بكر خازم بن محمد بن خازم المخزومي القرطبي المتوفى سنة (٤٩٦هـ)، ضعف لتخليطه في الرواية، انظر «كتاب الصلة» (١/ ١٧٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٩٤).

(٣) هو: الإمام الفقيه المحدث شيخ الأندلس، أبو الوليد يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث القرطبي المتوفى سنة (٤٢٩هـ) انظر ترجمته في «كتاب الصلة» (٢/ ٦٤٧)، و «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٧٩ ـ ٥٧٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٩٣).

(٥) «النكت» (٢/ ٥٤٦).

(٦) انظر «نزهة النظر» (ص٨١ ـ ٨٢).

المدني» (ت٩٤هـ) ساق الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ من طريقه حديثاً مرسلاً، ثمَّ قال عقبه: «هذا حديث مرسل، ومراسيل سعيد محتج بها...»[(١)].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني» (ت١٢٥هـ): «مراسيلِ الزهري كالمعضل، لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظنّ أنّه أسقط الصحابيّ فقط، ولو كان عنده عن صحابيٍّ لأوضحه، ولَمَا عَجَز عن وصله، ولو أنّه يقول: عن بعض أصحاب النّبي ﷺ. ومن عدّ مرسلَ الزّهريّ كمرسل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزّبير ونحوِهما، فإنّه لم يَدر ما يَقول، نعم مرسلُه كمرسَل قتادة ونحوِه»[(٢)].

وفي هاتين التّرجمتين يُعطي الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ أُنموذَجاً للنّظر والموازنة بين مراسيل التّابعين من حيث القوّةُ وعدمُها؛ فإنّ المراسيل ليست على سبيل واحدةٍ في هذا، بل منها ما قَبِلَه النّقاد، واحتجّوا به كمرسل سعيد بن المسيب[(٣)]، وعروة بن الزبير، ومنها ما لم يروه موضعاً للحجّة، كمرسل الزّهري وقتادة، ومن في طبقة صغار التّابعين في الجملة.

وقال في رسالته «الموقظة»[(٤)]: «ويقع في المراسيل الأنواع الخمسة الماضية[(٥)]، فَمِن صحاح المراسيل:

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٢١).
(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٣٩).
(٣) انظر «الكفاية» (ص٤٠٤ ـ ٤٠٦)، و «علوم الحديث» (ص٥٨)، و «جامع التحصيل» (ص٣٥ ـ ٤٧)، و «النكت» (٢/ ٥٥٤)، و «فتح المغيث» (١/ ١٦٩ ـ ١٧٥). وفي هذه المصادر مناقشة كيفية أخذ الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ مرسل سعيد بن المسيب، واحتجاجه به.
(٤) (ص٢٦ ـ ٢٨).
(٥) يعني: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمطروح، والموضوع.

مرسل سعيد بن المسيب[1].

ومرسل مسروق[2].

ومرسل الصُّنَابحي[3].

ومرسل قيس بن أبي حازم[4].

---

(١) قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: «وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن» «الكفاية» (ص٤٠٤).
وقال الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب» «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
وقال أيضاً: «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن» «تاريخ الدوري» (٢٠٨/٢).
وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات...» «المعرفة والتاريخ» (٢٣٩/٣).

(٢) هو: مسروق بن الأجدع الإمام الهمداني الكوفي المتوفى سنة (٦٣هـ). قال الشعبي ـ رحمه الله ـ: «ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق» «العلل ومعرفة الرجال» (٤٥١/٢)، وقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وعداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ» «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٦٤).

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن عُسيلة بن عسل المرادي ثمَّ الصنابحي، نزيل دمشق، قدم المدينة بعد وفاة النبي ﷺ بليال، وصلى خلف الصديق، وشيوخه الذين نص المزي على روايته عنهم كلهم صحابة. انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٥٣)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٢)، و«الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ٧٤ ـ ٧٥)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥)، و «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٠٥ ـ ٥٠٧).

(٤) هو: قيس بن أبي حازم حصين بن عوف البجلي الكوفي، أدرك الجاهلية، وهاجر إلى النبي ﷺ ليبايعه فقبض وهو في الطريق. قال سفيان بن عيينة: «ما بالكوفة أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس ابن أبي حازم» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٥٤).
وقال يعقوب بن شيبة: «وقيس من قدماء التابعين، وقد روى عن أبي بكر الصديق، فمن دونه، وأدركه وهو رجل كامل، ويقال: إنه ليس أحد من التابعين جمع أن روى عن العشرة مثله إلا عبد الرحمٰن بن عوف، فإنا لا نعلم روى عنه شيئاً، ثمَّ قد روى بعد العشرة عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ وكبرائهم، وهو متقن في الرواية...» «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٣ ـ ١٤). =

ونحو ذلك.

فإنّ المرسل إذا صحّ إلى تابعيٍّ كبيرٍ، فهو حجّة عند خلقٍ من الفقهاء.

فإن كان في الرواة ضعيف إلى مثل ابن المسيب، ضعف الحديث من قبل ذلك الرجل، وإن كان متروكاً أو ساقطاً، وهن الحديث وَطُرِح.

ويوجد في المراسيل موضوعات.

نعم، وإن صح الإسناد إلى تابعي متوسط الطبقة، كمراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبي، فهو مرسل جيد لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون.

ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن.

وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وقتادة، وحُميد الطّويل، من صغار التّابعين.

وغالبُ المحقّقين يَعُدّون مراسيل هؤلاء معضلات، ومنقطعات، فإنّ غالب روايات هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابي، فالظنُّ بمرسله أنّه أَسْقط من إسناده اثنين».

ونحو هذا قول السخاوي ـ رحمه الله ـ: «المرسلات مراتب:

ـ أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه.

ـ ثمَّ صحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه.

ـ ثمَّ المخضرم.

= ونحوه قول أبي داود: «أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبدالرحمٰن بن عوف...» «سؤالات الآجري» (٣/ ١١٣ ـ ١١٤).

وقال الحافظ الذهبي: «ثقة حجة، كاد أن يكون صحابياً»، وقال أيضاً: «أجمعوا على احتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه» «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٩٢، ٣٩٣).

- ثمَّ المتقن، كسعيد بن المسيب،.

- ويليها: من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي، ومجاهد،.

- ودونها: مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن.

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة، والزهري، وحميد الطويل، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين»[1].

المطلب الثاني: من عادة الشاميين الإرسال عن الكبار:

ومن أمثلة ذلك:

١ - قال في ترجمة «أبي سلام ممطور الحبشي ثمَّ الدمشقي» (توفي سنة نيف ومئة): «وحدث عن حذيفة، وثوبان، وعلي، وأبي ذر، وعمرو بن عبسة، وكثير من ذلك مراسيل، كعادة الشّاميِّين يرسلون عن الكبار...»[2].

٢ - وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن عائذ الأزدي الثماليّ الحمصيّ»: «قال [أبو] محمد بن أبي حاتم[3]، وغيره: «أحاديثه مراسيل» - يعني: أنه يرسل عمن لم يلقه كعوائد الشّاميّين، وإنما اعْتَنَوْا بالإسناد لما سكن فيهم الزّهريُّ ونحوُه»[4].

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ١٨١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٥٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٠)، اختصر الحافظ الذهبي كلامه.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٨٨).

ومن أمثلة ذلك أيضاً:

- في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٢٩١) عند حديثه عن أبي مالك الأشعري، نقل قول ابن سعد: «توفي أبو مالك في خلافة عمر» ثمَّ قال: «فعلى هذا رواية أبي سلام، ومن بعده عن أبي مالك مرسلة منقطعة، وهذا الإرسال كثير في حديث الشاميين».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٠) ترجمة «يحيى بن أبي المطاع»: «... قد استبعد دحيم لقيه للعرباض، فلعله أرسل عنه، فهذا في الشاميين كثير الوقوع، يروون عمن لم يلحقوهم».